

# التفصيل في شرح وإعراب شواهد ابن عقيل

تصنيف

محمد سيد كيلاي

ماجستير من كلية الآداب بجامعة القاهرة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م

مكتبة الطبع والنشر  
مكتبة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

طلبت منى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، أن أضع كتابا أتناول فيه شواهد ابن عقيل بالشرح والإعراب ، مع ما عسى أن يحتاج إليه القارئ من تعليق وإيضاح . ونظرت في الموضوع ، فوجدت أن بعض مدرسي كلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية ، قد أخرج كتابا نحا فيه المنحى الذي طلب منى أن أنحوه ، هذا الكتاب ، عنوانه « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » بتحقيق وتعليق وشرح : محمد عبد المنعم خفاجي ، المدرس بكلية اللغة العربية ، وطه محمد الزيني ، من علماء الأزهر الشريف ، وراجعه محمود أمين النواوي ، المفتش بالأزهر الشريف .

وشرعت أتصفح هذا الكتاب لعل أستفيد منه ، فراعني ما وجدت فيه من أخطاء لا تعد ولا تحصى ، ومن تحريف وتصحيف لا يحصر ولا يستقصى ، ومن فقرات كثيرة ساقطة ، ومن إهمال وقصور . وليس بوسعنا هنا أن نثبت كل ما جاء في كتابهما من الخطأ ، لأن ذلك يحتاج إلى صفحات كثيرة ، لذلك اكتفينا بالقليل منها على سبيل المثال :  
١ - ضبط الميم في عم ، ويؤم بالتشديد ، في قول ابن مالك ص ٣ سطر ٤ .

واحدة كلمة ، والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

قال الحضري ١٤/١ ما نصه « قوله عم - من الألفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشعر ، يجب تخفيفها لصحة الوزن » .

٢ - ص ٨ سطر ٢ - المحترقن : ضبط الكلمة بسكون فوق القاف وسكون فوق النون ، وهذا خطأ ، والصواب أن تضبط بكسر القاف وسكون النون هكذا ( المحترقن ) .

٣ - هامش ص ٨ سطر ٥ - الحفق - ووصاها « الحفقن » .

ص ١٧ سطر ٤ - وأما الجزم فيختص بالأفعال ، قبلها جملة ساقطة ، هي « وأما الجزم فيختص بالأسماء » .

٥ - ص ١٨ سطر ٦ - جاءني ذوقام ، ومررت بذوقام ؟ سقطت جملة في الوسط ، هي « رأيت ذوقام » .

٦ - ص ١٩ سطر ٤ - رأيت أباه وأخاه وحموها - الصواب : حمأها .

- ٧- ص ٢١ سطر ١ - حركة مقبرة على الألف ، كما تقرر في المقصور - الصواب : كما تقرر في المقصور .
- ٨- ص ٣٣ سطر ١١ - يرفع بالضممة ويجر بالفتحة - الصواب : وينصب ويجر بالفتحة .
- ٩- ص ٣٨ سطر ٤ - علامة الجر كسرة على الياء - الصواب : كسرة مقبرة على الياء .
- ١٠- ص ٤٤ سطر ٩ - بخلاف الياء : لأنها في حالة الرفع للمخاطب - الصواب : للمخاطبة :
- ١١- ص ٤٥ سطر ٢ - الألف ، والواو ، والنون ، من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب . والصواب : « للغائب والمخاطب » .
- ١٢- ص ٤٩ سطر ١٣ - وكذلك المختار عند المصنف الانفصال في نحو « محتنيه » والصواب : الاتصال .
- ١٣- ص ٥٠ سطر ٧ - في قول عثمان رضي الله عنه « أراهمني الباطل شيطانا ، والصواب : « أراهموني الباطل شيطانا » .
- ١٤- ص ٥١ سطر ٣ - زيد أعطيته إياه - الصواب : زيد أعطيته إياك .
- ١٥- ص ٥٦ سطر ١٤ - قلني من نص الحبيبين قدي . . . في الهامش : البيت محمد بن مالك الأرقط الشاعر الأموي . . . مدح لعبد الملك بن مروان . وفي نهاية هامش ص ٥٧ ما نصه « صاحب البيت هو حميد ، شاعر أموي مقل . والبيت من أرجوزة يمدح بها الحجاج » .
- ١٦- ص ١١٤ سطر ١٥ - وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل من المشتقات ، فلا يتحمل ضميرا ، وذلك كأسماء الآلة . والكلام مختل لسقوط بعض العبارات بعد قوله مجرى الفعل . والساقط هو : كاسم للفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل . فأما ما ليس بجاريا مجرى الفعل من الأسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا . . . . .
- ١٧ ص ١٤١ سطر ٧ - فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو لولا زيد محسن إليك ، فنقول : لولا زيد لهلك .
- سقطت فقرات بعد قوله وجب ذكره هي : لولا زيد محسن إلى ما أتيت . وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليك ؟ فنقول : لولا زيد لهلك .

١٨ - ض ١٤٣ سطر ٧ « وإن أردت المضي للتقدير : ضربى العبد إذا كان مسيئاً والصواب : إذا كان ،

ومن العجيب بعد ذلك أن يدعى هؤلاء الأساتذة أنهم حققوا النص وضبطوه .  
فأين هو التحقيق ؟ وأين هو الضبط ؟ وأين المراجعة ؟ وأن الأمانة العلمية ؟ وأين دقة العلماء ؟ وكيف ينتفع الطالب بكتاب كهذا ، فيه مافيه من فقرات ساقطة ، وكلمات محرقة ، وفيه مافيه من خطأ وقصور ؟ .

واطلعت على كتاب « شرح ابن عقيل » للأستاذ محيى الدين عبد الحسيد ، فوجدته قد أهمل ضبط كثير من الشواهد ، كما أهمل شرحها ،

ومن الأخطاء الكثيرة التي وقع عليها نظرى :

٥ ص من ١ أورد نصاً لابن عقيل ، هو :

« ومنها التنوين وهو على أربعة أقسام » .

والخطأ هنا في ذكر كلمة « أربعة » إذ لا وجود لها ، ولا يعقل أن ينص عليها الشارح ،

ثم يذكر من أقسام التنوين ما يزيد على أربعة ، وهى :

(١) تنوين التثنية . (٢) تنوين التثنية . (٣) تنوين المقابلة .

(٤) تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام :

(أ) عوض عن جملة . (ب) عوض عن اسم .

(ج) عوض عن حرف .

(٥) تنوين التثنية . (٦) التنوين للغالى .

وهناك أقسام للتنوين غير هذه ، سيذكرها ابن مالك فى أبواب أخرى . وقد فات هذا على الأستاذ محيى الدين ، ولم يقطن إليه .

وفى ص ١١٨ / ١ أورد بيتاً لحسان بن ثابت هكذا :

قد نكلت أمة من كنت واحده ويات منتشياً فى برثن الأسد

واحده بالخاء . ولما أخطأ فى الرواية ، لم يفهم معنى البيت ، فأهمل شرحه .

والصواب « واجده » بالجم من « وجد » بمعنى « لى » يتعدى لمفعول واحد ومعناه أن العدو وح يقتل كل من لقيه من أعدائه ، ويتركه طعماً للأسود .

وفى ص ٢٩٨ ص ٢ عند الكلام على المفعول له سطر ٩ - أورد النص الآتى :

واخادده مع حامله فى الوقت والفعل .

والصواب : والفاعل .

ولنقف عند هذا دفعا للإطالة فيما لا فائدة منه :



## ابن مالك صاحب الألفية

٦٧٢ — ٦٠٠

هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، نسب لجده لشهرته به ، ويرجع نسبه إلى قبيلة طي .

ولد بمدينة « جيان » بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ وقيل سنة ٥٩٧ . وانتقل إلى دمشق ، وأقام بها ، وكان إماما في علوم اللغة العربية ، وخاصة النحو ، واسع الاطلاع على آداب العرب ، مجيد الفهم لدقائق القرآن الكريم .

وكان على درجة كبيرة من الصلاح والتقوى . ومع ما تقدم من علمه الغزير ، فإن الطلاب لم يقبلوا عليه . فقد روى أنه كان يخرج على باب مدرسته ويقول : هل من راجب في علم الحديث ؟ أو التفسير ؟ أو كذا ؟ أو كذا ؟ قد أخلصتها من ذمتي . فإذا لم يجب ، قال : خرجت من آفة الكتمان .

أما أساتذته للذين أخذ عنهم ، فمنهم ابن الحاجب ، وابن يعيش ، وابن عمروان . ويقال إنه حضر بعض دروس أبي علي الشلوبين .

وتخرج عليه بعض كبار العلماء ، كالإمام النووي . وآلت إليه رئاسة المدرسة العادلية ومن مؤلفاته :

- ١ — الألفية ، وهي أشهر ما ألف .
- ٢ — الموصل في نظم المفصل .
- ٣ — الكافية الشافية ، وهي منظومة في النحو تحتوي على ثلاثة آلاف بيت . وقد شرحها ابن مالك .
- ٤ — خلاصة الكافية ، وتسمى الألفية ، لأنها تحتوي على ألف بيت ، وقد نشر ابن مالك هذه الألفية في كتاب سماه « القوائد النحوية ، والمقاصد الخوية » .
- ٥ — إعراب مشكل البخاري .
- ٦ — نخبة المورود في القصور والممدود .



- ٧ - التسهيل ، واسمه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » .
  - ٨ - النظم الأوجز ، فيما يهجز .
  - ٩ - عكة اللاقط ، وعملة الحافظ .
  - ١٠ - فاعل ، وأفعل .
  - ١١ - لامية الأفعال ، وشرحها .
  - ١٢ - المقدمة الأسدية ، صنفها باسم ولده الأسد .
  - ١٣ - إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .
- وقد جاء ابن مالك إلى القاهرة ، ويبدو أنه لم يستطع الإقامة بها ، فرجع إلى دمشق ، وبقى بها إلى أن توفي في ١٢ من شعبان سنة ٦٧٢ .
- وإن فكرة نظم العلوم قد نشأت في عصر انجهد فيه العقول إلى مجرد الحفظ . ولا فائدة نظم النحو في ألفية ، ثم وضع الشروح الطويلة لهذه الألفية ؟
- لقد شغل علماء النحو في كل مكان بشرح ألفية ابن مالك ، حتى إننا لا نستطيع أن نحصر هذه الشروح . وقد اشتهر منها « شرح ابن عقيل » .

## ابن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩

- هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي "العقيلي" ، من ولد عقيل بن أبي طالب .
- ولد في الحرم سنة ٦٩٨ وأخذ عن شيوخ عصره ، وولى قضاء الديار المصرية ، كما درس في المدرسة الحشامية والجامع الطولوني .
- ومن أشهر مؤلفاته :
- ١ - شرح ألفية ابن مالك
  - ٢ - للمساعد في شرح التسهيل
- وامتاز شرح ابن عقيل بالدقة والإحاطة ، والبحث والتحصيل ، وكثرة الشواهد ؛

كما امتاز بالإيضاح والسهولة ، والبعد عن التعقيد والإيهام . لذلك أقبل الناس عليه لاركين الألفية ، وجهين اهتمامهم إلى شرح ابن عقيل ، فمنهم من علق عليه ، ومنهم من وضع له الحواشي ، ومنهم من شرح شواهد وأعرابها . وعلى الجملة ، إن الكتب التي ألفت عن شرح ابن عقيل تفوق الحصر .

وهناذا بدوري أساهم في هذا النشاط ، فأضع كتاب « التفصيل » في شرح وإعراب شواهد ابن عقيل ، ولم أعرب أبيات الألفية كما فعل غيري ، لأنني لم أجِد في ذلك ما يعود على الطلاب بفائدة .

وقد اعتمدت في تصنيف هذا الكتاب على :

- (١) حاشية الحضري على شرح ابن عقيل .
  - (٢) فتح الجليل للسجاعي .
  - (٣) والأشموني .
  - (٤) الصبان .
  - (٥) الكفراوى .
  - (٦) تقرير أحمد الباني الحلبي على حاشية السجاعي .
  - (٧) شرح الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوى على شواهد ابن عقيل .
  - (٨) فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للشيخ محمد قطة العدوى .
- والمنهج الذى اتبعته هو :

- (١) توضيح الوزن العروضى للشاهد ، وفي هذا فائدة للطلاب .
  - (٢) الإشارة إلى قائل الشاهد من الشعراء أو الرجاز ، إن كان معروفا .
  - (٣) بيان معانى المفردات الصعبة في الشاهد ، ثم شرحه في عبارة سهلة .
  - (٤) إعراب الشاهد .
  - (٥) بيان موطن الاستشهاد في البيت .
- مع تحقيق نص ابن عقيل .

أما بعد ، فإني أرجو أن ينفع القراء بهذا الكتاب ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

التاهرة في ٢ / ٨ / ١٩٥٨

محمد سيمه كيموف

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة ألفية ابن مالك

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ      أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ  
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى      وَآلِهِ الْمُسْتَكْمَلِينَ (١) الشُّرَفَا  
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْسَةِ      مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْيَا  
تَقَرَّبُ الْأَفْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ      وَتَبَسُّطُ الْبَسْطِ بِوَعْدٍ مُتَّحِزٍ  
وَتَقْتَضِي رَحْمًا بِغَيْرِ سُخْطٍ      عَاقِبَةُ الْفَيْسَةِ ابْنُ مَعْطَى (٢)  
وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلًا      مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا  
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيْبَتٍ وَاقِرَةٍ      لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

(١) التامين.

(٢) سميت الألفية ، لأنها تشمل ألف بيت أو ألفين ، إذا اعتبرت كل شطر بها ، والنسبة إلى المؤلف كالنسبة إلى المفرد . وقد فعل ابن مالك من بعض أبواب النحو ، فلم يذكرها في الألفية ، كتاب القسم ، واجتماع الساكنين .

(٣) تقتضي : تطلب أو تفضلزم الرضاء لأشغالها على المحاسن . وابن معطى : هو أبو الحسن يحيى بن معطى ولد سنة ٥٦٤ هـ . وأحمد الفقه عن أبي موسى الجزولي بالجزائر . ولما قدم إلى القاهرة انتقل من مذهب مالك إلى مذهب الشافعي ، واسمير يدرس النحو حتى توفي سنة ٦٢٨ هـ . ودفن بمقابر الإمام الشافعي . ولم تشتهر الألفية ابن معطى لأنها اقتصرته على جانب من أبواب النحو . أما ابن مالك فإنه توسع وأحاط بعلم ما عرف من النحو ، ولم يقبل إلا من جانيبه يسير .

وعلى كل حال فلا ينسب الفضل ، لأنه فتح الباب أمام ابن مالك ، ومهد له السبيل . وانتازت الألفية ابن مالك بأنها من بحر واحد ، في حين أن ابن معطى نظم الألفية من بحرَيْ المزيج والرجز .

وقد جاء بعد ابن مالك قوم نهجوا نهجه ، فظلموا في النحو كما ظلم - فن هؤلاء جلال الدين السيوطي المصري سنة ٩١١ هـ . والأصمعي المصنف سنة ١١٢٢ هـ . وأما بعض الطرقات من الشعراء بظهوره أقباب في الفزك والحيون . والشيوخ علم الأنطوطي المصنف سنة ٩١٨٢ هـ . الألفية في الطمام مظهرها .

يقول علم الأنطوطي      أجد ربي تست بالفتوى  
وأصعب الله في الألفية      مقاصد الأكل بها محو

كما نظم بعضهم الفيات في الفقه .



## الكلام وما يتألف منه

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كاسْتَقِمُّ ، وَالنَّمُّ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَةُ  
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَرُ (١)  
الكلام المصطلح عليه عند النحاة ، عبارة عن ( اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ) فاللفظ ، جنس يشمل : الكلام ، والكلمة ، والكلم ، ويشمل المهمل كـ **عـ** ،  
والمستعمل كـ **عـ** ، و **مـ** : أخرجه المهمل ، و **فـ** فائدة يحسن السكوت عليها ، وأخرج  
الكلمة ، وبعض الكلم ، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليها ،  
نحو : إن قام زيد .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قام  
زيد » ، وكقول المصنف : « استقم » فإنه كلام مركب من فعل أمر ، وفاعل مستقر .  
والتعدير : استقم أنت ، فاستغنى بالمثل عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » ،  
فكانه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفاية استقم » .

ولما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو الكلام في اصطلاح النحويين ،  
لا في اصطلاح اللغويين . وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان أو غير مفيد :  
والكلم : اسم جنس (٢) ، واحده كلمة ، وهي : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ،  
لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان ، فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي  
الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها ، بل في غيرها ، فهي الحرف .

والكلم : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد . والكلمة : هي  
اللفظ الموضوع لمعنى مفرد . قولنا « الموضوع لمعنى » أخرجه المهمل كـ **عـ** ، وقولنا « مفرد »  
أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

(١) عم : فعل ماضٍ بمعنى شمل ، ولا يجوز الوقت عليه بالتشديد ، لثلاث ينكسر البيت . ويؤمر : بمعنى  
يقتض . والمعنى : أن الكلمة تقال ويقصد بها ما يقصد بالكلام .  
(٢) اسم الجمع مطلقاً وضع لفظة على ما هي الشيء من حيث هي . فإن دل على القليل والكثير معاً ،  
مثل : ماء ، قضة ، ذهب ، حديد ، سمي إفرادياً . وإن دل على أكثر من اثنين وميز بينه وبين غيره  
بالتاء ، مثل : قمر ، أو الياء مثل زوم ، وروم ، سمي جمعياً . والفرق بينه وبين مشابه من الجمع ،  
كـ **عـ** ، ونحوه ، أن الغالب في ضميره التذكير ، مراعاة لفظه ، وفي الجمع التأنيث .



ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى : أن القول بعم الجميع . والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضا على السكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام ، كقولهم : « لا إله إلا الله » : كلمة الإخلاص .

وقد يجمع الكلام والكلم في الصدق . وقد ينفرد أحدهما :  
فمثال اجتماعهما : « قد قام زيد » فإنه كلام ، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه .  
وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفرد الكلم : « إن قام زيد » .

ومثال انفرد الكلام : « زيد قائم » .

...

## علامات الاسم

بالجر ، والتنوين ، والنداء ، وأن . ومُسْتَنَدٌ للاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصْلٌ

ذكر المصنف رحمه الله تعالى ، في هذا البيت علامات الاسم :

١ - فيها الجر ، وهو يشمل الجر (١) بالحرَف ، والإضافة ، والتبعية . نحو : مَرُوتٌ بِعَلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ . قالهلام . مجرور بالحرَف ، وزيد : مجرور بالإضافة ، والفاضل : مجرور بالتبعية . وهو أشمل من قول غيره « بحرف الجر » لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية .

٢ - ومنها التنوين ، وهو أخص .

١ - تنوين الصمكيين (٢) ، وهو اللاحق للأسماء المعربة . كزيد ، ورجل ، إلخ .

(١) يرى بعض النحاة أن الجر هو المضاف للإضافة . وأن العامل في التامع ليس التبعية ، بل هو عامل المتنوع ، من صَوَفٍ أو مَصَافٍ .

(٢) يسمى تنوين الضم والأكنية ، للدلالة على تمكن الاسم في باب الاستيلاء وقد مشابهته الحرف والفعل . وتنوين الصرف ، لصرفه عن تلك المشابهة .

المؤنث السالم نحو: مسلمات ، وإلا نحو : جوار<sup>(١)</sup> وغواش ، وسيأتي حكمهما .

٢ - وتثوين للتكثير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية ، فرقا بين معرفتها ونكرانها ، نحو : مررت بسيبويه وسيبويه آخر .

٣ - وتثوين المقابلة ، وهو اللاحق بجمع المؤنث السالم ، نحو : « مسلمات » ، فإنه في مقابلة التثنية في جمع المذكر السالم .

٤ - وتثوين العوض ، وهو ثلاثة أقسام .

أ - عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق « إذ » عوضا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى « وأنتم حينئذ<sup>(٢)</sup> تنظرون » ، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، فحذفت « بلغت الروح الحلقوم » ، وأتى بالتثوين عوضا عنه .

ب - وقسم يكون عوضا عن اسم ، وهو اللاحق « لكل » عوضا عما تضاف إليه ، نحو « كل قائم » أي : كل إنسان قائم ، فحذفت « إنسان » ، وأتى بالتثوين عوضا عنه .

ج - وقسم يكون عوضا عن حرف ، وهو اللاحق « لجوار » وغواش ، ونحوهما ، رفعا وجرا ، نحو « هؤلاء جوار » ومررت بجوار ، فحذفت الياء ، وأتى بالتثوين عوضا عنها .

٥ - وتثوين الترم ، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة<sup>(٣)</sup> بحرف علة كقوله :

١ - أَقْبَلُ التَّوْبَ - عَادِلٌ - وَالْعِثَابُ - وَقَوْلِي - إِنْ أَصِيتُ - لَقَدْ أَصَابَنُ

(١) ومثل جوار وغواش : كل اسم متفوص . وأصل جوار : جواد ، وغواش : غواشي ، فحذفت الحصة لاستعظامها ، فاجتمع ما كتبت : الياء والتثوين ، فحذفت الياء ، ثم التثوين ، لأن الكلمة مفتوحة من الصرف . ثم جرى بتثوين العوض عن الياء المحذوفة .

(٢) ذهب بعض النحويين إلى أن إضافة « حين » و « يوم » إلى « إذ » من إضافة أحد المؤنثين إلى الآخر ، وبعضهم إلى أنها البيان ، أي يوم هو وقت كذا .

(٣) القافية المطلقة : هي التي تحركت واستبد بها الصوت ، بسبب حرف علة هم في آخرها ، والقافية التي تبيت بالسكون .

١ - البيت لحرير الشاعر الأعشى المشهور . وهو من الوافر ، ووزنه مفاعلاتن بيت مرات . ومعناه : أتيتا للآفة لي في حين وعفي ، دعي الترم جانبا ، واضرفي ياقن ملكك عصية الصواب إلى أصبت ووفقت . هذا حل احتبار أن قتله في أصبت ، تاء الفاعل . وإذا كانت تاء المصائب لمؤنث ، فحذف الكلام : إلى وفقت إلى الصواب ، فلا توجه إلى الترم والعتاب ، بل قول : لقد مضى الصواب كله ، في التثنية يذكر حين .

فجىء بالتثنية بدلاً من الألف ترك التثنية . وكقوله :

٢ - أَرَفَ التَّرَجَّلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَتَا نَا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَسْدِنَ

الإعراب :

أَفَلْ : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء فاعل مبني على السكون .

الوَم : مفعول به منصوب بالفتحة ، عاذل : مفعول عاذلة ، متادى ، خلقت منه ياء النداء ، مبني على الضم ، على الحرف المحذوف للترخيم ، وهو التاء ، في محل نصب ، على لغة من ينتظره ويجعله كأنه موجود في الكلام ، أو مبني على الضم على الحرف المذكور ، وهو اللام ، في محل نصب ، على لغة من لا ينتظر المحذوف ، بل يجعله كأنه لم يوجد فيه ، والمتاين : الواو : حرف عطف . المتاين : معطوف على الوَم ، منصوب بالفتحة الظاهرة . والنون : عوض عن حرف الإطلاق ، حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب . وقول : معطوف على أفَلْ ، وإعرابه كإعرابه . إن : بكسر الهمزة : حرف شرط جازم يحزم فتلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه ، ويجزؤه ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، أصبت بضم التاء : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على ففتح مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض ، كراهة توال أربع مشركات فيها هو كالكلية الواحدة ، في محل جزم لأن . والتاء عسيب المتكلم ، فاعل مبني على الضم في محل رفع . والمتعلق محذوف تقديره : إن أصبت ، أمر وافقت الصواب في معنى لها . ويصح كسر التاء أي خلقت بالصواب فيما يقول به بدل الوَم . فالمتعلق محذوف أيضا ، وكذا جواب « إن » دلالة ما قبله عليه . والتقدير : فقول . لقد : اللام موطئة لقسم محذوف تقديره : والله . قد : حرف تحقيق . أصابن ، أصاب فعل ماض مبني على الفتح . والفاعل مستتر جوازا تقديره هو ، يعود على جرير . والنون حرف كما تقدم . والمتعلق محذوف ، تقديره : لقد أصاب في حبه لها . والجملة لأجل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول القول .

والشاهد في البيت : تدخل تثنية التثنية على الاسم والفعل ، في كل من قوله : المتاين وهو اسم ، وأصابن وهو فعل ، لأن أصلهما المتاين وأصايا ، بألف الإطلاق ، فخلعت وجيء بالتثنية عوضا عنها .

٢ - هذا البيت من قصيدة للنايفة الذهباني ، الشاعر الجاهلي المشهور ، والمتجردة امرأة النعمان بن المنذر حاكم الحيرة . وهو من بحر الكامل . وأجزؤه (متفاعلن) ست مرات .

أَرَفَ من باب فَعَب : دنا وقرب . وروى : أَدَد بمعنى قرب أيضا . والتوَحَّل : السفر والركاب ؛ اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وقيل واحد ركوبة . وتَزَلُ : تثقل ، وأصلها تَزَلُ ، مضارع زَالَ . والرجال يكسر الراء ، جمع رجل ، وأصله مسكن الشخص في الحضر ، والمراد به هنا الخيाम ، ثم أطلق على أمتعة المسافرين . وكان قدن : أي وكأنها قد زالت . والمعنى : دنا وقت الرحيل ، غير أن إبلنا لم تتحرك بأمتعتنا ، أو لم تقادر مساكنتنا ، مع عزمتنا على السفر ، وكأنها لتصميمنا على الانتقال ، قد انتقلت وأرتحلت بالفعل .

الإعراب : أَرَفَ : فعل ماض ، التوَحَّل فاعله ، غير : منصوب على الاستثناء المنقطع أو المنصل . أن يفتح الهمزة : حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم وترفع الخبر . ركابنا : ركاب اسم «أن» ، منصوب . ونا : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . لنا : بمعنى لم ، حرف نفى وجزم وقلب . تَزَلُ :

٦ - والتنوين العالي (١) ، وأثبتته الأخفش ، وهو الذى يلحق الفوائى المفيدة كقوله :

٣ - وقائم الأعماق خاوى المخترفين

فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون وأصله : لم تقول . فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . والفاعل مستتر جوازا تقديره هي ، يعود على الركاب . برحالتنا : يجوز أن تكون الباء بمعنى من ، أى من مكاننا . ويجوز أن تكون المصاحبة . وهى حرف جر . ورجال محروور بها . وثا : مضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بزل . وجملة « لما نزل برحالتنا » : فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليها ، أى غير زوال ركابنا . وكان : الواو : المطف . كأن : محققة من التثنية ، وأصلها ضمير محذوف ، تقديره وكأنها . قدن : قد حرف تحقيق . والنون التى على عوض عن الياء الناشئة من إشباع كسرة اللال : حرف أيضا . وغير كان محذوف تقديره : قد زالت وانتقلت . والتنوين بهذا الشاهد نشأت عن حركة ثقافية ، أى عن الكسرة التى أشبعت ، فأصبحت ياء . وأما فى الشاهد السابق فإن التنوين لحق حرفا أصليا فى الفعل أو الاسم .

والشاهد فى هذا البيت : دخول تنوين التزم فى الحرف . وهو قد ، لأن أصله قدى . وفيه شاهد آخر ، وهو جواز حذف الفعل الواقع بعد قد . فتقدير الكلام : وكان قد زالت (١) . الفاعل : من الفلو ، وهو الزيادة ومجازة الحد ، لأنه زائد على الوزن فى آخر البيت ، لقرن بالتنوين . لم يوزن بالوقف ، إذ الشعر المسكن آخره قوزن ، لا يدرى فيه أوقف أنت أم واصل .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لروية بن الصياح الراجز الأموى المتوفى عام ١٤٥ هـ ، وبمعه :

مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفِيقِينَ

وقائم : أى مظم ، من القتام وهو القنبار . والأعماق : ما بعد من أطراف المفاة . والخاوى : الخالى . والمخترف بفتح الراء : الطريق الواسع .

ومشتبه الأعلام : أى تختلط العلامات . ولماع الخفيقن : أى شديد لمان البرق ، من قولهم : خفيق الخفيق خفيقا .

والنسي : رب مكان مظلم الأجواء من شدة الغبار خلا من الناس ، واتسعت طرقاته ، واخططت علاماتُه التى يمشى بها المارة ، وكثر لمان السراب به ، قطعت وجاوزته .

الإعراب : الواو : حرف جر ، وتسمى واو رب ، إذ تقدير الكلام : ورب قائم . وقائم مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على آخره ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجزاء المشبه بالزائد ، وهو رب الخفوق . وأصله صفة لموصوف محذوف ، تقديره : ورب مكان قائم . والخبر محذوف تقديره : قطعت مثله . الأعماق : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . خاوى : صفة ثانية للموصوف الخفوق ، وهو مكان . وصفة للمرفوع تقديرا مرفوعة . وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع ظهورها لثقل المخترفين . مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف ، نظر الحرف الروى الساكن . وحركت الكلمة بالسكون للتخلص من لالتقاء الساكنين . والنون : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .



وظاهر كلام<sup>(١)</sup> المصنف : أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التثنية ، والتثنية ، والمقابلة ، والعروض . وأما تنوين التبرعم والغالي فيكونان في الاسم ، والفعل ، والحرف .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو : يا زيد . والألف واللام ، نحو : الرجل ، والإسناد إليه ، نحو : زيد قائم .

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه ، أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف - رحمه الله - « أل » مكان الألف واللام . وقد وقع ذلك في جارة بعض المتقدمين ، وهو الخليل . واستعمل « مسند » مكان « الإسناد له » .

بيتا فعلت وأنت ويا أفعل ونون أقبلان - فعل يتنجلي<sup>(٢)</sup>  
ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بقاء « فعلت » ، والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة المشكلم ، نحو « فعلت » ، والمفتوحة للمخاطب ، نحو : « تباركت » ، والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلت » .

ويعتاز أيضا بقاء « أنت » ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نعمت » ، و « بليت » ، فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ، فإنها تكون منحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسلمة ، ورأيت مسلمة ، ومروى بمسلمة . ومن اللاحقة للحرف ، نحو : لات ، وربت ، ونمت . وأما تسكينها مع رب وثم فقليل ، نحو : « ربت » ، و « نمت » .

ويعتاز أيضا بياء « افعل » ، والمراد بها ياء الفاعلة<sup>(٣)</sup> ، وتلحق فعل الأمر ، نحو : « اضربي » ، والفعل المضارع ، نحو : « تضربين » ، ولا تلحق الماضى .

والشاهد في البيت : دخول التنوين الغالى في الاسمين ، وهما المحترق ، والخفوق ، لأن أصلهما المحترق والخفوق ، يسكون القاف ، فزيد التنوين وكسرت القاف ، لالتقاء الساكنين . وفيه شاهد آخر ، وهو : حذف ربه بعد الواو ، وإبقاء هملها ، وهذا كثير شائع .

(١) أى ما أورده ابن مالك وما لم يورده كتبتون الحكاية ، كأن تسمى رجلا « عاقلة » فيمتنع من الصرف العلمية والتأنيث القضي ، وتنوينه يكون لحكاية أصله . وتنوين الضرورة ، وهو قتيان : تنوين نالا ينصرف ، وللشاذ المفرد في الشعر ، والتثنية كقراءة : « سلاسل وأغلا » . وللشاذ في « هؤلاء قومك » (٢) يتجلى : يتميز ويظهر .

(٣) ياء المخاطبة . ويعتاز الفعل عن الاسم والحرف ، بدخول الجوازم والتواصب عليه . وكذلك المنين وسوف ، وأحرف المضارعة .

وإنما قال المصنف : « ويا أفعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » ، لأن هذه تدخل فيها ياء  
 المشكلم ، وهى لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو : « أكرمنى » وفى الاسم « نحو  
 » غلامى . وفى الحرف نحو « إنى » ، بخلاف ياء « أفعلى » ، فإن المراد بها ياء الفاعلة ، على  
 ما تقدم ، وهى لا تكون إلا فى فعل .

وما يميز به الفعل ، نون « أقبل » ، والمراد بها نون التوكيد : خفيفة كانت ، نحو قوله  
 تعالى : « لَنَسْفَعًا » ، أو ثقيلة ، نحو قوله تعالى « لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ » .  
 فعنى البيت : ينجلى الفعل بناء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، وياء الفاعلة ،  
 ونون التوكيد .

سِوَاهَا الْحَرْفُ كَهَلْ : وفى « لم » فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَتَلَّى كَيْشَمُ  
 وَمَاضِى الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ وَسِمٌ  
 وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكِ لِلنُّونِ حَسَلٌ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْثُ هَلْ

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بحلوه من علامات الأسماء ، ومن علامات  
 الأفعال . ثم مثل ب « هل » و « فى » و « لم » ، منها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين :  
 مختص ، وغير مختص . فأشار ب « هل » إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء  
 والأفعال ، نحو : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ وأشار ب « فى » و « لم » إلى المختص ،  
 وهو قسمان : مختص بالأسماء كنى ، نحو : زيد فى الدار . ومختص بالأفعال ك « لم »  
 نحو : لم يقم زيد .

ثم شرع يبين أن الفعل ينقسم إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر . فجعل علامة  
 للمضارع ، صحة دخول « لم » عليه ، كقولك فى « يَشْمُ » « لم يَشْمُ » . وفى « يضرب » « لم  
 يضرب » . وإليه أشار بقوله :

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَتَلَّى كَيْشَمُ

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضى بقوله :

وَمَاضِى الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ . . .

أى ميز ماضى الأفعال بالتاء . والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، وكل  
 منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو : تباركت يا ذا الجلال والإكرام . ونهت

المرأة هند ، ونسبت المرأة دعد . ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر ، قبل نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته نحو : اضربن ، واخرجن . فإن دلت الكلمة على أمر ولم تقبل نون التوكيد . فهي اسم فعل (١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :  
والأمر إن لم يَكُ للنون يحمل فيه ، هو اسم نحو : صه وحيله  
فه «صه» و «حيله» اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد .  
غلا يقال : صهن ولاجهلن ، وإن كانت «صه» بمعنى اسكبت ، و «جهل» بمعنى أقبل ،  
خالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعلمه ، نحو : اسكبن وأقبلن ، ولا يجوز ذلك  
في «صه» و «جهل» .

## المرب والمبني

والإسم منه مغرب ومبني لشبهه من الحروف مدني  
يشير إلى أن الاسم يقسم إلى قسمين : أحدهما المغرب ، وهو ما سلم من شبه الحرف .  
والثاني : المبني : وهو ما أشبه الحرف وهو المبنى بقوله :

لشبهه من الحروف مدني

أي أشبه مقرب من الحروف . فعلة البناء منحصرة عند المصنف في شبه الحرف .  
ثم نوع المصنف ، رحمه الله ، وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا  
غريب من مذهب أبي علي (٢) الفارسي — رحمه الله — حيث جعل البناء منحصرا في شبه  
الحرف ، أو ما تضمن معناه . وقد نص سيويوه (٣) — رحمه الله — على أن علة البناء كلها  
ترجع إلى شبه الحرف . ومن ذكره ، ابن أبي الربيع .

كالشبه الوضعي في اسمي جثنا والمحتوي في متي وفي هنا  
وكثيابة عن الفعل بلا تأثير وكافشقاير أصلا

- (١) وظل إن دلت على مضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم فعل مضارع كإواه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتصبر . وإن دلت على الماضي ولم تقبل التاء لأنها فهي اسم فعل ماض كيهات بمعنى بعد ، وشتان أي افرق . فإن لم تقبلها لعارض فلا يصح كعلى التعجب والاستغناء ويحذف في الملح لمرور ذلك من استعمالها .
- (٢) هو الحسن بن أحمد ، وشهرته أبو علي الفارسي من كبار رجال النحو ، توفي سنة ٣٧٧ هـ .
- (٣) سيويوه : هو إمام النحو ، وأحد عمود ، ومعنى سبب بالفارسية : التفاض ، ومعنى «ويه» واضح ، وقيل إنه لقب بذلك لأنه كان لطيفا كالتفاح . مات سنة ١٨٠ هـ وعمره يناهز جل الثلاثين أو الأربعين .

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :

فالأول شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كتنا في أكرمنا . وإلى ذلك أشار بقوله « في اسمي جثتنا » فالتاء من « جثتنا » اسم لأنه فاعل ، وهو مبنى لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك « نا » اسم لأنها مفعول وهو مبنى لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين . والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا ، والثاني ما أشبه حرفا غير موجود . فمثال الأول « متى » فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشرط ، نحو : متى تقوم أقم . وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود ، لأنها في الاستفهام كالحزمة ، وفي الشرط كإل . ومثال الثاني : « هنا » ، فإنها مبنية لشبهها حركا كأن ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشارة لا معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنبي « ما » وللنهي « لا » وللمشي « ليت » . ولترجي « لعل » ، ونحو ذلك ، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا .

والثالث : شبهه له في النياية <sup>(١)</sup> عن الفعل وعديم التأثير بالمعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو : دراك زيدا . فدراك مبنى لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره <sup>(٢)</sup> ، كما أن الحرف كذلك . واجتزأ بقوله « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالمعامل نحو ضربا زيدا ، فإنه نائب مناب اضرب . وليس بمبنى لتأثره بالمعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دراك » فإنه وإن كان نائبا عن « أدرك » لكنه ليس متأثرا بالمعامل . وحاصل ما ذكره المصنف : أن المصدر الموضوع موضع الفعل ، وأسماء الأفعال ، اشتركا في النياية مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالمعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف . وأسماء الأفعال غير متأثرة بالمعامل فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائية عن الفعل

(١) شبهه له في النياية : أي شبه الاسم له أي الحرف . وحاصله أن أسماء الأفعال تعمل نياية عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ( السجاني ص ٢٢ ط مصطفى الخليلي ) .

(٢) لا يعمل فيه غيره : ظاهره أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل ، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا . فكان الأولى أن يقول : ولا يدخل عليها عامل . وأما قول زهير « دعيت نزال » فمن الإسناد إلى اللفظ ، أي دعيت هذه الكلمة . ( المصدر السابق ) .



وغير متأثرة به . وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب . والمسألة خلافية ، وسند ذلك في باب أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى .  
والرابع ، شبه الحرف في الافتقار للآزم . وإليه أشار بقوله : « وكافتقار أصلاً » وذلك كالأسماء الموصولة نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في ملازمته الافتقار ، فثبت .

وحاصل البيتين : أن البناء يكون في ستة أبواب (١) . (١) المضمرات (٢) وأسماء الشرط (٣) وأسماء الاستفهام (٤) وأسماء الإشارة (٥) وأسماء الأفعال (٦) والأسماء الموصولة :

وَمُعْطَرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ \* مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَاءٍ  
يريد أن المعرب خلاف المبني ، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف . فالمعرب ما لم يشبه الحرف ، وينقسم إلى صحيح ، وهو ما ليس آخره حرف علة كأرض . وإلى معتل وهو ما آخره حرف علة كسما . وسما لغة في الاسم ، وفيه ست لغات ، اسم بضم الهجزة وكسرهما ، ومم بضم السين وكسرهما أيضا ، ومما بضم السين وكسرهما . وينقسم المعرب ، أيضا ، إلى :

- ١ - متمكن أمكن ، وهو المنصرف كزيد وعمر .
  - ٢ - وإلى متمكن غير أمكن ، وهو غير المنصرف نحو . أحمد ، ومساجد ومصايف .
- فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن (٣) ، هو المعرب ، وهو قسمان متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن .

وَفَعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بَلْبَا \* وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِبَا (٣)  
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ \* نُونٍ إِنْثَاءٍ كَثِيرٍ عَنْ (٤) مَنْ فَعْنِ

(١) (أى وهى متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة . فالمضمرات مبنية على شبه الوضعي . وأسماء الشروط والاستفهام والإشارة على شبه المعنوي . وأسماء الأفعال على شبه الاستعمال . والأسماء الموصولات على شبه الافتقار . كذا في حاشية العلامة شيخ شيوخنا ابن الميث . وفيه نظر إذ المضمورات كلها ليست مبنية على شبه الوضعي فتأمل) المصدر السابق .

(٢) متمكن في باب الاسمية أو فيها رافى الإعراب ، فلم يشبه الحرف حقيقياً ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

(٣) عربياً ، محلاً ، ومضارعه يعربى .

(٤) يرمن : من راع بمعنى أفرغ . فَعْنِ : أغرم .

لما فرغ من بيان العرب والمبنى من الأسماء، شرع في بيان العرب والمبنى من الأفعال، وملحّب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال. فالأصل في الأفعال البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح.

ونقل ضياء الدين بن العليج، في البسيط، أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء.

والمبنى من الأفعال ضربان: (١) أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضي، وهو مبنى على الفتح، نحو: ضرب وانطلق، ما لم تتصل به واو جمع فيضم، أو ناء ضمير رفع متحرك، فيبقى على السكون، نحو ضربت. (٢) والثاني ما اختلف في بنائه، والراجح أنه مبنى، وهو فعل الأمر، نحو اضرب، وهو مبنى عند البصريين، ومعرّب (٣) عند الكوفيين.

والعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد، أو نون إناء.

فمثال نون التوكيد المباشرة، هل تضربن؟ والفعل مبنى معها على الفتح، ولا يفرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة. فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك إذا فصل بينه وبينها بألف التثنية، نحو هل تضربان؟ أصله: هل تضربان، فاجتمعت ثلاث (٤) نونات فحذفت الأولى وهي الرفع كراهة نحوالي الأمثال، فصار: هل تضربان؟

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع، أو ياء مخاطبة نحو: هل تضربين؟ يازيدون؟ وهل تضربين؟ وأصل «تضربين» تضربون. فحذفت النون الأولى نحوالي الأمثال كما سبق فصار تضربون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين،

(١) الفعل الأمر معرب عند الكوفيين لأنه عندهم مقطوع من المضارع المجزوم فأصل اضرب بلام متحركة تضرب، فحذفت اللام ثم التاء بحرف الالفين بنذر المجزوم عند الوقف. ثم آتت بالالف، فهو عندهم مجزوم بلام الأمر تقديراً. (المجامع ص ٢٤)

(٢) إذا كانت التثنية زائدة، وجب الحذف. وإن كانت بعضها أصلية في الكلمة، فلا يجب الحذف، وذلك مثل النساء جهنم - فالتون الأخيرة هنا هي الزائدة. والتونان الثانيتان قبلها هما من أصل الكلمة.

قصار، «تضربُ يَنْ» وكذلك «تضربُ يَنْ» وأصله «تضربُ يَنْ» فعليه ما فعل «تضربون» وهذا هو المراد بقوله رحمه الله : «وأضربُوا مضارعا إن ضربا من نون توكيد مباشرة» .  
فشرط في إعرابه أن يفرغ من ذلك . ومفهوما أنه إذا لم يفرغ من ذلك يكون مبنيا .  
فلم أن يلمعه ، أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو هل تضربُ يَنْ  
يا زيد ؟ فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش (١) إلى أنه مبنى مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم  
تتصل . ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ، ومثاله ما اتصل به  
نون الإناث : المحدثات تضربُ يَنْ ، والفعل مبنى معها على السكون . ونقل المصنف رحمه  
الله تعالى في بعض كتبه : أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس  
كنطك ، بل الخلاف موجود . ونحن نقله ، الأستاذ أبو الحسن بن عصفور - رحمه الله  
تعالى - في شرح الإيضاح .

وكلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْيَتَاءِ \* وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا  
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ \* كَأَيْنَ ، أَمْسَ حَيْثُ ، وَالسَّائِلُ كَسَمٍّ  
الحروف كلها مبنية إذ لا يتعور ما تقتضي دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو أخطبت  
من الدراهم ، فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب . والأصل في البناء أن  
يكون على السكون لأنه أخف من الحركة ، ولا يحرك المبنى إلا لسبب كالانخلاء من التثنية  
السائتين . وقد تكون الحركة فتحة كـ «أَيْنَ» و «قَلَمٌ» و «إِنَّ» وقد تكون كسرة  
كـ «أَمْسَ» (٢) وجبر (٣) . وقد تكون ضمة ، كـ «حَيْثُ» وهو اسم ، ومنذر ، وهو حرف .  
وأما السكون فتحرف «كَمْ» واضربُ «وَأَجَلٌ» .

(١) ذكر السيوطي في المزهرة أن الملقب بذلك من النحاة أحد عشر نحويا : منهم الأخفش الكبير  
أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد ، أحد شيوخ سيبويه . ومنهم الأخفش الأوسط أبو الحسن سيده بن مسعدة  
ثعلبية سيبويه ، مات سنة ٢١٦ هـ . وقيل بعدها . ومنهم الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان بن  
قلاطه المبرد وشعلب ، مات سنة ٢١٥ هـ .

(٢) ثبني «أَمْسَ» بشرط .

(٣) أن يراد بها بين أي اليوم الذي يلي يومك هذا .

(ب) الاتصاف . (ج) ألا تدخل عليها «ال» . (د) لا تسكن .

(٤) لا تنصرف . (٥) جبر : حرف جواب كـ «نعم» .

وعلم مما نزلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل بل في الاسم والحروف وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف .

والرفع والنصب اجتمعن أعسرأبا لاسم وفعل نحو : لن أهابا  
والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجز ما  
فأرفع بضم وأنصب فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر  
وأنجزم بتسكين وغير ما ذكر بنوب نحو : جا أخو بني تمر

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم . فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال ، نحو : زيد يقوم ، وإن زيدا لن يقوم . وأما الجر فيختص بالأسماء نحو : يزيد . وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو : لم يضرب .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون . وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة في « أخو » والياء عن الكسرة في « بني » من قوله : « جا أخو بني تمر »<sup>(١)</sup> . وسيدكر بعد هذا مواضع النياية إن شاء الله تعالى .

وارفع يواو وأنصبين بالالف وأنجز بياء ملين الأسما أصف  
شرع في بيان ما يعرب بالنياية عما سبق ذكره . والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء السفة وهي : أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفوه ، وذو مال : فهذه ترفع بالواو ونحو : جاء أبو زيد ، وتنصب بالالف نحو : رأيت أباه ، وتجر بالياء نحو : مررت بأبيه . والمشهور أنها معربة بالحروف ، فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة . وهذا هو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله : « وارفع يواو » إلى آخر البيت .

والصحيح أنها معربة بحركات مقطرة<sup>(٢)</sup> على الواو ، والالف ، والياء . فالرفع

(١) قوله : جا أخو بني تمر : بحذف همزة « جاء » وذلك لأن الهمزتين إذا اتفقتا في الحركة ، جاز حذف إحداها . قال المرحوم الشيخ أحمد الحلبي « والقصر هنا - يعني حذف همزة جاء متعين للضرورة » انظر أسفل ص ٢٧ من حاشية السجاعي . وبنو تمر : قبيلة من العرب .

(٢) قوله « بحركات مقطرة » أي وأتبع فيها قبل الآخر للأعر للالة على أنه عمل الإعراب في غير حالة الإضافة . « المحضرى ص ٣٦ ط الحلبي » .

بضمة مقدرة على الواو ، والنصب مفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء .. فعلى هذا المذهب الصحيح ، لم ينب ثنى عن ثنى .. مما سبق ذكره .

مِنْ ذَاكَ ذُوْ إِنْ صُحْبَةُ أَبَانَا وَالْقَمُّ حَيْثُ السِّمِّ مِنْهُ بَانَا  
أى من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء : ذو ، وفم ،  
ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى صاحب نحو : جاعلى ذو مال ، أى صاحب  
مال ، وهو المراد بقوله « إن صحبة أبانا » أى إن أفهم صحبة واحترز بذلك عن « ذو »  
الطائفة ، فإنه لا تفهم صحبة ، بل هي بمعنى الذى ، فلا تكون مثل ذى بمعنى صاحب  
بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرًا ، نحو : جاعلى ذو قام ، ورأيت ذو  
قام ، ومررت (بذو) قام . ومنه قول الشاعر :

٤ - قَامًا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَبِيتُهُمْ فَحَسْبِي مَنِ ذُو عِيْنِهِمْ مَا كَفَانِيَا

(٤) هذا البيت من قصيدة الشاعر منظور بن أسلم الفهمى ، نظمها فى امرأته حين حلق شعرها ،  
وقد شكته إلى الوالى فجلبه وحبسه فدفن جثته وحملوه إليه فأطلق سراحه .  
وقبله :

ولست بهاج فى القرى أهل منزل على زاهم أبكى وأبكى البواكيا

وقبله :

وإما كرام مسرون عذرهم وإما لثام فادخرت حياتيا  
وعرضى أبكى ما ادخرت ذخيرة ويطى أطلوبه كطى رواتيا

والقصيدة من بحر الطويل . والمعنى : إن أهل هذا المنزل لا يخلو أرحمهم إما أن يكونوا كراما أصحاب  
ثروة ويسار . فالذى يكفى لمعيشة ما عذرهم فوحسب وكافى ، أى إذا أفتع منهم بما يشبعى . وإما أن يكونوا  
كراما مسرين فأعذرهم ، وإما أن يكونوا لثاما ، فأصبر على الجوع والحرمان ، وأدخر حياتى وأبقى على عرضى  
وشرفى نفقى ، فإن العرض أبقى ما يدخر وأحسن ما يحتفظ به .

الإعراب : فاما : الفاء العطف ، إما حرف تفصيل لإجمال أهل المنزل الذين ذكرهم فى قوله « ولست بهاج  
فى القرى أهل منزل مبنى على الفتح . كرام مبتدأ موسرون : صفة مرفوع بالواو نياية عن الضمة لأنه جمع  
مذكر سالم وهذه الصفة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة . لقبهم فعل وقاعل ومفعول . والجملة فى محل رفع صفة  
ثان لـ « كرام » . فحسبى الفاء واقعة فى جواب شرط مقدرة أى إن ثبت ما تقدم ذكره .

حسبى : حسب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياء المتكلم  
مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . ذو : اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل جر . والجار  
والخبر متعلق بحسبى . عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره ثبت أو استقر ، لا محل له من الإعراب صلة  
« ذو » . هم : الهاء ضمير مبنى على الضمة فى محل جر بالإضافة إلى « عند » والميم مع الجمع . ما : اسم موصول بمعنى الذى



وكذلك يشترط في إعراب القسم هذه الحروف زوال الميم منه نحو : هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه ، وإليه الإشارة بقوله :

«وَالْقَسَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانًا»

أي انفصلت منه الميم ، أي زالت . فإن لم تزل منه أعرب بالحركات نحو : هذا قم ، ورأيت قما ، ونظرت إلى قم .

أَبُ أَخَ حَمَّ كَذَلِكَ وَمَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ وَفِي أَبِي وَتَالِيَةِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصَيْنِ اشْتَرُ يَعْنِي أَنَّ أَبَا وَأَخَا وَحَامَا يَجْرِي جَرِي ذُو ، وَمَنْ ، الَّذِينَ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا فَرَفَعَ بِالْوَاوِ ، وَنَصَبَ بِالْأَلِفِ ، وَجَرَّ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ : هَذَا أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوها . ورأيت أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَامَاهَا ، وَجَرَّ بِأَيِّهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيها ، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة . وسيلذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين . وأما « مَنْ » فالفصح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة نحو : هذا مَنْ <sup>(١)</sup> زيد ورأيت مَنْ زيد ، وممرت بن زيد ، وإليه أشار بقوله :

«وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ»

أي النقص في « مَنْ » أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا نحو : هذه هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه . وأسكر القراء جواز إتمامه ، وهو مجعوج ضحاكية ميبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ ، حجة على من لم يحفظ . وأشار بقوله :

«وَفِي أَبِي وَتَالِيَةِ يَنْدُرُ ، إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ .

إِلَى اللَّغَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ فِي «أَبٍ وَتَالِيَةِ» وَهُمَا : أَخَ ، وَحَمَ ، فِلْحَدِي اللَّغَتَيْنِ ، النَّقْصُ

— خبر . — حسي . — موقر على السكون في محل رفع . كذا : فعل ماضٍ مبني على الفتححة المقدرة على آخره المنطوق والنون الوقاية . والفعل ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على « ما » والياء في « كذا » ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول به والالف للإطلاق .

والشاهد في هذا البيت قوله « ذُو » حيث بناها على الواو في حالة الجر ، ولم يعربها مثل ذي بمعنى صاحب ، لأنها مبتدأة بمعنى « الذي » وكذلك تدعى أكثرهم على « الواو » في جاني الرفع والنصب .

(١) مَنْ : أي ، تقول : هذا منك ، أي شيئك .

وهو حذف الواو ، والألف ، والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الياء والواو والميم نحو ، هذا أبه وأخيه وأخوها .

ورأيت أبه وأخيه وأخوها ، ومررت بأبه وأخيه وأخوها ، وعليه قول الشاعر :

٥ - بأبه أفتدى عدوي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم  
وهذه اللفظة نادرة في أب وتاليه . ولها قال :

« وفي أب وتاليه يتندر »

أي يتندر النقص . واللفظة الأخرى في « أب وتاليه » أن يكون بالألف مطلقا رفعا ونصباً وجرا . نحو : هذا أباه وأخاه وحماها . ورأيت أباه وأخاه وحماها . ومررت بأباه

(٥) هذا البيت من الرجز ، قاله رؤبة الراجز المشهور ، المتوفى سنة ١٤٥ هـ .

وعدي : هو ابن حاتم الطائي الذي غرِب به المثل في الجود . بقوله رؤبة : إن عدوا جاري والعداءة في الكرم وهو بهذا لم يظلم والده بتضييع وجه الشبه بين الولد وأبيه أولم يظلم أم لأنه بذلك الشبه دفع ضحا الزينة . أولم يظلم أمدا من الناس لأنه بالشبه أذا كره لم يضح الشبه على أبيه ودفع التهمة عن غيره .

الإعراب : بأبه : بالضم حرف جر . أبه : مجرور بالكسرة على لغة النقص في الأسماء الخمسة . والماء ضمير مفعول الكسر في محل جر بالإضافة . وأخاه وأخوها بالفتح . أفتدى : فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدورة على أنصره منع ظهورها الضمة . عدوي : فاعل مرفوع بالفتحة الظاهرة في . حرف جر مبني على السكون . الكرم : مجرور بـ « من » . وعوضه جزم الكسرة الظاهرة في آخره . وأخاه وأخوها متعلقان بالفعل « أفتدى » . وأخوها : ضمير مفعول على حرف عطف مبني على الفتحة الظاهرة في آخره . من : ضم شرط يجوز ضم ضمير مبني على السكون في محل رفع حينئذ . يشابه : فعل مضارع ، محل الشرط ، يجوز السكون الظاهرة في آخره . والفاعل مستتر جوازا تقديره « هو » يعود على « من » . أب : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على لغة النقص في الأسماء الخمسة . والماء : ضمير مبني على الفتحة في محل نصب مضاف إليه . فما : الفاء واللام في جواب الشرط . ما : نافية حرف مبني على السكون . ظلم : فعل ماضٍ ، مبني على الفتح المقدور على آخره منع من ظهوره السكونية للعارض لأجل الروي . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » يعود على « من » . وجملة « ما ظلم » في محل جزم جواب الشرط . وعبر المبتدأ قبل « فعل الشرط » وقيل بالجواب ، وقيل هنا ما : وقيل : لا غير له والصحيح أنه فعل الشرط . ولا يدفع هذا أن الفائدة متوقفة على جواب الشرط ، لأن توقفها عليه من حيث التعليل قطط ، لا من حيث الفعلية .

والشاهد في هذا البيت : قوله « أب » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة في القول . وبالفتحة الظاهرة في الثاني على لغة النقص في الأسماء الخمسة .

وأخاه وحياها ، وعليه قول الشاعر :

٦- إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قدَّ بَلغًا في التَّجسُّدِ غَلِيظًا  
فعلامة الرفع والنصب والجر ، حركة مقدرة على الألف كما تقدّر في المقصور ،  
وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ، ثلاث لغات ، أشهرها أن تكون بالواو ،  
والألف ، والياء . والثانية أن تكون بالألف مطلقا . والثالثة أن تحذف منها الأحرف  
الثلاثة وهذا نادر . وأن في « هن » لفتين : إحداهما النقص وهو الأشهر ، والثانية :  
الإتمام وهو قليل .

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا ، كَجَا أَخُو أَيْكَ ذَا عَيْتِلَا (١)

(٦) هذا البيت من الرجز . وقد اختلف في قائله ، فأنسبه بعضهم إلى رؤبة ، وبعضهم إلى أبي النجم ،  
وبعضهم إلى رجل من اليمن .

والمنفى : إن أبا المندوحة . وجدها قد بلغا من الرفعة والشرف أصل درجتين .  
الإعراب . إن : حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم وترفع الخبر . مبنى على الفتحة لا عمل له من  
الإعراب . أبا : اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر . والماء مضاف إليه مبنى  
على السكون في محل جر ، وهي عائدة على المندوحة . أبا : مفعول على « أبا » الأول . وأبا الثالث :  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف . والماء : مضاف إليه . قد : حرف تحقيق مبنى على السكون  
لا عمل له من الإعراب . بلغا : بلغ ، فعل ماضٍ مبنى على الفتح لاتصاله بالثلاثين التي هي باعل عائد  
على أبيها وأبى أبيها . في : حرف جر . المجد : مجرور : « في » . والجار والمجرور متعلق بـ « بلغ » . غايثاها  
غايثا : مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر ، على لغة من يلزم المثنى الألف  
في الأحوال الثلاثة . والماء : ضمير عائد على المجد ، مبنى على السكون في محل جر بالإضافة . وقد أنك  
الضمير باعتبار أنه صفة أو رتبة . والمراد بالغائيتين : الأولى والأخيرة ، تغلبا .

والشاهد في البيت : في « أبا » حيث أمرب بحركات مقدرة على الألف في المواضع الثلاثة . على لغة من  
يقصر الإعراب عليها ، خلافا لمن جعل الشاهد في الثالث فقط ، إذ يبعد كل البعد الخلط بين لفتين ، إلا أن  
عجبال : قوله الشاهد في الثالث ، أي صراحة ، أي وفي الأوليين بقرينة الثالث .

وفيه شاهد آخر ، وهو : استعمال المثنى بالألف في حالة النصب ، وهو قوله : « غايثاها » وكان  
القياس أن يقول « غايثها » . وقد جعل بعضهم الألف للإطلاق أو الإشباع ، لا للتثنية . والأول جملة  
من استعمال المثنى في المفرد ، لأنه كثير في كلامهم .

(١) اعتلا ، بكسر التاء ، مصدر « اعتل » أي « علا » وقصره لوقف .

ذكر التحويين لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة :

- ١ - أحدها أن تكون مضافة (١) واحترز بذلك من أن لا تضاف ، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو : هذا أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب .
- ٢ - الثاني أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : هذا أبو زيد ، وأخوه ، وأحموه . فإن أضيفت إلى ياء المتكلم ، أعربت بحركات مقدرة ، نحو : هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .
- الثالث : أن تكون مكبرة . واحترز بذلك من أن تكون مصغرة ، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هذا أتي زيد ، وذوئ مال . ورأيت أتي زيد ، وذوئ مال . ومررت بأبي زيد ، وذوئ مال .
- ٤ - الرابع أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة (٢) أو مثناة . فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباء الزيدين ، ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم . وإن كانت مثناة ، أعربت لإعراب المثني بالآلف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : هذان أبو زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه . ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، وقد أشار إليهما بقوله :

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا لِنْيَا . . . . .  
 أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، فعلم من هذا أنه لابد من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون لغیر ياء المتكلم . ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يضاف » راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ، فكأنه قال : وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة إلى غير ياء المتكلم .

(١) قوله « مضافة » أي لفظاً كما مثل . أو فية ، كقول العجاج « خالط من سلمى خياشيم وفا » أي خياشيمها وفاها . فحذف المضاف إليه ، ونوى ثبوته . ( الخضرى ص ٢٨ ) .  
 (٢) ما عدا ذر ، وقولك لزومهما الإضافة كما مر ( الخضرى ص ٢٨ ) .  
 (٣) مجموعة : يقصد جمع تكسیر . أما إذا جمعت جميع مذكر سالم ، فعرب إعرابه كالتثنية . وكذا المؤنث إن أريد بها مالا يعقل . فيقال : أبوات وأخوات ، وهو مسموع فيها هذا « فوك » . وقيل فيه أيضاً .



واعلم أن «ذو» لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تصاف إلى مضمر ، بل اسم جالس (١)  
ظاهر ، غير صفة ، نحو : جاني ذو مال ، فلا يجوز : جاني ذو قائم .

بالألف ارفع المثني وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا  
كلتا كذلك اثنان واثنان كابنتين وأبنتين بحرمان (٢)  
وتختلف الياء في جميعها الألف جراً وتصبيا بعد فتح قد أليف (٣)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء  
الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني وهو مما يعرب بالحروف ، وحده (اللفظ  
دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، فيدخل في قولنا «لفظ  
دال على اثنين» : المثني ، نحو «الزيدان» ، والألفاظ الموضوعة لاثنتين نحو «الشفع»  
ويخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو : «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ، فلا  
يقول : «أثن» ويخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما يصلح للتجريد وعطف غيره عليه  
كالقمرين ، فإنه صالح للتجريد . فتقول : «قمر» ولكن يعطف عليه مغايرة لأمثلة نحو :  
قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم «القمرين» .

وأشار المصنف بقوله :

«بالألف ارفع المثني وكلا»

إلى أن المثني يرفع بالألف . وكذلك شبه المثني وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثني  
وأشار إليه المصنف بقوله «وكلا» ، فلا يصدق عليه حد المثني مما دل على اثنين بزيادة  
أو شبهها ، فهو ملحق بالمثني . فكلا وكلتا ، واثنان واثنان ملحقة بالمثني ، لأنها لا يصدق  
عليها حد المثني لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثني إلا إذا أضيفا إلى مضمر نحو جاءني كلاهما

(١) المراد بقوله «اسم جالس» ما وضع لمعنى كلى ولو معرفاً بال . وإضافتها لعلم قليلة نحو : أنا  
الله ذو بكة . أي أنا صاحب بكة . وإضافتها إلى الجملة شائعة ، كقولهم : أذهب بذى تعلم ، أي بطريق ذى  
سلامة .

(٢) إعراب هذه الألفاظ جدير على الألف والياء ، لاجتماعهما في «ذو» . ويبدو أنه لا يقدر على  
النون لأنها في الأصل منزلة النون ، فليست محل إعراب ، وإن صارت الآن آخر اللفظ المقصود .

(٣) قوله «وتختلف الياء» يريد أنها تقوم مقام الألف في بيان مقتضى المعامل ، لاقى النون الخاص  
بها وهو الرفع . والمراد الخلف ولو تقديراً ، ليدخل نحو «ليك» ما لم يستعمل بالألف .

ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما . وطمعتي كليهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما .  
 فإن أضيفا إلى ظاهر ، كانا بالآلف رفعا ونصبا وجرا نحو ، طمعتي كلا الرجلين ، ورأيت  
 كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين . وجاءتني كلتا المرأتين ، ورأيت كلتا المرأتين ومررت  
 بكلتا المرأتين . فلهذا قال المصنف :

« وكلا إذا ضمير مضافا وصلا . كـلنا كذلك . . . . .  
 ثم بين أن اثنين واثنين مجرى اثنين واثنين . فائتان واثنان ملحقان بالثنى كما  
 تقدم . واثنان واثنين مثني حقيقة .

ثم ذكر المصنف أن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب ،  
 وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، نحو : رأيت الزيدين كليهما ، ومررت بالزيدين  
 كليهما . واحترز بذلك عن ياء الجمع ، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا نحو : مررت  
 بالزيدين ، وسيأتي ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالآلف ، وينصب ويجر بالياء ، وهذا  
 هو المشهور . والصحيح أن الإعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف  
 رفعا ، والياء نصبا وجرا . وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالآلف  
 رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب . ومن العرب من يجعل المثنى والملحق  
 به بالآلف مطلقا رفعا ونصبا وجرا . فيقول : جاء الزيدان كلاهما . ورأيت الزيدان  
 كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما .

وأرفع بواو وياء اجزُرُ وأنصب \* \* \* سالم جمع عامر ومذئيب  
 ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني : المثنى ،  
 وقد تقدم الكلام عليهما . ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر  
 السالم وما حمل عليه ، وإعرابه بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا . وأشار بقوله « عامر  
 ومذئيب » إلى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان : جامد ، وصفة . فيشترط في الجامد أن  
 يكون علما لمذكر عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب . فإن لم يكن علما ،  
 لم يجمع بالواو والتون ، فلا يقال في « رجل » : رجلون . نعم ، إن صغر ، جاز ذلك  
 نحو : رَجِيلٌ وَرَجِيلُونَ ، لأنه وصف . وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما .  
 فلا يقال في زَيْنَب : زَيْنَبُونَ . وكذلك إن كان علما لمذكر غير عاقل ، فلا يقال في « لاحق »

اسم فرس : لا حقوق . وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ، فلا يقال في طلحة : طلحون . وأجاز ذلك الكوفيون . وكذا إن كان مركبا فلا يقال في «سيبويه» سيبويون ، وأجازه بعضهم .

ويشترط في الصفة أن تكون صفة للمذكر (١) عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب «أفعل فعلاء» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث . فخرج بقولنا «صفة للمذكر» ، ما كان صفة لمؤنث . فلا يقال في حائض حائضون . وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة للمذكر غير عاقل . فلا يقال في سابق ، صفة لفرس سابقون . وخرج بقولنا «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة للمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو «علامة» فلا يقال فيه «علامون» وخرج بقولنا «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك ، نحو : أحمر ، فإن مؤنثه حمراء . فلا يقال فيه أحمر . وكذلك ما كان من باب «فعلان فعلى» نحو سكران سكري . فلا يقال : سكرانون . وكذلك إن استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو صبور ، وجريح ، فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح وامرأة جريح ، فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ولا جريحون .

وأشار المصنف إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله «عامر» فإنه علم للمذكر عاقل خال من تاء التأنيث (٢) ومن التركيب . فيقال فيه عامرون . وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله «ومؤنث» فإنه صفة للمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب «أفعل فعلاء» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون .

وَشَبَّهَ ذَيْنِ وَيَمِ عَشْرُونَا      وَبَابُهُ الْحَقِ وَالْأَهْلُونَا  
أَوَّلُو وَعَالَمُونَ عَلَيْنَا      وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسَّنُونَا  
وَبَابُهُ وَمِثْلُ جَيْنِ قَدْ يَرِدُ      ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

(١) قوله صفة للمذكر عاقل ؛ ويدخل في ذلك ما ينزل منزلة المذكر العاقل ، كقوله تعالى هل لسان الجبال «أنينا طامعين» وعلى لسان سيدنا يوسف عن الكواكب «رأيهم لي ساجدين» . ويفلب المذكر العاقل على غيره نحو : زيد والحميز منطلقون .

(٢) خالية من تاء التأنيث الموضوعة له ؛ وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة .

أشار المصنف بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم يستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد ، وإبراهيم ، فتقول محمدون وإبراهيمون . وإلى شبه مذنب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل ، والضرب ونحوهما فتقول : الأفضلون ، والضربيون . وأشار بقوله « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً .

وجمع المذكر السالم ، هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها . فالأول واحد له من لفظه ، أوله واحد غير مستكمل للشروط ، فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به . فعشرون وبابه ، وأهل ثلاثون إلى تسعين ، ملحق بالجمع المذكر السالم ، لأنه لا واحد له من لفظه ، إذ لا يقال عشر ، وكذلك أهلون ، ملحق به لأن مفرده وهو ، أهل ، ليس فيه الشروط المذكورة ، لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » لأنه لا واحد له من لفظه ، وعالمون ، جمع عالم ، وعالم كرجل ، اسم جنس جامد ، وعليون : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة لكونه ملأاً بعقل ، وأرضون : جمع أرض ، وأرض اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سنة ، والسننة اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقه بالجمع المذكر ، لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

وأشار بقوله : « وبابه إلى باب سنة » وهو كل اسم ثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسر كمانه ومثني ، حوئية<sup>(١)</sup> وثنين ، وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ، فإنه كُسِّر كشيخة وشفاة ، لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كظبية<sup>(٢)</sup> فلمهم كُسِّرَ رة على ظبياً ، وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، فقالوا : ظبيون وظبين ، وأشار بقوله :

ومثل حين قد يرد ذا الباب . . . . .

إلى أن سنين ونحوه قد نزل به الياء ويجعل الإعراب على التون ، فتقول : هذه سنين ، ورأيت سنيناً ، ومررت بسنين ، وإن شئت حذف التوين وهو أقل من إثباته . واختلف في إطراد هذا ، والصحيح أنه لا يطرده ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله

(١) كبة : جماعة من النعام .

(٢) ظبة بضم الظاء : طرف السيف أو السهم وأصلها : ظبور .



عليه وسلم ، اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسني يوسف ، في إحدى الروايتين ، ومثله قوله الشاعر :

٧- دعاي من تحمد فإن سنيئته  
لعين منا شيئا وشيئتنا مردا

\*\*\*

وتؤن : يجمع وما به التحق  
فافتح وقل من يكسره فطق  
وتؤن ما شئى والمحقق به  
بعكسر ذاك استخصلوه فقتبه

حق تؤن الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر مثلهذا ، ومنه قوله :

٨- عرفنا جعفرأ وبني أبيه  
وأنكرنا زعانف آخرين

(٧) البيت القصة بن عبد الله ، وهو شاعر أموى مقل ، من قصيدة في ذم أرض نجد وما حل بها من الجذب . قال : إن كانى بالخليل من ذكر هذه البلاد ، لأن انقطاع المطر منها ويس أرضها في تلك السنين جعلتنا كالغلبة والأصحوكة مع ألقا كبار ، قد اشتعلت رؤوسنا شيبا . وهذه المجاعة هي التي شيبتنا به أن كنا حفاوا .

الإعراب : دعاي : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف فاضل . والنون الوقاية . والهاء ضمير المتكلم مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به . من : حرف جر . نجد : مجرور بمن والجار والمجرور محقق بدلالة . وهو على حذف مضاف ، أى من ذكر نجد . فإن : الفاء للتعليل . إن حرف توكيد ونصب . سنيئ : سنيئ اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره . والهاء مضاف إليه ضمير مبنى على الفتح في محل جر . لعين : لعين فعل ماضى مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع والجملة في محل رفع خبر « إن » . بنا : جار ومجرور متعلق بـ « لعين » . شيبا : حال من الفصير « نا » في « بنا » وشيئنا : التواو : قطف . شيئنا : فعل وفاعل ومفعول . مردا : حال من « نا » في شيئنا .

والشاهد فيه : قوله « فإن سنيئته » حيث أجراه مجرى الحين في إصراجه بالحركات الظاهرة على النون ، لأنه لو أخرجه بالحرف لقال « سنيه » بحذف النون ، وسكون الياء ؛ وكسر الهاء ، لأن الإضافة تحذف نون التاني والجمع وجوبا .

وأجراه سنيئ كسني لا يطرده ، وإنما هو مقصور على النباع .

(٨) البيت المجرور . وجعفر وبني أبيه أولاد ثعلب بن ربيع ، والزعانف جمع زعفة بكسر الزاي والنون :

وهو القصير .

ومعنى البيت : عرفنا جعفرأ وإخوته لعظم شأنهم لأنهم من قومنا . ولم نعرف الآخرين بحسب ضمة

مؤلتهم ، وخسة أصلهم .

الإعراب : عرفنا : فعل وفاعل . جعفرأ : مفعول به . الواو : حرف حطف . بني : مفعول على . وجعفرأ : مضاف بالياء لناية عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . وأصله « بنين » فحذفت النون لإضافته إلى « أبيه » . وأبى من أبيه : مضاف إلى بنى مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة

وقول الشاعر :

أَكُلُّ الدَّهْرِ حَيْلًا وَأَرْجُو حَيْلًا أَمَا يُبْقِي عَلَى وَلَا يَبْقِي

\*\*\*

٩ - وَمَاذَا تَطْلُبُ الشُّعْرَاءُ مِثْنِي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَسَدَ الْأَرْبَعِينَ

واللهام مضان إليه مبنى على السكون في فعل جر . وأُنكرنا : الواو حرف عطف . أنكرنا : فعل وفاعل .  
وزعائف : مفعول به . آخرين : صفة . زعائف : منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر عام .  
والتون عوض عن التثوين في الاسم المفرد .

والشاهد في البيت : معنى : نوني يجمع المذكر السالم مكسورة شلوذا حيث كثرت نون « آخرين » .  
واللهام على ذلك أن القصيدة نونية مكسورة . قال السجسي ص ٣٩ : ... قد استشهد علماء العروض بهذا  
البيت على الإصراف ، الذي هو اختلاف حركة الروي المطلق . قالوا قائلون فيه مقفوحة . وفي البيت  
قبله مكسورة ، وهو قوله :

عَرِينٌ مِنْ عَرِينَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرَكْتَ إِلَى عَرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ  
وحينئذ فلا شاهد فيه ، إلا أن يقال إنها روايتان .

٩ - البيت لسحيم بن وثيل ، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين ، وكان  
عبدا حبشيا ، عرف ببلاغة القول ، ومن أبيات القصيدة :

أَنَا مِنْ جِلَا وَطِلَاحِ الثَّنَائِيَا مِثْنِي أَصْعَبُ الْعَافَةِ تَعْرِفُونَ

واللهي : ماذا تريد الشعراء مني أن أقبل ، قوله تعديت الأربعين من عمرى ، واكتفى عقل ، ونصح  
تفكيرى ، وحسنكتى التجارب .

الإعراب : الواو : للعطف على ما قبله . ما : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع . ذا :  
اسم موصول بمعنى الذى عبر المبتدأ مبنى على السكون في محل رفع . تبتنى : فعل مضارع سرفوع لتجرده  
من الناصب والجازم ، وعلامة رفعة ضمة مقدرة على الياء منع ظهورها الثقيل . الشعراء : فاعل . والمفعول  
مضارع في تقديره « تبتنيه » عائد على الموصول . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . ويصح أن  
يقال : ماذا ، اسم استفهام مبتدأ وجملة « تبتنيه الشعراء » في محل رفع خبره . والرابط : الضمير في « تبتنيه »  
أى : أى مِثْنِي . منى : جار ومجرور متعلق بـ « تبتنى » . وقد : الواو للحال من الياء في « منى » قد :  
حرف تحقيق . جاوزت : فعل وفاعل . حد : مفعول به . الأربعين : مضاف إليه مجرور ، بالياء نيابة عن  
الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

مبنى البيت الذى قبله :

هل أقضى حياتى كلها فى السقر والتنقل من جهة إلى أخرى . ألا يتركى الدهر شيئا فى مكان واحد ،  
ألا يصفى من مشاق الإرتحال ؟

ولا فائدة من إعراب هذا البيت لأن الشاهد في البيت الذى يليه وهو : فى قوله « الأربعين » حيث كثرت  
نون الملحق بجمع المذكر السالم شلوذا ، وكان الواجب فتحها .

وليس كسرهما لغة خلافا لمن زعم ذلك .

وحق تون المثني والملحق به التكسر ، وفتحها لغة ، ومنه قوله :

١٠ - على أخوذَيَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَحَاةٌ وَتَغْيِبُ

وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرهما في الجمع شاذ ، وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه . وهل يخص الفتح بالياء ، أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان : وظاهر كلام المصنف الثاني .

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر .

١١ - أَعْرِفُ مِثْلَهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَهْرَانَا

وقد قيل إنه مصنوع فلا يحتاج به .

١٠ - البيت من قصيدة من بحر الطويل ، تنسب لخميد بن ثور الهلالي الصجاني . وكان معاصرا لجرير والفرزدق ، وقد برع في وصف القطاة .

أخوذَيْنِ : مثني أخوذى ، وهو في الأصل الخفيف في المشو . والمراد به هنا جناح القطاة ، يصنفه بالسرعة والخفة . استقلت : ارتفعت في الهواء .

والمعنى : أن هذه القطاة قد طارت وارتفعت في الهواء على جناحين خفيفين .

وما مسافة رؤيتها والنظر إليها عند طيراتها ، إلا مقدار لحظة ثم تغيب عن البصر بعدها بسرعة طيراتها . الإعراب : عل : حرف جر . أخوذَيْنِ : مجرور بـ « عل » وعلامة جزم الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني . والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجار والمجرور متعلق بـ « استقلت » . استقلت : استقل فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء للتأنيث . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره « هي » . عشية : ظرف زمان متعلق بـ « استقلت » أيضا . فَا : الفاء للمعطف . ما : نافية . هي : مبتدأ مبني على الفتح . والكلام على حذف مضاف ، أي مقدار لحظة . وتغيب : الواو للمعطف . تغيب فعل مضارع مرفوع . وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره « هي » ، يرجع إلى القطاة . وهنا كلام محذوف . أي أنها تغيب عن البصر بعد ذلك اللحظة والشاهد : في قوله « أخوذَيْنِ » حيث فتح نونه مع أن القياس كسرهما على لغة بني أسد ، وليس بضرورية .

١١ - ينسب هذا البيت للرؤية . وقيل لرجل من بني غصية ، وهو من الرجز ، من قصيدة مطلعها :

إِنْ لَسَلِمَى عِنْدَنَا دِهْوَانَا أَوْى فُلَانَا وَابْنَهُ فُلَانَا

الجيد : العلق . ظبيانَا : اسم رجل أشهر بكبر أنفه .

المعنى : يقول : أعرف من سلمى عتقها وعينها ومنخرين أشبا منخرى ظبيانَا في الكبر بدليل كنهها في باقي القصيدة . ويحتمل أنها أشبا نفس ظبيان في القبح .

الإعراب : أعرف : فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » . منها : جار مجرور

وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْحَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا  
لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات ، شرع في ذكر  
مانابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان :

١ - أحدهما ، جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات ، وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع  
التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو هنود ، وأشار إليه المصنف بقوله :

وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا

أى جمع بالالف والتاء المزيدين ، فخرج نحو قضية ، فإن ألفه غير زائدة ، بل هي  
منقلبة عن أصل ، وهو الياء ، لأن أصله « قضية » ، ونحو أبيات ، فإن تاءه أصلية .  
والمراد منه ما كانت الألف والتاء سببا في دلالة على الجمع نحو هندات . واحتراز بذلك  
عن نحو : قضية وأبيات ، فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بألف وتاء ، وليس مما يحسن  
فيه ، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة .  
فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل « قضية » « وأبيات » . وعلم أنه  
لا حاجة إلى أن يقول بألف وتاء مزيدين ، فالباء في قوله « بتا » متعلقة بجمع ، وحكم هذا  
الجمع أن يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة نحو : جاءني هندات ، ورأيت  
هندات ، ومرت بهندات . فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم (١) أنه

متعلق « أحرف » . الجيد : مفعول به . العينا : معطوف على الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف  
مع ظهورها الضمر على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة . ويجوز أن تعرب « العينا »  
مبتدأ مرفوعا بألف ثبابة عن الضمة لأنه مثنى . والنون المفتوحة على لغة عوض عن النون في الاسم المفرد ،  
والألف للإطلاق ، والخبر محذوف تقديره « كذلك » . منخرين : معطوف على « الجيد » منصوب بالياء لأنه  
مثنى . والنون المكسورة أو المفتوحة عوض عن النون في الاسم المفرد . أشجا : أشبه قبل ما مضى .  
والف الاثنين فاعل . ظليانا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة . والجمله من الفعل والفاعل ، في محل  
نصب صفة لمنخرين .

الشاهد : في قوله « والعينا » و « منخرين » حيث فتح فيهما النون مع الألف والياء وكان حقهما  
التكسر . وليس ذلك بضرورة وإنما هو على لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب .

وقد قيل إن هذا البيت مصنوع فلا يصحج به . وذلك لأن الشاعر خلط فيه بين لغتين ، فأق المثنى وهو  
كلمة « عينا » بالألف في حالة النصب . ثم أقى به بالياء في كلمة « منخرين » .

(١) جوز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقا .



مبنى في حالة النصب وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه .

\*\*\*

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِيلٌ .  
أشار بقوله « كَذَا أُولَاتُ » إلى أن « أُولَاتُ » تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها  
تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم . بل هي ملحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد  
لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ » إلى أن ما سمي به من هذا الجمع والملاحق به نحو :  
« أَذْرَعَاتُ » ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين نحو : هذه أَذْرَعَاتُ ،  
ورأيت أَذْرَعَاتُ ومررت بأَذْرَعَاتُ ، هذا هو المذهب الصحيح . وفيه مذهبان آخران :  
أحدهما : أن يرفع بالضممة وينصب ويجر بالكسرة ، ويزال منه التنوين ، نحو :  
هذه أَذْرَعَاتُ ، ورأيت أَذْرَعَاتُ ، ومررت بأَذْرَعَاتُ .

الثاني : أنه يرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : هذه  
أَذْرَعَاتُ ، ورأيت أَذْرَعَاتُ ، ومررت بأَذْرَعَاتُ . وروى قوله :  
١٢- تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلِهَا يَسْتَرِبُّ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرًا عَالِيًا

١٢ — هذا البيت من الطويل ، ورد ضمن قصيدة لامرئ القيس مطلعها :

الأمم صباحا أيما الطلل البالي وهل يمين من كان في العصر الخالي

تنورتها : نظرت إلى نازها . أَذْرَعَاتُ : بلد بالشام ، يثرب : المدينة .

المعنى : نظرت بقلبي لابيحي إلى ناحية نازها ، وهي دار المحبوبة لشدة شوق إليها ، في حال كونه قاطنا  
في أَذْرَعَاتُ ، وهي وأهلها يثرب . وقد هيأ لي حبي لما أنها قريبة مني ، وأني قادر على رؤية نازها ، مع  
أن أقرب مكان من ديارها بعيد عن كل البعد . وأنا لا أستطيع مشاهدة نازها فكيف بموضعها الحقيقي  
وهو بعيد ؟ .

الإعراب : تنورتها : فعل وفاعل ومفعول به . من : حرف جر . أَذْرَعَاتُ : مجرور بمجرى علامة  
جره كسرة ظاهرة ، أو فتحة ناتية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنوث . والجار والمجرور  
متعلق بتنورتها . وأهلها : الزمير الحال . أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليها . يثرب : جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر « أهل » والتقدير : كائنون . وعلامة جر يثرب الفتحة فبأنه من الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف العلمية  
والتأنيث المنوي . أدنى : مبتدأ من قوع بضمة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر . دارها : دار مضاف  
إلى أدنى . وأهلها : مضاف إلى دار . نظر : خبر المبتدأ . عالي : صفة لنظر ، مرفوعة بضمة مقدرة على  
الياء منع من ظهورها الثقل ، والكلام على حذف مضاف . إما من المبتدأ ، أي : نظر أدنى دارها نظر عالي .  
أو الخبر ، أي أدنى دارها نظر ذو نظر عالي .

يكسر التاء متونة كاللذهب الأول ويكسرهما بلا تنوين كاللذهب الثاني ، وبفتحها بلا تنوين كاللذهب الثالث .

\*\*\*

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ بِكَ بَعْدَ «آل» رَدَفُ  
أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي  
لا ينصرف ، وحكمه أن يرفع بالضمة ، نحو : جاء أحمد ، وينصب بالفتحة نحو : رأيت  
أحمد ، ويجر بالفتحة أيضا نحو : مررت بأحمد . فثبت الفتحة عن الكسرة ، هذا إذا  
لم يضاف ، أو يقع بعد الألف واللام . فإن أضيف جرب بالكسرة نحو : مررت بأحمدكم .  
أو دخلت عليه «آل» نحو : مررت بالأحمد ، فإنه يجر بالكسرة .

..

وَأَجْنَلُ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النَّوْنُ رَفْعًا وَتَدْعِيْنِ وَتَسْأَلُونَا  
وَحَذَفْنَا الْجَزْمَ وَالنَّصْبَ مِمَّهٖ كَلِمٌ تَكُونِي لِيَرْوِي مَظْلَمَهُ  
لما فرغ من الكلام على ما عرّب من الأسماء بالنباة ، شرع في ذكر ما عرّب من  
الأفعال بالنباة ، وذلك الأمثلة الخمسة . فأشار بقوله : « يفعلا » إلى كل فعل اشتمل  
على ألف اثنين ، سواء كان في أوله الياء نحو : يضربان ، أو التاء نحو : تضربان . وأشار  
بقوله : « وتدعين » إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو : أنت تضربين . وأشار بقوله  
« وتسألونا » إلى كل فعل اتصل به «واو الجمع» نحو : أنتم تضربون ، سواء كان في  
أوله التاء كما مثل : أو الياء نحو : الزيدون يضربون ، فهذه الأمثلة الخمسة وهي : يفعلا  
وتفعلا ، ويضعلون ، وتفعلون ، وتضعلين ، ورفع بالنون ، وتنصب ويجزم بحذفها ،  
فأثبت النون فيها عن الحركة التي هي الضمة نحو : الزيدان يفعلا ، « يفعلا » ، فعل  
مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون . وتنصب ويجزم بحذفها ، نحو : الزيدان  
لم يقوما ، ولن يخرجا . فعلمة الجزم : حذف النون من « يقوما » وعلامة النصب سقوط  
النون من « يخرجا » . ومنه قوله - تعالى : فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار .

الشاهد : في قوله « من أذرعات » حيث دوى بكسر التاء متونة ، ويكسرهما بلا تنوين ، وبفتحها  
بلا تنوين أيضا على المذهب الثلاثة في جميع المؤلفات السام المحمول علينا .

وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَنِي وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا  
فَالْأَوَّلُ : الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا  
وَالثَّانِ : مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يَنْتَوِي كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

شرح في بيان إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل «المصطفى  
والمرتقى» يسمى معتلا . فأشار بالمصطفى إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل «عصا»  
و«رخا» . وأشار بالمرتقى إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو : القاضي ، والعاي .  
ثم أشار إلى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب  
الرفع والنصب ، والجر ، وأنه يسمى المنقوص . فالمنقوص : هو الاسم المعرب الذي  
آخره ألف لازمة . فخرج بالاسم ، الفعل ، نحو : رضى ، وبالمعرب المبني ، نحو : إذا .  
ويقولنا «ألف» ما آخره ياء وهو : المنقوص نحو : القاضي كما سبق . وبلازمة المثني  
حال الرفع : نحو : الزيدان ، فإن ألفه لا تلزم إذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو : الزيدين .  
وأشار بقوله «والثان منقوص» إلى المرتقى ، فالمنقوص : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء  
لازمة ، قبلها كسرة نحو : المرتقى ، فاحترز بالاسم عن الفعل ، نحو : يرمى ، وبالمعرب  
عن المبني نحو : الذى . وبقوله «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون نحو : طي  
ورمى . فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره  
بالكسرة . وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب ، نحو : رأيت القاضي . قال  
الله تعالى : «يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ»

ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي .  
فعلامه الرفع : ضمة مقدرة على الياء ، وعلامة الجر : كسرة مقدرة على الياء .  
وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره «واو» قبلها ضمة : نعم ، إن كان مبنيًا ،  
وجد ذلك فيه ، نحو : هو ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حال الرفع  
نحو : جاء أبوه ، وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين : أحدهما ما سمي به من  
الفعل ، نحو : يدعو ، ويغزو . والثاني ما كان أعجميًا نحو : سمندو ، وقمندو .

\*\*\*

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ مُعْتَلًا عَرِفٌ  
أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو : ما كان في آخره «واو» قبلها ضمة ، نحو :  
يغزو ، أو ياء قبلها كسرة نحو : يرمى ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يحشى .

فَالْأَلِفُ انْتَوَى فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدَى نَصَبَ مَا كَبِدَ عَوَى يَرْمَى  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْتَوَى وَاحْدَفَ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا  
ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعقل ، فذكر أن الألف يقدر فيها غير  
الجزم وهو الرفع والنصب ، نحو : زيد يحشى . فيحشى مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة  
مقدرة على الألف . « ولن يحشى » ، فيحشى منصوب ، وعلامة النصب فتحة  
مقدرة على الألف . وأما الجزم فيظهر لأنه يحذف له الحرف الأخير ، نحو : لم يحش  
وأشار بقوله :

وَأَبْدَى نَصَبَ مَا كَبِدَ عَوَى يَرْمَى

إلى أن النصب يظهر فيما آخره « واو » أو « ياء » نحو : لن يدعو ، ولن يرمى ،  
وأشار بقوله ، « والرفع فيهما انْتَوَى » إلى أن الرفع يقدر في الواو ، والياء ، نحو ، يدعو ،  
ويرمى ، فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو ، والياء ، وأشار بقوله ، « واحْدَفَ جَازِمًا  
ثَلَاثُهُنَّ » إلى أن الثلاث وهي ، الألف ، والواو ، والياء تحذف في الجزم ، نحو لم يحش  
ولم يغز ، ولم يرم . فعلمة الجزم حذف الألف ، والواو ، والياء .  
وحاصل ما ذكره ، أن الرفع يقدر في الألف ، والواو ، والياء . وأن الجزم يظهر في  
الثلاثة بخذفها ، وأن النصب يظهر في الواو ، والياء ، ويقدر في الألف .

### النكرة والمعرفة

نَكْرَةٌ : قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَ  
النكرة ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل « أَل » فمثال ما يقبل  
« أَل » وتؤثر فيه التعريف ، رجل ، فتقول ، الرجل . واحترز بقوله : « وتؤثر فيه  
التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما ، فإنك تقول فيه العباس ،  
فتدخل فيه « أَل » لكنها لا تؤثر فيه التعريف ، لأنه معرفة قبل دخولها عليه . ومثال  
ما يقع موقع ما يقبل « أَل » « دَو » التي بمعنى صاحب ، نحو : جاءني ذو مال . أى صاحب  
مال . « فدو » نكرة ، وهي لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب . وصاحب يقبل  
« أَل » نحو : الصاحب .



وَعَسِيرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهَمٌ وَذِي وَهْنٌ وَابْنِي وَالْغُلَامِ وَالَّذِي  
أى غير النكرة المعرفة ، وهى ستة أقسام : (١) المضمر : كهـم . (٢) واسم الإشارة  
كـذى . (٣) والعلم : كهـند . (٤) والحلى بالألف واللام : كالغـلام . (٥) والموصول : كالذى  
(٦) وما أضيف إلى واحد منها : كابنى . وسنتكلم على هذه الأقسام .

\*\*\*

فَمَا لِذِي عَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ ، وَهَوَّ ، سَمَّ بِالضَّمِيرِ  
يشير إلى أن الضمير ، مادل على غيبة : كهو ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما  
ضمير المخاطب ، نحو : أنت . والثانى : ضمير المتكلم ، نحو : أنا .

\*\*\*

وَدَّ وَاتِّصَالَ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَكَلِّ إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا  
كألياء والكاف من ابنى أكرمك والياء والها من سلبه ما ملك  
المضمر البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل . فالمتصل : هو الذى لا يبتدأ به كالكاف  
من « أكرمك » ونحوه . ولا يقع بعد « إلا » فى الاختيار . فلا تقول : ما أكرمت إلاك  
وقد جاء شاذًا فى الشعر ، كقوله :

١٣ - أَحُوذُ رَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فَتَّةٍ بَعَثَ

عَلَى قَالِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

١٣ - من الطويل ، لم يعمد قائله أموذ : أخصن أو النجى واستجبر . فتة : جاعة . بنت : جارات  
المنى : أخصم . واستجبر رب العرش من جاعة ظلمتى واعتدت على ، لأنه لا ناصر لى سواء ولا  
ممن لى غيره .

الإعراب : أموذ : فعل مضارع . والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » برب : جاور وجرور  
متعلق بأموذ . العرش : مضاف إليه . من : حرف جر . فتة : مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق  
بأموذ . بنت : فعل ماض . والتاء التانيث . والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « هى » والجملة فى محل  
جر صلة « فتة » . على : جار ومجرور متعلق ببنت . فإ : الفاء للعطف وتفيد التعليل . ما : نافية .  
لى : جار ومجرور متعلق بمختلف تقديره استقر ، وهى خبر مقدم . عوض : ظرف زمان مبنى على الضم  
فى محل نصب . إلا : أداة استثناء من ناصر مقدم عليه . والهاء : ضمير مبنى على الضم فى محل نصب  
على الاستثناء . ناصر : مبتدأ مؤخر .  
الغامد : فى قوله « إلا » . حيث أن الضمير المتصل وقع بعده « إلا » شلوذا ، لأن القياس يحى  
الضمير المنفصل وهو « إياه » .

وقوله :

١٤ - وما نبأى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

\*\*\*

وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جَرَّ كَلَفُ مَا نُصِبَ  
الضميرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجمود ، ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع .  
وإذا تقرر أنها مبنية ، فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب ، وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو : أكرمك ، ومررت بك ، وإنه ، وله . قال كافي « أكرمك » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والهاء في « إنه » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر . ومنها ما يشترك فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو « نا » وإليه أشار بقوله .

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نا » صَلَحَ كاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَسْجِدَ  
أى صلح لفظ « نا » للرفع ، نحو : نلنا ، وللنصب ، نحو : فإننا وللجر نحو : بنا .  
وما يستعمل للرفع والنصب والجر ، الياء . فمثال الرفع : اضربى ، ومثال النصب :  
أكرمى . ومثال الجر : مررت .  
ويستعمل في الثلاثة ، أيضا ، « هم » فمثال الرفع : هم قائمون ومثال النصب :  
أكرمهم . ومثال الجر : لهم .

١٥ - أشبه الفراء ولم يجره إلى أحد ، وهو من البسيط .

المعنى : لانهم إذا لم يجاورنا أحد غيرك أينما المحبوبة . فانت غاية المني والطلب ، إذا وجدت لم  
انقضت إلى سواك .

الإعراب : وما : الواو حسب ما قبلها ، ما : فافية ، نبأى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة  
على الياء منع ظهورها للثقل . والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « نحن » إذا : ظرف لما يستقبل منه  
الزمان . ما : زائدة . كنت : كان واسمها . جارتنا : خبرها ومضاف إليه . والجملة شرط « إذا » ، وجوابها  
مخبروف للدلالة ما قبله عليه ، أى فإنبأى . ألا : أصلها وأن لا . أن : حرف مصدرى ونصب . لا :  
نافية . يجاورنا : يجاور ، فعل مضارع منصوب بأن . تا : مفعول به مقدم . إلاك : إلا : أداة  
استثناء من ديار ، مقدم عليه . والكاف ضمير مبنى على الكسر في محل نصب على الاستثناء . ديار :  
فاعل يجاور مؤخر . وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مخبوءة . والجار والمجرور  
متمم « نبأى »

الشاهد : محيى الضمير المتصل بـ « إلا » في الضرورة وذلك في قوله « إلاك » وكان القياس أن  
يحيى الضمير منفصلا ، فيقال : إلا إياك .

ولأننا لم يذكر المصنف «ياء» و«هم» لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه ، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر ، والمعنى واحد ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ، فإنها وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة ، لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك «هم» لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ، فليست مثل «نا» لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالتى النصب والجر : ضمير متصل .

وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَأَعْلَمَا  
الألف ، والواو ، والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب . فمثال  
الغائب : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . والهندات قمن . ومثال المخاطب : اعلما ،  
واعلموا . واعلمن . ويدخل تحت قول المصنف «وغیره» المخاطب والمتكلم . وليس  
بجيد ، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب  
كما مثلنا .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ  
كافعل ، أوأفئ ، نغتبط . إذ تشكر  
ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز . والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .  
والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر ، وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر .  
وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير ، أربعة :  
الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل ، التقدير « أنت » وهذا الضمير لا يجوز  
إبرازه ، لأنه لا يحل محله الظاهر . فلا تقول : افعل زيد . فأما : افعل أنت ، فأنت  
تأكيد للضمير المستتر في « افعل » وليس بفاعل « لافعل » لصحة الاستغناء عنه . فتقول  
أفعل . فإن كان الأمر لواحد أو لاثنتين أو لجامعة برز الضمير ، نحو : اضربى ،  
واضربا ، واضربوا ، واضربن .

الثاني : الفعل المضارع الذى أوله الهمزة ، نحو : أوافق ، التقدير : أنا ، فإن  
قلت : أوافق أنا كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعل المضارع الذى فى أوله « النون » نحو : نغتبط ، أى نحن :

الرابع : الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : تشكر ، أى أنت ، فإن كان الخطاب لواحدة ، أو لاثنتين ، أو جماعة ، برز الضمير ، نحو : أنت تفعلن ، وأنتا تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنن تفعلن .

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير .

ومثال جائر الاستتار : زيد يقوم ، التقدير : هو ، وهذا الضمير جائر الاستتار لأنه يحل محله الظاهر ، فتقول : زيد يقوم أبوه . وكذا كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو : هند تقوم . وما كان بمعناه نحو : زيد قائم ، أى هو .

\*\*\*

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أنا هو وأنت ، والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١)  
تقدم أن الضمير ينقسم إلى قسمين : (١) مستتر (٢) وبارز . وسبق الكلام فى المستتر .

والبارز ينقسم إلى : متصل ومنفصل .

فالم متصل يكون مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا . وسبق الكلام على ذلك . والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا . وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر : (١) أنا : للمتكلم وحده (٢) ونحن : للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه (٣) وأنت للمخاطب (٤) وأنت للمخاطبة (٥) وأنتا للمخاطبين أو المخاطبتين (٦) وأنتم : للمخاطبين وأنن : للمخاطبات (٨) وهو : للغائب (٩) وهي : للغائبة (١٠) وهما : للغائبتين أو للغائبتين وهم : للغائبتين (١٢) وهن : للغائبات .

\*\*\*

وَذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلَا : إِيَّائِى وَالتَّصْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا  
أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر :

(١) المختار عند البصريين أن الضمير فيه وفى فروع « أن » فقط والألف زائدة لبيان الحركة ، والتاء حرف خطاب ، ولواحقها تبيين المثنى وغيره . وأن الهاء فى : هما ، وهم ، وهن ، هى الضمير بوجهها ، ولواحقها لتبيين الحال . فإن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره . والواحق قرينة على المراد بهما . والنون الأولى فى « هن » علامة النسوة ، والثانية كالواو فى هو . وتقول إن الواو حذفت من « أنتم » تخفيفا ، ولذا عادت فى « ضربتموه » لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، فتكون النون الثانية من « أنن » فى مقابلتها ، وأما هو وهى ، فكلهما الضمير . وخالف الكوفيون فى الجميع ( الحضرى ج ١ ص ٥٧ ) .



(١) إياي (١) : المتكلم وحده (٢) إيانا : للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه (٣) وإياك : للمخاطب (٤) وإياك : للمخاطبة (٥) وإياكما : للمخاطبين أو المخاطبتين (٦) وإياكم : للمخاطبين (٧) وإياكن : للمخاطبات (٨) وإياه : الغائب (٩) وإياها : الغائبة (١٠) وإياهما : للغائبين أو الغائبتين (١١) وإياهم : للغائبين (١٢) وإياهن : للغائبات .

وفى اختيار لا يحى المتفصيل إذا تأتى أن يحى المتفصيل .  
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل ، لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل .  
إلا فيما سيذكره المصنف . فلا تقول في أكرمك ، أكرمت إياك ، لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ، فتقول : أكرمك .

فلان لم يمكن الإتيان بالمتصل ، تعيين المنفصل نحو : إياك أكرمت . وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقول الشاعر :

١٥ - بالباعث الواو الأوت قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهار

(١) إيا ، هو الضمير ، ولواحقه حروف تدل على التمسك والخطاب والذية . وقال بعض النحويين إن الواو هي الضمائر وإنما جيء بإيا توصلا للنطق بهذه الواو : والرأى الأول هو الصحيح .  
١٥ - البيت الفرزدق من بحر البسيط . العاريو : الأيام السالفة .  
والحق : حلفت بالله الذي يحى الأموات وترجع إليه أملاكهم بعد فناءهم حال اشغال الأرض لإيائهم في الأيام السالفة .

الإعراب : بالباعث : الباء ، حرف قسم وجر . الباعث مقسم به مجرور . وهو صفة أول لموصوف مجنوف . وإلحار والمجرور متعلق بحلفت في البيت قبله ؛ وهو :

في حلفت ولم أحلف على فناء فناء بيت من الساعين مسور .

الوارث : صفة ثانية أو مطوف على الباعث بإسقاط حرف العطف للضرورة . أو يحذف إليه . الأموات . إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه . وحذف نظيره من الآخر على حد قوله : « بين ذراعي وجهه الأسد » . وإما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا ، وأعمل الثاني وأضمر في الأول وحذف لكونه فضلا ، أي بالباعث إياهم . قد : حرف تحقيق . ضمنت . فعل ماض ، والتاء التانيث . إياهم : ضمير متفصل مفعول به مقدم لضمنت ، مبني على السكون في محل نصب ، وإلهاء حرف دالة على التنية ، وإليه علامة الجمع . الأرض : فاعل مؤخر ، والجملة في محل نصب حال من الأموات . على أنه مفعول به أو مضاف إليه . في دهر : جار ومجرور متعلق بضمنت . الدهار : مضاف إليه .

الشاهد : في قوله « إياهم » حيث أتى بالضمير متفصلا للضرورة مع أن الواجب الإتيان به متصلا ، فيقول « ضمنتهم » .

وَصَلَّى أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْتِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى (١)  
كَذَلِكَ خَلَّتِيهِ وَاتِّصَالًا اخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ  
أشار في هذين البيتين إلى الموضح الذي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان  
أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سلتيه » إلى ما يتعدى إلى مفعولين ، الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ،  
وهما ضميران نحو : الدوم سلتيه ، فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه ، والانفصال ،  
و نحو : سلتى إياه . وكذلك كل فعل أشبهه نحو : الدوم أعطيتكه وأعطيتك إياه .  
وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الاتصال والانفصال على المواء ، وهو  
ظاهر كلام أكثر النحويين . وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال  
مخصوص بالشعر . وأشار بقوله : « في كنته الخلف انتهى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » ،  
وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله . واختلف في المختار منهما . فاختار المصنف  
الاتصال نحو : كنته ، واختار سيبويه الانفصال نحو : كنت إياه ، تقول : الصديق كنته وكنت  
إياه . وكذلك المختار عند المصنف ، الاتصال ، في نحو خلتنه ، وهو كل فعل تعدى إلى  
مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل ، وهما ضميران . ومذهب سيبويه : أن المختار في  
هذا ، أيضا ، الانفصال نحو : خلتنى إياه . ومذهب سيبويه أرجح ، لأنه هو الكثير في  
لسان العرب على محاكاة سيبويه عنهم ، وهو المشاقه لهم . قال الشاعر :

١٦ - إِذَا قَالَتْ حَسَدَامُ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَسَدَامُ

وَقَدَّمُ الْأَخْصَصَ فِي اتِّصَالٍ وَقَدْ تَمَّ مَا شِئْتُ فِي انْفِصَالٍ

(١) إن كان العامل فعلا غير تابع فالواصل أرجح ، مثال ذلك ، قوله تعالى : « فبِكَفِّكَمَ اللَّهُ »  
وإن كان إسما ، فالفصل أرجح ، نحو : صحبت من حنى إياه . وإن كان فعلا تابعا فالأرجح عند  
الجمهور الفصل ، نحو : أخى حببتك إياه ( الحضرى : ١ ص ٤٨ ) .

١٧ - البيت لسحيم بن مضرب ( بجره الواقف ) من قصيدة يمدح بها زوجته حذام . وكانت حذام  
تبيض من مسافة ثلاثة أيام فلا تحطى .

المنى : إذا جاءكم حذام بأخبار فصدقوها ، لأن قولها ما يعتمد عليه ، ولم يعرف عنها خطأ ، أو كذب  
وقد ذهب هذا البيت مثلا .

الإعراب : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان ، مضمون معنى الشرط . قالت : فعل ماضٍ والتاء  
لتأنيث . حذام : فاعل مبني على الكسرة في محل رفع . والجملة شرط « إذا » فصدقوها : الفاء ، واهة

ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب ،  
فإن اجتمع ضميران منصوبان ، أحدهما أخص من الآخر ، فإن كانا متصلين ، واجب  
تقديم الأخص منهما ، فنقول : الدرهم أعطيتكه وأعطينيه . فتقدم الكاف والياء على  
الهاء لأنهما أخص من الهاء ، لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ،  
ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ، فلا نقول : أعطيتوك ، ولا أعطيتوني ، وأجازه  
قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - رضي الله تعالى عنه :  
أراهمي الباطل شيطانا (١)

فإن فصلت أحدهما ، كنت بالخيار . فإن شئت قدمت بالأخص ، فقلت : الدرهم  
أعطيتك إياه وأعطيني إياه ، وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت : أعطيته إياك ،  
وأعطيته إياي . وإليه أشار بقوله :

« وَقَدْ مَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ »

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال  
عند أمن اللبس . فإن خيف لبس لم يجز . فإن قلت : زيد أعطيتك إياه ، لم يجز تقديم  
الغائب . فلا نقول : زيد أعطيته إياك ، لأنه لا يعلم ، هل زيد أخذ ، أو ما أخذ .

\*\*\*

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا . وَقَدْ يَبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَهَذَا  
إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدا في الرتبة ، كأن يكونا متكلمين ،  
أو مخاطبين ، أو غائبين ، فإنه يلزم الفصل في أحدهما فنقول : أعطيتني إياي ، وأعطيتك

في جواب الشرط . صدقوا : فعل أمر مبني على حذف النون والواو : فاعل . والهاء : مفعول به . والجملة  
لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » فإن : الفاء للمطف وتفيد التعليل . إن : حرف توكيد ونصب .  
القول : اسم إن . ما : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر . وجملة « قالت حذام » صلة  
الموصول لا محل لها من الإعراب . والمائدة ملحوظ ، أي فإن القول ما قالت حذام . قالت : فعل ماض  
والهاء للتأنيث . حذام فاعل .

الشاهد : يقول ابن عقيل إن سيويوه لا يخطيء كما أن حذام لم تخطئ قط . وفيه شاهد على أن حذامه  
تبنى على الكسر مطلقا في لغة أهل الحجاز .

(١) أراهمي الباطل شيطانا : الباطل ، فاعل أرى . الهاء : مفعول أول . والياء مفعول ثان .  
شيطانا : مفعول ثالث . وفيه شلوزان : الوصل ، وترك الواو ، لأن حقه أراهموني كراهموني  
(الخصري ج ١ ص ٥٩)

إياك ، وأعطيته إياه . ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتني ، ولا أعطيتك ولا أعطيتوه ، نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدرهم أعطيتهما . وإليه أشار بقوله في الكافية :

مَعَ اخْتِلَافٍ مَّا وَنَحْوُ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ افْتَضَتْ  
وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها . وأشار بقوله : « ونحو ضمنت » ... إلى آخر البيت ، إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة ، كقوله :

١٧ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ  
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي ذَهْرِ الدَّهَائِرِ  
وقد تقدم ذكر ذلك .

\*\*\*

وَقَبِلَ « يا » النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ  
نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ  
إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم ، لحقته لزوما نون تسمى نون الوقاية . وسميت بذلك لأنها تنى الفعل عن الكسر ، وذلك نحو : أكرمتي ويكرمني وأكرمني . وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذا كما قال الشاعر :

١٨ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ  
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(١٨) البيت لرؤية ، من الرجز . الطيس : الرمل الكثير .  
المعنى : عددت قومي في وقت ذهاب الكرام غيري ، فوجدتهم كثيرين كعدد الرمل . أو عددت قومي كعدد الرمل في الكثرة ، ففاجأني ذهاب الكرام كلهم إلا أنا . وغرض الشاعر مدح نفسه بالكرم : أي أن قومه وإن كانوا في عدد الرمل كثرة ، إلا أنه ليس فيهم من كرم غيره .  
الإعراب : عددت : فعل وفاعل . قومي : مفعول به ومضاف إليه . كمديد : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « فوجدتهم كثيرين كمديد الطيس » . الطيس : مضاف إليه . إذ : ظرف زمان متعلق بـ « عددت » . وقيل إنها للمفاجأة . ذهب : فعل ماض . القوم : فاعل . والحملة في محل جر بالإضافة إذ إليها . الكرام : صفة للقوم . ليسى : ليس . فعل ماض ناقص ، وياء المتكلم المتصلة بها خبرها مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهد : في قوله « ليسى » حيث لم يأت بنون الوقاية فيها مع أنها لازمة لجميع الأفعال قبل ياء المتكلم . وهذا من الشذوذ .  
وفيه شاهد آخر ، وهو محي « خبر » ليس « ضميرا متصلا ، وهو شاذ أيضا ، لوجوب الفصل مع أفعاله الاستثناء .



واختلف في فعل التعجب ، هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أقفري إلى  
حرف الله ، وما أقفري إلى حرف الله ، عند من لم يلزمها فيه . والصحيح أنها تلزم .

\*\*\*

وَلَيْتَنِي فُتِيتُ وَلَيْتَنِي نَدَرْتُ وَمَعَ لَعَلِّ اعْكُوسُ لَوْ كُنْتُ مُحَبَّرًا  
فِي الْبَاقِيَاتِ وَأَضْطَرَّارًا خَفَقًا مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ مَلَكَهَا  
ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف . فذكر « ليت » وأن نون الوقاية  
لا تخلف منها إلا نادرا كقول الشاعر :

١٩ - كُنْتُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلِّيَّ مَالِي  
والكثير في لسان العرب ثبوتها ، وبه وردت في القرآن . قال الله تعالى . « يَا لَيْتَنِي  
كُنْتُ مَعَهُ » .

وأما لعل فذكر أنها بعكس « ليت » فالنصيح تجريدها من النون ، كقوله تعالى  
حكاية عن فرعون : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ » . ويقل ثبوتها كقول الشاعر :

٢٠ - فَمَنْتُ أَعِيرَ أَيْ الْقَدِّ وَمَ لَعَلَّتِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا بَيْضَ مَاجِدٍ

١٩ - البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم « زيد الخير » وقيل :  
تمى مزيد زيدا خلّاق أما ثقة إذا اختلف الموال

وذلك أن مزيدا وجارا تمنا لقاءه . فلما أقياه طعنه بالرمح ، فهربا ، فقال فيها هذين البيتين .  
التمى : تمى مزيد أن يلتقي كما تمى جابر قبله ، ولم يفقد بعض ما يملك من ثروة . في سبيل قتل  
والقضاء على .

الإعراب : كنية : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره « تمى مزيد تمنا  
كأننا كنية » جابر : مضاف إليه . إذ ظرف بمعنى حين ، متعلق بمنية ، ويصح أن تكون التعليل .  
قال : فعل ناض . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو ، يعود على جابر . ليتي : ليت : حرف تمن  
ونصب من أخوات إن . والياء : اسمها مني على السكون في محل نصب . أصادفه فعل وفاعل ومفعول به .  
والجملة في محل رفع خبر ليت . وجملة « ليت » في محل نصب مفعول القول أفقد : فعل وفاعل . والجملة في  
محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، أي وأنا أفقد . وأفقد : الواو للاستئناف ، أفقد : فعل وفاعل . بعض :  
مفعول به . مالى مال : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع ظهورها اشتغال  
الحل بحركة المناسبة . ويا المتكلم : مضاف إليه مني على السكون في محل جر .

والشاهد : في قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية منها ، وهو نادر . والكثير في لسان  
العرب ثبوتها .

٢٠ - هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من الطويل . القبر : الغلاف أو الهمد . أبيض ماحد :  
السيف العظيم .

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى في باقى أخوات ليت ولعل ، وهى : إن ،  
 وأن ، وليكن ، فتقول : لى وإنى ، وأنى وأنى ، وكانى وكانى ، ولكنى ولكنى .  
 ثم ذكر أن « من » ، وعن « تلزمهما نون الوقاية » فتقول : منى وعن بالتشديد .  
 ومنهم من يحذف النون ، فيقول : منى وعن بالتخفيف ، وهو شاذ . قال الشاعر  
 ٢١ - أيتها السائل عسى عسى لست من قيس ولا قيس منى  
 وفى لددى لددى قل ، وفى قددى وقطنى الحذف أيضا قد ينى

المضى : يا خليل سلفى القدم لعل أصنع بها عبداً لسيف عظيم عندى .  
 الإعراب : فقلت : الفاء حسب ما قبلها . قلت : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره ، منع  
 من ظهوره دفع كراهة توالي أربعة متحركات تيا هو كالتكلمة الواحدة . والتاء : فاعل : أعيرانى . أعيرانى فعل  
 أمر مبنى على حذف النون . والتاء الاثنين فاعل والنون الوقاية . والياء : مفعول أول : القدم : مفعول  
 ثان ، والجملة فى محل نصب مقول القول . املنى : لعل حرف ترج ونصب من أخوات إن . والنون للوقاية .  
 والياء : اسمها مبنى على السكون فى محل نصب : أخط : لعل وفاعل : بها : جار ومجرور متعلق بأخط .  
 قهر : مفعول به . وجدة : أخط : فى محل رفع خبر « لعل » : لا يبيض : اللام حرف جر . أبيض : مجرور  
 باللام وعلامة جره المحذوفة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل . ماجد : صفة : لا يبيض .  
 الشاهد : فى قوله « لعلنى » حيث أثبت نون الوقاية فيها وهو فاعل ، والكثير حذفها ، وذلك  
 عكس « ليس » .

٢١ — لم يعرف لهذا البيت قائل . وهو من الرمل ومعناه : أيتها السائل : إن أردت أن تعرف ،  
 هل أنا من قبيلة قيس ، وقيس من قبيلة أم لا . فاعلم أنى لست من قبيلة قيس ، ولا قيس من قبيلة ، بل كل  
 منا من قبيلة مغيرة للأخرى .  
 الإعراب : أيتها : أى منادى حذفت منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب وإهداء : زائدة  
 لا تدخل لها فى النداء ، لأنها تفيد التنبيه . السائل : صفة لأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع  
 ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتياع اللفظية . والضمة هنا ، وإن كانت ضمة بناء ، إلا أنها أشبهت ضمة  
 الإعراب فلذا جاز إتياعها . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . والميم فى ضمهم ، علامة الجمع .  
 وفى : الواو الملقب : مبنى : جار ومجرور متعلق بالسائل محذوفاً لدلالة الأول عليه . والتقدير : أيتها  
 السائل عنهم ، والسائل عنى : لست : ليس فعل ماض ناقص من أخوات « كان » ولتأويل اسمها مبنى على  
 التثنية فى محل رفع . من قيس : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ليس » وهو على حذف جواز .  
 لست كائن من قبيلة قيس . وقيس : إما أن يصرف على اختياره أبى القيلة . وإما أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث  
 للمعنى ، على اعتبار أن المقصود به القبيلة نفسها . ولا : الواو الملقب : لا : نافية . قيس : بالفتح مبنى  
 على الضم ، مبتدأ لا اسم للا ، لأنها إما تعمل فى التكرار . مى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
 تقديره كائن .

الشاهد : فى قوله « عنى » و « مى » حرت حذف نون الوقاية منهما قبل ياء المتكلم ، وذلك  
 شلوذ الضرورة .

أشار بهذا إلى أن الفصحح في «لدى» إثبات النون ، كقوله تعالى : « قَدْ بَلَغْتَ  
مِنَ لَدُنِي عُذْرًا » ، ويقل حذفها كقراءة من قرأ « من لدى » بالتخفيف . والكثير في  
قد وقط ، ثبوت النون ، نحو : قدنى وقطنى . ويقل الحذف نحو : قدى وقطى ، أى حسبى .  
وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

٢٢ - قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدْ

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُنْجِلِ

٢٢ — هذا البيت من الرجز ، وهو لحمد بن مالك الأرقط . أحد شعراء الدولة الأموية ، من قصيدة  
في مدح عبد الملك بن مروان ، والتعريف بعبد الله بن الزبير .  
قدنى : حسبى . الخبيثين : كان عبد الله بن الزبير يدعى بأبى غيبب « وخبيب أحد أبنائه . وقد أطلق  
الشاعر كلمة الخبيثين » وأراد بها عبد الله وأخاه مصعبا . الشحيح : البخيل . المنجد : الخارج عن الدين .  
المعنى : لقد أعطأت حين انتصرت لعبد الله بن الزبير وأخيه . والآن كفاى ما وقعت فيه من الخطأ ،  
بعد ما تبين لى وجه الحق في إمامة عبد الملك بن مروان . الذى ليس هو بالبخيل الخارج عن الدين كما هو حال  
ابن الزبير وأخيه .

الإعراب : قدنى ، قد : مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع . والنون : الواواية . ويا . المتكلم مضاف  
إليه مبنى على السكون في محل جر . من : حرف جر زائد . نصر : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على  
آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الخبيثين : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه  
مفعول . والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد . قدنى : تأكيد لقدنى ، مبنى على الكسر في محل رفع ؟  
أو مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ؟ ويا . المتكلم مضاف إليه . ليس : فعل ماض ناقص من  
أخوات كان . الإمام : اسمها . بالشحيح : الباء ، حرف جر زائد . الشحيح : خبر ليس ، منصوب  
بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . المنجد : صفة للشحيح ،  
منصوبة بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الإقباع أو الروى .

الشاهد : في قوله : « قدنى » و « قدنى » حيث أثبت نون الواواية في الأول على الكثير ، وحذفها  
في الثاني على القليل . وما هو مجلبر بالذكر أن إثبات نون الواواية مع « قد » التى بمعنى « حسب » وإن  
كان كثيرا في نفسه ، لكنه غير قياس ، كما هو رأى بعض علماء النحو . لأن هذه النون إنما تراد في الإنشاء  
وقاية لها محل أخبرى ، ومدحنى .

( قال الضبان : واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل « قد » بالسكون . وحركت  
بالكسر لأجل الروى ، فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم ) وقد يقال مشاكلة اللاحق السابق تقتضى ترجيح  
احتمال الإضافة لياء المتكلم . الشيخ عبد النعمان الجر جاوى ص ١٧ طبعة مصطفى الحلبي .

## العلم

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ ، وَخَرْنِقًا وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِقٍّ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَأَشِقٍّ .  
العلم : هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة .  
فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، ويعين مسماه . فصل : أخرج النكرة ، « وبلا قيد » أخرج بقية المعارف كالضمير ، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كأنا ، أو الخطاب : كأنت ، أو الغيبة كهو . ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم تنبها على أن مسميات الأعلام للعلاء وغيرهم من المألوقات . فجعفر : اسم رجل . وخَرْنِقٍ : اسم امرأة من شعراء العرب ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه . وَقَرْنٍ : اسم قبيلة . وَعَدَنٍ : اسم مكان ، ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جمل ، وهيلة : اسم شاة ، ووأشيق : اسم كلب .

وَأَسْمَا أُنَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا \* وَأُخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا  
ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكنية ، ولقب :  
والمراد بالاسم هنا ، ما ليس بكنية ، ولا لقب : كزيد وعمر . وبالكنية ما كان فى أوله أب أو أم كأتى عبد الله ، وأم الخير . وبالقَب : ما أشعر بمدح ، كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة . وأشار بقوله « وأُخْرَنَ ذَا الْخ . . » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيرهُ كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم ، فلا تقول : أنف الناقة زيد إلا قليلا ، ومنه قوله :

٢٣ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا

بِطَنْ شَرِيَانٍ يَعْوِي حَوْلَهُ الدَّيْبُ

٢٢ — من البسيط ، ورد ضمن قصيدة تنسب لجنوب أخت عمرو ذى الكلب ، ترقى فيها أعماها . وقوله :

أبلغ هذيلًا وأبلغ من يلفها

عن حديثا وبعض القول تكذيب

يطن شريان : موضع دفن فيه عمرو . والشريان : شجر يتخذ منه القوس .

المعنى : أخبر هذه القبيلة بنفسك ، أو أخبر ، إن لم يمكنك ، من خبرها عن حديثا . وبعض قول الخبر يكذب . أى أخبر سواء صدقوا بعض قولك أو كذبوه ، بأن عمرا الملقب ذا الكلب الموصوف



وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صاحب سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم . فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول : أبو عبد الله زين العابدين ، أو اللقب على الكنية فتقول : زين العابدين أبو عبد الله . ويوجد في بعض النسخ بدل قوله :

وَأَحْسَرْنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا

وَذَا اجْتَلَّ أَخِيرًا إِذَا امْتَلَأَ صَحْبًا

وهو أحسن منه لسلامته عما ورد على هذا ، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صاحب الاسم . ومفهومه ، أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم . ولو قال :

وَأَحْسَرْنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا

لما ورد عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وآخر اللقب إذا صاحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكانه قال : وآخر اللقب إذا صاحب الاسم ، والله أعلم .

وَأَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَقًّا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَّفَ  
إذا اجتمع الاسم واللقب ، فلما أن يكونا مفردين أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا . فإن كانا مفردين ، وجب عند البصريين الإضافة ، نحو : هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيد كرز ، ومررت بسعيد كرز . وأجاز

من يكره غيرهم حسبا ، مدفون في بطن شريان ، يحوى حوله الذئب .

الإعراب : بأن : الباء حرف جر . أن : حرف مصدرى ونصب . ذا اسم أن منصوب بالالف نافية عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة . للكلب : مضاف إليه . عمرا : بدل أو صلت بيان من « ذا » منصوب بالفتحة الظاهرة . غير : صفة عمرا . هم : مضاف إليه . حسبا : تمييز . بطن : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن . شريان : مضاف إليه مجرور بالفتحة نافية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لغاية وزيادة الألف والنون . وإنه وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء . والجار والمجرور متعلق بالبلغ في البيت السابق . يحوى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها الثقل . الذئب : فاعل يحوى . حوله : محول . مقول فيه ظرف مكان ، منصوب ، متعلق « يحوى » . وإلهاء : مضاف إليه بمعنى على اللحم في محل جر . وحيلة « يحوى » حال من الضمير المستتر في غير « أن » والتقدير : موجود هو حال كونه يحوى الذئب من حوله . ويقال إنها حال من « عمرا » .

لشاهد : في قوله « ذا الكلب عمرا » حيث قدم اللقب على الاسم وهو قليل .

فتقول : سعيد كرز ، وسعيد كرزاً ، ومررت بسعيد كرز . ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .  
وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو : عبد الله أنف الناقة ، أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة ، وجب الإتيان ، فتنبع الثاني الأول في إعرابه . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزید أنف الناقة ، وأنف الناقة . فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنف الناقة . والنصب على إضمار فعل ، والتقدير : أعني أنف الناقة فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع الجرور إلى النصب أو الرفع نحو : هذا زيد أنف الناقة . ورأيت زيدا أنف الناقة ، ومررت بزید أنف الناقة وأنف الناقة .

ومنه منقول : كفضل وأسد . وذو أرجمال : كسعاد ، وأد .  
وجملة . وما يمزج ركبنا . ذاك إن يغير ويه ، ثم أعربا  
وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد الشمس وأبي شحانة  
يقسم العلم إلى مرتجل وإلى منقول .

فالمرتجل : هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسعاد ، وأد .  
والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد . وهذه تكون معربة . أو من جملة : كقام زيد وزيد قائم ، وحكما أنها تحكى ، فتقول : جاعني زيد قائم ، ورأيت زيد قائم . ومررت بزید قائم . وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضا مركب تركيب مزج ، نحو : بعلبك ، ومعدي كرب ، وسيبويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج إن ختم بغير ويه أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بويه لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره . فتقول : جاعني بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت ببعلبك ، فعرابه إعراب مالا ينصرف . ويجوز فيه ، أيضا البناء على الفتح ، فتقول : جاعني بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت ببعلبك . ويجوز ، أيضا ، أن يعرب إعراب متضامين ، فتقول : جاعني حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت . وتقول فيها ختم بويه ، جاعني سيبويه ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه . فتنه اهل الكسرة . وأجاز بعضهم إعرابه إعراب مالا ينصرف نحو : جاعني سيبويه ، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه .

ومنها ما ركب تركيب إضافة كعبد شمس ، وأبي قحافة ، وهو معرب ، فنقول :  
جاءني عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ، ومررت بعبد شمس  
وأبي قحافة . ونبه بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معربا بالحركات « كعبد » وبالحروف  
« كآبي » . وأن الجزء الثاني يكون منصرفا « كشمس » وغير منصرف كقحافة .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لِقَطَا وَهَوَ عَمٍ  
مِنْ ذَلِكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثُّعَلَبِ  
وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ  
العلم على قسمين : علم شخص « وعلم جنس .  
فعلم الشخص له حكمان :

معنوي : وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد .  
ولفظي : وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه ، نحو : جاءني زيد ضاحكا .  
ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية ، نحو : هذا أحمد ، ومنع دخول الألف  
واللام عليه ، فلا نقول : جاء العمرو .

وعلم الجنس ، كعلم الشخص في حكمه اللفظي . فنقول : هذا أسامة مقبلا ، فتمنعه  
من الصرف ، وتأتي بالحال بعده . ولا تدخل عليه الألف واللام : فلا نقول :  
هذا الأسامة .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا ينحصر واحدا بعينه ، فكل  
أسد يصدق عليه أسامة ، وكل عقرب يصدق عليها « أم عريط » وكل ثعلب يصدق  
عليه « ثعالة » .

وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثل بقوله : « برة للمبرة  
وفجار للفجرة » .

### اسم الإشارة

بِذَا لِقُفْرَدٍ مُدَكَّرٍ أَشِيرَ بَذِي ، وَذِهِ ، نِي ، تَا ، عَلَى الْأُنْثَى اِقْتَصِرَ .  
يشار إلى المفرد المذكور بـ « ذا » . ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة .  
ومذهب الكوفيين أنها زائدة .

ويشار إلى المؤنثة بـ « نى » و « ذه » بسكون الهاء « و « نى » و « تَا »

« ذه » بكسر الهاء باختلاس وإشباع . « ته » بسكون الهاء وكسر ها باختلاس وإشباع ،  
« وذات » .

وَذَانِ ، تَانِ الْمُسْتَقَى الْمُرْتَضِعِ . وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ ، تَيْنِ ، اِذْ كُرْتُطِعِ  
يشار إلى المثني المذكور في حالة الرفع بـ « ذان » ، وفي جالتي النصب والجر بـ « ذين »  
وإلى المؤنثين بـ « تان » في الرفع و « تين » في النصب والجر .

وَبِأُولَى أَشْرِ يَجْمَعُ مُطْلَقًا . وَالْمَدُّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا  
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ . وَاللَّامُ إِنْ قَدَمْتَ « هَا » مُتَتَبِعَةً  
يشار إلى الجمع مؤنثا كان أو مذكرا بـ « أولى » . ولهذا قال المصنف : « أشر لجمع  
مطلقا » . ومقتضى هذا ، أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر  
استعمالها في العاقل . ومن ورودها في غيره ، قوله :

٢٤ - دُمَ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَزَلَةِ اللَّوَى . وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْأَيَّامِ  
وفيهما لغتان : المد ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي للواردة في القرآن العزيز . والقصر  
وهي لغة نهم .

٢٤ — البيت من السكامل والجرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، مطلعها :

سمرت الموموم فيتن غير نيام وأخو الموموم يروم كل مرام

والمعنى : دم كل موضع من مواضع النزول بعد مفارقة اللوى ، ودم الحياة بعد تلك الأيام الماضية .  
الإعراب : دم ، فعل أمر مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح العارض  
لأجل التحفيف ، أو بالكسر العارض للتخلص من التقاء الساكنين ، أو بالضم العارض لأجل الإقباع ، أي  
إقباع الميم للذال في الضم . والفاعل مستتر وجوبا تقديره « أنت » . المنازل : مفعول به . بعد :  
خلف زمان ، معلق بمحذوف تقديره كائنة ، حال من المنازل . منزلة : مضاف إليه ، وبينهما مضاف  
مقدر ، أي بعد مفارقة منزلة . اللوى : مضاف إليه . العيش : مفعول على المنازل . بعد : بخلاف  
العيش . أولئك : اسم إشارة مضاف إليه . مبني على الكسر في محل جر . والكاف حرف خطاب مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب . وبينهما مضاف مقدر أيضا : أي بعد معنى أولئك الأيام : بدل أو عطلة  
بيان ، أو نعت من اسم الإشارة .

الشاهد : في قوله « أولئك » حيث استعمله في الإشارة لغير العقلاء ، وهو قوله « الأيام » كما مر  
في قوله تعالى « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولا » وهو قليل والكثير استعماله في  
العقلاء . وروى الأقوام : فحينئذ لا شاهد فيه .

وأشار بقوله : « ولدى البعد انطقا بالكاف .. » إلى آخر البيت ، إلى أن المشار إليه له رتبتان ، القرب والبعد . فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب . فإذا أريد الإشارة إلى البعيد ، أتى بالكاف وحدها . فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذلك » وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب . وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة ، أتيت بالكاف وحدها . فتقول : « هناك » وعليه قول طرفة :

٢٥ - رأيتُ بني غسبراء لا يُذكروني ولا أهلُ هذلك الطُرافِ المُسدَّدِ ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ، فلا تقول « هذلك » .

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قري وبعدى كما قررناه . والظاهر على أن له ثلاث مراتب قري ، ووسطى ، وبعدى .

فيشار إلى من في القري بما ليس فيه كاف ولا لام ، « كذا » ونحوه . وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو « ذاك » .

٢٥ - من الطويل ، ورد فيه مطلق طرفة بن العبد أتى مطلقها :

نحوه أطلال بركة شهد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

الطراف : البيت المصنوع من الجلد . المبدد : المتبسط .

المنى : لما قبلتني غسبراء ، فطرت فوجدته الفقراء الذين أحسنك إليهم قد أنكروني الزمهم ، وكذلك

الأشياء خوفا من أن يظنوا شيئا . وهذا ليلهم الشديد .

الإعراب : رأيت : فعل ماض وفاعل . بنى : مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر

الخاص . غسبراء : صيغة إلى ، مجرور بالفتحة تليها عن النكرة لأنه ممنوع من الصرف لألف التانيث

المعجمة . لا : نافية . يتكروني : فعل مضارع مجزوع بشبهته المفعول . والوجه فاعل . والنون الوقاية

واللام مفعول به . والحيلة في محل نصب حال من بني غسبراء ، إن كانت رأيت بمعنى أجهزت . وإلا كانت

رأيت بمعنى علمت ، فتكون الحيلة مفعولا ثانيا لها . ولا : الواو المطفة . لا : نافية . أهل : جار مجرور

بمطوف حل ذا الفاعل في ويذكروني . وقد وقع التفضيل بالمفعول . هناك : ها : حرف تنبيه . ذا : اسم

إشارة مضرب إليه . مني على السكون في محل جر . والكاف حرف خطاب مني حل الفتح لا محل له من

الإعراب . الطراف : بدل ، أو مطلق بيان ، أوفقت من اسم الإشارة . المبدد : صفة للطراف .

البيان : في قوله : « هناك » حيث أتى بالكاف وحدها ، ولم تأت باللام في اسم الإشارة المتقدم

عليه حرف التنبيه الذي هو « ها » وهو جائز . وأما الإتيان بالكاف واللام في اسم الإشارة المتقدم عليه

الهاء ، فإنه لا يجوز . فلا تقول : « هناك » ، لئلا تلتبس بالهاء . الجار والمجرور عند عدم الضمير ، أو لمعرفة

معرفة الزوائد ، أو لأن « ها » تدل على قرب المشار إليه ، واللام تدل على بعد ، وفيه تباين .



والى من في البعيد عما فيه كالفولام ، نحو : فلك .

وَيَهْنَأُ أَوْ هَانَا أَشْرَ إِلَى ذَاتِ الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَا  
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِشَمِّ قَدْ ، أَوْ هَنَّا ، لَوْ يَهْنَأُكَ أَنْطَقَنَ أَوْ هِنَّا  
يُشار إلى المكان القريب « هِنَا » ، ويتقدمها « هَا » التنبيه ، فيقال : هِنَا . ويشار إلى  
البعيد على رأى المصنف « هِنَاكَ » و « هِنَاكَ » و « هِنَّا » بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون .  
و « بِشَمِّ » و « هَمِيتُ » . وعلى مذهب غيره ، « هِنَاكَ » للموسط ، وما بعده للبعيد .

### الموصول

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْتِ الْبَقِيَّةُ  
بَلْ مَا تَكْلِيهِ أَوَّلُهُ الْخِصْلَامَةُ  
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدَا  
يَنْقَسِمُ الْمَوْصُولُ إِلَى ثَلَاثٍ ، وَهِيَ :

وَلَمْ يَلِكُ الْمَصْنُفُ الْمَوْصُولَاتِ الْخَرْقِيَّةُ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ أَعْرَفُ :

أَحَدُهَا : أَنْ ، وَتَوْصِلُ بِالْفِعْلِ الْمُتَّصِفِ بِمَا ضَمَّ مِثْلَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ ،  
وَمُضَارِعًا نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَأَمْرًا نَحْوُ : أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ تَمَ .  
ثَانٍ وَقَعَ بِهَا فِعْلٌ غَيْرُ مُتَّصِفٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَعْيِي »  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَفْقَرُ أَجْلُهُمْ » فَهِيَ خَفِيفَةٌ مِنَ التَّجَلُّلَةِ ؛  
وَمِنْهَا « أَنْ » وَتَوْصِلُ بِأَسْمَاءِ وَخَبَرِهَا ، مِثْلُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَامَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى : « أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » .

ثَالِثٌ الْخَفِيفَةُ كَالْجَلِيلَةِ ، وَتَوْصِلُ بِأَسْمَاءِ وَخَبَرِهَا . لَكِنْ أَسْمَاءُ يَكُونُ مَحذُوفًا ، وَأَسْمُ

التَّجَلُّلَةِ يَكُونُ مَذْكُورًا .

وَمِنْهَا « كَى » وَتَوْصِلُ بِفِعْلِ مُضَارِعٍ فَقَطْ ، نَحْوُ : جِئْتُ لَسْكَ نَكْرَمَ زَيْدًا .

وَمِنْهَا « مَا » وَتَكُونُ ظَرْفِيَّةً مُصَدَّرَةً نَحْوُ : لَا أَصْبِحُكَ مَعْمَتٌ مُتَطَلِّقًا ، أَى مَدَّةً

فَوَ أَمْلَكَ مُتَطَلِّقًا . وَغَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ نَحْوُ : عَجِبْتُ عَمَّا خَبَرْتُ زَيْدًا . وَتَوْصِلُ بِالْمَضْمَنِ كَمَا مِثْلُ :

وَبِالْمُضَارِعِ نَحْوُ : لَا أَصْبِحُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ . وَجِئْتُ عَمَّا تَقْرُبُ زَيْدًا . وَمِنْهُ « وَمَا نَسُوا »

يَوْمَ الْحِسَابِ .

وبالجملة الاسمية نحو : عجبت مما زيد قائم ، ولا أصبحك ما زيد قائم ، وهو قليل .  
وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي ، أو بالمضارع المتني بـ « لم » نحو : لأصبحك  
مالم تضرب زيدا . ويقل وصلها ، أعني المصدرية الظرفية ، بالفعل المضارع الذي ليس  
بمتني بـ « لم » نحو : لأصبحك ما يقوم زيد . ومنه قوله :

٢٦- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

ومنها « لو » وتوصل بالماضي نحو : وددت لو قام زيد ، وبالمضارع نحو : وددت  
لو يقوم زيد .

فقول المصنف « موصول الأسماء » احتراز من الموصول الحرفي « وهو » أن « وأن »  
وكي ، وما ، ولو « وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو : وددت لو تقوم : أي  
قيامك . وعجبت مما تصنع ، وجئت لكي أقرأ ، ويعجبني أنك قائم ، وأريد أن تقوم  
وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسمي : فـ « الذي » : للمفرد المذكر ، و« التي » للمفردة المؤنثة . فإذا  
ثبتت أسقطت الياء ، وأثبت مكانها بالألف في حالة الرفع ، نحو : اللذان واللتان ، وبالياء  
في حالتي النصب والجر ، فتقول ، اللذين واللتين . وإن شئت شددت النون عوضا عن  
الياء المحذوفة فتقول : اللذان واللتان . وقد قرئ : « واللذان يأتيانها منكم » .  
ويجوز التشديد ، أيضا ، مع الياء وهو مذهب الكوفيين ، فتقول : اللذين ،  
واللتين . وقد قرئ : « ربنا أرنا اللذين » .

٢٦ — من الوافر « الحطيفة في هجاء زوجته . لكاع : لثيمة .

المتني : أطوف في بقاع الأرض كثيرا ، ثم أنزل في بيت تسكنه امرأة لثيمة خبيثة »

الإمراب : أطوف فعل مضارع مرفوع . وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » ما : مصدرية  
ظرفية مبنية على السكون في محل نصب . أطوف فعل مضارع وفاعله . وهي وفاعلها في محل جر بإضافة  
« ما » إليها . وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق لأطوف الأولى ، والتقدير : أطوف تطويق  
ثم : حرف عطف . آوى : فعل مضارع معطوف على « أطوف » مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع  
ظهورها الثقل . إلى : حرف جر . بيت : مجرور بإلى . والجار والمجرور متعلق بآوى . قعيدته : قعيدة  
مبتدأ . والهاء مضاف إليه . لكاع خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع . والجملة من المبتدأ والخبر  
في محل جر صفة لبيت .

الشاهد في قوله « ما أطوف » حيث وصلت فيه ما المصدرية بالفعل المضارع المثبت وهو قليل «  
( وفيه شاهد آخر ) وهو استعمال « فاعل » في غير النداء وهو نادر .

بتشديد النون ، وهذا التشديد يجوز أيضا ، في تشبة « ذا » ، « وتا » ، واسمى الإشارة ، فتقول : « ذان » ، « وتان » . وكذلك مع الباء فتقول : « ذين » ، « وتين » ، وهذا مذهب الكوفيين .

والمقصود بالتشديد « أن يكون عوضا عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذي والى » .

\*\*\*

جَمْعُ الَّذِي : الْأَوَّلَى ، الَّذِينَ مُطْلَقًا ، وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا بِالْمَلَأَتِ ، وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا .  
يقال في جمع المذكر « الألى » مطلقا ، عاقلا كان أو غيره ، نحو « جاءني الألى فعلوا . وقد تستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :  
٢٧ - وَتُبْنِي الْأَوَّلَى يَسْتَلْتُمُونِ عَلَى الْأَوَّلَى  
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدْلِ الْقُبُلِ

٢٧ — من الطويل ، قاله أبو ذؤيب غويلد الهذلي ، وهو شاعر مخضرم مشهور بالرفاء ، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه ، ومطلع القصيدة :

أَلَا زَعَمْتَ أَمَاءَ أَنْ لَا أَحِبَّاهُ فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يَنَازَعُنِي شَغْلِي

تبلى : نفى . يستلثمون : يلبسون اللأمة وهي الدرع . والروع : الفزع والمراد به الحرب ، الحداء جمع حدأة . الإقبل : جمع قبلاء وهي التي في حينها حول ظاهر .

المعنى : ويفنى الموت الشجعان الذين يلبسون دروع الحرب في حالة كونهم عازمين على ركوب الخيل لللاق تملذهن أو تبصرهن في يوم الحرب مثل الحداء اللأقي في عيونها حول ، في حفة السير وشدة العدو . الإعراب : وتبلى ، الواو بحسب ما قبلها . تبلى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره ، منع ظهورها التثقل . والفاعل مستتر وجوبا تقديره : هي . الألى : اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب مفعول به . يستلثمون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعله ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول . على : حرف جر . الألى : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر ، وهو صفة لموصوف مخلوف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من واو يستلثمون ، أي حالة كونهم عازمين على ركوب الخيل الألى . تراهن : ترى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع ظهورها التمدد . والفاعل مستتر وجوبا تقديره « أنت » والهاء : مفعول أول مبنى على الضم في محل نصب . والنون ، نون النسوة . يوم : ظرف زمان متعلق بتراهن . للروع : مضاف إليه . كالحدل . الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على التثنية في محل نصب لمفعول ثانٍ لتراهن . الحداء : مضاف إليه . هذا إن كانت ترى بمعنى تعلم . وإن كانت بمعنى تبصر . فتكون الكاف حرف جر ، والجار والمجرور متعلق بتراهن .

فقال يستلثمون ، ثم قال تراهن :

ويقال للمذكر العاقل في الجمع والذين مطلقا ، أى رفعا ونصبا وجرا . فتقول :  
جاءني الدين أكرموا زيدا ، ورأيت الدين أكرموه ، ومررت بالدين أكرموه : وبعض  
العرب يقولون اللذون وفي الرفع ، و الدين في النصب والجرا ، وهم بنو هذيل  
ومنه قوله :

٢٨ - نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ مَلْحَا

ويقال في جمع المؤنث : اللات ، واللاء بلا ياء ، فتقول : جاءني اللات فعلن ،  
واللاء فعلن . ويجوز إثبات الياء ، فتقول : جاءني اللاتي فعلن ، واللاتي فعلن : وهو  
اللاء بمعنى الدين ، قال الشاعر :

٢٩ - قَتَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ سَهَّلُوا الْخُجُورَا

القبيل : صفة لقوله اللذون . وجملة تراهن : لا عمل لها من الإعراب صفة لقوله الألي ، الثانية :  
والفاء ، والياء في تراهن .

الخطاب : في قوله الألي : حيث أطلق أولا على جماعة الذكور بدليل الواو في يستلثمون ، وهو  
كثير . وثانيا على جماعة الإناث بدليل النون في تراهن . وهو قليل .

٢٨ — اختلف فيمن قال هذا البيت ، وهو من الرجز . الفارة للملاح : الفارة العتيقة ،  
التي : فمن اللذون أتوا الصبحا في الزمة العتيقة يوم النخيل : تكونها وقتت في هذا العمل .  
لأجل المبحوم الشديد الإيذاء ، أو حال كونها حاجين عليهم ، فأكسب بهم فلكا شديدا .

الإعراب : نحن : مبتدأ . اللذون اسم موصول خبر ، مرفوع بالواو انيابة عن القسم لأنه ملحق بجمع  
المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وقيل إنه مبنى على النون كالذين جيء به على  
صورة العرب إجماع للباب على وثيرة واحدة . وحيث لا تكون النون عوضا عن شيء : صبحوا : فعل وقاعل .  
والجملة لا عمل لها من الإعراب صفة الموصول . والمفعول به محذوف ، وتقدير الكلام : صبحوا  
الصلح . الصبحا : مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصبحوا والألف للإطلاق . يوم : مفعول فيه ظرف  
زمان . النخيل : مفعول فيه . غارة : مفعول لأجله ، أى لتبيل الغارة . ويجوز أنه تكونت حالاً من ضمير  
فهم : صبحوا : أي صبحين . ملحاحا : صفة لغارة .

الخطاب : في قوله اللذون : حيث أتى فيه بالواو في حالة الرفع على لغة هذيل . وقيل في محله :  
وهو قليل ، والكثير الإتيان بالياء رفعا ونصبا وجرا .

٢٩ — من الوافر ، قاله رجل من بني سليم .

المنى : نحن أبائنا الذين أبلحوا شؤنا : وجعلوا حيوهم لنا عراقا بأكرمة وإتماما ملتنا من  
هذا المصروع ، بل المصروع أكثر من علينا منهم .

كما قد تحيى « الألى » بمعنى « اللآلى » كقوله :

٣٠ - فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تَهَامَةٍ فكل فتاة تترك الحجل أقصما

\*\*\*

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَل ، تُساوى ما ذُكِرَ . وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَبِئِي شَهْرٍ  
وَكَالْتِي آيَضًا لَدَيْنِهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي آتَى ذَوَاتُ  
أشار بقوله : « تساوى ما ذكر » إلى أن : مَنْ وَمَا وَالْأَلَف وَاللَام ، تكون بلفظ  
واحد للمذكر والمؤنث ، والثنى والجمع . فتقول : جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما  
ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قن . وأعجبني ماركب ، وما ركبت ، وما ركبا ، وما ركبتا ،  
وما ركبوا ، وما ركبن . وجاءنى القائم ، والقائمة ، والقائمات ، والقائمون ،  
والقائمات .

وأكثر ما تستعمل « ما » فى غير العاقل . وقد تستعمل فى العاقل ومنه قوله تعالى :  
« فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى » .

وقولهم : « سيحان ما سخر كن لنا » و « سيحان ما يسبح الرعد بحمده » .

الإعراب : فا : الفاء حسب ما قبلها . ما : نافية حجازية لعمل عمل ليس . آباؤنا : آباء : اسم  
ليس . ولما : مضاف إليه . بآمن : الياء : حرف جر زائد . آمن : خبر ليس . منه : جار ومجرور .  
حليتنا : جار ومجرور متعلق بآمن . اللاء : اسم موصول بمعنى الذين ، صفة « آباؤنا » مبنى على الكسرة  
فى محل رفع . وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنس وهو جائز عند بعضهم . قد : حرف تحقيق  
مهدوا : فعل وفاعل . الحجورا : مفعول به والألف للإطلاق . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة  
الموصول . والعائد : الضمير فى مهدوا .

الشاهد : فى قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ، موضع الذين ، وهو قليل ، والكثير  
إطلاقه على جماعة الإناث .

٣٠ - لم يعرف قائل هذا البيت ، ومنتهى غامض .

الإعراب : فأما : الفاء حسب ما قبلها . أما : حرف شرط . الألى : اسم موصول مبتدأ مبنى على  
السكران فى محل رفع . يسكن : فعل مضارع . ونون النسوة . والنون ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع  
فاعل . غور : مفعول به . تهامة : مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . فكل :  
الفاء فى جواب الشرط . كل فتاة . مضاف إليه . تترك الحجل . فعل وفاعل ومفعول به . أقصما :  
مفعول ثان أو حال والجملة خبر المبتدأ « كل » .

والشاهد : استعمال « الألى » لجمع الإناث بمعنى اللآلى .



و « من » بالعكس . فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى  
 « ومنهم من يعيش على أربع » .  
 ومنه قول الشاعر :

٣١ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرَنِي

فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرٌ

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ؟

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

٣١ — البيتان من الطويل ، قالهما العباس بن الأحنف من شعراء الدولة العباسية « توفي سنة ١٩٢ هـ »  
 وقيل مات سنة ١٨٨ هـ هو وإبراهيم الموصلي والكسائي النحوي في يوم واحد ، أو قال بمض النحويين إن  
 العباس شاعر مولد لا يحتج بشعره . ونسب بعضهم البيتين إلى مجنون ليل « وعلى ذلك فلاستشهاد  
 بهما صحيح » .

المعنى : بكيت على جماعة القطا وقت مرورهن في . فقلت متاديا وسائلا لهن ، ومثل جدير بالبكاء  
 واجتماع القطا ، هل تمكن من يعير جناحه لعل أطير به إلى من قد أحبيته . وبعد البيتين :

فجاوبني من فوق غصن أراك  
 وأى قطاة لم تمر بك جناحها تمشي بذل والجناح كسير

الإعراب : بكيت : فعل وفاعل . على : حرف جر . سرب مجرور بعل ، والجار والمجرور متعلق  
 بكيت . القطا : مضاف إليه . إذ : ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب حال ، متعلق بكيت  
 مرون : من فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المعارض  
 لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة : فاعل . والجمل في محل جر بإضافة « إذ » إليها . في : جار  
 ومجرور متعلق بمرون . فقلت : الفاء المطف . قلت : فعل وفاعل . ومثل « الواو اعتراضية » أو الحال  
 في بكيت . مثل : مبتدأ ومضاف إليه . بالبكاء : جار ومجرور متعلق بمجدير . جدير : خبر المبتدأ .

أسرب : المفعلة حرف فداء . سرت : منادى منصوب . القطا : مضاف إليه . والجمل في محل  
 نصب مقول القول . فحينئذ قوله « ومثل بالبكاء جدير » جملة اعتراضية بين القول ومقوله لا محل لها من  
 الإعراب ، أو في محل نصب على الحال . هل : حرف استفهام . من : اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ . يعير :  
 فعل مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو . جناحه : مفعول ثان ومضاف إليه . والمفعول  
 الأول محذوف « والتقدير » يعيرني » . والجمل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وخبر المبتدأ  
 محذوف تقديره « موجود فيكم » . لعل : لعل من أخوات إن . والياء . اسمها . إلى من : جار ومجرور  
 متعلق بأطير . قد : حرف تحقيق . هويت ، هوى فعل ماض . والفاء فاعل . والمفعول العائد على « من »  
 محذوف ، تقديره « هويته » . والجمل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وجملته أطير في محل رفع  
 خبر « لعل » .

الشاهد : في قوله « هل من يعير » حيث استعملت فيه « من » في غير العاقل وروى ( هل من يعير  
 جناحه ) وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ولغيره ، نحو : جاءني القائم والمركوب . واختلف فيها ، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح . وقيل إنها حرف موصول ، وقيل إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية في شيء .

وأما « من » و « ما » غير المصدرية فامتان اتفاقا . وأما « ما » المصدرية ، فالصحيح أنها حرف . وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للعاقل ولغيره . وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا . فتقول : جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن .

ومنهم من يقول في المفرد المؤنث : جاءني ذات قامت . وفي جمع المؤنث : جاءني ذوات قمن . وهو المشار إليه بقوله : « وكأني أيضا لديهم » البيت .

ومنهم من يثنيها ويجمعها ، فيقول : ذوا ، وذوو في الرفع ، وذوَى ، وذوَى في النصب والجر . وذواتا في الرفع ، وذواتي في النصب والجر ، وذوات في الجمع ، وهي مبنية على الضم .

وحكى الشيخ بهاء الدين (١) بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم . والأشهر في « ذو » هذه — أعني الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من يعربها بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا . فيقول : جاءني ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، فتكون مثل ذي بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

٣٧ - فَلَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِّنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

(١) هو ابن جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي المصري . كان من الفضلاء ، وله تصانيف مفيدة منها تفسير القرآن الكريم وإعراب القرآن . وكالا مقترنا على نفسه ، توفي بالقاهرة سنة ٣٣٨ هـ . وكان سبب وفاته أنه جلس على درج المقياس على شاطئ النيل في أيام زيادته وهو يقطع بالعروض شيئا من الشعر . فقال بعض العوام : هذا يسعر النيل حتى لا يزيد ، فغفلوا الأسعار ، فدفعه برجله في النيل فلم يوقف له على خبر ( ابن خلسكان ) .

٣٢ — مضى الكلام على هذا الشاهد في باب المعرب والمبني رقم (٤) والشاهد هنا في قوله « ذي » حيث جعلت موصولة بمعنى الذي ، ومعربة بالياء ثبابة عن الكسرة كإعراب « ذي » بمعنى صاحب على لغة بعض طيء . وبناء على ذلك فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وهذا خلافاً المشهور من لغات العرب ، والمشهور أنها تبنى على الواو مطلقا . وقد روى هذا البيت بالواو على المشهور منها كما تقدم .

بالباء على الإعراب ، وبالأو على البناء .

وأما ذات ، فالقصبغ فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجرا ، مثل « ذوات » ومنهم من يعربها إعراب مسلمات فيرفعها بالضممة ، وينصبها ويجرها بالكسرة .

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ \* \* \* أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ  
يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وتكون مثل « ما » في أنها تستعمل بلفظ واحد المذكر والمؤنث ، مفردا كان أو مثنى ، أو جموعا .  
فتقول : من ذا عندك ؟ وما ذا عندك ؟ سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره .  
وشرط استعمالها موصولة ، أن تكون مسبوقة بـ « ما » أو « من » الاستفهاميتين نحو :  
من ذا جاءك ؟ وماذا فعلت ؟ فـ « من » : اسم استفهام وهو مبتدأ ، و « ذا » موصولة بمعنى  
الذى ، وهو خير « من » « وجاءك » صلة الموصول . والتقدير : من الذى جاءك ؟  
وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصول بمعنى الذى ، وهو خير « ما » وفعلت : صليته  
والعائد محذوف ، تقديره : ما ذا فعلته ؟ أى ما الذى فعلته ؟

واحتز بقوله : « إذا لم تلغ في الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « من » مع  
« ذا » كلمة واحدة للاستفهام ، نحو : ماذا عندك ؟ أى : أى شيء عندك ؟ وكذلك  
« من ذا عندك ؟ » فـ « ماذا » مبتدأ ، وعندك : خبره . كذلك « من ذا » مبتدأ ،  
و « عندك » خبره .

فـ « إذا » في هذين الموضعين ملغاة ، لأنها جزء كلمة لأن المجموع اسم استفهام .

•••

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ  
الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تين معناها .  
ويشترط في صلة الموصول الاسمية أن تشمل على ضمير يليق بالموصول إن مفردا أو مفردا ،  
وإن مذكرا أو مذكرا ، وإن غيرها فغيرها ، نحو : جاءنى الذى ضربته . وكذلك المثنى  
والجموع نحو : جاءنى اللذان ضربتهما ، والذين ضربتهم . وكذلك للمؤنث ، فتقول : جاءت  
التي ضربتها ، واللذان ضربتهما ، واللاتي ضربتهن .

وقد يكون الموصول لفظاً مفرداً مذكراً ، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو خبرها ، وذلك نحو ، « من » و « ما » إذا قصد بها غير المفرد والمذكر ، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، فتقول : أعجبتني من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن ، على حسب ما يعنى بها .

\* \* \*

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِّلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفِيلٌ .  
صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة . ونعني بشبه الجملة : الظرف ، والجار والمجرور . وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها .  
ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط .  
أحدها : أن تكون خبرية .

الثاني : أن تكون خالية من معنى التعجب .

الثالث : أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها .

فاحترز بالخبرية من غيرها ، وهي الطلبية والإنشائية فلا يجوز « جاء الذي أضربه » خلافاً للكسائي . ولا جاءني الذي ليته قائم ، خلافاً لابن هشام .  
واحترز بخالية من معنى التعجب ، من جملة التعجب ، فلا يجوز : جاءني الذي ما أحسنه . وإن قلنا إنها خبرية .

واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : جاء الذي لكنه قائم . فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو : « ما قعد زيد ، لكنه قائم » .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا ثابتين ، ونعني بالثبات أن يكون في الوصل به فائدة ، نحو : جاء الذي عندك ، أو الذي في الدار . والعامل فيهما فعل المحذوف وجوباً ، والتقدير : جاء الذي استقر عندك ، أو الذي استقر في الدار . فإن لم يكن ثابتين لم يجز الوصل بهما ، فلا تقول : جاء الذي بك ، ولا جاء الذي اليوم .

\* \* \*

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَتْهُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَبْلَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا يُوَصَّلُ إِلَّا بِالصَّفَةِ الصَّرِيحَةِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : وَأَعْنَى

بالصفة الصريحة : (١) اسم الفاعل نحو : الضارب (٢) واسم المفعول نحو : المضروب  
(٣) والصفة المشبهة نحو : الحسن الوجه .

فخرج نحو القرشي والأفضل . وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة  
موصولة ، خلاف . وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ،  
فمرة قال إنها موصولة ومرة منع ذلك .

وقد شد وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها مجزأة  
الأفعال قل » . ومنه قوله :

٣٢ — ما أنت بالخكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل  
وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر . وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه

٣٣ — من البسيط ، قاله الفرزدق لرجل أعرابي من بني عذرة ، دخل على عبد الملك بن مروان  
ليشعر ، فراه جالسا ورأى بصحته جريرا والفرزدق والأخطل . فدحه وفتح جريرا عنه ، وهما  
الفرزدق والأخطل .

ولكني : لست أبا الأعرابي الذي هجوتى ومدحت جريرا بالحاكم الذي يقبل حكمه ، ولا أنت بالخبيب  
الشريف القصب ، ولا بصاحب العقل والتدبير ، ولا بصاحب شدة في الخصومة والمنازعة .

الإعراب : ما ، نافية تيمية ملغاة . أنت ، أن ، ضمير منفصل مبتدأ والتاء حرف خطاب . وقيل  
أنت كلها ضمير مبتدأ . بالحكم : الياء حرف جر زائد . الحكم ، خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على  
آخره منع ظهورها حركة حرف الجر الزائد . ويجوز أن تكون الياء أصلية ، والخبر محذوف عطفاً به  
الخبر والمجرور ، تقديره : كأن . ويصح أن تكون « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس ، و « أنت » اسمها  
و « الحكم » خبرها منصوب بضممة مقدرة على آخره منع ظهورها حركة حرف الجر الزائد . الترضى :  
أل ، اسم موصول بمعنى الذي ، صفة للحكم مبنى على السكون في محل رفع على إعرابه الأول ، لكن قوله  
« بالحكم » مرفوع تقديره ، وفي محل نصب على إعرابه الثالث . وفي محل جر على إعرابه الأول والثاني  
والثالث نظرا لظاهر . ويجوز إدغام لام « أل » الموصولة في التاء وتلحقه بخلاف لام « أل » الحرفية ، نحو  
الضارب ، فإنه يجب إدغامها تخفيفا لكثر استعمال . ترضى ، بالياء المنجولة : فعل مضارع مرفوع . حكومته :  
ثائب فاعل ومضاف إليه . والحكمة لا محل لها من الإعراب صلة الموصولة ، والتاء ، الضمير في حكومته .  
ولا الأصيل ، ولا ذى : معطوفان على قوله « الحكم » باعتبار الظاهر فقط . فالأصيل مجرور بالكسرة  
الظاهرة . وذى : مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه عن الأسماء الخمسة . الرأي : مضاف إليه .  
الجدل : معطوف على الرأي .

الثامن : في قوله « الترضى » حيث وصل « أل » الموصولة بالفعل المضارع ، وهو شاذ .



لا يختص به، بل قد يجوز في الاختيار . وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شلوقا .  
فمن الأول قوله :

٣٤ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِثْلَهُمْ هُمْ دَأَنْتَ رِقَابُ بَيْنِي مَعْبَدُ

ومن الثاني قوله :

٣٥ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهَوَّ حَرٍ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ مَعَةٍ

...

٣٤ - من الوافر ، لم يعرف قائله .

المعنى : أنا من قريش الذين منهم رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، ولهم خصصت وذلك جميع العرب الذين هم أولاد سعد بن عدنان .

الإعراب : من القوم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أنا كائن من القوم : الرسول : آل ، اسم موصول بمعنى الذين ، صفة لقوم مبنى على السكون في محل جر . رسول : مبتدأ ، ولفظ الجملة مضاف إليه . منهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر المبتدأ . وألم بجملة الجمع . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والمائدة : الضمير في منهم . لهم : جار ومجرور متعلق بفعلت . وفعلت : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث . رِقَاب : فاعل . بين : مضاف إليه . معة : مضاف إلى بين . وجملة « لهم ففعلت رِقَابُ بَيْنِي مَعِدُ » ، إما منطوية على الجملة قبلها محذوف الماعطية ، فهو مطلق جملة قبلية على اسمية . وإما مستأنفة والفرض منها بيان شرف هؤلاء القوم .

الشاهد : في قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل « آل » الموصولة بالجملة الاسمية ، وهو شاهد .

٣٥ - من الرجز ، لم يعرف قائله .

المعنى : من يشكر الله على نعمه التي أنعم بها عليه ، يزيده الله من الخير ، وإليك يصاحبه الرخاء طوإل حياته .

الإعراب : من ، اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مبنى على السكون . لا : نافية . زَال : فعل مضارع ناقص . وأسمه غير مبتدأ فيه لجزا تقديره « هو » يعود على « من » شاكرا : خبرها ، والمتعلق بمحذوف تقديره لله . والجملة صلة « من » لا محل لها من الإعراب . على : حرف جر . المعة : آل ، اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر . والجار والمجرور متعلق بشاكرا . مع : منصوب على أنه ظرف مكان متعلق بمحذوف ، واقع خبرا لمبتدأ محذوف ، جملة صلة « آل » أي على الذي هو كائن معه . الهاء : مضاف إليه مبني على ضم مقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بالسكون المارض لأجل الشعر . فهو : الفاء داخلة على خبر المبتدأ وهو « من » وإنما دخلت عليه لما في المبتدأ من العموم ، فأشبه الشرط . هو : مبتدأ . حر : خبره مرفوع بصفة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع ظهورها الأقل . بعيشة : جار ومجرور متعلق بمحذوف . ذَات : صفة لعيشة . معة : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة

أَيُّ كَمَا، وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَيَّفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ ائْتَمَرَتْ  
يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردا كان  
أو مثنى أو جموعا، نحو: يعجبني أيهم هو قائم.  
ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال:

- ١ - أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيهم هو قائم.
  - ٢ - الثاني: أن لا تضاف، ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي قائم.
  - ٣ - الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر الصلة، نحو: يعجبني أي هو قائم.
- وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحرركات الثلاث: نحو: يعجبني أيهم هو قائم، ورأيت أيهم هو قائم، ومررت بأيهم هو قائم. وكذلك أي قائم، وأيا قائما، وأي قائم. وكذا أي هو قائم، وأيها هو قائم، وأي هو قائم.
- ٤ - الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أيهم قائم. وفي هذه الحالة تنبي على الضم، فتقول: يعجبني أيهم قائم. ورأيت أيهم قائم، ومررت بأيهم قائم. وعليه قوله تعالى: (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا). وقول الشاعر:

٣٦- إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

هل آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الشعر. وجملة «فهو» الخ في محل رفع خبر «بن». والرابط الضمير في قوله «فهو».

الشاهد: في قوله «اللمه» حيث وصل «أل» الموصولة بالطرف، وهو شاذ.

٣٦ - من المتقارب: ينسب لثمان بن وعلة.

المعنى: إذا صادفت قبيلة بني مالك فاقصر تحيتك على أفضل شخص فيها.

الإعراب: إذا، ظرف لما يستقبل من الزمان، فيه معنى الشرط. ما: زائدة. لقيت: فعل ماض وقاطعه. بني مالك: بني مفعول به. مالك: مضاف إليه. والجملة فعل للشرط. فصل. الفاء واقعة في جواب إذا. سلم: فعل أمر، وقاطعه «أنت» على حرف جر. أي: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل جر. والجار والمجرور متعلقان بـ «سلم». والماء: مضاف إليه. والميم علامة الجمع. أفضل: خبر لمبتدأ محذوف تعليل. هو: والجملة صلة «أي». لأجل لها من الإعراب. والعائد الضمير المحذوف الواقع مبتدأ وهو «هو».

الشاهد: في قوله «أيهم» حيث بناها على الضم ولم يجرها لأنها أضيقت، وحذف صدر صلتها. و«على أيهم» بالجر على لغة من أعربها وإن أضيقت وحذف صدر صلتها.

وهذا مستفاد من قوله : « أعربت ما لم تضيف ، إلى آخر البيت : أى : وأعربت أى إذا لم تضيف في حالة حذف صدر الصلة . فدخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى :

( أ ) ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة .

( ب ) أو لم تضيف ولم يذكر صدر الصلة .

( ج ) أو لم تضيف وذكر صدر الصلة .

وخرجت الحالة الرابعة ، وهى ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها لا تعرب حينئذ .

\*\*\*

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي  
إِنْ يُسْتَظَلُّ وَحِلٌّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ  
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِهِ مُكْمِلٌ  
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ  
ذَا الْحَدَفُ أَبَاغَيْرُ أَيْ يَقْتَضِي  
فَالْحَدَفُ نَزْرٌ وَأَبَوًا أَنْ يُحْتَزَلَ  
وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُتَجَلِي  
بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ : كَمَنْ تَرَجُّوْا يَهَبُ

يعنى أن بعض العرب أعرب « أبا » مطلقا ، أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول ، يعجبنى أبهم قائم ، ورأيت أبهم قائم ، ومررت بأبهم قائم . وقد قرئ : « ثم لنزعن من كل شيعة أبهم أشد » بالنصب .

وروى : « قسستم على أبهم أفضل » بالجر .

وأشار بقوله : « وفي ذا الحدف أبا » . . . إلى آخره ، إلى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا أو غيره . فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد ، نحو : وهو الذى فى السماء إله . « أبهم أشد » . فلا تقول جاء اللذان قام ، ولا اللذان ضرب ، لرفع الأول بالفاعلية ، والثانى بالنيابة ، بل يقال : قاما وضربا .

وأما المبتدأ فيحذف مع أى ، وإن لم تطل الصلة كما تقدم من قولك : يعجبنى أبهم قائم ، ونحوه . ولا يحذف صدر الصلة مع غير « أى » إلا إذا طالب الصلة نحو : جاء الذى هو ضارب زيدا ، فيجوز حذف هو ، فتقول : جاء الذى ضارب زيدا . ومنه قوله :

ما أنا بالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا

التقدير : بالذي هو قائل لك سوء .

فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل . وأجازه الكوفيون قياسا ، نحو : جاء الذي قائم ،  
التقدير : جاء الذي هو قائم . ومنه قوله تعالى : « تماماً على الذي أحسن » في قراءة الرفع  
والتقدير : « هو أحسن » .

وقد جوزوا في « لا سيما زيد » إذا رفع « زيد » ، أن تكون « ما » موصولة وزيد خبر  
مبتدأ محذوف ، التقدير : لا مسمى الذي هو زيد . فحذف العائد الذي هو المبتدأ وهو قولك  
« هو » وجوبا . وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير « أي » وجوبا . ولم تطل  
الصلة ، وهو مقيس ، وليس بشاذ . وأشار بقوله :

..... وأبو أن يخبر  
..... إن صلح الباقي ليوصل مكمل

إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة ، كما  
إذا وقع بعده جملة ، نحو : جاء الذي هو أبوه منطلق ، أو : هو منطلق ، أو ظرف ،  
أو جار ومجرور تامان ، نحو : جاء الذي هو عندك ، أو هو في الدار ، فإنه لا يجوز في  
هذه المواضع حذف صدر الصلة ، فلا تقول : جاء الذي أبوه منطلق ، نغني الذي هو  
أبوه منطلق ، لأن الكلام يتم دونه ، فلا يدري أحذف منه شيء أم لا . وكذلك بقية  
الأمثلة المذكورة . ولا فرق في ذلك بين « أي » وغيرها . فلا تقول في « يعجني أيهم هو  
يقوم » « يعجني أيهم يقوم » ، لأنه لا يعلم المحذوف . ولا يخص هذا الحكم بالضمير إذا  
كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه ، لم يجر حذف العائد ،  
وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الوصول  
نحو : جاء الذي ضربته في داره ، فلا يجوز حذف الماء من ضربته . فلا تقول : « جاء  
الذي ضربت في داره » ، لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام ، فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير  
لأن يكون صلة ، لا يحذف ، سواء كان الضمير مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا . وسواء  
كان الموصول « أيا » أو غيرها . بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير  
المرفوع ، وبغير « أي » من الموصولات ، لأن كلامه في ذلك ، والأمر ليس كذلك ،  
بل لا يحذف مع « أي » ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو :  
جاء الذي هو أبوه منطلق ، ويعجني أيهم هو أبوه منطلق . وكذلك المنصوب والمجرور



نحو : جاء الذي ضربته في داره ، ومررت بالذي مررت به في داره . ويعني أنهم  
ضربته في داره . ومررت بأبهم مررت به في داره .  
وأشار بقوله :

والحذف عندهم كثير منجلى . الخ .

إلى الفائد المتصوب . وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام ، أو  
يوصف نحو : جاء الذي ضربته ، والذي أنا معطيكه درهم . فيجوز حذف « الماء » من  
ضربته ، فتقول : جاء الذي ضربت . ومنه قوله تعالى :  
« ذري ومن خلقت وحيداً » وقوله تعالى : « أهدا الذي بعث الله رسولاً »  
التقدير : خلقت ، وبعثه .

وكذلك يجوز حذف « الماء » من « معطيكه » فتقول : الذي أنا معطيك درهم ،  
ومنه قوله :

٣٧ - مَالَهُ مُوَلِّيكَ فَفَضَّلَ فَأَجَدْتَهُ بِهِ  
فَمَا لَدَيْ غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

٣٧ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

الذي : أحمد الله على ما أعطاك وإن كان قليلاً ، لأن النفع والضرر بيده وحده سبحانه وتعالى ، لا يد  
أحد سواه . فإذا سقطت فإن يحصلك من غضب الله عامم . وإذا رضيته وفكرت ، فقد يريك  
من الخير :

الإعراب : ما اسم موصولة بحرف الذي ، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، الله : لفظ الخاطلة مبتدأ لمؤلفك .  
غيره : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول . وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره « هو » يعود  
على الله . ومفعوله الثاني ، الماء على « ما » محذوف . والخطة من المبتدأ والخبر صلها . فضل : خبر ما أتى  
الذي الله مؤلفك فضل ، أي خير . فاحدته : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر « تقديره » وإذا كان  
كذلك . أحدته : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد ، حرف مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنت » واللهاء : مفعوله . به : جار  
وغيره و متعلق بأحدته : فاء الفاء التعليل . ما : نافية مفعلة لا محل لها ، لكي : ظرف مكان بمعنى عند  
متعلق بمحذوف تقديره « يحصل » خبر مقدم . غيره : مضاف ومضاف إليه نفع . مبتدأ مؤخر . ولا : الزاوة  
اللطيفة . لا : نافية . ضرر : مفعول على « نفع » وإنما يعطى محل « لا » لعدم الترتيب .

للتأني : في قوله « مؤلفك » حيث سقت منه الضمير المتصل المنصوب بالوصف المأله إلى المرسول  
وهو قليل ، والبكثير حلقه مع الفعل التام نحو قوله تعالى « ذري ومن خلقت وحيداً » والتقدير : خلقت



تقديره : « الذي الله موليكه فضل » فحذفت « الهاء » .  
وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور .

وأما الوصف فالحذف منه قليل .  
فإن كان الضمير منفصلا لم يجوز الحذف نحو : جاء الذى إياه ضربت . فلا يجوز حذف إياه .

وكذلك يمنع الحذف إذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف ، وهو الحرف نحو : « جاء الذى إنه منطلق » فلا يجوز حذف « الهاء » .

وكذلك يمنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص ، نحو : « جاء الذى كأنه زيد » .

• • •

كذلك حذف ما بوصف خفيضا كَأَنْتَ قَاضٍ ، بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ : فَضَى  
كَلَامَ الَّذِي جَرَّ بِ « ما » الْمُوصُولَ جَرَّ كَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب ، شرع فى الكلام على المجرور .  
وهو إما أن يكون مجرورا بالإضافة أو بالحرف . فإن كان مجرورا بالإضافة ، لم يحذف ،  
إلا إذا كان مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : جاء الذى أنا ضارب به  
الآن أو غدا ، فتقول : جاء الذى أنا ضارب ، يحذف « الهاء » .

وإن كان مجرورا بغير ذلك ، لم يحذف نحو : جاء الذى أنا غلامه : أو أنا مضروبه ،  
أو أنا ضاربه أمس : وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : « فاقض ما أنت  
قاض » التقدير : ما أنت قاضيه ، فحذفت « الهاء » . وكان للمصنف استغنى بالمثال عن  
أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجرورا بالحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله لفظا  
ومعنى ، واتفق العامل فيهما مادة ، نحو : مررت بالذى مررت به ، أو أنت مار به .  
فيجوز حذف « الهاء » فتقول : مررت بالذى مررت . قال الله تعالى : « ويشرب ثلما  
تشربون » أى منه . وتقول : مررت بالذى أنت مار ، أى به . ومنه قوله :

٣٨ - وَقَدْ كُنْتُ تُحْقِنِي حُبَّ سَمَاءٍ حَقِيقَةٍ

فَبَسَّحَ لِأَنَّ مَشْنَاهُ بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

أَيَّ « أَنْتَ بَائِحٌ بِهِ » .

فإن اختلف الحرفان ، لم يحذف الحذف ، نحو : مررت بالذي غضبت عليه ، فلا يجوز حذف « عليه » . وكذلك : مررت بالذي مررت به على زيد ، فلا يجوز حذف « به » . منه لاختلاف معنى الحرفين ، لأن الباء الداخلة على الموصول للأصاق ، والداخلية على الضمير للسببية .

وإن اختلف العاملان ، لم يحذف أيضا ، نحو : مررت بالذي فرحت به ، فلا يجوز حذف « به » . وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جر — بما الموصول جر » . أى كذلك يحذف الضمير الذي جر بمثل ما جر به الموصول ، لا نحو : « مر بالذي مررت فهو بر » . أى : بالذي مررت به . فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها ، والله أعلم .

### المعرف بأداة التعريف

أَلْ : حَرْفٌ تَعْرِيفِيٌّ ، أَوِ اللَّامُ قَطْ . فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُوبُ فِيهِ النَّمَطُ . اختلف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه . فقال الخليل : المعرف هو « أَلْ » . وقال سيبويه : هو اللام وحدها .

٣٨ — من الطويل ، قاله هترة العنسي من قصيدة مظهرها :

طربت وهاجتك الطيابة الموانح غداة قدت منها سنيح وبارح

المدنى : قد كنت تكلم هيأتمك بمحبوبتك سمراء مدة من الزمن ، فأعلن الآن عن حبك لها وهوانك بها ، لأنه لم يعد هناك ما يدعو لهذا السكتان .

الإعراب : الواو موطئة لقسم مخلوف ، تقديره « والله » . قد : حرف تحقيق . كنت : كان فعل ماض ناقص وانشاء . اسمها . تحقق : فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الباء منع ظهورها بالقل والفعل « أَنْتَ » . حب : مفعوله . سمراء : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المدودة . حقيقة : ظرف زمان متعلق بتحقيق . وجملة في محل نصب خبر « كان » . فيج : الفاعلة في جواب شرط مقدر ، تقديره « وإذا كان كذلك » . يبح : فعل أمر واقع « أَنْتَ » . والجملة لا محل لها من الإعراب . جواب للشرط المقدر . لأن : لغة في « الآن » . ظرف زمان متعلق بيبح . منها : جار ومجرور متعلق بيبح . بالذي : جار ومجرور متعلق بيبح . أنت : مبتدأ . بائح : خبره .

الشاهد : في قوله « بالذي أَنْتَ بَائِحٌ » حيث حذف المائدة المحرور بالحرف لوجود الشرطين ، وهما جره بحرف مائل لما جر الموصول ، وانفاق العامل فيها مادة . والأصل « بَائِحٌ بِهِ » .

فالمهزة عند الخليل ، مهزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل ، اجتلبت للنطق بالسالكين  
 ١ — والألف واللام المعرفة تكون للعهد ، كقولك : لقيت رجلاً فأكرمته الرجل .  
 وقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » .  
 ٢ — ولا تستغراق الجنس نحو : « إن الإنسان لني خسر » .  
 وعلامتها أن يصلح موضعها « كل » .

٣ — ولتعريف الحقيقة ، نحو : الرجل خير من المرأة ، أى : هذه الحقيقة خير من  
 هذه الحقيقة .

والنقط : ضرب من النقط ، والجمع : أنماط ، مثل سبب وأسباب . والنقط أيضا  
 الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد . كذا قاله الجوهري .

وقد تكرر لازماً كالات ، والآن ، والسدين ، ثم كالات  
 ولاضطراكي : كيمتات الأوبتر كذا و « طبت الشمس يا قيس السري »  
 ذكر المصنف في هذين البيتين : أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي في زيادتها على  
 تحمين : (١) لازمة . (٢) وغير لازمة .

ثم مثل للزائدة اللازمة باللات ، وهو اسم صنم كان بمكة . وبالآن ، وهو ظرف  
 زمان مبني على الفتح . واختلف في الألف واللام الداخلة عليه فذهب قوم إلى أنها التعريف  
 الحضور ، كما في قولك : مررت بهذا الرجل . لأن قولك الآن بمعنى هذا الوقت .  
 وعلى هذا لا تكون زائدة .

وذهب قوم منهم المصنف إلى أنها زائدة ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام  
 الحضور . ومثل أيضا بالدين واللات والمراد بهما : ما دخل عليه « أل » من الموصولات  
 وهو مبنى على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون الألف واللام زائدة وهو ملحق بقوم  
 واختاره المصنف .

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول « بال » إن كانت فيه نحو « الذى » ، وإن لم  
 تكن فيه فبنيها نحو : من وما ، إلا « أياً » ، فإنها تعرف بالإضافة .  
 فعل هذا المذهب ، لا تكون الألف واللام زائدة . وأما حذفها في قراءة من قرأ  
 « صراط الدين أنعمت عليهم » فلا يدل على أنها زائدة ، إذ يحتمل أن تكون حذفت  
 شدوذاً ، وإن كانت معرفة كما حذفت من قولهم : « سلام عليكم » من غير تنوين ، يريدون  
 « السلام عليكم » .

وأما الزائدة ، غير اللازمة ، فهي الداخلة اضطراراً على العلم ، كقولهم ، في بنات  
أوبر ، علم لضرب من السكاة ، بنات الأوبر . ومنه قوله :

٣٨ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْوَأً وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ تَهَيَّيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

والأصل « بنات أوبر » فزيدت الألف واللام . وزعم المبرد أن « بنات أوبر »  
ليس بعلم ، فالألف واللام عنده غير زائدة .

ومنه : الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٩ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا

صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

٣٩ - من الكامل ، أنشده ابن جني ولم يعرف قائله .

جنيته : جنيتك . الأكوا : جميع كم . واحد السكاة ، اسم نبات معروف . عساقيل : جمع عسقول ، كعصفور  
عرب من السكاة وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض . وبنات الأوبر : نوع من السمك الصغير الرديء .  
المعنى : ولقد جنيتك من هذا النبات ما كان جيداً كبيراً أبيض . وتهييتك : مما كان منه صغيراً رديئاً .  
فلماذا أكلت من هذا الرديء وتشكو بعد ذلك مما أصابك ؟

الإعراب : ولقد : الواو . حرف قسم زجر . ولفظ الجلالة المخلوف مقسم به مجرور ، وهو  
متعلق بأقسم محذوف ، والتقدير : والله أقسم به . واللام لتأكيد القسم . قد : حرف تحقيق . جنيته :  
فعل وفاعله ومفعوله الأول . أكوا : مفعوله الثاني . عساقيل : مملوف على « أكوا » تهييتك . فعل ماضٍ  
وفاعله ومفعوله . عن بنات : جار ومجرور . الأوبر : مضاف إليه .

الشاهد : في قوله « بنات الأوبر » حيث زاد فيه الألف واللام زيادة غير لازمة الضرورة . لأن  
« بنات أوبر » معرفة لا تحتاج إلى التمييز . يقال : وقال المبرد إن « بنات أوبر » فسكرة ، فالألف واللام  
عنده غير زائدة ، بل لتعريف ، وحل ذلك فلا شاهد فيه .

٤٠ - من الطويل ، قاله رشيد بن شهاب اليشكري مخاطب به فيما المذكور في البيت .

المعنى : أهدرتك حين عرفت سادتنا وأمياننا ، أهدرت عنا ، وطابت نفسك من جهتنا فيما يخص  
صديقك عمرو الذي قطننا .

الإعراب : رأيتك ، بمعنى أهدرتك ، فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله . لما : حرف رابط وقيل إنها  
حرف زمان بمعنى « حين » . متى على السكون في محل نصب متعلق بأيتك ، وهي متضمنة معنى الشرط .  
أن : زائدة . عرفت وجوهنا : فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله وتضاف إليه . والجملة فعل الشرط لا محل لها  
من الإعراب ، لأنها غير جازمة . صليت : فعل ماضٍ وفاعله . ومفعوله مملوف على التوسيع ، تقديره  
« عنا » وهي جواب الشرط . وطبت : الواو المصطف . طبت : فعل ماضٍ وفاعله . النفس : تمييز مملوف

والأصل : وطبت نفسا ، فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا  
نسكرة ، وهو مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فالألف واللام  
عندهم غير زائدة . وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كينات الأوبر »  
وقوله « وطبت النفس » الخ .

\*\*\*

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ تَقْلِيلًا  
كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالنُّعْمَانِ فَدَكَرُ ذَا وَحَدَفَهُ سِيَانِ  
ذكر المصنف فيما تقدم أن الألف واللام تكون معرفة ، وتكون زائدة ، وقد تقدم  
الكلام عليهما . ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة ، والمراد بها الداخلة على  
ما سمي به من الأعلام ، المنقولة مما يصلح دخول « أل » عليه ، كقولك في « حسن »  
« الحسن » وأكبر ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك في حارث : الحارث . وقد  
تدخل على المنقول من مصدر كقولك في « فضل » « الفضل » . وعلى المنقول من اسم  
يجلس غير مصدر ، كقولك في « نعمان » « النعمان » وهو في الأصل من أسماء  
الدم . فيجوز دخول « أل » في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل ، وحذفها نظرا إلى  
الحال . وأشار بقوله : « للمح ما قد كان عنه نقلا » إلى أن فائدة دخول الألف واللام ،  
الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو مافى معناها .

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه ، أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعنى «  
أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك » كقولك : الحارث ، نظرا إلى أنه إنما سمي به  
التفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحور . وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة  
كفضل ونحوه . وإن لم تنظر إلى هذا ، ونظرت إلى كونه علما ، لم تدخل عليه الألف واللام  
بل تقول : فضل ، وحارث ونعمان . فدخول الألف واللام ، أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ،  
فليستا بـ « اثنتين » خلافا لمن زعم ذلك . وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء ،

عن الفاعل ، أي وطابت نفسك . ياقين : يا ، حرف نداء . قيس : منادى مبني على الضم في محل نصب  
عن عمرو : متعلق بطبت .

الشاهد : في قوله « النفس » حيث ذكره محرفا بالألف واللام ، وكان حقه أن يكون نسكرة عند  
البصريين لأنه تمييز . وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فهي عندهم غير زائدة . وقيل إن النفس  
في البيت مفعول لصددت ، وتميزت بطبت محذوف تقديره « قلبا » أولا تمييز له ، وعلى هذا فلا شاهد فيه .



كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه إذا لمح الأصل ، جرى بالألف واللام ، وإن لم يلح ، لم يؤت بهما .

\*\*\*

وقد يصير علما بالغلبة مضاف أو موصوب « أل » كالعقبه وحذف « أل » ذى إن تناد أو تضيف

أوجب وفي غيرهما قد تنحذف

من أقسام الألف واللام ، أنها تكون للغلبة ، نحو : المدينة ، والكتاب ، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المدينة » على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم . « والكتاب » على كتاب سيئويه رحمه الله تعالى ، حتى أنهما إذا أطلقا ، لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام ، أنها لا تحذف إلا في النداء ، أو الإضافة ، نحو : باصق في الصقع . وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد تحذف من غيرهما شلواذا توسع من كلامهم : « هذا عيوق طالعا » والأصل : العيوق ، وهو اسم نجم .

ويكون العلم بالغلبة ، أيضا ، مضافا كابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود رضي الله عنهم . فإنه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء حتى إنه إذا أطلق ابن عمر ، لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذلك ابن عباس وابن مسعود . وهذه الإضافة لا تفارقه لافى نداء ولا فى غيره ، نحو : يا ابن عمرو ، والله أعلم .

### الابتداء

مبتدأ زيد ، وعاذر خبر إن قلت « زيد » عاذر من اعتذر وأول مبتدأ ، والثاني فاعل أغشى فى « أسار ذان » وقيسه وكاستفهام النفى وقد يجوز ، نحو : فائر أولئو الرشد ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سد سد الخبر .

فثال الأول : « زيد عاذر من اعتذر » والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على

ما يذكر في القسم الثاني . فزيد مبتدأ ، وعاذر خبره . « ومن احتلوا » مفعول لعاذر .

ومثال الثاني : أسار ذان ، فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سار .  
مسند الخبر .

ويقال على هذا ما كان مثله ، وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي : نحو :  
أقام الزيدان ، وما قام الزيدان . فإن لم يعتمد الوصف ، لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب  
البصريين إلا الأحفش . ورفع فاعلا ظاهرا ، كما مثل ، أو ضميرا منفصلا نحو « أقام  
أنا » وتم الكلام به . فإن لم يتم به ، لم يكن مبتدأ نحو : أقام أبواه زيد ف « زيد » مبتدأ  
مؤخر ، وقام : خبره مقدم . وأبواه : فاعل « قام » . ولا يجوز أن يكون « قام » مبتدأ  
لأنه لا يستغنى بفاعله حيث لا يقال : أقام أبواه ، فيتم الكلام . وكذلك لا يجوز  
أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا ، فلا يقال في « مازيد قام ولا قاعد » إن  
« قاعد » مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ، لأنه ليس بمفصل . على أن في  
المسألة خلافا . ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل ، أو بالإسم كقولك :  
كيف جالس العمران ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مثل ، أو بالضم  
كقولك : ليس قام الزيدان . « فليس » : فعل ماض ، وقام : اسمه ، والزيدان : فاعل  
سار مسند خبر ليس . وقول : غير قام الزيدان « فغير » : مبتدأ ، وقام : مخفوض بالإنشافة  
والزيدان : فاعل بقام ، مسند خبر « غير » ، لأن المعنى : ما قام الزيدان ، فهو مل  
« غير قام » معاملة « ما قام » ومنه قوله :

٤١ - غير لاهِ عداك فاطرح اللّه . ولا تغترّ بعراضِ سليم .

٤١ - من الخفيف ، لم يعرف قائله . ومعناه : إن أهداك لم يتركوا أمرك ، ولم يتخلوا عن فكرة  
الانتقام منك . فدع الهوى جانبا ولا تغفل عنهم ، وكن حذرا محترسا ، ولا تنخدع بالصالح الذي يحذره  
ملك ، فإما هو صالح مؤقت .

الإعراب : غير : مبتدأ . لاه : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين  
منع ظهورها التثنية . والمتعلق بلاء محذوف ، تقديره « غير لاه عليك » عدا : فاعل بلاء ،  
مسند لغير . فمرفوع بصفة مقدرة على الألف منع ظهورها التثنية . والكاف مضاف إليه . فاطرح :  
الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، تقديره : « وإذا كان كذلك » . اطرح : فعل أمر مبني على السكون ،  
والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنت » . الهوى : مفعول به . ولا : الواو اللفظية . لا : نافية .  
تغتر : فعل مضارع مجزوم بلا الظاهية وعلامة جزمه السكون . والفاعل « أنت » . بعارض : جازو مجرور

«غير» مبتدأ ، ولاء : محفوض بالإضافة ، وعداك : فاعل «يلا» سد مسد خبر غير ، ومثله قوله :

٤٢ - غَيْرٌ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنَ

«غير» مبتدأ ، ومأسوف : محفوض بالإضافة ، «وعلى زمن» : جار ومجرور في موضع رفع «مأسوف» لنيابته نائب الفاعل ، وهو قد سد مسد خبر «غير» .

وقد سأل أبا الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه ومذهب البصريين ، إلا الأخفش ، أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد

على نفي أو استفهام . وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك . فأجازوا قائم الزيدان . «فقايم» مبتدأ . والزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «وقد يجوز ، نحو : «فاقر أولو الرشد» . أي ، وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام . وزعم المصنف أن سيئوبه

يجوز ذلك على ضعف . ويجاور منه قوله :

٤٣ - فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالا

معلق بالفعل تقعر . سلم : مضاف إليه ، وهو من باب إضافة الصفة للموصوف ، أي بدلي عارض . الشاهد : في قوله : «غير لاء» هناك ، حيث سد الفاعل وهو «عداك» سد الخبر لاحتياج الوصف ، وهو «لاء» على أن التثنية بالاسم وهو «غير» . أو أن الشاهد في قوله «غير لاء» حيث احتمد الوصف الذي أغنى مرفوعه عن الخبر ، على نفي بالاسم وهو كلمة «غير» .

٤٤ - من اللبيب ، لابي نواس .

ومنه : إذا كان الوقت يفرغ وينتهي بالهم والحزن ، فلا ينبغي الحزن عليه . الإعراب : غير : مبتدأ . مأسوف : مضاف إليه ، وهو اسم مفعول . على زمن : جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل لمأسوف سد الخبر . ينقض : فعل مضارع ، والفاعل «هو» . والجملتان في محل جر صفة لزمن . بالهم : جار ومجرور معلق بمحذوف تقديره «مشوبا» حال من الضمير المستتر «ينقض» أو معلق بـ ينقض . الحزن : مفعول على الهم .

الشاهد : في قوله «غير مأسوف» وهو مثل الشاهد السابق . وأبو نواس مولد لا يحتاج بكلامه . والبيت هنا على سبيل المثال ، لأن كلامه مطابق لكلام العرب .

٤٥ - من الوافر ، قاله زهير بن سمعد الضبي .

ومنه : نحن ضد الناس أفضل منكم وأحسن ، وإذا نادى المستنصرخ المستغيث وقال : يا فلان د اخشوق فإننا نبادر إلى إجابة دعوته ، ونسرع إلى إسماعه وإغاثة .

« فخير » مبتدأ ، و « نحن » : فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق « خيرا » نقي ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

٤٤ - خَيْرٌ بَنُو هَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا . <sup>مقالة</sup> هَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ  
 ذ « خبير » مبتدأ ، « وينو هب » : فاعل سد مسد الخبر .

الإعراب : خبير : الفاء حسب ما قبلها . خير : مبتدأ . نحن : فاعل سد مسد الخبر ، مبنى على الضم في محل رفع . عند : ظرف مكان متعلق بخبر . الناس : مضاف إليه . منكم : جار ومجرور متعلق بخبر أيضا ، والميم للجمع . إذا ظرف لما يستقبل من الزمان . متضمن معنى الشرط . الداعي : فاعل بفعل محذوف يفهمه جواب الشرط المذكور ، أي إذا قال الداعي . والجملة فعل الشرط . المثنوب « صلة لقوله » الداعي » . قال : فعل ماض ، وفاعله : « هو » والجملة جواب « إذا » . وجملة « يالا » في محل نصب مقول القول ، وأصله « يا فلان لي » فحذف المستغاث به ووقف على لامة بألف الإطلاق ، ثم حذف للمستغاث له ولامة . يا : حرف نداء ، اللام : لام المستغاث به ، حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . فلان : مستغاث به مجرور بكسرة ظاهرة في آخره . والجار والمجرور متعلق بيا ، لأنها ثابت مناب « أدعو » لي : اللام : لام المستغاث له . والياء ضمير مبنى على السكون في محل جر ، وهو متعلق بمحذوف تقديره « تعالوا لي » . وهذا الإعراب هو صريح كلام ابن مالك . ولك أن تقول تبعا لبعضهم : يا : حرف نداء . اللام : لام المستغاث به ، حرف جر زائد . فلان : مستغاث به منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع ظهوره بحركة حرف الجر الزائدة .

الشاهد في قوله : « فخير نحن » حيث وقع الوصف وهو خير مبتدأ واقفا لفاعل أخفى عن الخبر ، من غير أن يعتمد على استفهام أو نفي على طريقة الأعفش والكوفي ، وهو شاذ .

وأما البصريون - إلا الأعفش - فيمنعون ذلك ويجعلون « خير في البيت خبر مبتدأ محذوف تقديره نحن خير » ونحن الظاهر في الكلام تأكيد لما في « خير » من ضمير المبتدأ المحذوف . وفي البيت شذوذ آخر غير المتقدم ، وهو رفع أعمل التفضيل الاسم الظاهر .

٤٤ - من الطويل ، قاله رجل من الطائيين . ومعناه : إن بني هب عالمون بالجر والعيافة ، فلا تسكذب كلام رجل منهم خاف وزجر حين مر عليه الطير .

الإعراب : خبير : مبتدأ ، وهو اسم فاعل ، والمتعلق به محذوف ، تقديره : بالعيافة . بنو : فاعله سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد . هب : مضاف إليه . فلا : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره « وإذا كان كذلك » . لا : نافية . تك : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « علامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف » إذ أصله « تكون » . واسم تك ( تكن ) ضمير تقديره « أنت » . ملغيا : خبرها ، وهو اسم فاعل وفاعله تقديره « أنت » . مقالة : مفعوله . لحي : مضاف إليه . إذا ظرف لما يستقبل من الزمان . الطير : فاعل بفعل محذوف يفهمه المذكور ، أي إذا مرت الطير مرت . وجملة « مرت الطير »

والثاني مبتدأ ، وذا الوصف خبر . إن في سوي الأفراد طبقا استقر الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا أفرادا ، أو ثنية ، أو جمعا ، أو لا يتطابقا وهو قسمان ، جائز ، وممنوع .

فإن تطابقا أفرادا ، نحو : أقام زيدا ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر .

والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ، ويكون الوصف خبرا مقدما . ومنه قوله

نعالي : « أراغب أنت عن آلهي يا إبراهيم » يجوز أن يكون « أراغب » : مبتدأ

« وأنت » : فاعل سد مسد الخبر . ويحتمل أن يكون « أنت » مبتدأ مؤخرا ، « وأراغب »

خبرا مقدما .

والأول في هذه الآية أولى ، لأن قوله « عن آلهي » معمول « لراغب » ، فلا يلزم

في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن « أنت » على هذا التقدير فاعل

« لراغب » ، فليس بأجنبي منه .

وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن « أنت » أجنبي

عن « راعب » على هذا التقدير ، لأنه مبتدأ ، فليس له « راعب » عمل فيه ، لأنه خبر ،

والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقا ثنية نحو : أقامان الزيدان ، أو جمعا نحو : أقامون الزيدون ، فما بعد الوصف

مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف « والثاني مبتدأ وذا الوصف » إلى

آخر البيت ، أي ، والثاني وهو ما بعد الوصف ، مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقا

في غير الأفراد ، وهو الثنية والجمع ، هذا على المشهور من لغة العرب . ويجوز على لغة

« أكلوني البراغيث » أن يكون الوصف مبتدأ . وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز ، كما تقدم — فتال الممنوع : أقامان زيدا ؟

وأقامون زيدا ؟ فهذا التركيب غير صحيح .

فعل الشرط . وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : فلا تلك الخ . مرث : فعل ماضٍ والتاء التانيث

مبنية على السكون ، وحركت الشعر . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « هو » يعود على الطير .

والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « خير بنو لب » وهو مثل الشاهد السابق . وأجاب البصريون « أيضا » عن هذا

البيت بأن « خير » خبر مقدم ، وبنو : مبتدأ مؤخر : وصح الإخبار به عن الجمع ، لأن خبره على وزن

« المصدر كـ » صهيل « والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع .



ومثال الجائز : أقام الزيدان ؟ وأقام الزيدون ؟ وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر .

\*\*\*

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالابتداء مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ . والعامل في المبتدأ معنوى وهو : كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها . واحترز « بغير الزائدة » عن مثل « بحسبك درهم » ، فـ « بحسبك » مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء الداخلة عليه زائدة . واحترز « بشبهها » من مثل : رب رجل قائم . « فرجل » مبتدأ ، وقائم : خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه ، نحو : رب رجل قائم وامرأة . والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ . وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله .

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر « الإبتداء » فالعامل فيهما معنوى . وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ . وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر . وأعدل هذه المذاهب ، مذهب سيبويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف لا طائل تحته .

\*\*\*

والخبر الجزء المسمى الفائدة كـ « الله » بر ، والأيدى شاهدة عرف للمصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل ، نحو : قام زيد فإنه يصدق على زيد وأنه الجزء المسمى الفائدة .

وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة . ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة . وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره . والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره .

\*\*\*

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاطِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ  
وَأَنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا : كَسَطَقَ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

يتقسم الخبر إلى : مفرد وجملة . وسياق الكلام على المفرد .

فأما الجملة : فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى ، أو لا .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى ، فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ . وهذا معنى  
قوله : « حَاطِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ » . والرابط :

١ — إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : زيد قام أبوه . وقد يكون الضمير مقدرًا نحو  
السمن منوان بدرهم ، التقدير منوان منه بدرهم .

٢ — أو إشارة إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : « وَلِبَاسٍ تَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » في قراءة من  
رفع « اللباس » .

٣ — أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم ، كقوله تعالى :  
« الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » . « الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ » .

وقد يستعمل في غيرها كقولك : زيد ما زيد .

٤ — أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً ، هي المبتدأ في المعنى ، لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى  
قوله : « وَإِنْ تَكُنْ » إلى آخر البيت ، أي وإن تكن الجملة إياه ، أي المبتدأ في المعنى ،  
اكْتَفَى بِهَا عَنْ الرِّابِط ، كقولك : نطق الله حسبي . فـ « نطق » مبتدأ . والاسم الكريم :  
مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره ، خبر عن المبتدأ الأول ،  
واستغنى عن الرابط ، لأن قولك : « الله حسبي » هو معنى « نطق » وكلمتك « قولي  
لا إله إلا الله » .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ : يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ  
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة . وأما المفرد ، فإما أن يكون جامداً ،  
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً ، فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو : زيد أخوك .  
وذهب الكسائي والزمانى وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : زيد  
أخوك هو .

وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا. فإن تضمن معناه نحو : زيد أسد ، أى شجاع ، تحمل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه ، لم يتحمل الضمير كما مثل . وإن كان مشتقا ، فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو : زيد قائم ، أى هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهرا .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل ■ واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل .

فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الأسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا . وذلك كأسماء الآله نحو : مفتاح ، فإنه مشتق من الفتح ، ولا يتحمل ضميرا . فإذا قلت : هذا مفتاح ، لم يكن فيه ضمير . وكذلك ما كان على صيغة مفعّل وقصد به الزمان أو المكان ، كرمى فإنه مشتق من الرمنى ولا يتحمل الضمير . فإذا قلت : هذا مرمى زيد ، تريد مكان رميه أو زمان رميه ، كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه . وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل ، الضمير ، إذا لم يرفع ظاهرا . فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، وذلك نحو : زيد قائم غلاماه . فـ « غلاماه » مرفوع بـ « قائم » فلا يتحمل ضميرا .

وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين ، إلا إن أوّل بمشتق . وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا ، وكان جاريا مجرى الفعل ، نحو : زيد منطلق ، أى هو . فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل ، لم يتحمل شيئا ، نحو : هذا مفتاح ، وهذا مرمى زيد .

...

وأبرزته مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له مخصصا . إذا جرى الخبر المشتق على من هو له ، استتر الضمير فيه ، نحو : زيد قائم ، أى هو . فلو أتيت بعد المشتق بـ « هو » ونحوه ، وأبرزته فقلت : زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين :

أحدهما : أن يكون « هو » توكيدا للضمير المستتر في « قائم » .

والثاني : أن يكون فاعلا بـ « قائم » . هذا إذا جرى على من هو له .

فإن جرى على غير من هو له ، وهو المراد بهذا البيت ، وجب إبراز الضمير ، سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن . فثال ما أمن فيه اللبس : « زيد هند ضاربها هو » ومثال ما لم

يؤمن فيه اللبس لولا الضمير : « زيد عمرو ضارب به هو » . فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين . وهذا معنى قوله : « وأبرزنه مطلقا » أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن . وأما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس ، جاز الأمران كالمثال الأول ، وهو : زيد هند ضاربها هو . فإن شئت أتيت بـ « هو » وإن شئت لم تأت .

وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني . فإنك لو لم تأت بالضمير ، فقلت : « زيد عمرو ضارب » لا احتمال أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا . فلما أتيت بالضمير ، فقلت : زيد عمرو ضارب هو ، تعين أن يكون « زيد » هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين . ولهذا قال : « وأبرزنه مطلقا » . يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف . واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين . وقد ورد السماع بمذهبهم ، فمن ذلك قوله الشاعر :

٤٥ - قَوْمِي ذُرّاً الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ

- يَكُنُّهُ ذَلِكَ عَمْدَانُ وَقَحْطَانُ

٤٥ - من البسيط ؛ لم يعرف قائله .

ذرا : جمع ذروة بكسر الهمزة والفتح ، أعلا كل شيء . كنه : حقيقة . المعنى : قومي شبلوا أعالي الجبال والكرام ، وأقاموا دعائم العز والشرف ، وهذه حقيقة تعرفها عدنان وقحطان . الإعراب : قومي : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع ظهوره اشتغال المحل بحركة التناسخ ، وياء المتكلم : مضاف إليه : ذرى : مبتدأ ثان ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره للتقدير : المجد : مضاف إليه . بانوها : بانو : خبر المبتدأ الثاني « ذرا » مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم . وها : مضاف إليه . والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول . والرابط محذوف تقديره : بانوها هم . وقد : الواو حرف جر وقسم ، والمقسم به محذوف تقديره « والله » . قد حرف تحقيق . علمت : فعل ماض ، والتاء للتأنيث .

يكنه : جار ومجرور متعلق بـ علمت . ذلك : اسم إشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر واللام للبعد ، والليكاف حرف خطاب . عدنان : فاعل . قحطان : مفعول على عدنان .

الشاهد في قوله : « بانوها » . حيث ذكره على مذهب الكوفيين بدون إبراز الضمير المعاند على القوم ، فيكون الخبر جاريا على غير من هوله لأن اللبس ، العلم بأن الذرى بنية لابانية . ولو أبرز لقال على القصصى « بانهاهم » وعلى غير القصصى « بانوهاهم » . وأجاب البصريون عما تمسك به الكوفيون في هذا البيت بأن « ذرى » معمول بوصف محذوف ، يدل عليه الوصف المذكور . والأصل : قَوْمِي بَانُونِ ذَرَى الْمَجْدِ بَانُوها فلا شاهد فيه حينئذ لهم .

التقدير: بانوها هم ، فحذف الضمير لأن البس .

\*\*\*

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنْ » أَوْ اسْتَقَرَّ  
تقدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة . وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون  
ظرفا ، أو جاررا ومحذورا ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار . فكل منهما متعلق بمحذوف  
واجب الحذف .

وأجاز قوم — منهم المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : « كائن »  
أو « استقر » فإن قدرت كائنا ، كان من قبيل الخبر بالمفرد . وإن قدرت استقر ، كان  
من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا . فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن  
كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير : زيد كائن عندك ، أو  
مستقر عندك ، أو في الدار . وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، التقدير :  
زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار . ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى  
سيبويه أيضا .

وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد ، فيكون المقدر « مستقرا » ونحوه : وأن يجعل من  
قبيل الجملة ، فيكون المقدر : « استقر » ونحوه . وهذا ظاهر قول المصنف : « نَاوِينَ مَعْنَى  
كَائِنْ أَوْ اسْتَقَرَّ » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمحذور قسم برأسه ، وليس من  
قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة . نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات .  
والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ،  
وقد صرح به شذوذا كقوله :

٤٦ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةٍ الْهُونِ كَائِنْ

٤٦ — عن الطويل ، لم يعرف قاله .

ومعناه : إنك قوى ومنيع مادام ناصر لك قويا ، وأما إذا كان ناصرك ذليلا حقيرا ، فقد حل بك الهوان والجوران .



وكما يجب حذف عامل الطرف والجار والمجرور إذا وقع خبراً ، كذلك يجب حذفه إذا وقعاً صفة نحو : مررت برجل عندك ، أو في الدار . أو حالاً نحو : مررت بزيد عندك أو في الدار . أو صلة ، نحو : جاء الذي عندك أو في الدار . لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، والتقدير : جاء الذي استقر عندك ، أو في الدار .  
وأما الصفة والحال فتحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

\*\*\*

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبِيراً عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ بُفِدَ فَأَخْبِيراً  
طرف المكان يقع خبراً عن الجثة نحو : زيد عندك ، وعن المعنى نحو : القتال عندك .  
وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ « في » نحو : القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة . ولا يقع خبراً عن الجثة ، قال المصنف ، إلا إن أفاد ، كقولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع . فإن لم يفد ، لم يقع خبراً عن الجثة نحو : زيد اليوم . وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف .

وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً . فإن جاء شيء من ذلك أوّل ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، فإن التقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهري ربيع . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك : نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا . وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يفد فأخبراً » فإن لم يفد ، امتنع نحو : زيد يوم الجمعة .

\*\*\*

الإعراب : لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره « يحصل » خبر مقدم . العز : مبتدأ مؤخر . إن : حرف شرط جازم . مولاك : فاعل يفعل الشرط المحذوف الذي يقصره المذكور . والسكاف مضاف إليه . وجواب الشرط محذوف أيضاً للدلالة ما قبله عليه ، أي إن عز مولاك فلك العز . عز : فعل ماضٍ ، والفاعل هو . وإن : الواو للعطف . إن : حرف شرط جازم . من : فعل مضارع مجزوم . بأن فعل الشرط . فأنت : الفاء رابطة للجواب . أنت : مبتدأ . لدى : ظرف مكان متعلق بـ « كان » . مجبوحه مضاف إليه . الهون : مضاف إلى مجبوحه . كان : خبر المبتدأ . والجملة في محل جزم . بأن جواب الشرط الشاهد في قوله : « كان » حيث صرح به شذوذاً ، لأن الخبر إذا كان جارياً ومجروراً ، أو ظرفاً ، يكون كل منهما متعلقاً بمحذوف واجب الحذف ، نحو : زيد عندك ، أو الأصل : زيد استقر عندك ، أو مستقر عندك . وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره لسكونه أصلاً .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تَقْدَمْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمْرَةٌ  
وَهَلْ قَتَى فِيكُمْ قَتَا حِلٍّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ وَلَيُقَسِّسُ مَا لَمْ يَقُلْ  
الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تفيد ونحصل  
الفائدة بأحد أمور ، ذكر المصنف منها ستة .

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها . وهو ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : في الدار  
ورجل ، وعند زيد تمرة . فإن تقدم وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، لم يجوز ، نحو :  
قام رجل .

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام ، نحو : هل قى فيكم ؟

الثالث : أن يتقدم عليها نفي نحو : ما حِلٌّ لَنَا .

الرابع : أن يوصف ، نحو : رجل من الكرام عندنا .

الخامس : أن تكون عاملة نحو : رغبة في الخير خير .

السادس : أن تكون مضافة نحو : عمل برزين .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب . وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين  
موضعاً وأكثر من ذلك فذكر الستة المذكورة .

والسابع : أن تكون شرطاً نحو : من يقم أقم معه .

الثامن : أن تكون جواباً نحو أن يقال : من عندك ؟ فتقول : رجل . والتقدير :  
رجل عندي .

التاسع : أن تكون عامة ، نحو : كل يموت .

العاشر : أن يقصد بها التنويع ، كقوله :

٤٧ . فَأَقْبَلْتُ رَحِيفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَسَوَّيْتُ لَيْسْتُ وَتَوْبٌ أَجْمَرُ

٤٧ من المتقارب ، ينسب لأمرئ القيس .

ومناه : فأقبلت من عند محبوبتي راحفاً على الركبتين . وإن أردت أن أذكر لك حالتي وقتئذ ، فأقول لك :  
إني لم أكن أحد ثوبي أو نسيتي لشغل قلبي بمحبوبي ، وصعبت لي آخر على الأرض ليختل الأثر على قضايا الأثر .  
الإعراب : فأقبلت : فعل ماضٍ وفاعله . راحفاً : حال من الفاعل ، أو مفعول مطلق . على الركبتين  
جار ومجرور متعلق براحفاً . ثوب : ثياب . لست : ليس فعل مضارع ، والتاء

فقوله «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره . وكذلك «أجر» .

الحادى عشر : أن تكون دعاء نحو «سلام على آل ياسين» .

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا .

الثالث عشر : أن تكون خلفا عن موصوف ، نحو : مؤمن خير من كافر .

الرابع عشر : أن تكون مصغرة ، نحو : رجيل عندنا ، لأن التصغير فيه فائدة

معنى الوصف ، تقديره : رجل حقير عندنا .

الخامس عشر : أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : شرُّ أهرَّ ذاناب . وشئ جاء

بك . التقدير : ما أهرَّ ذاناب إلا شرُّ ، وما جاء بك إلا شئ ، على

أحد القولين . والقول الآخر ، أن التقدير : شر عظيم أهر ذاناب .

وشئ عظيم جاء بك ، فيكون داخلًا فى قسم ما جاز الابتداء به .

لكونه موصوفا ، لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدورا .

وهو هنا مقدر .

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقول الشاعر :

٤٨ - سَرِينَا وَنَحْمُ قَدْ أَضَاءَ قَدْ بَدَأَ

مُحِبَّاكَ أَخَقَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : زيد ورجل قائمان .

الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : تيمى ورجل فى الدار .

التاسع عشر : أن يعطف عليها موصوف ، نحو : رجل وامرأة طويلة فى الدار .

العشرون : أن تكون مبهمة ، كقول امرئ القيس :

فاهل . ومفعوله محذوف مع المتعلق ، أى لبيته عند الخبيرة . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ . والرابط المفعول  
المحذوف . وثوب الثانى معطوف على ثوب الأول . فهو مبتدأ . أجر : فعل مضارع والفاعل «أنا» ومفعوله  
محذوف مع المتعلق أيضا ، أى أجره على الأرض . وجملة «أجر» فى محل رفع خبر ثوب الثانى . والرابط  
الماء فى أيجره .

الشاهد فى قوله : «ثوب» فى الموضعين ، حيث يوجب الابتداء بهما وهما نكرتان ، قصد التنوع والتقسيم ، وإثبات  
كان هذا مسوغا لطول الفائدة به .

٤٨ — من الطويل ، ولا يعرف قائله .

ومعناه : سرنا ليلا على ضوء نجم قد أثار وأشرق . فحين ظهر وجهك أيتها الخبيرة ، حجب وسر

نوره ، نور كل نجم طالع ، أو كل كوكب مضى .

الإعراب : سرنا : فعل ماضى وفاعله . ونجم : الواو الحالى من الفاعل . نجم : مبتدأ . قد : حرف

تحقيق . أضاء : فعل ماضى ، وفاعله هو والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ . قد الفاء : زائدة لتزيين اللفظ .

قد : ظرف زمان متعلق بأخفى . بدأ : فعل ماضى . محبلك : فاعل ومضاف إليه . وجملة «بدأ» فى محل جر

بإضافة «م» إليها . أخفى : فعل ماضى . ضؤوه : فاعل ومضاف إليه . كل : مفعوله . شارق : مضاف إليه

٤٩ - مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَنِي أَرْسَا  
الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

٥٠ - لَوْلَا اضْطِيارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ

لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّحَنِ

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم : إن ذهب غير فعبير في الرباط .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم .

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، كقوله :

وجملة « أخى » في محل رفع خبر ثان للابتداء ، أو في محل نصب حال من الضمير المستتر في « أصابه » .

الشاهد في قوله : « ونجم » حيث سوغ الابتداء به وهو فكرة لوقوعه في أول الجملة الحالية ، وإنما كان هذا سوغاً لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيداً لما قبلها .

٤٩ - من المتقارب ، قاله أمرو القيس بن مالك النيزى ، موجهها الخطاب إلى أخيه . المرسعة : التهمة

التي تعلق على مفصل الرسخ لتضع الشر . عس : عيس في مفصل الرسخ تعوج منه اليد .

المعنى : ياهند ، لا تزوجى الجبان الذى يعلق قيمة كل معصية خشية من الموت أو الحسد . ولا الذى

يعلق في سانه قيمة للفرض المتقدم ، أو الذى يعلق في ساقه كعب أرب لتدفع عنه الجن .

الإعراب : مرسعة مبتدأ . بين ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ . أرساعه أرساغ : مضاف إليه ،

والهامضات إل « أرساغ » به جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كأن » خبر مقدم . عس : مبتدأ . يبتنى :

يخلضضار والفاعل « هو » . أربيا : مفعول به . والألف في أربيا للإطلاق .

الشاهد في قوله : « مرسعة » حيث سوغ الابتداء بها وهي فكرة قصد الإيهام ، إذ لم يرد بها معنى ، لأنه

لا يريد مرسعة دون أخرى . واعتراض بأن إيهام النكرة هو المقصود لعدم صحة الابتداء بها ، فكيف يكون

موضوعاً ؟ وأجيب بأن المراد قصد الإيهام كالمعنى ، وهو من جملة مقاصد البلاغة . فإذا وجد في كلامهم

فكرة مبتدأ بها ، ولم يظهر لها سوغ ، جعل السوغ قصد الإيهام .

وفيه شاهد آخر : وهو تقدم الخبر ، وهو جار ومجرور في قوله « به عس » ، وهو سوغ للابتداء بالنكرة

أيضاً . وروى بنصب « مرسعة » على أنها صفة لبوهة في البيت السابق ولا تنكحى بوهة . وعلى ذلك فلا حاجة فيه .

٥٠ - من البسيط لم يعرف قائله . أودى : هلك . المقة : الحبة . استقلت : انتهضت . الظن :

الرحيل . ومعناه : لولا حبس النفس عن الجزع هلك كل صاحب محبة ، حين انتهضت إبلون الرحيل والسفر .

الإعراب : لولا : حرف امتناع لوجود ، فيه معنى الشرط . اضطيار : مبتدأ ، والخبر محذوف .

وجواباً لسد الجواب مسده ، تقديره : موجود ، أو حاصل . والجملة شرط « لولا » لا محل لها من

الإعراب . لأودى : اللام داخلة على جواب « لولا » . أودى : فعل ماض . كل : فاعله . ذى : مضاف

إلى « كل » . مقة : مضاف إلى « ذى » . لا : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره ، وقيل ظرف زمان

متعلق بقوله « أودى » وهي متضمنة معنى الشرط . استقلت : فعل ماض . وتاء التأنيث . مطاياهن :

فاعله ، والهاء : مضاف إليه . وفون النسوة . الظن : جار ومجرور متعلق بقوله « استقلت » وجملة

فعل الشرط « لا » وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه .

الشاهد في قوله « اضطيار » حيث سوغ الابتداء به ، وهو فكرة : وقوعه بعد « لولا » . وإنما

كان ذلك سوغاً لحصول الفائدة بتعليق امتناع الجواب على وجود الشرط .

٥١ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَحَالَتِ قَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي  
وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها ، أسقطته  
لرجوعه إلى ما ذكرته ، أو لأنه غير صحيح .

\*\*\*

والأصل في الأخبار أن تؤخّر ، وجوّزوا التقديم إذ لا ضرراً  
الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق  
التأخير كالوصف . ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بتقديمه ضرر ، أي لبس أو نحوه على  
ما عيين . فتقول : قائم زيد ، وقام أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد ، وفي الدار زيد ،  
وعندك عمرو . وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين : منع تقدم الخبر الجائز التأخير  
عند البصريين . وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز

٥١ - من الكامل ، قاله الفرزدق من قصيدة طويلة يهجو بها جريراً .

قدعاء : المرأة التي أوجبت أصابعها من كثرة الحلب : المعنى : كثير من هذالك يا جرير وحالاتك  
الموجبات الأيدي من كثرة ما حلبن ، الحقباء الهيئة والمنظر ، قد جئن إلى ملتصقات عتدى حملاً يرتفع  
منه ، فأشدت إليهن مهمة حلب نياق وأنا كاذبه لأنهن أحقر من أن يقمن لي بهذا العمل .

الإعراب : كم : خبرية بمعنى كثير ، مجداً مبنى على السكون . عمة : مضاف إلى كم ، تمييز لها ،  
مجرورة بالكسرة الظاهرة . وقيل إنها مجرورة بمن مقدرة ، ويكون الكلام : كم لك من عمة . وقيل  
إن « كم » استفهامية على سبيل التكم والاستهزاء . مبتدأ : وعمة ، تمييز لها منصوب بالفتحة . وحل جر  
« عمة » وتصبها لا شاهد فيه . لك : جار ومجرور صفة لعمة . يا جرير : يا حريف نداء وجرير ، متنادي  
مبنى على الضم في محل نصب . وجملة النداء محترضة بين المبتدأ والخبر . حالة : معطوفة على عمة . قدعاء :  
صفة لحالة ، مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف لوجود ألف التأنيث المنبودة  
قد : حرف تحقيق . حلبت : فعل ماض ، وقاء التأنيث ، والفاعل هي يعود إلى « العمة » . والجملة في محل  
رفع خبر « كم » . والرباط هو الضمير المستتر في « حلبت » العائد إلى العمة . وصح أن يكون رابطاً وهو غير  
عائد على المبتدأ لأنه ضمير ميم . كم : وهو عمة . على : جار ومجرور متعلق بحلبت . عشارى : عشار :  
مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المتناسبة ، وياء المتكلم مضاف  
إليه . وجملة « قد حلبت على عشارى » في محل رفع خبر المبتدأ . وهو « كم » والرباط الضمير في « حلبت »  
الشاهد : في قوله « عمة » حيث وقع مبتدأ وهو نكرة ، والمسوغ وقوعه بعد « كم » الخبرية على  
ما تقدم ، وسبق أن هناك مسوغاً آخر ، وهو وصفه بقوله « لك » . وهذا كما رأيت على رواية « عمة »  
بالرفع . وروى ، أيضاً ، بالجر على أن « كم » خبرية وعمة ميمها . وبالنصب على أنها للاستفهام التهكمي ،  
وعمة ميمها . وكم حل هاتين الرأيتين هي المبتدأ ، وجملة قد حلبت خبرها . والمسوغ في الاستفهامية  
المسوم . وفي الخبرية إضافتها إلى تمييزها .



« في داره زيد » فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح . هكذا قال بعضهم وفيه بحث . نعم ، منع الكوفيون التقديم في مثل « زيد قائم » و « زيد قام أبوه » و « زيد أبوه منطلق » .

والحق الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « وجوزوا التقديم » إلى آخر البيت : فتقول : قائم زيد ، ومنه قولهم : مشئوء من يشئوك .

ف « من » مبتدأ ، و « مشئوء » خبر مقدم . وقام أبوه زيد . ومنه قوله :

٥٢ - قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمَّهُ مَنْ كُنْتُ وَاجِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِياً فِي بَرْثُنِ الْأَسَدِ

ف « من » كنت واجده مبتدأ مؤخر . و « قد تكلمت أمه » خبر مقدم . وأبوه

منطلق زيد .

ومنه قوله :

٥٣ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كَلْبِيْبُ تُصَاهِرُهُ

٥٢ — من البسيط ، قاله حسان بن ثابت . برثن : حلب .

ومعناه : إنك شجاع ، حتى أن كل من تلقاه تقتله فتفقد أمه ، ويضرب بمدحك إياها طعاما للسياح فتشه بمخالبها الإعراب : قد : حرف تحقيق . تكلمت : فعل ماض ، والتاء التانيث . أمه : فاعل ومضاف إليه والمفعول محذوف ، أي تكلمت . والجملة في محل رفع خبر مقدم . من : اسم موصول بمعنى الذي ، مبتدأ مؤخر ، معنى حل السكون . كنت : كان فعل ماض ناقص ، والتاء : اسمها . واجده : واجبة : خبر كان ، والمضاف إليه . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . ويصح أن تكون الجملة صفة لمن ، على كونها تسكرة موصوفة بمعنى شوه ، مبتدأ مؤخر أيضا . وبات : الواو المطفة . بات : فعل ماض ناقص من أخوات كان ، واسمها ضمير مستتر جوازا فقهيره « هو » . منتشبا : خبرها . في برثن : جار متعلق بـ « كلبيب » . الأسد : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « قد تكلمت أمه من » حيث تقدم الخبر ، وهو جملة فعلية ، حل المبتدأ وهو جازئ خلافا للكوفيين ، لأنه لم يحصل بذلك ليس . ولهذا جاز عود الضمير في قوله « تكلمت أمه » إلى « من » لأنه وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فهو في الرتبة مقدم فهو بمنزلة « قام أبوه زيد » .

٥٣ — من الطويل ، قاله الفرزدق ضمن قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان .

المعنى : أسوق طليق إلى ملك ، ليست جدته ( أم أبيه ) من قبيلة محارب ، ولم يكن بين أبيه وقبيلة كلبيب مصاهرة ولا نسب ، أي فهو ، والحالة هذه ، ملك عظيم عريق الحسب ، كريم النسب ، تشد إليه الرحال وتقصد الوفود . وبعد هذا البيت :

فـ «أبوه» مبتدأ مؤخر . و «ما أمه من محارب» خبر مقدم . ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري ، الإجماع من البصريين والكوفيين ، على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح . وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

فامتنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادى بيان  
كندا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصدا استعماله منحصر  
أو كان مستندا لدى لام ابتداء أو لازم الصدر كنن لى منجدا  
ينقسم الخبر ، بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ، ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره .
  - ٢ - وقسم يجب فيه تأخير الخبر .
  - ٣ - وقسم يجب فيه تقديم الخبر .
- فأشار بهذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :
- الأول : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ .
- ولا مبين للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو .
- فلا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ، لأنك لو قدمته ، قلت : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد ، لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه . فإن وجد دليل يدل على أن المقدم خبر ، جاز كقولك : أبو يوسف

ولكن أبوما من راحة ترقى بأيامه قيس على من تفاخره  
فقالوا أفئنا إن بلغت يدعوة لنا عند خير الناس إنك زائر  
الإعراب : إلى ملك ، جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطبق» في البيت الذي قبله ، وهو :  
راوى فتادوق أسوق مطبق بأصوات هلاك سقاب حرائره  
ما : نافية بمعنى ليس . أمه : اسمها ومضاف إليه . من محارب : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره «كأنه» خبرا ، والجملة في محل رفع خبر مقدم . أبوه : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لقوله «ملك» . ولا : الواو العطف . لا : نافية . كانت : فعل ماضى ناقص ، وتاء التانيث : كليب : اسم كان . تصاخره : فعل مضارع وفاعله «هو» والهاء : مفعوله ضمير مبنى على الضم في محل نصب وسكنت لأجل الشعر . والجملة في محل نصب خبر كان .  
الشاهد في قوله : ( ما أمه من محارب أبوه ) حيث قدم الخبر وهو جملة اسمية على المبتدأ ، وهو جائز ، خلافا للكوفيين لأن البس كما سبق ، فهو بمنزلة : أبوه متطلق زيد .

أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر ، وهو « أبو حنيفة » لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لاتشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف .  
ومنه قوله :

٥٤ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنَوُهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدُ  
فقوله « بنونا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بني  
أبنائهم بأنهم كبنينهم ، وليس المراد الحكم على بنينهم بأنهم كبنى أبنائهم .

الثاني : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو : زيد قام : فقام وفاعله  
المقدر خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم . فلا يقال : قام زيد . على أن يكون « زيد » مبتدأ  
مؤخرا ، والفعل خبرا هادما ، بل يكون « زيد » فاعلا . « قام » ، فلا يكون من باب  
المبتدأ والخبر . بل من باب الفعل والفاعل . فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو : زيد قام  
أبوه ، جاز للتقديم ، فتقول : قام أبوه زيد . وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك .

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا ، نحو : الزيدان قاما . فيجوز أن  
تقدم الخبر ، فتقول : قاما الزيدان ، فيكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرا ، « وقاما » خبرا  
مقدما . ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا ، فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبرا » يقتضى وجوب  
تأخير الخبر الفعلي مطلقا . وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخير « إذا رفع ضميرا للمبتدأ  
مستترا كما تقدم .

٥٥ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أن بنى أبنائنا ينسبون إلينا كأبنائنا . وأما بنو بناتنا فلا ينسبون إلينا بل إلى آبائهم إلا بغير  
الإعراب : بنونا : بنو ، خبر مقدم مرفوع بالواو نياية عن الفضة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .  
والنون ملحوقه للإضافة . فا : مضاف إليه . بنو الثانية مبتدأ . أبنائنا : أبناء مضافة إلى « بنو » ونا :  
مضافة إلى أبنائنا . وبناتنا : الواو ، لعطف . بناتنا : بنات : مبتدأ . فا : مضاف إلى بنات . بنوهن :  
مبتدأ ثان . والهاء مضاف إليه . ونون النسوة . أبناء : خبر عن المبتدأ الثاني : والحملة من المبتدأ الثاني  
وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول . الرجال : مضاف إليه . الأبعاد : صفة للرجال .

الشاهد في قوله : « بنونا بنو أبنائنا » حيث أجاز النحويون في هذا ونحوه ، تقديم الخبر على المبدأ  
مع استوائهما في التعريف لوجود القرينة المعنوية ، وهي ظهور أن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنينهم  
لا العكس . والاصل « بنو أبنائنا بنونا » .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بـ « إنما » نحو : إنما زيد قائم ، أو بـ « إلا » نحو : ما زيد إلا قائم ، وهو المراد بقوله : « لو قصد استعماله منحصرًا » فلا يجوز تقديم الخبر على « زيد » في المثالين . وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٥ - فَيَأْرَبْ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْجِي

عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ ؟

الأصل : « وهل المعول إلا عليك ؟ » تقدم الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً مبتدأً قد دخلت عليه لام الابتداء . نحو : لزيد قائم ، وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مسنداً للذي لام ابتداء » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ، فلا تقول : قائم لزيد ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً كقول الشاعر :

٥٦ - خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْبِلُ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوََالَ

٥٥ — من الطويل ؛ لكيت من قصيدة يمدح بها زيد بن علي .

ومعناه : ما الإعانة على الأعداء ترجى وتطلب إلا بك ، ولا الاعتناء في الأمور إلا عليك يارب .

الإعراب : فيارب : الفاء حسب ما قبلها . يا : حرف نداء . رب : متاذا منصوب بفتحه مقدرة على ما قبل ياء التشكيم المحذوفة للتخفيف ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياء التشكيم مضاف إليه . هل : حرف استفهام . إلا : أداة حصر ملغاة لا عمل لها . بك : جار ومجرور متعلق بـ « يرجي » . النصير : مبتدأ . يرجي : فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بقضية مقدرة . ونائب الفاعل تقديره « هو » والجملة خبر المبتدأ . وياء على هذا فالتقدم المحصور فيه ، معمول الخبر لا الخبر ، فلا شاهد في الشرط الأول إلا على احتمال أن يكون « بك » خبر المبتدأ ، ويرجى : حال من النصير « ففيه الشاهد » عليهم : جار ومجرور متعلق بـ « يرجي » . والميم : علامة الجمع . وهل إلا : الواو للعطف . هل إلا : سبق إعرابها . عليك : جار ومجرور متعلق بـ « علوف تقديره » كائن « خبر مقدم . المعول : مبتدأ . وآخر الشاهد : في قوله : « هل إلا بك النصير » وقوله « هل إلا عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور على المبتدأ شذوذاً .

٥٦ — من السكامل ، لم يعرف قائله . ومعناه : إنك أيها الرجل العظيم خالي ، ومن يمكن جرير خاله ، يعظم قدره ، ويدرك بنسبته إليه الشرف والرفعة ويكرم أخواله ، أو يعامله الناعم بالإكرام رعاية لأخواله ، أو من حيث نسبتة إليهم .

الإعراب : خالي : خبر مقدم ومضاف إليه . لانت ، اللام للابتداء . أنت مبتدأ . ومن : الواو للعطف . من : يصح أن تكون شرطية مبتدأ . وفعل الشرط كان الثانية المحلوفة ، واسمها ضمير الشأن

في «لأنت» مبتدأ مؤخر ، وخالي : خير مقدم .

الخامس . أن يكون المبتدأ له صدر الكلام . كأسماء الاستفهام ، نحو : من لي منجدا  
« من » : مبتدأ ، و « لي » : خبر ، و « منجدا » حال . ولا يجوز تقديم الخبر على « من »  
فلا نقول : لي من منجدا .

\*\*\*

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ      مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ  
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ      يَمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ  
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ :      كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمَتْهُ نَصِيرًا  
وَتَخْبِرُ الْمَحْضُورَ قَدَمٌ أَبَدًا :      كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

أشار هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ، فذكر أنه يجب في  
أربعة مواضع .

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار  
ومحورور ، نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا نقول :  
« رجل عندك » ولا « امرأة في الدار » ، فأجمعت النحاة والعرب على منع ذلك ، وإلى  
هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ولي وطر » البيت . فإن كان للنكرة مسوغ ، جاز  
الأمران ، نحو : رجل ظريف عندي ، وعندي رجل ظريف .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : في الدار صاحبها .  
في « صاحبها » مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ، فلا يجوز

استثناؤه جوبا لتقديره « هو » جرير : مبتدأ . خاله : خبر ، ومضاف إليه . والجملة من المبتدأ والخبر في  
جمل نصب خبر كان . والجملة من كان واسمها وخبرها ، في محل رفع خبر عن المبتدأ وهو « من » على  
الراجع ، والرابط الضمير في « خاله » . ينزل : فعل مضارع مجزوم بمن جوابها ، وعلامة جزمه السكون .  
وقاعله « هو » . التلا . مفعول ينزل : يكرم : معطوف على ينزل . وقاعله « هو » يرجع إلى « من » أيضا  
الأخوالا : مفعوله . ويصح أن يكون الفعل « يكرم » مبنى للمجهول ، وعلى ذلك فيقال إن « الأخوالا »  
منصوب بنزع الخافض ، أي للأخوال . أو منصوب على التمييز على مذهب السكوفيين الذين لا يشترطون  
التمييز .

الشاهد في قوله : « خالي لأنت » حيث قدم الخبر على المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء لشلوذا ،  
وكان الواجب تأخيرها ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وتقديم الخبر عليها يخرجها عما تستحقه ،  
وهو قول « فليل أن أصله » لخلل أنت » فأخزت اللام للشر ، وقيل إنها زائدة .



تأخير الخبر ، نحو : صاحبها في الدار ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مضمرا » البيت ■ أي كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمرا مما يحجر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ، لأن الضمير في قولك « في الدار صاحبها » ، إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ، فينبغي أن تقدر مضافا محذوفا ، في قول المصنف « عاد عليه » التقدير : « كذا إذا عاد على ملابس » ، ثم حذف المضاف الذي هو ملابس ، وأقيم المضاف إليه ، وهو « الهاء » مقامه ، فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » ومثل قولك « في الدار صاحبها » ، قوهم « على القمرة مثلها زيدا » ومنه قول الشاعر :

٥٧ - أهابك إجلالا ، وما بك قدرة

على ولكن ملء عين حبيبها

« حبيبها » مبتدأ مؤخر ، « وملء عين » خبر مقدم . ولا يجوز تأخير « لأن الضمير المنصل بالمبتدأ وهو « ها » عائد على عين ، وهو متصل بالخبر . فلو قلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضرب غلامه زيدا » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر

٥٧ — من الطويل : قاله نصيب بن رباح الأكبر ، وكان عبدا أسود ، شاعرا إسلاميا حجازيا من شعراء بني أمية . وامثال بالغة وحسن السيرة ، ولم يشب قط إلا بامرأته . وبعد هذا البيت ، قوله : وما حيرتك النفس أنك عندها قليل ولكن قل منك نصيبها

المعنى : أخافك تحرد الإجلال والتعظيم ، لا لاقتدارك على ، ولكن العين تمتلئ من تحبه فتحصل المهابة فالسبب في الإجلال ، ملء العين بالحبيب .

الإعراب : أهابك : فعل مضارع وفاعله أنا ، وكاف الخطاب مفعوله . إجلالا : مفعول لأجله أو مفعول مطلق ، لأن معنى « أهابك » أهلك لأن من هاب أحدا فقد أجله . أو منصوب على الحال من الضمير المستتر في « أهابك » بمعنى « مجلا » . وما : الواو للجان من السكاف . ما : نافية . بك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . قدرة : مبتدأ مؤخر . على : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقدرة : أي ومائتت بك قدرة تطرأ منك على ، ولكن : الواو للعطف . لكن : حرف استدراك . ملء : خبر مقدم . عين : مضاف إليه . حبيبها : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .

الشاهد في قوله : « ملء عين حبيبها » حيث قدم الخبر على المبتدأ وجوبا ، إذ لو أخره عنه لزم عليه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز .

لفظاً ورتبة ، ولم يجر خلاف فيما أعلم في منع « صاحبها في الدار » ، فالفارق بينهما ؟ وهو ظاهر فليتأمل ، والفارق بينهما : أن ما عاده عليه الضمير ، وما اتصل به الضمير ، اشتركا في للعامل في مسألة « ضرب غلامه زيد » ، بخلاف مسألة « صاحبها في الدار » ، فإن العامل فيها اتصل به الضمير ، وما عاده عليه الضمير مختلف .

الثالث : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديرا » نحو : أين زيد ؟ « فزيد » مبتدأ مؤخر ، « وأين » : خبر مقدم ، ولا يؤخر فلا يقول : زيد أين ، لأن الاستفهام له صدر الكلام . وكذلك « أين من علمته نصبر ؟ » : « فأين » خبر مقدم ، « ومن » مبتدأ مؤخر ، « وعلمته نصبرا » صلة « من » .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصورا ، نحو : إنما في الدار زيد ، وما في الدار إلا زيد ، ومثله « ما لنا إلا اتباع أحملا » .

...

وَحَدَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا

تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ » عِنْدَ كَمَا ؟

وَفِي جَوَابٍ : كَيْفَ « زَيْدٌ » ؟ قُلْ : « دَفَّ »

فَزَيْدٌ اسْتَعْنَى عَنْهُ إِذْ عَرِفَ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا . فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا . فمثال حذف الخبر أن يقال : من عندك ما ؟ فتقول : زيد ، التقدير : زيد عندنا . ومثله ، في رأى ، « خرجت فإذا السبع » ، التقدير : فإذا السبع حاضر . قال الشاعر :

٥٨ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

٥٨ - من المنسرح : قاله قيس بن الخليل ، شاعر مخضرم ، توفي بعد فتح مكة . المعنى : نحن راضون بما عندنا ومختارون له ، وأنت كذلك ، والرأي بيننا مختلف . لأن كلا منا له عقل وتبدير مخالف لاهل الآخر وتديبه .

الإعراب : نحن ، مبتدأ . بما : الباء حرف جر . وما : اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على الضم في محل جر . والمجرور متعلق بمحذوف تقديره « راضون » خبر المبتدأ . عندنا : عند ظرف مكان

التقدير : نحن بما عندنا راضون .

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيح ، أي هو صحيح ، وإن شئت أصرحت بكل واحد منهما ، فقلت : زيد عندنا ، وهو صحيح . ومثله قوله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليا ، أي من عمل صالحا ، فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها .

قيل ، وقد يحذف الجزآن ، أعني المبتدأ والخبر ، للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : « واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن » أي فعدتهن ثلاثة أشهر .

فحذف المبتدأ والخبر وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذفنا لوقوعهما موقع مفرد . والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : واللاتي لم يحضن كذلك وقوله : « واللاتي لم يحضن » معطوف على « واللاتي يئسن » . والأولى أن يمثل بنحو قولك : نعم ، في جواب ، أريد قائم ؟ إذ التقدير : نعم ، زيد قائم .

\*\*\*

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفَ الْخَبَرُ	حَتْمٌ وَفِي نَصِّ بَيِّنٍ إِذَا اسْتَقَرَّ
وَبَعْدَ وَأَوَّيَّتْ مَفْهُومَ مَع	كَثَلٌ : كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ
وَقِيلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَيْرًا	عَنِ الَّذِي خَيْرُهُ قَدْ أَضْمَرَ
كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسَيِّئًا وَأَتَمَّ	تَبْيِيحِي الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ

حاصل ما في هذه الآيات ، أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبرا للمبتدأ بعد «لولا» نحو : لولا زيد لأنتك ، التقدير : لولا زيد موجود .

ثاني : محذوف تقديره « وجد » صلة ما ، والمائدة الضمير المستتر في وجد الواقع نائب فاعل أوجد . فامضاف إليه . وأنت : الواو اللطيفة . أنت مبتدأ . ما : جار ومجرور متعلق براض . متعلق عند متعلق بمطلوب . صلة « ما » والكاف مضاف إليه . راض خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين منع ظهورها الثقل . والرأي : الواو المعال من الخبر . الرأي : مبتدأ مختلف : خبره مرفوع ، وسكن الشعر . الشاهد في قوله : « نحن بما عندنا » حيث حذف خبر المبتدأ وهو « راضون » وهو حذف قليل . والكثير المحذوف من الثاني لدلالة الأول عليه .

لأنتيك . واحترز بقوله « غالباً » مما ورد ذكره شذوذاً كقول الشاعر :  
 ٥٩ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتَ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْمَقَالِيدِ  
 « فعمر » مبتدأ ، « وقبله » خبر . وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من  
 أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلاً هو طريقة لبعض النحويين .  
 والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً ، وأن ماورد من ذلك بغير حذف في  
 الظاهر مؤول .

والطريقة الثالثة : أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقاً ، أو كونا مقيداً ، فإن كان كونا  
 مطلقاً ، وجب حذفه ، نحو : لولا زيد لكان كذا ، أى لولا زيد موجود . وإن كان كونا  
 مقيداً ، فلما أن يدل عليه دليل ، أولاً ، فإن لم يدل عليه دليل ، وجب ذكره ، نحو : لولا  
 زيد محسن . إلى ما أتيت . وإن دل عليه دليل ، جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل  
 زيد محسن إليك ؟ فنقول : لولا زيد هلكت ، أى لولا زيد محسن إلى . فإن شئت  
 حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته . ومنه قول أبي العلاء المعري :

٦٠ - يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ۖ فَكَلَوْلَا الْغِمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَلَا

٥٩ - من البسيط ، نسب لأفصح بين يسار مولي بئى أسد ، شاعر مخضرم ، وقيل لغيره .  
 ومعناه : لولا ظم أباك زيد ، وظلم جدك عمر بن هيرة ، لأطاعتك قبيلة معد ، وولتلك أمرها .  
 الإعراب : لولا حرف امتناع لوجود ، فيها معنى الشرط . أبوك : مبتدأ ومضاف إليه . وخبره  
 محذوف وجوبا تقديره : قد ظلم الناس في ولايته . والجملة شرط لولا . ولولا : الواو للعطف . لولا سبق  
 إعرابها . قبله : ظرف زمان ، ومضاف إليه متعلق بتقديره « قد ظلم الناس في ولايته » خبر مقدم .  
 فهو وإن كان الخبر محذوفاً كما سبق ، لكن معموله مذكور ، ومأثرت لمعمول الخبر ، يثبت للخبر . فكان الخ  
 مذكور ، عمر : مبتدأ مؤخر . وجملة « قبله عمر » شرط لولا الثانية . ألق : فعل ماض والتاء لتأنيث . إليك  
 متعلق به . مع : فاعل ألق . بالمقاليد : جار ومجرور متعلق بالقت . وجملة « ألق جواب لولا الأولى ، وحذف جواب  
 الثانية للدلالة عليه بجواب الأولى .

الشاهد في قوله : « ولولا قبله عمر » حيث أظهر فيه خبر المبتدأ بعد لولا شذوذاً ، إذ الواجب حذفه  
 بعداً للعلم به وسد جرائها مسدداً .

وفيه شاهد آخر وهو أنه حذف الخبر بعد « لولا » الأولى وجوبا .

٦٠ - من البسيط ، قاله أبو العلاء المعري . وهو لا يحتاج بشعره ، والمراد هنا مجرد التمثيل

لا الاستشهاد .

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصا في اليمين ، نحو : لعمرك لأفعلن ، التقدير : لعمرك قسمي . « فعمرك » مبتدأ ، « وقسمي » خبره .

ولا يجوز التصريح به . قبل ومثله : يمين الله لأفعلن ، التقدير : يمين الله قسمي . وهو لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : قسمي يمين الله بخلاف « لعمرك » ، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا ، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه وحققها المدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين ، لم يجب حذف الخبر ، نحو : عهد الله لأفعلن ، التقدير : عهد الله على ، « فعهد الله » مبتدأ ، « وعلى » خبره ، ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ « واو » هي نص في المعية ، نحو : كل رجل وضيعته . « فكل » مبتدأ ، وقوله « وضيعته » معطوف على « كل » والخبر محذوف ، والتقدير : كل رجل وضيعته مقترنان ، ويقدر الخبر بعد « واو المعية » .

وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لأن معنى « كل رجل وضيعته » : كل رجل مع ضيعته . وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر . واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

المعنى : هذا السيف ثلوب منه السيوف القواطع خوفا وفزعا وعى في أعقادها . ولولا أن أعقادها تحبسها وتمتصها من السيوف ، لسات وجرت من شدة خوفها من المنعرج وهو سيف اللولة الحمداني . الإعراب : يذنب : فعل مضارع مرفوع . الرعب : فاعله . منه : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « صادرا » حال من الرعب . كل : مفعول يذنب . غضب : مضاف إليه . فلولا : القاء للعطف . لولا : حرف امتناع لوجود يتضمن معه الشرط . الغمد : مبتدأ . يمسك : فعل وفاعل ومفعول به . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الغمد . والجملة من الخبر شرط لولا : لاسالا : اللام واقعة في جواب « لولا » . سال : فعل ماضٍ يعني هل الفتح والألف للإطلاق . والفاعل هو يعود على « كل غضب » .

الشاهد في قوله : « لولا الغمد يمسك » حيث أثبت الخبر بعد لولا ، وهو جائز لدلالة المبتدأ عليه ، لأن من شأن الغمد أن يمسك السيف . وقد ورد حل هذا في شعر العرب ، مثال ذلك قول الشاعر :  
لولا زهير جفاني كنت مبتدرا ولم أكن جافحا لسل لو جبنوا



فلان لم تكن الواو نصا في المعية ، لم يحذف الخبر وجوبا ، نحو : زيد وعمر قائمان .  
الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر ، وهي لا تصلح  
أن تكون خبرا ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده . وذلك نحو : ضربني العبد مسيئا  
«ضربي» مبتدأ «والعبد» معمول له ، «ومسيئا» حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف وجوبا  
والتقدير : ضربني العبد إذا كان مسيئا ، إن أردت الاستقبال . وإن أردت الماضي ، فالتقدير :  
ضربي العبد إذا كان مسيئا . «فسيئا» حال من الضمير المستتر في «كان» المفسر بالعبد .  
«وإذا كان» أو «إذا كان» ظرف زمان نائب عن الخبر .

وثبه المصنف بقوله : «وقبل حال لا يكون خبرا» على أن المحذوف مقدر قبل الحال  
التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره .

واحتراز بقوله : «لا يكون خبرا» عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ  
المذكور ، نحو ما حكى الأخفش «رحمه الله» من قولهم : زيد قائما . «فزيد» مبتدأ ،  
والخبر محذوف . والتقدير : ثبت قائما . وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا . فتقول : زيد  
قائم ، فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف «ضربي العبد مسيئا» فإن الحال فيه لا تصلح أن  
تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها . فلا تقول : ضربني العبد مسيئا ، لأن الضرب لا يوصف  
بأنه مسيئا .

والضاف إلى هذا المصنف ، حكمه كحكم المصنف ، نحو : أتم تبيني الحق فنوطا  
بالحكم «أتم» مبتدأ ، «تبيني» مضاف إليه ، و «الحق» مفعول «تبيني»  
«ومنوطا» حال سدت مسد خبر «أتم» والتقدير : أتم تبيني الحق إذا كان أو إذا كان  
منوطا بالحكم .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، وقد عددها في غير هذا  
الكتاب ، أربعة :

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع في : مدح نحو ، مررت بزيد الكريم . أو ذم نحو :  
مررت بزيد الخبيث . أو برحم ، نحو : مررت بزيد المسكين . فالمبتدأ محذوف في هذه  
المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير : هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو : نعم الرجل زيد ،  
وبئس الرجل عمرو . «زيد» و «عمرو» خبران لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : هو  
زيد ، أي المدوح ، وهو عمرو ، أي المذموم .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسي من كلامهم : في ذمى لأفعلن : « في ذمى » خبر  
لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير : في ذمى يمين ، وكذا ما أشبهه ، وهو ما كان  
الخبر فيه صريحاً في القسم .  
الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدرًا نائبا مناب الفعل . نحو : صبر جميل ،  
التقدير : صبرى صبر جميل : « صبرى مبتدأ و « صبر جميل » خبره . ثم حذف المبتدأ  
الذى هو « صبرى » وجوبا .

\*\*\*

وَأَخْبَرُوا بَأَثَيْنِ أَوْ بَأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ : كَهَمَّ مَرَأَةٌ شَعْرًا  
اختلف التحويلات في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : زيد قائم  
ضاحك . فذهب قوم ، منهم المصنف ، إلى جواز ذلك ، سواء كان الخبران في معنى خبر  
واحد ، نحو : هذا حلو حامض ، أى مر ، أم لم يكونا كذلك كالمثال الأول .  
وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد . فإن  
لم يكونا كذلك تعين العطف . فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف ، قدر له مبتدأ  
آخر : كقوله تعالى : « وهو الغفور اللودود ذو العرش المجيد » .  
وقول الشاعر :

٦١ - مَن يَكُ ذَا يَتُّ فَهَذَا يَتِّي مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مَشْيَى

٦١ — من الرجز ، قاله رؤبة . البيت : الطليسان ذو الثوب . ومعناه : من يك صاحب طليسان يحفظه من الحر والبرد ،  
فأنا مثله . لأن هذا الطليسان يكفي لقيظي وصيفي وشتائي ، فأحفظ به أيضا نفسي من الحرارة والبرودة .  
الإحراب : من شرطية مبتدأ . يك : فعل مضارع مجزوم من ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون  
على التنوين المحذوف للشر . واسمها ضمير تقديره « هو » يود « من » . ذا : خبر « يك » منصوب بالالف  
فراية عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة . يت : مضاف إليه . وحلة « يك » في محل رفع خبر للمبتدأ « من »  
للشرطية . وجوابها محذوف تقديره « فأنا مثله » . فهذا : الفاء التعليل . ها : حرف تنبيه . ذا : اسم  
إشارة مبتدأ . يتي : خبر ومضاف إليه . مقيظ مصيف مشي : أخبار عنه . وقيل يقدر لكل واحد مبتدأ ،  
أى : أنا مقيظ ، أنا مصيف ، أنا مشي .  
الشاهد في قوله : « فهذا يتي الخ » حيث تمدحت فيه لفظا ومعنى الأخبار التي ليست في معنى خبر واحد  
بغير عطف . وبمعظم يقدر مبتدأت لهذه الأخبار المتعددة .

وقوله :

٦٢ - يَنَامُ بِأَحَدَيْ مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَآيَا فَهُوَ يَقْطَانٌ نَامٌ  
وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد . كأن يكون الخبران  
مثلا مفردين ، نحو : زيد قائم ضاحك . أو جملتين نحو : زيد قام ضحك . فأما إذا كان  
أحدهما مفردا ، والآخر جملة ، فلا يجوز ذلك . فلا تقول : زيد قائم ضحك ، هكذا :  
زعم هذا القائل . ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا . ومنه  
قوله تعالى : « فإذا هي حية تسعى » جوزوا كون « تسعى » خبرا ثانيا . ولا يتعين ذلك لجواز  
كونه حالا .

٦٢ - من الطويل ، قاله حميد بن ثور الهلالي من قصيدة طويلة يصف بها الذئب . وقبلة :

وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة أكلت طعاما دونه وهو جائع

المعنى : زعم العرب أن الذئب لحرسه وحذره ، إذا نام أخضع حينئذ وترك الأخرى مفتوحة ، حتى إذا  
دعه خطر قنبه إليه وأسرع هاربا . فهو نائم ومبتليق في وقت واحد .  
الإعراب : ينام : فعل وفاعله يعود على الذئب المحذوف الواقع مبتدأ . وجملة ينام في محل رفع خبر  
المبتدأ . بإحدى : جار ومجرور متعلق بynam . مقليته : مضاف إليه مجرور بالهاء لأنه مثنى . والنون  
المحذوفة للإضافة عوض عن التثنية في الاسم المفرد . والضيمير في مقليته : مضاف إليه . ويتق : الواو  
المطف : يتق : فعل مضارع وفاعله . بأخرى : جار ومجرور متعلق بيقق . المنايا : مفعول به ليتق .  
فهو : الفاء السببية . هو : مبتدأ . يقطان : خبر أول . نائم : خبر ثان : أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره  
« وهو نائم » . والمناسيب للقصيدة « حاجج » لأنها كلها هجنية .

الشاهد في قوله : « يقطان نائم » وهو كالسابق . ولكن الخبر هنا تعدد لفظا ومعنى ، لأن المراد  
يقطان من ناحية ، ونائم من ناحية أخرى . ولك أن تجعله بما تعدد فيه الخبر لفظا فقط ، بناء على أن المراد بين  
اليقطان والنائم « أي اجتماع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم » كما في قولك : هذا مر ، أي يجمع بين  
الحلاوة والحموضة .

## كان وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ  
كَكَانَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَ  
أَمْسَى ، وَصَرَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَ  
فَتَى ، وَانْفَكَ ، وَهَدَى الأَرْبَعَةُ لَشِبْهِه نَقْيَ أَوْ لِنَقْيِ مُتْبِعَهُ  
وَمِثْلُ كَانَ : دَامَ ، مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا ذَرَّهَمًا  
لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر ، شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان  
أفعال ، وحروف .

فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها .

والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنقي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر « كان وأخواتها » وكلها أفعال اتفاقا ، إلا ليس « فذهب الجمهور  
إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي في أحد قوليهِ ، وأبو بكر بن شقير في أحد قوليهِ ،  
إلى أنها حرف ، وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره . ويسمى المرفوع بها اسما لها ،  
والمنصوب بها خبرا لها .

وهذه الأفعال قسمان :

منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح  
وأمسى ، وصار ، وليس .

ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان :

القسم الأول : ما يشترط في عمله أن يسبقه نقي لفظا أو تقديرا ، أو شبه نقي ، وهو  
أربعة : زال ، وبرح ، وفى ، وانفك .

فمثال النقي لفظا : ما زال زيد قائما .

ومثاله تقديرا قوله تعالى : « قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف » ، أى لا تفتؤ ، ولا تحذف

الثاني معها قياسا إلا بعد القسم ، كآية الكريمة . وقد شد الحذف بدون القسم كقول

الشاعر :

٦٣ - وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتظقا مجيدا  
 أي لا أبرح منتظقا مجيدا ، أي : صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي . وعنى بذلك  
 أنه لا يزال مستغنيا ما بقي له قومه وهذا أحسن ما حمل عليه البيت :  
 ومثال شبه النقي ، والمراد به ، النهي ، كقولك : لا تنزل قائما . ومنه قوله :  
 ٦٤ - صاح شمر ولا تنزل ذا كبر الموت  
 ت ، فتسبانه ضلال مبين

٦٣ — من الوافر ، قاله جند اش بن زهير .

المعنى : لا يزال بحمد الله مدة حياة قومي . أجيد القول ، مستعجلا من مجدهم القدرة على الفخر بهم  
 والغنى بمناقبهم .

الإعراب : وأبرح أصلها « ولا أبرح » الواو : حسب ما قبلها . لا : فانية . أبرح : فعل مضارع  
 خالص من أخوات كان . واسمها ضمير تقديره « أنا » . ما : مصدرية ظرفية . أدام : فعل ماضى بالله قاعلة .  
 قومي : مفعوله ومضاف إليه . يحد : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم « أبرح » أي وأبرح حالة  
 كوفي حامدا على ذلك . حمد : مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه . منتظقا مجيدا : خبران عن قوله « أبرح »  
 بناء على الراجع من جواز تعدد الخبر في هذا الباب . أو الثاني نعمت للأول بناء على مقابلة .  
 الشاهد في قوله : « وأبرح » حيث حملت لأنها مسبوقة بالنفي تقديرها كما سبق ، وهو شاذ ، لأن الثاني  
 لا يختلف معها كإزال وإثقل وقى ، إلا بعد القسم .

وقال بعض النحاة : إن أبرح في البيت غير متنى في التقدير فالرفع قاعلة ، والمنصوب حال .  
 ومعناه : استغنى بحمد الله عن أن أكون منتظقا مجيدا ما أدام قومي ، لأنهم يكفوننى ذلك . وهل هذا  
 فلا شاهد فيه .

٦٤ — من الخفيف ، لم يعلم قائله .

ومعناه : استعبد يا صاحبي الموت ولا تترك ذكره أصلا ، لأن نسيانه زلل ظاهر عن طريق الرشاد ،  
 وحذول بين من منج الاستقامة والسداد .

الإعراب : صاح : منادى مرغم ، وحرف النداء محذوف . والتقدير : يا صاحبي ، والتعظيم هنا شاذ  
 لأنه ليس يعلم بل هو صفة ، فإذا كان أصله « صاح » فيكون مبنيا على النعم على الحرف المحذوف والرفع  
 في محل نصب على لغة من ينتظر ذكر الحرف المحذوف . أو مبنى على النعم على الحرف المذكور في محل نصب  
 على لغة من لا ينتظر . ويمكن أن يقال إنه مرغم « صاحبي » . وحقيقة يكون منصوبا بفتحة مقدرة على ما قبل  
 ياء التكلم منع ظهورها اغتيال المحل بحركة المناسبة . وياء التكلم : مضاف إليه . ولكن إذا كان  
 صاح مرغم صاحبا ، ففيه شذوذ واحد ، وهو كونه غير علم . وإذا كان مرغم « صاحبي » ففيه شذوذان : كونه  
 غير علم ، وكونه مضافا . شمر : فعل أمر ، والفاعل « أنت » والمتعلق محذوف ، أي الموت . ولا : الواو  
 المعلقة . لا : ناهية . نزل : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية . واسمها ضمير مستتر فيها وجوبا تقديره



والدعاء ، كقولك : لا يزال الله بحسنا إليك . وكقول الآخر :

٦٥ - ألا يا أسلمي ياداري على البيت ولا زال منهنلاً يجر عاتك القطر

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « وهذي الأربعة » إلى آخر البيت :

القسم الثاني : ما يشترط في عمله أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية : وهو « دام » كقولك : أعط مادمت مصيبادرهما . أي أعط مدة دوامك مصيبادرهما . ومنه قوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا » أي : مدة دوامي حيا .

ومعنى « ظل » اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا . ومعنى « بات » : اتصافه به ليلا . و « أضحى » : اتصافه به في الضحى . و « أصبح » اتصافه به في الصباح . و « أمسى » اتصافه به في المساء . ومعنى « صار » : التحول من صفة إلى صفة أخرى . ومعنى « ليس » : النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، نحو ليس زيد قائما ، أي الآن ، وعند التقييد بزمن على حسبه ، نحو : ليس زيد قائما غدا .

« أنت » ذاكرة : خبرها الموت . مضاف إليه . فتسببه في الفاء لتعليل ، نسيانه : مبتدأ ومضاف إليه خلال خبر المبتدأ . بين صفة خلال ، مرفوع بالصفة الظاهرة .

الشاهد في قوله : « ولازل » حيث أجراها مجرى « كان » في رفع المبتدأ ونصب الخبر ، لتقديم شبه النفي وهو النسي عليها إذ شرط عملها كأنحواتها أن لا تفارق النفي أو شبهه .

٦٥ — من الطويل ، قاله ذو الرمة غيلان .

والنهي : يدعو الشاعر لدارمي بالسلامة والخلاص من صروف الدهر التي تلبسها حتى تتلاشى وتفتي ، ويأخذ المطر يشتم منكبا في جرعائها أي يحيط بها من الرمال حتى تصير خضرة وطية ؛ ولا يهاب عليه بأن يدوم المطر يؤدي إلى التلف . لأنه قدم الاحتراز في قوله « أسلمي » .

الإعراب : ألا : أداة استفتاح وتثنية . يا : حرف نداء ، والمتنادى محذوف تقديره « يا هذه » مثلا . حرف نداء . هله : متنادي مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصل في محل نصب . أو يا : حرف تثنية مؤكدة الحرف « ألا » الاستفتاحية . أسلمي : فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعله . ياداري : حرف نداء ومتنادى ومضاف إليه ويجرور مفتحة نيابة عن السكرة لأنه منوع من الصرف العلمية والتأنيث المتعوى . على الليل : جار ومجرور متعلق بقوله « أسلمي » . ولا : للواء المطلق لا : نافية لفظا دعائية معنى . زال : فعل ماض ناقص من أخوات كان . منهنلا : خبرها مقدم مجرعاتك : جار ومجرور متعلق بقوله : « منهنلا » . القطر : اسمها مؤخر .

الشاهد في قوله : « ولا زال » حيث أجراها مجرى كان في عملها الرفع والنصب لوجود الشرط وهو تقديم شبه النفي . وهو الدعاء عليها .

ومعنى « مازال » وأخواتها « ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال ، نحو : مازال زيد ضاحكا . وما زال عمرو أزرق العينين . ومعنى « دام » : بقي واستمر .

\*\*\*

وغير ماضٍ مثلهُ قد عملًا ، إن كان غير الماض منه استعملًا  
هذه الأفعال قسيان :

أحدهما : ما يتصرف ، وهو ما عدا ليس ودام .

والثاني : ما لا يتصرف وهو : ليس ودام .

ففيه المصنف بهذا البيت « على أن ما يتصرف من هذه الأفعال ، يعمل غير الماضي منه عمل الماضي . وذلك هو المضارع ، نحو : يكون زيد قائما . قال الله تعالى : « ويكون الرسول عليكم شهيدا » .

والأمر نحو : كونوا قائمين بالقسط . قال الله تعالى : « كونوا حجارة أو حديدًا » .

واسم الفاعل نحو : زيد كأن أخاك . قال الشاعر :

٦٦ - وما كل من يبدي البشاشة كائنا

أخاك إذا لم تلقه لك منجدا

٦٦ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : ليس أخوك الذي يقابلك بوجه ضاحك « ونحيا طلق » فهذا لا يكنى « وإنما أخوك الحق

هو الذي يساعدك في وقت الشدة ، ويعينك في ساعة الضيق .

الإعراب : وما : الواو حسب ما قبلها . ما : نافية بمعنى ليس . كل : اسمها . من : اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه . يبدي : فعل وفاعله . البشاشة : مفعول به . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . كائنا : خبر : « ما » يصل عمل كان الناقصة . واسم « كائنا » مستتر تقديره هو . أخاك : خبر كائنا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف مضاف إليه ، إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط . لم : حرف نفي وجزم وقلب . تلقه : فعل مضارع مجزوم بلم وعلاجه جزمه حذف الياء وفاعله « أنت » والضمير في « تلقه » مفعول به أول . لك : جار ومجرور متعلق بمنجدا . منجدا : مفعول ثان للفعل « تلقى » . والجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أى : فاكل من الخ .

الشاهد في قوله : « كائنا أخاك » حيث أجراه مجرى كان الناقصة في عمله للرفع والنصب ، لكونه

اسم فاعل منها

والمصدر كذلك . واختلف في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدرا . ومنه قول الشاعر :

٦٧ - بَبَذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَسَى

وَكُونُكَ إِنَاءُهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وما لا يتصرف منها ، وهو : دام ، وليس ، وما كان النقي أو شبه شرط فيه ، وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر .

\*\*\*

وفي جميعها تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجَزُ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرَ مراده أن أخبار هذه الأفعال ، إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه ، يجوز توسطها بين الاسم والفعل . فمثال وجوب تقديمها على الاسم : قولك : « كان في الدار صاحبا ، فلا يجوز ما هنا تقديم الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة : ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم ، قولك : « كان أخي رفيقي ، فلا يجوز تقديم « رفيقي » على أنه خبر ، لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب .

ومثال ما توسط فيه الخبر ، قولك : « كان قائما زيد . قال الله تعالى : « وكان حقا علينا نصر المؤمنين » .

وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره ، يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور . ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ،

٦٧ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أن الإنسان لا يجوز فضيلة السيادة والرفرف في قومه ، إلا بالساحة والمطاء ، والصفح عن الجاني والستر عليه . ومن الجهل عليك أن تتصف بفضيلتي السكرم والحلم .

الإعراب : يبذل : جار ومجرور متعلق بماد ، وقدم عليه المحصر . حلم : معطوف على يبذل . ساد : فعل ماضٍ في قومه . جار ومجرور ، متعلق به ، ومضاف إليه . الفقى : فاعل للفعل « ساد » . وكونك الواو للعطف . كون : مبتدأ يعمل عمل كان الناقصة . والكاف : مضاف إلى كون ، وهي في نفس الوقت اسمها . فهي في محل جر بالإضافة ، وفي محل رفع اسم كون . إياه : خبر « كون » مبنى على السكون في محل نصب وإياه . مضاف إليه . عليك جار ومجرور متعلق بيسير . يسير : خبر « كون » .

الشاهد في قوله : « وكونك إياه » : بحيث دل على أن كان الناقصة لها مصدر يعمل عليها ، وهو

الصحيح .

والصواب جوازه . قال الشاعر :

٦٨ - سَلَىٰ إِن جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَهُولٌ

وذكر ابن معطي أن خبر « دام » لا يتقدم على اسمها ، فلا تقول ، لا أصبحك

ما دام قائما زيد . والصواب جوازه . قال الشاعر :

٦٩ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ

لَدَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَسُونِ وَالْمَرَامِ

وأشار بقوله : « وكل سبقه دام حظر » إلى أن كل العرب ، أو كل النحاة ، منع سبق

خبرا « دام » عليها . وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر « دام » على « ما » المتصلة بها نحو :

لا أصبحك قائما ما دام زيد ، فسلم .

وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وحدها ، نحو : لا أصبحك ما قائما دام

زيد ، وعلى ذلك حملة ولده في شرحه ، ففيه نظر . والذي يظهر أنه لا يمنع تقديم خبر

٦٨ - من الطويل ، قاله السموأل بن عاديات يخاطب امرأة عطيها هو وآخر ، فمالت للآخر .

فخاطبها بهذا البيت .

معناه : سلى الناس عنا ونحن إن جهلت حالنا وحالهم ، لأن العالم بالشيء والجاهل به ليسا متساويين .

الإعراب : سلى ، فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل . إن : حرف شرط جازم . جهلت :

فعل ماض مبني على السكون ، والياء ضمير المخاطبة فاعله مبنى على السكرة في محل رفع . ومفعوله محذوف

تقديره : « حالنا وحالهم » . التاني : مفعول لقوله « سلى » عنا : متعلق بسلى . منهم : متعلق بسلى المحذوفة

لدلالة الفعل الأول عليها . والميم ، في منهم ، ميم الجمع . وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي

فلسي الخ . فليس : الفاء التعليل . ليس : فعل ماض ناقص من أخوات كان الناقصة . سواء : خبرها مقدم .

عالم : اسمها مؤخر . جهول : معطوف على « عالم » .

الشاهد في قوله : « فليس سواء عالم وجهول » حيث وسط الخبر بين ليس واسمها ، وهو جائز .

٦٩ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لآلة الحياة ما دام ذكر الكبير وما يترتب عليه من ضعف وعجز ، وذكر الموت ، وينفص

علينا ميتتنا .

الإعراب : لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . طيب : اسمها مبني على الفتح في محل نصب . فليس : التبيين : جار

ومحذوف متعلق بمحذوف تقديره « حاصل » خبرها . ما : مصدرية ظرفية . دامت : فعل ماض ناقص

والياء التانيث . منغصة : خبرها مقدم . لذاته : اسمها مؤخر والهاء : مضاف إليه ضمير مبني على الضم في محل جر .

بادكار : جار ومحوذوف متعلق بمنغصة . الموت : مضاف إليه . الحرم : معطوف على الموت .

الشاهد في قوله : « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر « دام » على اسمها وهو جائز .

« دام » على « دام » وحدها . فتقول : لا أصبحك ماقامتا دام زيد ، كما تقول : لا أصبحك ما زيدا كلمت .

كذلك سبقت خبر ما النافية \*\*\* فجئ بها متلوثة لا تاليته  
يعنى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على « ما » النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان :  
أحدهما : ما كان النفي شرطا في عمله ، نحو : « ما زال » وأخواتها . فلا تقول : ما زال زيد . وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس .

والثاني : ما لم يكن النفي شرطا في عمله ، نحو : ما كان زيد قائما . فلا تقول : قائما ما كان زيد . وأجازه بعضهم . ومفهوم كلامه ، أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم فتقول : قائما لم يزل زيد ، ومنطلقا لم يكن عمرو ، ومنعهما بعضهم . ومفهوم كلامه ، أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده ، إذا كان النفي بـ « ما » نحو : ما قائما زال زيد . وما قائما كان زيد ، ومنعه بعضهم .

\*\*\* ومنع سبق خبر ليس اضطرى وذو تمام ما يرفع يكتفى  
وما سواه ناقص والنقص في فتى ، ليس ، زال ، دائما قنى  
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ، فذهب الكوفيون ، والمبردة  
والرجاج ، وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف ، إلى المنع .  
وذهب أبو علي الفارسي ، وابن برهان ، إلى الجواز ، فتقول : قائما ليس زيد .  
واختلف النقل عن سيويه . فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع .

ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر « ليس » عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره  
تقديم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » .  
وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره : أن « يوم يأتيهم » معمول  
الخبر الذى هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » .

قال : ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل .  
وقوله : « وذو تمام الخ » معناه : أن هذه الأفعال ، انقسمت إلى قسمين :  
الأول : ما يكون تاما وناقصا .



والثاني : ما لا يكون إلا ناقصا .  
والمراد بالتام « ما يكتفي بمرفوعه . وبالنقص ما لا يكتفي بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى المنصوب . وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا « قىء » و « زال » التي مضارعها « يزال » لا التي مضارعها « يزول » فإنها تامة ، نحو : زالت الشمس . و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة . ومثال التام قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » أي وإن وجد ذو عسرة .

وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض » .  
وقوله تعالى : « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » .

• • •

ولا يَلِيَّ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا آتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ .  
يعنى أنه لا يلي كان وأخواتها، معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور .  
وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ، ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم ،  
نحو : كان طعامك زيد آكلا . وهذه ممنوعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثاني : أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو : كان طعامك آكلا زيد . وهى ممنوعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .  
ويخرج من كلامه ، أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقدم الخبر على المعمول ، جازت المسألة ، لأنه لم يل « كان » معمول خبرها ، فتقول « كان آكلا طعامك زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفا ، أو جاراً ومجروراً ، جاز إيلأؤه « كان » عند البصريين  
والكوفيين . نحو : كان عندك زيد مقبلا . وكان فيك زيد راغبا .

• • •

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا اِنْوِيْنَ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اسْتَنْعَ .  
يعنى أنه إذا ورد من لسان العرب مظهره أنه ولى « كان » وأخواتها معمول خبرها ،  
غأوَّله على أن فى « كان » ضميرا مستترا ، هو ضمير الشأن . وذلك نحو قول الشاعر :

٧٠ - قَنَافِدُ هَدَاجُونِ حَوْلَ بِيوتِهِمْ

بِمَا كَانَ لِإِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيد آكلًا » ويتخرج على أن في « كان » ضميرًا مستترًا ، هو ضمير الشأن ، وهو اسم كان .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلًا زيد » ، قول الشاعر :

٧١ - فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مَعَرَّتِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينَ

٧٠ — من الطويل ، للفرزدق يهجو قوم جرير . قنافة : جمع قنفذة ، حيوان ينام نهارًا ويصحو

ليلاً . هداجون : جمع هداج ، وهو الذي يمشي مشية الرجل الضعيف .

المعنى : يقول الفرزدق ، إن قوم جرير اشتهروا بالخيانة والفجور ، وأنهم أشبهوا القنافة لأنهم ينامون نهارًا ويصحون ليلاً ، فيمشون حول بيوتهم مشية الشيخ الكبير الضعيف حتى لا يشعر بهم أحد من يريدون خيانتهم . ويقول إنهم اكتسبوا هذه الصفة القبيحة من عطية أبي جرير ، لأنه علمهم إياها وعودهم عليها .

الإعراب : قنافة : خبر مبتدأ محذوف تقديره « قوم جرير » قنافة . هداجون : صفة لقنافة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والتون عوض عن التثنية في الاسم المفرد . وقاعله ضمير تقديره « هم » . حول : ظرف مكان متعلق بهداجون على أنه مفعول ، وهداجون تعمل عمل الفعل لأنها من صيغة المبالغة . بيوتهم : بيوت مضافة إلى « حول » وإلها في بيوتهم مضاف إلى بيوت ، والميم للجمع .

بما : الباء حرف جر وهي السببية . ما : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر . كان : فعل ماض ناقص . إياهم . إيا : مفعول أول لقوله « عودا » . وهم : مضاف إليه . والمفعول الثاني - محذوف تقديره « به » . عطية : اسم كان . عودا : فعل ماض وقاعله « هو » والألف للإطلاق . وجملة « عودا » في محل نصب خبر « كان » .

وجملة « كان » لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « كان إياهم عطية عودا » حيث ولي « كان » مفعول خبرها ، وهو ليس بظرف ولا جار مجرور على رأي الكوفيين . والبصريون يمتنون ذلك ويؤولون البيت بأن في « كان » ضمير الشأن محذوفاً وهو اسمها . وإياهم : مفعول أول مقدم للفعل « عود » والمفعول الثاني محذوف . تقديره « به » . عطية : مبتدأ . وجملة « عود » خبر ، والرابط الضمير في « عود » والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب « كان »

وجملة « كان » صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره « به » أو يقولون إن « كان » زائدة فلا اسم لها ولا خبر .

٧١ — من البسيط . حميد بن ثور بن أرقط : أحد البخلاء المشهورين . وكان هجاء للضيغان . ومعناه : إن هؤلاء المسافرين قد وضعت بين أيديهم ثمرًا كثيرًا . فأكلوه كله ، ولكثرة ما أكلوا حل عليهم الصباح وعندهم قوى كثير جدا قد ارتفع على المحل الذي نزلوا فيه . ومع ذلك فإنهم لم يطرخوا كل النوى ، بل لشدة جوعهم كانوا يبتلعون بعضه ويتركون بعضه الآخر .

٧١ — من البسيط . حميد بن ثور بن أرقط : أحد البخلاء المشهورين . وكان هجاء للضيغان . ومعناه : إن هؤلاء المسافرين قد وضعت بين أيديهم ثمرًا كثيرًا . فأكلوه كله ، ولكثرة ما أكلوا حل عليهم الصباح وعندهم قوى كثير جدا قد ارتفع على المحل الذي نزلوا فيه . ومع ذلك فإنهم لم يطرخوا كل النوى ، بل لشدة جوعهم كانوا يبتلعون بعضه ويتركون بعضه الآخر .

٧١ — من البسيط . حميد بن ثور بن أرقط : أحد البخلاء المشهورين . وكان هجاء للضيغان . ومعناه : إن هؤلاء المسافرين قد وضعت بين أيديهم ثمرًا كثيرًا . فأكلوه كله ، ولكثرة ما أكلوا حل عليهم الصباح وعندهم قوى كثير جدا قد ارتفع على المحل الذي نزلوا فيه . ومع ذلك فإنهم لم يطرخوا كل النوى ، بل لشدة جوعهم كانوا يبتلعون بعضه ويتركون بعضه الآخر .

٧١ — من البسيط . حميد بن ثور بن أرقط : أحد البخلاء المشهورين . وكان هجاء للضيغان . ومعناه : إن هؤلاء المسافرين قد وضعت بين أيديهم ثمرًا كثيرًا . فأكلوه كله ، ولكثرة ما أكلوا حل عليهم الصباح وعندهم قوى كثير جدا قد ارتفع على المحل الذي نزلوا فيه . ومع ذلك فإنهم لم يطرخوا كل النوى ، بل لشدة جوعهم كانوا يبتلعون بعضه ويتركون بعضه الآخر .

٧١ — من البسيط . حميد بن ثور بن أرقط : أحد البخلاء المشهورين . وكان هجاء للضيغان . ومعناه : إن هؤلاء المسافرين قد وضعت بين أيديهم ثمرًا كثيرًا . فأكلوه كله ، ولكثرة ما أكلوا حل عليهم الصباح وعندهم قوى كثير جدا قد ارتفع على المحل الذي نزلوا فيه . ومع ذلك فإنهم لم يطرخوا كل النوى ، بل لشدة جوعهم كانوا يبتلعون بعضه ويتركون بعضه الآخر .

إذا قرئ « بالتاء المثناة من فوق » فيخرج البيتان على أن في « كان » ضميراً مستتراً ،  
هو ضمير الشأن . والتقدير في « الأول بما كان هو » : أي الشأن فضمير الشأن اسم « كان »  
و « عطية » مبتدأ و « عوداً » خبره . و « إياهم » مفعول « عوداً » . والجملة من المبتدأ والخبر ،  
خبر « كان » . فلم يفصل بين « كان » واسمها معمول الخبر ، لأن اسمها مضمير قبل المعمول ،  
والتقدير في البيت الثاني ، وليس « هو » أي الشأن . فضمير الشأن ، اسم ليس . و « كل  
النوى » مفعول له « تلقى » . وتلقى المساكين : فعل وفاعل . والمجموع خبر « ليس » .

هذا بعض ما قبل في البيتين :

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَسْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدَّمَ  
كان ، على ثلاثة أقسام :

أحدها : الناقضة .

والثاني : التامة . وقد تقدم ذكرهما .

والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت . وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد  
بين الشيتين المتلازمين كالمبتدأ والخبر ، نحو : زيد كان قائم .  
والفعل ومرفوعه ، نحو : لم يوجد كان مثلك .  
والصلة والموصول ، نحو : جاء الذي كان أكرمه .

الإعراب : فأصبحوا : الفاء حسب ما قبلها . أصبحوا ، فعل وفاعله ، لأن أصبح هنا تامة بمعنى دخلوا  
في الصباح . النوى : مبتدأ . حال : خبره . معرسهم : معرس . مضاف إلى حال . وهم : مضاف إلى  
« معرس » . وليس : الواو للحال من فاعل « أصبحوا » ويحتمل أن تكون اللطف أو للاختلاف .  
ليس : فعل ماض ناقص . كل : مفعول مقدم لتلقى . النوى : مضاف إليه . تلقى : فعل مضارع  
مرفوع بضمه مقدرة على آخره للثقل . وفاعله « هم » . والجملة في محل نصب خبر « ليس » . المساكين :  
اسم ليس مؤخر .

الشاهد في قوله : « وليس كل النوى تلقى المساكين » حيث ولي العامل معمول الخبر الذي ليس ظرفاً  
ولا جاراً ومجروراً ، على رأى الكوفيين وبعض البصريين ، وهو : ابن السراج ، والفارسي ، وابن عصفور  
فإنهم يجوزون « كان طعامك يا كل زيد » . وهو مؤول عند جمهور البصريين بأن اسم ليس ضمير الشأن  
لا المساكين .

وفي البيت شاهد آخر في قوله : « فأصبحوا » حيث استغنت بالمرفوع عن المنصوب ، كما هو الأصل  
لأنه حال ، لأنها تامة كاتقدم ذكره .

والصفة والموصوف ، نحو : مررت برجلٍ كان قائم .  
وهذا يفهم أيضا ، من إطلاق قول المصنف . « وقد زاد كان في حشو » وإنما  
تنقاس زيادتها بين « ما » وفعل التعجب نحو : « ما كان أصبح علم من تقدما » ولا زاد  
في غيره إلا سماعا .

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَّشُبِ .  
الْأَمَارِيَّةُ السَّكَلَةُ من بنى عيسى ، لم يوجد - كان - أفضل منهم .

وقد سمع ، أيضا ، زيادتها بين الصفة والموصوف ، كقوله :

٧٢ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ  
وشد زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٣ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَان - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

٧٢ — من الوافر ■ للفرزدق من قصيدة طويلة يمدح بها هشام بن عبد الملك .

المعنى : يتعجب من الحالة التي تكون عليها وقت مرورك بدار قومنا وجيراننا الموصوفين  
بالكرم والنفوذ .

الإعراب : فكيف : الفاء حسب ما قبلها . كيف : خبر مبتدل محذوف ، تقديره : كيف حالك ،  
وكيف هنا تعجبية . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان تتضمن معنى الشرط . مررت : فعل ماضٍ وفاعله .  
والجملة فعل الشرط لا محل لها من الإعراب . بدار : جاز ومجرور متعلق بالفعل « مر » قوم : مضاف  
إليه . جيران : مضاف على قوم . لنا : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : كائنين ، صفة أولى  
الجيران . كانوا : كان زائدة لا تعمل شيئا . والواو حينئذ تأكيد للضمير المستتر في متعلق « لنا » وذو  
جمهور النحويين إلى أن « كان » هنا تامة ، ترفع فقط . ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو « الكون »  
لأن لم يكن المرفوع ظاهرا أو ضميرا بارزا كما هنا « فهو مرفوعها . كرام : صفة ثانية للجيران . وجواب  
« إذا » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أى فكيف حالك . وقيل هو الجواب « فلا محل له من الإعراب » .  
الشاهد في قوله : « كانوا » حيث زهدت « كان » بين الموصوف ، وهو جيران ، وصفته وهى كرام .  
وهى سماعية لا قياسية .

٧٣ — من الوافر ، لم يعرف قائله .

ومعناه : سادات بنى أبي بكر يركبون جياد الخيل .

الإعراب : سرة ، مبتدأ . بنى : مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ،  
والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد . بنى ، مضاف وأبى مضاف إليه ، مجرور  
بالياء نيابة عن السكرة لأنهم من الأسماء الخمسة . أبى ، مضاف وبكر مضاف إليه . « تسامى » : فعل مضارع  
أصله « تسامى » مرفوع ، وفاعله « هى » يعود على سرة . والجملة خبر المبتدأ . على : حرف جر . كان :

وأكثر ما تراد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه :

٧٤- أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

• • •

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْحَبِيرَ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ

تخذف كان مع اسمها ، ويبقى خبرها كثيرا بعد إن . قال الشاعر :

٧٥- قَدْ قِيلَ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا

زائدة . المسومة : مجرور بعل « وهي صفة أول لموصوف محذوف تقديره : هل الجليل « المسومة » .  
الإعراب : صفة ثانية لها .

الشاهد في قوله : « هل - كان - المسومة » حيث زاد « كان » بين هل ومجرورها شذوذا .

٧٤ - من الرجز : ينسب لأم عقيل بن أبي طالب ، كانت تقول له ذلك وهي تلاعب وترقصه في صغره .

ومعناه : أنت كريم شريف .

الإعراب : أنت مبتدأ . تكون : زائدة ، فعل مضارع مرفوع بالضممة . ماجد : خبر أول المبتدأ .

نبيل : خبر ثان . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط . تهب : فعل مضارع مرفوع . شمال : فاعل تهب . بليل : صفة شمال . وجملة « تهب » فعل الشرط « إذا » وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي فانت تكون أنخ .

الشاهد في قوله « أنت تكون ماجد » حيث زادت « تكون » بين المبتدأ وخبره وهي بلفظ المضارع وهو قليل ، لأنه يشترط في زيادة « كان » أن تجيء بلفظ الماضي ، وأن تكون في نحو لا غيره للاعتناء به ، خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخرًا ، وأن يكون الزائدة هي لا غيرها من أخواتها ، خلافا لأبي علي في إجازته زيادة أصبح وأمسى . وخلافا لبعضهم في إجازته زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى .

٧٥ - من البسيط ، قاله النعمان بن المنذر المكنى بأبي قابوس . والمخاطب في البيت نديمه الربيع ابن زياد .

المعنى : إن كان الذي قد قيل فيك صدقا أو كذبا ، فقد جرت الألسنة به ، وشاع وذاع ، فلا فائدة من الشكوى والاعتذار .

الإعراب : قد : حرف تحقيق . قيل : فعل ماضٍ مبني للمجهول « مبني على الفتح . ما : اسم موصول ، نائب فاعل للفعل « قيل » . قيل الثانية كالأولى في إعرابها . وجملة « قيل » الثانية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . إن : شرطية . صدقا : خبر كان المخلوقة مع اسمها الواقعة فعلا للشرط . وجوابه



التقدير : إن كان المقول صدقا وإن كان المقول كذبا .

وبعد « لو » كقولك : ائتنى بدابة ولو حمارا ، أى ولو كان المأتى به حمارا .  
وقد شذ حذفها بعد « لدن » كقوله :

٧٦ — \* من لد شولا فإلى إتلاها \*

التقدير : من لد أن كانت شولا .

وبعد « أن » تعويض « ما » عنها إرتكيب

كثمل « أمّا أنت برا فاقترِب »

ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، ويعوض عنها « ما » ويبقى اسمها ونحوها نحو : أمّا أنت برا فاقترِب . والأصل : إن كنت برا فاقترِب . فحذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو « التاء » فصار : أن أنت برا . ثم أتى بـ « ما »

محذوف لدلالة ما قبله عليه . والتقدير : إن كان المقول صدقا فقد قيل ما قيل . إن كذبا : تعرب كقوله « إن صدقا » . فا : الفاء للعطف . ما : اسم استفهام مبتدأ . اعتذارك : خبره ومضاف إليه . من قول : جار ومجرور متعلق به . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . ولجملة « قيل » من الفعل وذائب الفاعل المائد على القول . فعل الشرط لا محل له من الإعراب ، وألفه للإطلاق ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أى فا اعتذارك من قول قيل فا الخ هو الجواب .

الشاهد في قوله : « إن صدقا وإن كذبا » حيث حذف فيه « كان » واسمها لأنه كثير بعد « إن » .

٧٦ — من الرجز : لم يعرف قائله ، وهو يجرى على ألسنة العرب كالمثل السائر .

السائل : الذى ترفع ذنبها . أتلت : جاء تاليا بعدها .

ومعناه : علمت كذا وكذا من زمن رفعت الناقة ذنبها لطلب القحاح إلى وقت تصمية ولدها لها .

الإعراب : من : حرف جر . لد : ظرف مستعمل هنا الزمان ، مبنى على الضم في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلق بمحذوف . شولا : خبر كان المحذوف مع اسمها والتقدير : علمت كذا وكذا من لد أن كانت الناقة شولا ، أى من زمن كونها شولا ، وهذا تقدير سبويه . واعتراض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع ، على أنه لا يجوز حذف « إن » وخدعا على الراجح . وأجيب بأنه حل معنى أتى فيه بـ « أن » قرارا من قلة إضافة « لد » إلى الجملة . وحل الإعراب من « لد كانت » بحذف « أن » . فالله : الفاء : زائدة . إلى : حرف جر . إتلاها : مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبها ، مجرور بإلى ومضاف إليه . وهو متعلق به ، والجار والمجرور قبله وهو « علمت » .

الشاهد في قوله : « من لد شولا » حيث حذف كان مع اسمها بعد « لد » شلودا . وقيل لا شاهد في

البيت لأن « شولا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، لا خبر لكان . والتقدير : من لد شالت الناقة شولا .

عوضا عن «كان» فصار : أن ماأنت برا ، ثم أدغمت النون في الميم ، فصار : أما أنت برا . ومثله قول الشاعر :

٧٧ - أبا خراشةَ أماً أنتَ ذا تقصِّرُ فإنَّ قَوِيَّ لم تأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

فأن مصدريه ، و«ما» زائدة عوضا عن «كان» . وأنت : اسم كان المحذوفة . وذانفر خبرها . ولا يجوز الجمع بين «كان» و«ما» لكون «ما» عوضا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

وأجاز ذلك المبرد . فيقول : أما كنت منطلقا انطلقت . ولم يسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها ، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، كما مثل به المصنف . ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو : أما أنا منطلقا انطلقت . والأصل أن كنت منطلقا ، ولا مع الظاهر ، نحو : أما زيد ذاهبا انطلقت . والقياس جوازهما ، كما جاز مع المخاطب . والأصل : أن كان زيد ذاهبا انطلقت . وقد مثل سيبويه ، رحمه الله في كتابه بـ «ما زيد ذاهبا» .

• • •

٧٧ — من البسيط ، قاله العباس بن مرداس السلمى الصحافى ، يخاطب أبا خراشة ، وهو كنية الشاعر من شعراء قيس وأحد فرسانها ، وأحد أغربة العرب . واسمه خفاف بن ندبة ، وهو صحافى . المعنى : اعلم يا أبا خراشة أنك إذا كنت تشعر بالقوة والبأس لأنك تعيش في قوم امتازوا بالكثرة . فلا تفخر على بذلك ، فإن لى قوما كقومك فى القوة والغنى والمنعة .

الإعراب : أبا : منادى حذفت منه ياء النداء ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة . خراشة : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث اللفظى . أما : أن مصدريه عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء ، لأنهم يجوزون فتح همزة إن الشرطية . ما : زائدة عوض عن «كان» المحذوفة التى جعلتها صلة «أن» لا محل لها من الإعراب . أنت : اسم كان . ذا : خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة . نفر : مضاف إليه . وقيل المائل نفس «ما» لنيابتها عن كان . فالاسم والخبر لها . و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام الامة المحذوفة تقديره «لكونك» وهو متعلق بفتخرت . فإن : الفاء للتعليل ، والمائل محذوف لدلالة المقام عليه أيضا ، تقديره «لا تفخر على» . وقيل إنها زائدة دخلت تشبيها بقاء الجواب . لأن الأول سبب والثانى مسبب . إن : حرف توكيد . قوى : اسمها ومضاف إليه . لم : حرف نفي وجزم وقلب . تأكلهم : فعل مضارع مجزوم بلم . والماء مفعوله «والميم للجمع . الجميع» فاعل الفعل «تأكل» الشاهد فى قوله : «أما أنت ذانفر» حيث حذف «كان» وحدها بعد «أن» المصدريه ؛ وعوض عنها «ما» الزائدة . وهذا الحذف واجب إذ لا يجوز الجمع بين المعوض والمعوض عنه ، كما لا يجوز حذفها بما ، فلا يقال : «أن أنت ذانفر» . وأجاز المبرد الجمع ، فقال «أما كنت منطلقا انطلقت» .

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ مُحَذَفُ نُونٍ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا لُتَزِمُ  
إذا جزم الفعل المضارع من « كان » قيل : لم يكن . والأصل : يكون .

فحذف الجازم الضمة التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون . فحذفت الواو  
لالتقاء الساكنين ، فصارت اللفظ : لم يكن . والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء  
آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال . فقالوا : لم يك ، وهو  
حذف جائز لالزام : ومذهب سيبويه ومن تابعه : أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن  
فلا تقول : لم يك الرجل قائما . وأجاز ذلك يونس . وقد قرئ « شاذا » لم يك الذين كفروا  
ومثل الآية قوله :

٧٨ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً

فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِهَةً ضَيِّغَم

وأما إذا لاقى متحركا ، فلا تحذف . إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا أولا ،  
فإن كان ضميرا متصلا ، لم تحذف النون اتفاقا ، كقوله صلى الله عليه وسلم ، لعمر ،  
رضي الله تعالى عنه ، في ابن صياد : « إن يكن فلا تسلط عليه » وإن لا يكن فلا خير لك  
في قتله « فلا يجوز حذف النون ، فلا تقول : إن يكن وإلا يكنه .

وإن كان غير ضمير متصل ، جاز الحذف والإثبات ، نحو : لم يكن زيد قائما . ولم  
يك زيد قائما .

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين « كان » الناقصة والتامة . وقد قرئ :  
« وإن تك حسنة يضاعفها » برفع « حسنة » وحذف النون . وهذه هي التامة .

٧٨ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : إذا كانت المرأة لم تبد جمال المدح ، فإنها أظهرت قوته التي تشبه قوة الأسد . فالممدوح

وإن لم يكن جميلا ، إلا أنه قوى شجاع .

الإعراب : فإن ، الفاء حسب ما قبلها . إن : شرطية . لم : حرف نفى وجزم . تك : فعل مضارع مجزوم  
بمحذوف على النون المحذوفة ، أصلها « تكن » . المرأة : اسم تكن . أبدت : فعل ماضٍ وتاء التانيث والفاعل « هي »  
يعود على المرأة . وسامة : مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل خبر « تكن » . فقد : الفاء جواب الشرط . قد :  
حرف تحقيق . أبدت فعل ماضٍ وتاء التانيث . المرأة فاعل جهة : مفعول به . ضيغم مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « فإن لم تك المرأة » حيث حذف النون من « تكن » مع أن بعدها ساكنا . ومذهب سيبويه  
ومن تابعه ، أنها لا تحذف عند ملاقة الساكن . وأجاز ذلك يونس .

## فصل

في : ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس

إِعْمَالُ «لَيْسَ» أَعْمِلْتَ «ما» دُونَ «إن»

مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ  
وَسَبْقِ حَرْفِ جَزَّاءٍ وَظَرْفِ «كَمَا» فِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

تقدم في أول باب «كان وأخواتها» أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى : أفعال ، وحروف  
وسبق الكلام على «كان» وأخواتها ، وهي من الأفعال الناسخة . وسيأتي الكلام  
على الباقي .

وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة ، قسمًا يعمل عمل «كان» وهو :  
ما ، ولا ، ولات ، وإن . أما «ما» فلعنة تميم أنها لا تعمل شيئًا ، فتقول : ما زيد قائم .  
«زيد» مرفوع بالابتداء . وقائم : خبره . ولا عمل لما في شيء منهما . وذلك لأن «ما»  
حرف لا يختص ، لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيد قائم . وعلى الفعل نحو : ما يقوم زيد .  
ومالا يختص لا يعمل .

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» ، لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند  
الإطلاق . فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : ما زيد قائمًا . قال الله تعالى :  
«ما هذا بشراً» . وقال تعالى : «ما هن أمهاتهم» .  
وقال الشاعر :

٧٩ - أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُو آبَائِهِمْ حَنِقُوا الصُّدُورَ وَمَاهُمُ أَوْلَادُهَا

٧٩ — من السكايل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أن رجال هذه القبيلة جلموا محقين آبائهم ، وآباؤهم قد امتلأت صدورهم غيظًا على العدو  
فالأبناء والآباء قد أجمعوا على الانتقام من خصومهم . وهؤلاء الرجال ليسوا على الحقيقة أبناء تلك القبيلة  
ولما أضيفوا إليها لأنهم يقومون بمحاييتهم .

الإعراب : أبناؤها : مبتدأ ومضاف إليه . متكنفو : خبر مرفوع بالوار لأنه جمع مذكر سالم .  
والتون المحلوفة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد ومتكنفو : اسم فاعل « فاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره : هم . آبائهم : آباء ، مضاف إليه . والهاء : مضاف إلى آباء ، والميم للجمع . وفي بعض النسخ

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :  
الأول ، أن لا تراد بعدها « إن » فإن زيدت بطل عملها ، نحو ما إن زيد قائم ، برفع  
« قائم » ولا يجوز نصبه . وأجاز ذلك بعضهم .

الثاني : أن لا ينقض النفي إلا ، نحو : ما زيد إلا قائم . فلا يجوز نصب « قائم »  
كقوله تعالى : « ما أنتم إلا بشر مثلنا - وما أنا إلا نذير » خلافا لمن أجازاه .

الثالث : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور . فإن تقدم  
وجب رفعه نحو : ما قائم زيد . فلا تقول : ما قائما زيد .

وفي ذلك خلاف . فإن كان ظرفا ، أو مجرورا ، وقدمته ، فقلت : ما في الدار زيد  
وما عندك عمرو . فاختلف الناس في « ما » حينئذ ، هل هي عاملة أم لا ؟ فن جعلها  
عاملة ، قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها . ومن لم يجعلها عاملة قال  
إنهما في موضع رفع ، على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما .

وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف . فإنه شرط في إعمالها أن يكون للمبتدأ والخبر بعد  
« ما » على الترتيب الذي زكن . وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكن » أي علم . وبمعنى  
به أن يكون المبتدأ مقدما ، والخبر مؤخرا . ومقتضاه : أنه متى تقدم الخبر ، لا تعمل  
« ما » شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجرورا ، أو غير ذلك . وقد صرح بهذا في  
غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، وهو غير ظرف ولا جار  
ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها نحو : ما طعامك زيد آكل . فلا يجوز نصب « آكل »

« متكفون أباهم » فأبا : مفعول به ، وأصله آباء ، فقصرته همزته الأولى ، وحذفت الثانية للشعر ، فهو  
والحالة هذه ، منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره . حنوق : خبر ثان للمبتدأ مرفوع بالواو . فهو مثل « متكفون »  
الصنوبر مضاف إليه . وما : الواو الحال من الضمير المستتر في الخبر . ما : نافية تعمل عمل ليس . هم : اسمها  
يبقى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة . وحركة الميم بالضم للإثبات  
أولادها : خبر ومضاف إليه .

الشاهد في قوله : « وما هم أولادها » حيث رفع الاسم ونصب الخبر . « ما » التي بمعنى ليس على لغة  
أهل الحجاز . وعلى هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعد « ما » مبتدأ ، والمنصوب إن وجد  
خبره ، ونصبه بنزع الخافض « والخافض هو الباء التي تراد بعد التي » ، فالمنصوب مرفوع تقديره كحالة  
وجود البناء . وهكذا قال ينيعيم . قال الكوفيون وينوعيم متفقون في هذا الموضوع .



ومن أجاز بقاء العمل مع تقديم الخبر ، يجوز بقاء العمل مع تقديم المعمول بطريق الأولى ، لتأخر الخبر . وقد يقال : لا يلزم ذلك ، لما في الأعمال مع تقديم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله . وهذا غير موجود مع تقديم الخبر . فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، لم يبطل عملها ، نحو : ما عندك زيد مقياً . وماي أنت معنا ، لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها . وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بـ « ما » إذا كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس . أن لا تتكرر « ما » فإن تكررت بطل عملها ، نحو : ما مازيد قائم . فالأولى نافية ، والثانية نفيت النفي ، فبقى إثباتاً . فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم .

الشرط السادس : أن لا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : مازيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به . فـ « بشيء » في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » ، وأجازه قوم . وكلام سيبويه ، رحمه الله تعالى ، في هذه المسألة ، يحتمل القولين المذكورين ، أعنى القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك . فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو « مازيد بشيء الخ » ( استوت اللغتان ) يعني لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله ( استوت اللغتان ) فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا » والمراد : أنه لا عمل لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع . وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » أن لا يبدل من خبرها موجب .

وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » والمراد : أنه يكون مرفوعاً ، سواء جعلت « ما » حجازية أو تميمية . وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » أن لا يبدل من خبرها موجب .

وتوجيه كل من القولين ، وترجيح المختار منهما ، وهو الثاني ، لا يليق بهذا المختصر .

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ «لَكِنْ» ، أَوْ بِـ «بَلْ»  
مِنْ بَعْدِ مَنصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حُلْ

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف ، فلا يخلو : إما أن يكون مقتضيا للإيجاب ، أولا .  
فإن كان مقتضيا للإيجاب ، تعين رفع الاسم الواقع بعده ، وذلك نحو بل ، ولكن  
فتقول : ما زيد قائما لكن قاعد . أو بل قاعد ، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ  
محذوف ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد . ولا يجوز نصب «قاعد» عطفا  
على خبر «ما» لأن «ما» لا تعمل في الموجب .

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب ، كالواو ، ونحوها ، جاز الرفع والنصب  
والخيار النصب نحو : ما زيد قائما ولا قاعدا . ويجوز الرفع ، فتقول : ولا قاعد . وهو  
خبر مبتدأ محذوف ، التقدير : ولا هو قاعد .

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بـ «ما» إذا وقع الاسم بعد «بل» و«لكن»  
أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

\* \* \*

وَبَعْدَ «ما» وَ «لَيْسَ» جَرَّ «الباء» الْخَبَرَ  
وَبَعْدَ «لا» وَتَقَى «كان» قَدْ يُجَرُّ  
تَرَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ بِـ «لَيْسَ» وَ «ما» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ  
عِبْدَهُ» وَ «أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ» وَ «مَا رَيْكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» وَ «مَا رَيْكَ  
بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ» .

ولا تخصّص زيادة «الباء» بعد «ما» بكونها حجازية ، خلافا لقوم ، بل تَرَادُ بَعْدَهَا  
وَبَعْدَ التَّمِيمَةِ . وَقَدْ نَقَلَ سِيبَوِيَّةٌ وَالْفَرَّاءُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، زِيَادَةَ «الباء» بَعْدَ «ما» عَنْ  
بَنِي تَيْمٍ ، فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْعِ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ .  
وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَاوَسِيِّ فِي ذَلِكَ ، فَمَرَّةً قَالَ : لَا تَرَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ .  
وَمَرَّةً قَالَ : تَرَادُ فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ .

وقد وردت زيادة «الباء» قليلا في خبر «لا» كقوله :

٨٠ - فكن لي شقيعا يوم لا ذو شفاعه

بمعن فتيلاً عن سواد بن قارب

وفي خبر مضارع « كان ، المنى » كقوله :

٨١ - وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

\* \* \*

٨٠ - من الطويل ، قاله سواد بن قارب السديسي الصحافي رضى الله عنه .

المعنى : كن لي يارسول الله شافعا يوم القيامة حيث لا ينفعني أحد .

الإعراب : فكن ، الفاء : المطف . كن : فعل أمر ، واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنت » . لي : جار ومجرور متعلق بشقيعا . شقيعا : خبر كن . حين : ظرف متعلق بشقيعا . لا : نافية تعمل عمل ليس . ذو : اسمها مرفوع بالواو نياحة من الضمة لأنه من الأسما الخمسة . شفاعه : مضاف إليه . بمعن : الباء حرف جر زائدة . معن : خبر ما ، منصوب بفتحة مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . ومعن ، اسم فاعل ، فاعله « هو » . فتيلاً : نائب عن المفعول المطلق ، إذ الأصل : بمعن إغناء قدر فتيل . فعلت المضاف إليه وموصوفه ، وأذاب المضاف إليه مناب ذلك المحذوف مما انتصب انتصابه . من سواد جار ومجرور متعلق بمعن وفيه التفات من التكلم إلى النبية . ابن : صفة لقوله « سواد » قارب مضاف إليه . وجملة « لا ذو الخ » في محل جر بإضافة يوم إليها .

الشاهد في قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة في خبر « لا » كما تدخل في الخبر المنى : « ليس » و « ما » وهو قليل . وهذه الباء - عند الكوفيين - لتأكيد النفي . وعند البصريين لدفع قوهم الإليات . وقيل إن الباء زائدة لوزن الشعر أو السجع .

٨١ - من الطويل ، قاله عمرو بن براقة الشنفرى الأزدي .

المعنى : إن القوم إذا مدوا أيديهم إلى الطعام ليصطاطوه ، أو إلى الغنيمة ليحوزوها ، لم أسرع أنا إلى تناولها ، لأن الإسراع في ذلك من أشد الحرص ، وهو وصف ذم لا يقوم إلا بكل وغد لئيم .

الإعراب : وإن : الواو ، حسب ما قبلها . إن : حرف شرط جازم . مدت : فعل ماضٍ مبني على المحذوف ، مبني على القتح في محل جزم بإن ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث . الأيدي : نائب عن فاعله . إلى الزاد : جار ومجرور متعلق بمدت . لم أكن : جازم ومجزوم . واسم أكن ضمير تقديره « أنا » بأعجلهم : الباء حرف جر زائدة . أعجل : خبر « أكن » منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . والماء : مضاف إليه . والميم للجمع ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، إذ لا تحليل أجشع : مبتدأ . القوم : مضاف إليه . أعجل : خبر المبتدأ .

الشاهد في قوله : « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة في خبر « أكن » المنفية ولم وهو قليل . وفيه شاهد آخر ، وهو : استعمال صيغة أفعل التفضيل في غير التفضيل .

في التكررات أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لا» وَقَدْ تَبَيَّنَ «لَا» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلِ  
وَمَا لَ «لَا» فِي سَوِيٍّ «حِينَ» عَمَلٌ وَحَذَفَ ذِي الرَّفْعِ فَيَسْأَلُ الْعَكْسُ قُلْ  
تَقْدِمُ أَنَّ الْحُرُوفَ الْعَامِلَةَ عَمَلُ «لَيْسَ» أَرْبَعَةٌ ، وَتَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَى «مَا» . وَذَكَرْ هُنَا  
لَا ، وَلَات ، وَإِنْ .

أَمَّا «لا» فَمَذْهَبُ الْحِجَازِيِّينَ إِعْمَالُهَا عَمَلُ «لَيْسَ» وَمَذْهَبُ تَمِيمٍ إِعْمَالُهَا ، وَلَا تَعْمَلُ  
عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ .

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ وَالْخَبَرُ نَكْرَتَيْنِ ، نَحْوُ : لَارْجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
٨٢ - تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَرٌْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا  
وقوله :

٨٣ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَصَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ  
فَبُوتَتْ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا

٨٢ — من الطويل لم يعرف قائله .  
ومعناه : أصبر على ما أصابك فإنه لا ينوم شيء على وجه الأرض . وليس هنا ملجأ يلتجئ إليه  
الإنسان فيحفظه مما قضاه الله .

الإعراب : تمز ، فعل أمر مبني على حذف الألف نياية عن السكون . وقاعله «أنت» . فلا : الفاء  
للتحليل . لا : نافية تعمل عمل ليس . شيء : اسمها . على الأرض : جار ومجرور متعلق بباقيها . باقيها :  
خبرها منصوب بالفتحة . ولا : الواو للعطف . لا : نافية تعمل عمل ليس . وزر : اسمها . مما : من  
حرف جر . ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر . والجار والمجرور متعلق بواقيا . قضى : فعل  
ماض . الله : فاعل . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف تقديره «قضاء»  
مفعول به . واقيا : خبر «لا» .

الشاهد في قوله : «لا» حيث أعملها عمل «ليس» في الموضعين ، وجعل معموليها نكرتين على لغة أهل  
الحجاز دون تميم .

٨٣ — من الطويل ، لم يعرف قائله .  
ومعناه : أجهتكم وقويتكم وقت أن خذلك الأصحاب وتركوا إعانتكم ، فكانت إعانتك سببا في كونك سكنت  
محلًا منيحًا بالشجعان الشاكين للسلاح ، بحيث لا يقدر أحد على الظهور عليك ولا يمكنه الوصول إليك .  
الإعراب : نصرتك : فعل ماض وقاعله ومفعوله . إذ ظرف للزمان الماضي متعلق بنصرتك .  
لا : نافية تعمل عمل ليس . وصاحب : اسمها . غير : خبرها منصوب للزومه للإضافة . خاذل : مضاف  
إليه . فبوتت : الفاء للسببية . بوتت : فعل ماض مبني للمجهول . وباء التثنية نائب فاعل ، وهو المفعول  
الأول . حصنا : مفعول ثان للفعل بوتت . بالكأمة : جار ومجرور متعلق بنصرتك أو بوتت . والياء  
في قوله «بالكأمة» للسببية أو الاستعانة . حصينا : صفة لقوله «حصنا» .

الشاهد في «لا» وهو كالشاهد السابق .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنايعة :

٨٤ - بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعَتْهَا

تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

واختلف كلام المصنف في هذا البيت « فمرة قال : إنه مؤول ، ومرة قال : إن القياس

عليه سائق .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فلا نقول : لاقائنا رجل .

٨٤ حـ من الطويل « قالها النايعة الجعدي ، قيل وهو من الصحابة .

المعنى : ظهرت هذه العشيقة حالاً كونها مبدية فعل صاحب المودة والمحبة من كل ما يطمع العاشق ، ويقوى رجاء المحب . فلما طمعت ومشيت خلفها ، أعرضت هي « وأبقت حاجتي في قلبي فلم أقف منها وطرا . ومع ذلك حلت في حبة الفؤاد « فلا أنطلب غيرها ، ولا أنوفى في حبها .

الإعراب : بدت : فعل ماضٍ . والتاء للتأنيث . وفاعله تقديره « هي » . فعل : منصوب بفاعل من محذوف حال من الفاعل ، أي بدت حال كونها مظهرة ، أو فاعلة مثلاً فعل ذي ود ، لا مفعول لبدت لأنه لازم لا يتعدى إلا بالهمزة . ذي : مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة : ود : مضاف إليه . فلما : الفاء ، المعطف . لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره . وقيل إنها ظرف زمان بمعنى « حين » . تبعتها : فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله . تولت : فعل ماضٍ وفاعله هي . والتاء للتأنيث ومفعوله محذوف « أي : عني . بقت : معطوف على تولت . وفاعله تقديره « هي » . حاجتي : مفعول به ومضاف إليه . في فؤاديا : جار ومجرور متعلق بقوله « بقت » وفؤاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . حلت : معطوف على تولت وفاعله هي . سواد القلب : سواد منصوب بنزع الخافض . القلب : مضاف إليه . لا : تعمل عمل ليس . أنا : اسم لا في محل رفع . باغيا : خبر لا ، وهو اسم فاعل فاعله تقديره « أنا » . سواها : مفعول به ومضاف إليه . ولا : الواو المعطف . لا : تعمل عمل ليس . واسمها محذوف دل عليه ما قبلها . في حبها : متعلق بقوله « متراخيا » ومضاف إليه . متراخيا : خبر لا . الشاهد في « لا » في الموضعين « أو في الأولى فقط كما علمت ، حيث أعملها كإعمال « ليس » في المعرفة وهو الضمير . وهذا مذهب أبي الفتح بن جني ، وابن الشجري ، مستدلين بهذا البيت .

ومذهب الحجازيين أنها لا تعمل إلا بشرط أن يكون الاسم والخبر نكرتين . وتردد رأي الناطم في هذا البيت « فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، أي أنها تعمل في المعارف كما تعمل في التكرات . وتأوله في شرح الكافية كالحجازيين بأن أنا : مرفوع على النياية عن الفاعل بفعل مضمّر ناصب باغيا على الحال ، تقديره « لا أرى باغيا » . فلما حذف الفعل وهو « أرى » برز الضمير وانفصل . وهذا على أن « أرى »



الشرط الثالث : أن لا ينتقض النفي : « إلا » . فلا تقول : لا رجل إلا أفضل من زيد ،  
ينصب أفضل ، بل يجب رفعه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

وأما « إن » النافية : فذهب أكثر البصريين والفرّاء ، أنها لا تعمل شيئا . ومذهب الكوفيين  
خلا الفراء أنها تعمل عمل « ليس » . وقال به من البصريين أبو العباس المبرّد ، وأبو بكر  
ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني . واختاره المصنف ، وزعم أن  
في كلام سيبويه ، رحمه الله تعالى ، إشارة إلى ذلك . وقد ورد السماع به . قال الشاعر :

٨٥ - إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقال آخر :

٨٦ - إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا

بصرية . وإلا « أنه مفعول أول . وبأغيا : مفعول ثان . والاول أولى ، لأن حذف غير القلي أكثر من  
حذف القلي .

ويحتمل أن يجعل « أنا » مبتدأ « ويقدر بعده خبر فاصب بأغيا على الحال ، أي أنا لا أرى بأغيا ،  
ولمّا قدر بعده لأنه يجب تأخير الخبر الفعل الراجع لتفسير المبتدأ . وهذا الوجه الثاني من باب سد الخلل  
سد الخبر العلام فيها لدلائلها عليه .

٨٥ - من المنسرح . لم يعرف قائله .

ومعناه : أن هذا الرجل ليس مستوليا على أحد إلا على قوم هم أشد المجانين في الضعف .  
الإعراب : إن بكسر الهمزة ، نافية تعمل عمل ليس . هو : اسمها . مستوليا : خبرها . على أحد :  
جار ومجرور متعلق به . على أضعف : جار ومجرور يدل من الجار والمجرور الذي قبله ، يدل بعض من  
كل . المجانين : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل ليس .

وفيه شاهد آخر وهو : أن انتقاض النفي بالنسبة إلى مفعول الخبر لا يبطّل عمل إن .

٨٦ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : ليس الإنسان ميتا بسبب انتهاء أجله ، أي لا يعد بذلك ميتا لأنه قد فارق الدنيا . وإنما الميت  
هو الذي يقع عليه الظلم ، فلا يجد ناصرا ومعينا ، لأنه في هذه الحالة يتجرع الآلام .

الإعراب : إن نافية تعمل عمل ليس . المرء : اسمها . ميتا : خبرها . بانقضاء : جار ومجرور  
متعلق بقوله « ميتا » والباء للسببية . حياته : حياة مضاف إلى انقضاء . والضمير في حياته : مضاف إلى

وذكر ابن جنى ، فى المختص ، أن سعيد بن جببر ، رضى الله عنه ، قرأ . « إن الذين  
يخدعون من دون الله عبادا أمثالكم » بنصب العباد .

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ،  
فتقول إن رجل قائما . وإن زيد القائم ، وإن زيد قائما .

وأما « لات » فهي « لا » النافية زيد عليها تاء التأنيث مفتوحة . ومذهب الجمهور أنها  
تعمل عمل « ليس » فرفع الاسم وتنصب الخبر ، لكن اختلفت بأنها لا يذكّر معها الاسم  
والخبر معا ، بل إنما يذكر معها أحدهما . والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وإبقاء  
خبرها . ومنه قوله تعالى « ولات حين مناص » . بنصب « الحين » فحذف الاسم وبقي  
الخبر . والتقدير : ولات الحين حين مناص : فالحين : اسمها ، وحين مناص : خبرها .  
وقد قرئ شذوذا : « ولات حين مناص » برفع الحين ، على أنه اسم « لات » والخبر  
محذوف والتقدير : ولات حين مناص لهم . أى : ولات حين مناص كائنات لهم . وهذا هو المراد  
بقوله : « وحذف ذى الرفع » إلى آخر البيت . وأشار بقوله : « وما للآلات فى سوى حين  
عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن « لات » لا تعمل إلا فى الحين . واختلف الناس فيه .  
فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه : كالساعة ونحوها .  
وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان . فتعمل فى لفظ الحين وفيما رادفه من  
أسماء الزمان . ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر :

٨٧ - نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ      وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

حياة . لكن : حرف استدراك . بأن : الباء حرف جر للسببية . أن : حرف مصدرى ونصب . ينبغي  
بالبناء للمجهول : فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر . عليه : فى محل  
رفع نائب فاعل . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء . والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ،  
أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير « ولكن يموت » أو « موته بالبنى عليه » فيحذو : الفاء للعطف . يحذو :  
بالبناء للمجهول ، فعل مضارع منصوب . ونائب فاعله تقديره « هو » والألف فى « يحذو » للإطلاق .  
الشاهد فى قوله : « إن المرء ميتا » وهو كالشاهد السابق .

٨٧ — من الكمل « قاله محمد بن عيسى التميمي ، وقيل إنه لشاعر من طي » .

المعنى « ندم الظالمون فى وقت القصاص ، وحزنوا على ما فعلوا . ولم يكن الوقت الذى ندموا فيه »  
وقت ندلة . وإن عاقبة البغي سيئة . ونهاية البغاة قبيحة .

الإعراب : ندم فعل ماض . البغاة : فاعل . ولات : الواو الحال من البغاة . لات : هى لا النافية  
للجنس ، تعمل عمل ليس ، زيدت عليها تاء التأنيث . واسمها محذوف حرازا تقديره « ولات الساعة »



كقوله :

٨٨ - أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مَلِيحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِعًا

وقوله :

٨٩ - فَأَيْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيَا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَمَنْ تَصْفِيرُ

وهذا هو مواد المصنف بقوله : « لكن ندر » إلى آخره . لكن في قوله : « غير مضارع » إلهام ، فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر محي . هذه كلها خبرا عن « عسى » و « كاد » بل

٨٨ — من الرجز ، لا يعرف قائله . ومعناه : أكثر من لوى في شدة وإلحاح . فأمسك بالملك لومك « إني أرجو ألا أسمعه .

الإعراب : أكثرت : فعل ماض وفاعله . في العدل : جار ومجرور متعلق بأكثرت . ملحا : حال من التاء في أكثرت . دائما : صفة لمصدر محذوف واقع مفعولا مطلقا للملحا ، أي ملحا إلحاحا دائما . لا : نافية . تكثرون : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، في محل جزم بلا فتحة . وفاعله تقديره « أنت » والمتعلق محذوف تقديره من العدل . إني : إن واسمها . عسيت : فعل ماض ناقص جازم ، دل على الرجاء والطمع . وقيل إنها لترجي ككلم . والتاء : اسمها . صانعا « أي مسكا عن سماع كلامك » خبرها . والجملة في محل رفع خبر إن .

الشاهد في قوله : « صانعا » حيث استعمل خبر « عسى » اسما مفردا وهو قليل ، والكثير أن يكون خبرها فعلا مضارعا لأنه يقبل الحال والاستقبال .

٨٩ — من الطويل ، قاله ثابت بن جابر الملقب بقاطب شرا . وفهم : اسم قبيلة . المعنى : رجعت إلى هذه القبيلة بعد أن كنت بعيدا عن رجوعي لها ، وكثير من القبائل المشابهة لها قد فارقتها وهي خلوية العمران ، خالية من السكان .

الإعراب : فأيت . الفاء لوصل الكلام . أيت : فعل ماض وفاعله إلى فهم : جار ومجرور متعلق بأيت . وما : الواو للحال من التاء في أيت . ما : نافية . وكنت : فعل ماض ناقص . والتاء : اسمها . آتيا : خبرها . وكم : الواو لمعطف . كم : خبرية مبتدأ . مثلها . مثل مضاف إلى كم . والهاء : مضاف إلى مثل . ومثل تمييز لكم . وصح كون « مثل » تمييزا مع أنه مضاف للضمير ، فهوكون معرفة ، وشرط التمييز أن يكون نكرة ، وذلك لأن « مثل » بما لا يعرف بالإضافة ، ولذلك نعت بالنكرة . ويصح أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره « كم قبيلة مثلها » . فارقتها : فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة خبر « كم » . وهي : الواو للحال من الهاء في فارقتها . هي : مبتدأ . تصفر : فعل مضارع والفاعل هي . والجملة في محل رفع خبر هي .

الشاهد في قوله « وما كدت آتيا » وهو كالشاهد السابق .

الذي ندر محي الخبر اسما . وأما هذه فلم يسمع مجيها خبرا عن هذين .

\*\*\*

وَكُونُهُ يَدُونُ « أَنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزَرٌ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا  
أى اقتران خبر « عسى » بـ « أَنْ » كثير ، وتجريده من « أَنْ » قليل . وهذا مذهب  
سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين ، أنه لا يتجرد خبرها من « أَنْ » إلا فى الشعر . ولم  
يرد فى القرآن إلا مقترنا بـ « أَنْ » قال الله تعالى : « فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ » . وقال  
عز وجل : « عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ » .

ومن ورود ، بدون « أَنْ » قوله :

٩٠ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيَتْ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

٩٠ - من الوافر ، هدية بن خشرم العنبري ، كان شاعرا عظيما من يادىة الحجاز فى عصر معاوية ،  
وكان قد قتل ابن عمه زياد بن زيه العنبري ، فحبس بالمدينة مدة . وزاره فى الحبس ، صديق له يقال له  
أبو نمر ، فقال هدم القضيده وأولها :

طربت وأنت أحيانا طروب وكيف وقد نغشاك المشيب

المعنى : أرى أن يكشف الله عن قريب هذا الهم الذى تراكم على

الإعراب : عسى ، فعل ماض ناقص . الكرب : اسمها : الذى : اسم موصول صفته مبنى على  
السكون فى محل رفع . أنسيت : فعل ماض ناقص ، والتاء : اسمها . فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف  
تقديره « كائن » خبرها . وجملة « أنسيت فيه » صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب . والمائد الضمير  
فى قوله « فيه » . يكون : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره « هو » يعود  
على الكرب . وراءه : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . والماء : ضمير مضاف  
إليه . فرج : مبتدأ مؤخر . والجملة فى محل نصب خبر « يكون » . وجملة « يكون » فى محل نصب خبر  
« عسى » . قريب : صفة لفرج . ولا تعرب « وراءه » خبرا مقدما ليكون ، وفرج اسما مؤخرا لها ،  
لأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلا مضارعا رافعا للضمير يعود على اسمها . وقيل يجوز أن يعرب الفعل  
« يكون » على أنه تام . وفاعله ضمير الكرب . والجملة الاسمية تعرب حالا .

الشاهد : فى قوله : « يكون وراءه فرج قريب » حيث وقع خبرا للفعل « عسى » مجردا من « أَنْ »  
وهو قليل ، والكثير اقترانه بها ضمرا ونثرا ، وهذا مذهب سيبويه . ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد  
خبرها من « أَنْ » إلا فى الشعر .

وقوله :

٩١ - عَسَىٰ فَرَجٌ يَّاتِي بِهِ إِلَهُ أَنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلْقِيَّتِهِ أَمْرٌ

وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى» فيكون الكبير في خبرها أن يتجود من «أن» ويقل اقترانه بها . وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ «أن» مخصوص بالشعر . فمن تجرده من «أن» قوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون » وقال : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » .

ومن اقترانه بـ «أن» قوله صلى الله عليه وسلم :

« ما كادت أن أصل العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » وقوله :

٩٢ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةً وَبَرُودَ

•••

« وكعسى ، حرى ، ولكن جعلا » خبرها حشما « بأن » متصلا  
« والنزمووا اخلولتى » « أن » مثل « حرى » وبعد « أو شكت » انخفا « أن » نزرا .

٩١ - من الطويل ، ورد ضمن قصيدة لم يعرف قائلها . وقوله :

عليك إذا ضاقت أمورك والتوت  
يصبر فإن الضيق مفتاح الصبر  
ولا تشكون إلا إله الله وحده  
فن عنده ثلث القوال والبشر

عسى فرج الخ

وبعده :

إذا لاح صبر فارح يسرا فإنه  
قلبي إله أن الصبر يعقبه يسر

ومعناه : أرجوا أنه أن يكشف عشا الهم والحزن ، لأنه جل وعلا ، لكل يوم في مخلوقاته أمر وعيان . الإحراب : عسى : فعل ماض ناقص . فرج : أسما . يأتي : فعل مضارع . به : جار ومجرور متعلق بيأتى . الله : فاعله . وجلة يأتي به الله ، في محل نصب خبر « عسى » وأنه : إن حرف توكيد ونصب . والضمير أسما . له : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كأن » خبر مقدم . كل : منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته لظرف الزمان . له : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله . في خلقته : جار ومجرور ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم تقديره « كأن » . ويصح أن يكون حالا من ضمير الخبر . أمر : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل رفع خبر إن . الشاهد في قوله : « يأتي به الله » وهو كالتشاهد السابق .

٩٢ - من الخفيف ، لم يعرف قائله .

والنفس : قاربت أن أموت حزنا على هذا الرجل الذي أدمج في أكفانه .

الإحراب : كادت : فعل ماض ناقص . وثاء للتأنيث . النفس : اسم كاد . أن : حرف مصدرى



يعني أن (حري) مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أن» نحو: حري زيد أن يقوم. ولم يجر خبرها من «أن» لافي الشعر ولا في غيره. وكذلك «أخلق» نلزم «أن» في خبرها نحو: أخلق السماء أن تمطر، وهو من أمثلة سيبويه.

وأما أولئك فالكثير اقتران خبرها بـ «أن» ونقل حلفها. فمن اقترانه بها قوله:

٩٢ - وَلَوْ سَمِعِلِ النَّاسِ الشَّرَابَ الْأَوْشَكُوا

لَإِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلِكُوا وَيَمْنَعُوا

وتصيب: تقيض: فعل مضارع منصوب بأن. وفاعله تقديره: «هي» يعود على النفس. و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره: «القيض» خبر كانه. عليه: جاز ومجوز مطلق بكاد. إذا: ظرف زمان مطلق بكاد. غذا: فعل ماضٍ ناقص. واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره: «هو» يعود على الميت: عشو: خبر غذا. ربطة: مضاف إليه. يرود: معطوف على ربطة. الشاهد في قوله: «أن تقيض» عليه: حيث جاء خبراً لكاد مقروفاً بأن وهو قليل، والكثير تجريده منها: «لهي» مكس صي.

٩٣ - من الطويل: لم يعرف قائله.

للهمي: لو سئل الناس الزراب الذي لا قيمة له، لسموا وضجروا، وذلك لما طبع عليه، للنفس من عدم الإطعام للسائل.

الإعراب: ولو: الواو حسب ما قبلها. لو: حرف شرط غير جازم. أو حرف امتناع لانتفاع. سئل: فعل ماضٍ مبني على السجود. الناس: نائب فاعله وهو مفعوله الأول. الزراب: مفعول ثانٍ لسئل. والجملة فعل الشرط لا محل لها من الإعراب. أو شكوا: اللام واقعة في جواب «لو». وجواب «لو» لا محل له من الإعراب. أو شكوا: أو شك: فعل ماضٍ ناقص. والواو: اسمها. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط. قيل: فعل ماضٍ مبني على السجود. نائبة فاعله حالوف اليم به تقديره: «ولم» وجملة «قيل» فعل الشرط. وهو إذا، وجوابها حالوف دل عليه ما قبله. والتقدير: «فلأوشكوا الخ» حالوف: فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل. والمفعول معطوف تقديره: «لتراب» والجملة في محل نصب مفعول القول. أن: حرف مضاريف وتصيب: علوا: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون. والواو فاعل. والمعلق معطوف تقديره: «من الفؤاد» والجملة في محل نصب خبر: «أولئك». وممنوا: معطوف على علوا ومفعوله معطوف، أي الإطعام. الشاهد في قوله: «أن يملأ» حيث جاء خبراً لأولئك مقروفاً بأن وهو الكثير، والقليل حلفها منه: «لهي» مكس صي.

ومن تجرده منها قوله :

٩٤ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَيْرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

\*\*\*

ومثل « كاد » في الأصح « كربا » وترك « أن » مع ذى الشروع وجبا كأنشأ السائقُ يَحْدُو ، وطفق . كذا جعلت وأخذت وأعلقت لم يذكر سيووله في « كرب » إلا تجرد خبرها من « أن » . وزعم المصنف أن الأصح خلافه ، وهو أنها مثل « كاد » فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من « أن » ويقبل اقترانه بها . فمن تجرده قوله :

٩٥ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوِشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ وسمع من اقترانه بها قوله :

٩٤ - من المنسرح ، قاله أمية بن أبي الصلت اللخمي .

ومعناه : أن من يهرب من الموت طالبا للنجاة لنفسه ، يلقي حظه في بعض غفلاته .

الإعراب : يوشك : فعل مضارع ناقص مرفوع . من : اسم موصول بمعنى الذي ، اسم يوشك . قر : فعل ماضٍ وقاطعه هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . من منيته : جان ومجورور ومضاف إليه ، متعلق بقر ، وله متعلق آخر محذوف تقديره « في الحرب مثلا » . في بعض : متعلق بيوافقها . غراته : مضاف إليه والهاء : مضاف إلى غرات . يوافقها : فعل مضارع ، والفاعل هو ، والهاء : مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر « يوشك » . الشاهد في قوله : « يوافقها » حيث جاء خبرا ليوشك مجرّدا من « أن » وهو قليل ، والكثير اقترانه بها .

٩٥ - من الخفيف ، قاله كلعبة البرهمي .

ومعناه : قرب قلبى يسهل من الحرقة وشدة الوجد . حين قال الساهون بالقصاد ، إن هذا مجرّوبك غاضبة عليك .

الإعراب : كرب : فعل ماضٍ ناقص يدل على المقاربة . القلب : اسمها . من جواه : جان ومجورور ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيلوب . وجملة يلوب في محل نصب خبر كرب . حين : ظرف زمان متعلق بيلوب . قال : فعل ماضٍ . الوشاة : فاعله . والجملة في محل جر بإضافة « حين » إليها . هند : مبتدأ . غضوب : خبره . والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد في قوله : « يلوب » حيث جاء خبرا للكرب غير مقرون بأن وهو كثير . والقليل اقترانه بها ، فهي مثل « كاد » خلافا لسيووله فإنه لم يذكر في كرب إلا تجرد خبرها من أن .

٩٦ - سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَأِ  
وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَاهُ أَنْ تَقْطَعًا

والمشهور في «كرب» فتح الراء، ونقل كسرهما أيضا، ومعنى قوله «وترك أن مع ذي الشروع وجبا» أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ «أن»، لما بينه وبين «أن» من المنافاة، لأن المقصود به الحال، و«أن» للاستقبال، وذلك نحو: أنشأ السائق يحدو، ووظف زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا.

\*\*\*

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَا وَشَكَا وَكَادَ لَاغِيرٌ ، وَزَادُوا مُوشِكَا  
أفعال هذا الباب لا تنصرف إلا «كاد» و«أوشك»، فإنه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى: «يكادون يسطون»، وقول الشاعر:  
يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ (١)

وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل «يوشك» إلا بلفظ المضارع، ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي، وليس مجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر كقوله:

وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلِكُوا وَيَمْنَحُوا (٢)  
نعم، الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضي. وقول المصنف «وزادوا موشكا» معناه: أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من «أوشك» كقوله:

٩٦ - من الطويل، قاله أبو زيد الأسدي.

الحق: هجر الشاعر جماعة فيقول: إنهم كانوا حل غاية من العاقة والفقر حتى بلغت بهم الشدة إلى ما يقرب من الهلاك، فكان مظهرهم كمثل مروق الجسد الخافق التي لشدة يدها أشرفت أطرافها على الانفصال، أو كمثل خيل خفت لحوم عوارضها حتى كادت عظامها تظهر. ثم أقام عليهم وهم في تلك الحال المولدة لهم كرام - العطايا - وأغلقوا عليهم النعم، فهم حديثون في الغنى واليسار والنعمة.

الإعراب: سقلها: فعل ماضٍ ومفعول به - ذوو: فاعل بمعنى - مرفوع بالواو قبالة عن النعمة لأنه ملحق بجميع المذكور المالم. والتوثن المحفوفة للإضافة عوض عن التثنية في الاسم المرفوع. الأحلام: مضاف إليه. سجلا: مفعول ثان للفعل «سقى». على الظمأ: جار ومجرور متعلق بسقى. وقد: الزاوة الحال. قد: حرف تحقيق. كرب: فعل ماضٍ ناقص وثمة التثنية. أغناها: مضاف إليه. أن: حرف مصدرى ونصب. تقطعا: أصله تنقطعا. فعل مضارع منصوب بأن. وقامله تقديره: «في» وألفه الإطلاق.

الشاهد في قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبرا للفعل «كرب» مقرونا بأن وهو قليل، والكثير غير منه عنها. وفيه رد على سيبويه، فإنه زعم أن خبر «كرب» لا يقرون بأن كما سبق.

(١) تقدم هذا الشاهد في رقم ٩٤ (٢) تقدم هذا الشاهد في رقم ٩٣.

٩٧ - قَوْشِكَةُ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَسَبَا  
وقد يشعر تخصيصه «أوشك» بالذكر، أنه لم يستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله :

٩٨ - أَمُوتْ أُمِّي يَوْمَ الرِّجَامِ وَأَنْتَى بَقِينَا لِرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَاهِدٌ  
وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب. وأفهم كلام المصنف أن غير «كاد»

٩٧ - من المطالب ، قاله أبو نعيم الهذلي .  
المضى : إنطلاق الشاعر ، اقتربت من أن تكون خالية من السكان والممران ، بعد أن كانت آهلة ومحتمل أن المراد أن الشاعر يرى بلاده مكلية بعد فراق محبوبه الذي كان يسكن قلبه .  
الإعراب : قَوْشِكَةُ : الفاء بحسب ما قبلها . قَوْشِكَةُ : غير مقدم . أَرْضُنَا : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، واسم « قَوْشِكَةُ » ضمير تقديره « هي » يعود على الأرض . أَنْ تَعُودَا : فعل مضارع منصوب ، وألفه للإطلاق . وَ « أَنْ » وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره « قَوْشِكَةُ أَرْضُنَا عودا » غير « قَوْشِكَةُ » واسم « يعود » ضمير متصرف فيها جوابا لتقديره « هي » يعود على الأرض . خلاف « حُوشًا » بعد « طرف » لأن « حُوشًا » متعلق بـ « يعود » . الأيس : مضاف إليه . وَحُوشًا : على حذف مضاف ، غير تعود « حُوشًا » متعلق بـ « طرف » بخلاف حرف المطلق لشعر . ويجوز أن يكون قوله « قَوْشِكَةُ » مبتدأ أرضنا : اسمها وسد صد خبرها من حيث التقدير . رَفَا : مضاف إليه . وَأَنْ تَعُودَا : أَنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبرها من حيث التقدير . القاهد في قوله : « قَوْشِكَةُ » حيث استعمل اسم فاعل من أوشك وهو نادر . وذكر ابن هشام أنه يفهم حكمي هذا مصدرا وهو « أوشك » .

٩٨ - من المطول ، قاله كبير بن عبد الرحمن .  
المضى : كذبت أموت حزنا وغما في يوم وقعة الرجام . وَإِنِّي بَأَنِي لَا خَافِي بَاهُو مَقْدَرِي وَمَا قَوْشِكَةُ  
الإعراب : أَمُوتْ : فعل مضارع والفاعل : أنا . وَأَمُوتُ : الواو معلقة على محل نصب خبره من قوله « كذبت » في البيت السابق وهو :

كذبت وقد سالت من البين عمرة سها عائد سها وأصيل عائد  
أَيْسٍ : مجهول لا يله أو تميز . يَوْمَ : ظرف زمان متعلق بـ « أَمُوتْ » . الرجام : مضاف إليه وعلى حذف مضاف ، أي يوم وقعة الرجام . وَإِنِّي : الواو الحال من فاعل « أَمُوتُ » وإن حرف توكيد ونصب ، والثمن الواقعة . والياء : اسمها . بَقِينَا : حال ويجوز أن تكون صلة لمصدر محذوف أي « وَإِنِّي لِرَهْنٍ دَجْنَا بِقِينَا » أي لم يبق لنا مطلقا لفعل محذوف أي « وَإِنِّي أَبَقِيتُ بِقِينَا » . لِرَهْنٍ اللام للإبتداء ومن : خبر إن . والذي متعلق به . أَنَا : مضاف . كَاهِدٌ : اسم فاعل خبره . واسم « كَاهِدٌ » ضمير تقديره « أَنَا » والخبر محذوف تقديره « أَنَا » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

القاهد في قوله : « كَاهِدٌ » حيث استعمل اسم الفاعل من « كاد » ، وقيل لإشادة في البيت لأجله بأن « كَاهِدٌ » اسم فاعل من كاد الشاعرا ، أي « إِنَّا نَرْتَبِعُ عَنْ قَبْلِهِ » ، وكلامنا في التاقية .



و «أوشك» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل . وحكى غيره خلاف ذلك . فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا : عسى يعسى فهو عاس . وحكى الجوهري مضارع « طفق » وحكى الكسائي مضارع جعل .

بَعْدَ «عَسَى» «اخْلَوْلِقْ» «أَوْشِكْ» قَدْ يَرِدُ

عَسَى «بَأَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَابِتٍ قَدْ

اختصت عسى ، واخلولق ، وأوشك ، بأنها تستعمل ناقصة وثامة . فأما الناقصة فقد سبق ذكرها . وأما الثامة فهي المستندة إلى «أَنْ» والفعل ، نحو : عسى أن يقوم واخلولق أن يأتي ، وأوشك أن يفعل . و «أَنْ» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى» واخلولق ، وأوشك . واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها ، وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد «أَنْ» اسم ظاهر يصح رفعه به ، فإن وليه نحو : عسى أن يقوم زيد ، فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين ، إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أَنْ» و «أَنْ» وما بعدها فاعل ب «عسى» وهي تامة ولا خبر لها .

وذهب المبرد ، والسيرائي ، والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أَنْ» مرفوعاً ب «عسى» أمما لها . وأن الفعل في موضع نصب ب «عسى» وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد «أَنْ» فاعله ضمير يعود على فاعل «عسى» وجاز عوده عليه وإن تأخر ، لأنه مقدم في الرتبة .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول ، على مذهب غير الشلوبين : عسى أن يقوموا الزيدان . وعسى أن يقوموا الزيدون . وعسى أن يقمن الهندات . فتأتي بضمير في الفعل ، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع ب «عسى» . وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول : عسى أن يقوم الزيدان . وعسى أن يقوم الزيدون . وعسى أن تقوم الهندات . فلأتأتى في الفعل بضمير ، لأنه رفع الظاهر الذي بعده .

• • •

وَجَرَّدَ «عَسَى» أَوْ أَرْفَعَ مُضْمِرًا . . . . . بها ، إذا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ كَرِهَ اختصت «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق . وهذه لغة نعيم ، وجاز تجريدتها عن الضمير ،

وهذه لغة الحجاز . وذلك نحو : زيد عسى أن يقوم ، فعلى لغة تميم يكون في « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » ، « وأن يقوم » في موضع نصب « بعسى » . وعلى لغة الحجاز ، لا ضمير في « عسى » ، « وأن يقوم » في موضع رفع « بعسى » ، وتظهر فائدة ذلك في التانيث والتثنية والجمع . فتقول على لغة تميم : هند عست أن تقوم . والزيدان عسيا أن يقوموا ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندات عسين أن يقمن .

وتقول على لغة الحجاز : هند عسى أن تقوم . والزيدان عسى أن يقوموا . والزيدون عسوا أن يقوموا . والهندات عسى أن يقمن .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب ، فيجب الإضمار فيه . فتقول : الزيدان جعلنا ينظمان . ولا يجوز ترك الإضمار . فلا تقول : الزيدان جعل ينظمان ، كما تقول : الزيدان عسى أن يقوموا .

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجِزٌ فِي السِّينِ مِنْ

نَحْوِ «عَسَيْتُ» وَأَنْتِفَا الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ

إذا اتصل « بعسى » ضمير مرفوع وهو لتكلم نحو : عسيتُ ، أو مخاطب نحو : عسيتَ وعسيتا ، وعسيتم ، وعسيتن ، أو لغائبات ، نحو : عسين ، جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر . وقرأ نافع : « فهل عسيتم إن توليتم » بكسر السين ، وقرأ الباقر بفتحها .



## إن وأخواتها

« إن » أن ، لبت ، لكن ، لعل ، كأن ، عكس ، ما كان من عمل .  
 « كن » زيدا عالم ، باقى ، كفى ، ولكن ، ابنه ذو ضغن .  
 هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى ستة أحرف : إن ، وأن ،  
 وكان ، ولكن ، وليت ، ولعل . وعدها سببوية خمسة ، فأسقط « أن » المفتوحة ، لأن  
 أصلها إن المكسورة ، كما سيأتى .

ومعنى إن ، وأن : التوكيد ، ومعنى « كان » : التشبيه . « ولكن » للاستدراك .  
 « وليت » للتمنى ، « ولعل » للترجى والإشفاق . والفرق بين الترجى والتمنى : أن التمنى  
 يكون فى الممكن ، نحو : ليت زيدا قائم . وفى غير الممكن ، نحو : « ليت الشباب  
 يعود يوما » . وأن الترجى لا يكون إلا فى الممكن . فلا تقول : لعل الشباب يعود .  
 والفرق بين الترجى والإشفاق : أن الترجى يكون فى المحبوب ، نحو : لعل الله يرحمنا  
 والإشفاق فى المكروه ، نحو : لعل العدو يقدم .

وهذه الأحرف تعمل عكس عمل « كان » فتنبص الاسم وترفع الخبر نحو : إن زيدا  
 قائم . فهى عاملة فى الجزأين . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيون أنهما  
 لا عمل لهما فى الخبر ، وإنما هو باقى على رفعه الذى كان له قبل دخول « إن » وهو  
 خبر مبتدأ .

...

ورأى ذاك الترتيب إلا فى الذى « كليت » فيها ، أو هنا ، غير البدى .  
 أى يلزم تقديم الاسم فى هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا  
 ومجورا ، فإنه لا يلزم تأخيرهما . ونحت هذا قسمان :  
 أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيرهما . وذلك نحو : ليت فيها غير البدى . أوليت هنا  
 غير البدى ، أى الوقع . فيجوز تقديم « فيها » ، « وهنا » على « غير » وتأخيرهما عنها .  
 والثانى : أنه يجب تقديمه نحو : ليت فى الدار صاحبها ، فلا يجوز تأخير « فى الدار »

ثلاثا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، نحو : إن زيدا أكل طعامك . فلا يجوز : إن طعامك زيدا أكل ، وكذا إن كان المفعول ظرفا ، أوجارا ومجرورا نحو : إن زيدا واثق بك ، أو جالس عندك ، فلا يجوز تقديم المفعول على الاسم ، فلا تقول : إن بك زيدا واثق . أو : إن عندك زيدا جالس . وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :  
 ٩٩ - فلا تُلْحِصِ فيها فإنَّ يَحِبُّها أَخاك مُصَابُ القَلْبِ جَمَّ بِلَايِلِهِ

...

وَهَمَزَ إِنَّ ، افْتَحَ لِسِدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا فِي سِوَى ذَاكَ أَكْثَرُ  
 إِنَّ ، لَهَا ثَلَاثَةُ أَجْوَالٍ :

(١) وجوب الفتح (٢) وجوب الكسر (٣) وجواز الأمرين .  
 فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل ، نحو :  
 يحسب أنك قائم ، أى قيامك . أو منصوبة ، نحو : عرفت أنك قائم ، أى قيامك . أو  
 في موضع مجرور حرف ، نحو : عجبت من أنك قائم ، أى من قيامك .  
 وإنما قال لسد مصدر مسدها ، ولم يقل لسد مفرد مسدها ، لأنه قد يسد المفرد مسدها  
 ويحبب كسرهما نحو : ظننت زيدا إنه قائم . فهذه يجب كسرهما وإن سد مسدها مفرد ، لأنها  
 في موضع المفعول الثاني . ولكن لا تقدر بالمصدر إذا لا يصح : ظننت زيدا قيامه . فإن لم

٩٩ — من الطويل : لم يعرف قائله .

ومعناه : أي اللام ، لا تليق هل حب هذه المرأة ، فإن أخاك - يقصد نفسه - مصاب القلب بسبب حبه  
 وقد كثرت همومه وساوره من أجلها .  
 الإعراب : فلا : الفاء حسب ما قبلها . لا : نافية . تلحق : فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلاوة  
 حزمه حذف الألف نياية من السكون ، والفتحة قبلها دليل علىها . والفاعل تقديره وأنت ، والتائب  
 الوفاية . واية المتكلم مفعول به ، فيها : متعلق به . فإن : الفاء لتطويل النسي . إن حرف توكيد . مجبها متعلق بمصاب  
 مضاف إليه . وياء السجدة : أخاك اسم إن منصوب بالألف نياية من الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف  
 مضاف إليه . مصاب : خبر «إن» : القلب مضاف إليه . جيم : خبر ثان لأن . بلايله : فاعل جيم لأنه مصدر  
 جيم . والهاء مضاف إليه . ويجوز أن تكون «بلايله» مبتدأ مؤخر ، وجيم خبرا مقفلا . وإنما صح الإخبار  
 بجيم عن بلايل ، لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع . وتكون جملة «جيم بلايله» في محل رفع إما خبر  
 آخر لأن ، أو بدل من مصاب القلب ، بدل كل من كل .  
 الشاهد في قوله : «بجها» حيث قدم معمول خبره «إن» على استهلاله جارا ومجرورا وجل ذلك  
 للتركيب المتوخى فيها ، وهو جائز عند بعضهم كالمصنف خلافا للجمهور .

يجب تقديرها بمصدر ، لم يجب فتحها ، بل تكسر وجوبا أو جوازا على ماسيين . ونحو  
هذه قسما :

أحدهما : وجوب الكسر .

والثاني : جواز الفتح والكسر . فأشار إلي وجوب الكسر بقوله :

فأكسِرَ في الإبتداء وفي بدءِ صلته . . . . . وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ  
أَوْ حَكِيَّتٍ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ . . . . . خَالَ كَرَّتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ  
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْصِلٍ عَلَّقَا . . . . . بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو بُقَى  
فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت «إن» ابتداء ، أى في أول الكلام ، نحو : إن زيدا قائم ، ولا  
يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ، فلا تقول : أنك فاضل عندي ، بل يجب التأخير ، فيقول  
عندي أنك فاضل ، وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع «إن» صدر صلة ، نحو : جاء الذي إنه قائم . ومنه قوله تعالى :  
«وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ» .

الثالث : أن تقع جوابا للقسم ، وفي خبرها اللام نحو : والله إن زيدا لقائم (وسياق  
الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة محكية بالقول ، نحو : قلت إن زيدا قائم . قال تعالى : «قال إني  
عبد الله» فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن ، فتحت ، نحو : أقول أن زيدا قائم ، أى أنظن ؟  
الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : زرتة وإني ذو أمل . ومنه  
قوله تعالى : «كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون» .  
وقول الشاعر :

١٠٠ - ما أعطاني ولا سألتُهُما إلاَّ وإني لحاجتي كرمي

١٠٠ - من المشرح ، قاله كثير عزة اللقوي سنة ٨١٠ هـ .

ومعناه لم يمنحني شيئا ، ولم أسألهما ، لأن كرمي معنى من قبول عطائهم ، وردني من ذل السؤال ، فهو  
مجدح نفسه بالعبقة وشرف النفس .

الإعراب : ما أعطاني ، ما : نافية . أعطى فعل ماضٍ . وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية ، والياء  
مفعوله الأول . ولا : الواو للعلف . لا : نافية . سألتُهُما : فعل ماضٍ . والياء فاعل . والهاء مفعول أول ، والهم

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام ، نحو : علمت  
إن زيدا قائم . وسنبين هذا في باب « ظن » . فإن لم يكن في خبرها اللام ، فتحت : نحو  
علمت أن زيدا قائم .

هذا ما ذكره المصنف . وأورد عليه ، أنه نقص مواضع يجب كسر « إن » فيها .  
الأول : إذا وقعت بعد « ألا » الاستفهامية ، نحو : ألا إن زيدا قائم . ومنه قوله تعالى  
« ألا إنهم هم السفهاء » .

الثاني : إذا وقعت بعد حيث نحو : اجلس حيث إن زيدا جالس .  
الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو : زيد إنه قائم اه .  
ولا رد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء » لأن  
هذه إنما كسرت لتكونها أول جملة مبتدأ بها .

\*\*\*

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ ، أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ يُعْنِي  
مَع تِلْوَ فَالْجَزَاءُ ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْى أَحْمَدُ »  
يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد « إذا » الفجائية ، نحو خرجت  
فلذا أن زيدا قائم . فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فلذا زيد قائم . ومن فتحها  
جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره « إذا » الفجائية . والتقدير : فلذا قيام زيد ،  
أى فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، والتقدير : خرجت فلذا  
قيام زيد موجود . وبما جاء بالوجهين قول الشاعر :

سرف محاد ، والألف حرف دال على التثنية . والمفعول الثانى لأعطى وسأل محذوف تقديره « شيئا » لإفادة  
استثناء . والمستثنى الحال التى بعد « إلا » أى لم يقع منهما ما ذكر فى جميع الأحوال إلا والحال إى لحاجزى  
كرمى عن قبول عطائهما وعن سؤالهما : الواو للحال . إن حرف توكيد ونصب والياء : اسمها . لحاجزى : اللام  
للإشياء . حاجزى : خبرها ومضاف إليه . وجملة « إنى » فى محل نصب حال من مفعول « أعطى » . عند الكوفيين  
وحذف نظيرها من سأل أو من فاعل سأل عند البصريين وحذف نظيرها من أعطى .

الشاهد فى قوله : « وإنى » حيث كسرها وجوبا ، لأنها وقعت فى جملة فى موضع الحال .

١٠١ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

روى بفتح « أن » وكسر « هـ » ، فن كسر « هـ » ، جعلها جملة . والتقدير : إذا هو عبد القفا واللهازم . ومن فتحها جعلها مصدرا والفعل مبتدأ . وفي خبرها الوجهان السابقان . والتقدير على الأول : فإذا عبوديته ، أى فى الحضرة عبوديته وعلى الثانى : فإذا عبوديته موجودة .

وكذلك يجوز فتح « أن » وكسر « هـ » إذا وقعت فى جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام نحو : حلفت أن زيدا قائم ، بالفتح والكسر . وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

١٠٢ - لَتَتَّقُنَّ عَبْدَنَ مَقْعَدَ الْقَصِي مَتَى ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْبِلِ

أَوْ تَخْلُقِي بِرَبِّكَ الْعَسِي أَتَى أَبُو ذِيَالِكِ الصِّي

١٠١ - من الطويل المعروف قاله . واللهازم : طرف الخلقوم الأجل ، وقيل عظم ثاقى فى اللحم تحت الأذن . المعنى : كنت أظن زيدا سيذا كاقيل عه ذلك ، فلما نظرت له : تبين لى أنه ذليل خسيس ، لظهور أثر الملالة على قفاه وطأزمه من الصنغ واللكر واللكم .

الإعراب : وكنت : الواو حسب ما قبلها . كان قبل ماض ناقص . والتاء : اسمها . أرى : فعل مضارع معنى أظن . زيدا : مفعوله الأول . عبدا : مفعوله الثانى . وأرى يجوز أن تكون مبنية للمعلوم ويجوز أن تكون مبنية للمجهول . فالفاعل أو تائبه تقديره « أنا » وجملة أرى فى محل نصب خبر « كان » كاقيل : وهى جملة متروكة بين مفعولى أرى . الكاف : جارة لما الموصولة أو ما مصدرية . و « ما » ولذى دخلت عليه فى تأويل مصدر محروبا بالكاف التى معنى اللام . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للمفعول مطلق بقوله « أرى » . أى : وكنت أظن زيدا غنا موافقا للذى قيل أو لقولهم . قيل : فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب فاعله ضمير مستتر به جوارا تقديره « هو » يعود على « ما » إن كانت موصولة ، أو محذوف تقديره كاقيل فيه ذلك إن كانت مصدرية . وجملة « قيل » صلة « ما » سواء كانت موصولا اسميا أو حرفيا ، لأجل لما من الإعراب . إذا : حرف مفاجأة مبنى على السكون . أنه حرف توكيد والماء اسمها . جيد : خبرها . القفا : مضاف إليه باللهازم : معطوف على القفا .

الشاهد فى قوله : « إنه » حيث روى بكسر « إن » وفتحها ، فدل على جواز الأمرين إذا وقعت به . إذا : الفجائية . فن كسر « هـ » جعلها جملة كاملة مذكورا طرفها ، وكأنه قال « وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا » ، فإذا هو عبد القفا واللهازم . ومن فتحها جعلها مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مبتدأ . خبره محذوف . فإذا عبوديته حاصلة . وهذا كالمبنى قبله مبنى على أن « إذا » حرف مفاجأة ، وهو قول ابن مالك

١٠٢ - من لرجز قالهما رؤية . ومعناها : وانه لتتقنن أيتها المرأة بعبدة عنى فى المكان الذى يقعد فيه الشخص المسكروه من الناس ، نظرا لقزاقته . أو سوء أدبه ، إلا أن تقسمى بالله أن أنا أبو هذا الولد الصغير



ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : حلفت إن يزيدا قائم . أو غير ملفوظ به ، نحو : والله إن زيدا قائم . أو اسمية نحو : لعنك إن زيدنا قائم .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء . نحو : من يأتي مني إنك مكرم . فالكسر على جعل « إن » ومعمولها جملة أجبب بها الشرط . فكأنه قال : من يأتي فهو مكرم .

والفتح على جعل « أن » وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف . والتقدير : من يأتي فأكرامه موجود . ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوف . والتقدير : خبراؤه الإكرام .

وحديث فلا مانع من جلوسك علي . وقد روي أن قاتل هذين البيتين ، قدم من سفر فوجد امرأته قد ولعت فألكر الولد وقال لها البيتين .

الإعراب : لتقدم : اللام موطئة لقسم محذوف تقديره « والله » . تقدمت : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لئلا الأمثال . والياء المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين فاعله مقعد منصوب على أنه ظرف مكان متعلق بتقدم . أو محذوف مطلق على أنه بمعنى اللعمية . القصي : مضاف إليه وهو صفة محذوف ، أي الشخص القصي . من : متعلق بمحذوف حال من فاعل تقدم ، أي حال كونك بعيدة عني . أو متعلق بالقصي . ذي صفة أول لقوله « القصي » مجرور بالواو نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة . القانورة : مضاف إليه . المثل : صفة ثانية للقصي . أو تحلق : أو ، حرف عطف بمعنى « إلا » لأن ما بعدها ينقض دقة واحدة تحلق فصل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد « أو » التي معناها « إلا » وعلامة نصبه حذف النون والياء فاعله . و « لو » عطف مصدر مؤولا على مصدر مقدر ، والتقدير : ليكون منك قومود أو حلف . يربك : متعلق بتعجب مضاف إليه . العمل : صفة قرب . إن : إن واسمها . أب : خبرها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة . ذياك : اسم إشارة مضاف إليه حين على السكون في محل جر ، والهم البعد ، والكساف حرف خطاب مبني على الكسر لا محل له من الإعراب . وهو تصغير « ذك » شذوذا لأن التصغير من خواص الأسماء المتكئة من حيث أنها تقع صفة وبوصوفة . المبني : بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعمت .

الشاهد في قوله : « إن » حيث رويت بكسر الحزمة وفصحها ، فعل ذلك على جواز الوجهين إذا وقعت في جواب فعل القسم الظاهر ، ولم يقترن خبرها باللام . فمن كسرها جعلها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب . ومن فصحها جعلها مع محذوفين تأويل مصدر معمول الفعل القسم بإسقاط إلحاق ، سدت سد الجواب ، أي تحلق يربك العمل على أبوق لذلك الصبي .



ومما جاء بالوجهين ، قوله تعالى : « كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم » .

قريء « فإنه » بالفتح والكسر . فالكسر على جعلها جملة جواباً لـ « من » والفتح على جعلها مصدراً مبتدأ خبره محذوف . والتقدير فالغفران جزاؤه ، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد مبتدأ هو في المعنى قول ، وخبر « إن » قول ، والقبائل واحد ، نحو : خير القول أني أحمد الله . فمن فتح ، جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » والتقدير : خير القول حمد الله ، « خير » مبتدأ ، و « حمد الله » خبره .

ومن كسر جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول : أول قراءتي « سبح اسم ربك الأعلى » . « أول » مبتدأ ، « وسبح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » ، وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « أني أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى . فهو مثل : نطقى الله حسبي ومثل سيئويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله . وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالفضل ، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبريد ، والزجاج ، والسيباني ، وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين .

...

وبعد ذات الكسر تصحيب الخبر : لامُ ابتدأ نحو : إلى لوزر

يجوز دخول « لام الابتداء » على خبر « إن » للكسورة . نحو : إن زيدا قائم ، وهذه « اللام » ، حقها أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها صدر الكلام ، فحقها أن تدخل على « إن » ، نحو : لأن زيدا قائم . لكن لما كانت اللام للتوكيد ، « وإن » للتوكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد . فأخروا « اللام » إلى الخبر .

ولا تدخل هذه « اللام » على خبر باقي أخوات « إن » ، فلا تقول : لعل زيدا قائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر « لكن » وأنشدوا :

١٠٣ - يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

وخرج على أن « اللام » زائدة ، كما شد زيادتها في خبر « أمسي » نحو قول الشاعر :

١٠٤ - مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَجَهْودًا

أي : أمسي مجهودا .

١٠٣ — من الطويل ، لا يعرف قائله .

ومعناه : يمتنع العوازل في حب ليلي ، ولكن لومهم لم يؤثر في شيئا ، ولقد أمرضني حبا .

الإعراب : يلوموني : فعل مضارع مرفوع ، والواو فاعله . والنون للوقاية . وياء المتكلم : مفعول به . ليل : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة منع ظهورها فتعذر لأن « ليل » تمنع من الصرف للملحمة والتأنيد اللفظي . عوازل : بدل من الواو في « يلوموني » ، بدله « كل » ومضاف إليه . ويصح أن تكون الواو في « يلوموني » حرفا دالا على الجمع على لغة « أكلوف البراغيث » وعواذلي : فاعله . ولكنني : الواو للمطف . لكن : حرف استدراك ، والنون للوقاية . والياء : اسمها . من حبا : متعلق بقوله « لعמיד » وإلغاء : مضاف إليه . لعמיד : لام الابتداء . لعמיד : خبر « إن » .

الشاهد في قوله : « لعמיד » حيث دخلت عليه لام الابتداء وهو خبر لكن على رأى السكوفيين لا البصريين ، لأنه ممنوع عندهم . وخرجوه على أن اللام زائدة . أو أن الأصل لكن « أنا » فحذفت الهجزة ، وأدغمت النون في النون ، فلا شاهد فيه حيث لا . لأن اللام داخلة على خبر المتبدا ، لا خبر لكن ، وهو بعيد كما قال بعضهم ، أي لأنه لو كان كذلك لقال « لسكتا » . وأوله الزحشرى وهو الأقرب بأن الأصل لكن أنفي . فنقلت حركة الهجزة إلى نون لكن ، ثم حذفت الهجزة ، فاجتمع أربع نونات ، فحذفت الأولى ، فصار « لسكتني » فاللام داخلة على خبر إن ، لا خبر لكن .

١٠٤ — من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومعناه : مر أصحاب السيد مسرعين يسألون عن حال صاحبهم من أتباعه . فسألوهم عن حاله : وقالوا لهم كيف حال سيدكم ، فأجابوهم بقولهم : سيدنا بلغت به المشقة منتهاها .

الإعراب : مروا : فعل ماضٍ وفعاله . عجال : حال من الفاعل . فقالوا : الفاء للمطف . قالوا : فعل ماضٍ وفعاله . كيف : اسم استفهام عن الحال خبر مقدم ، مبنى على الفتح في محل رفع . سيدكم : سيد : مبتدأ مؤخر والكاف مضاف إليه والميم الجمع . والجملة في محل نصب مفعول القول . فقال : الفاء المبيية . قال : فعل ماضٍ . من : اسم موصول بمعنى الذي فاعله . سئلوا : فعل ماضٍ مبنى للمجهول . والواو نائب عن فاعله إن كان متبيا للمجهول . وفعاله إن كان متبيا للمعلوم . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب

وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذا ، كقول الشاعر :

١٠٥- أُمُّ الْخُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقِيقِ  
وأجاز المبرد دخولها على خبر « أن » المفتوحة . وقد قرئ شاذا : « ألا أنهم لياكلون  
الطعام » بفتح « أن » ويتخرج أيضا على زيادة اللام .

\*\*\*

ولا يَلِي ذُو اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيسَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّ ضِيَا  
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِيسَا مُسْتَحْوِذَا  
إذا كان خبر « إن » منفيا ، لم تدخل عليه اللام . فلا نقول : إن زيدا لما يقوم . وقد  
ورد في الشعر كقوله :

١٠٦- وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيَا وَتَرْكَا لَكَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

أُمسى . فعل ماغن ناقص . واسمها مستقر فيها جوازا تقديره « هو » يعود على السيد . مجهودا . للام للابتداء .  
مجهودا : خبر أُمسى . والجملة في محل نصب مقول القول .  
الشاهد في قوله : « لمجهودا » حيث أدخل عليه اللام ، وهو خبر لأُمسى شذوذا لأنها لا تدخل على خبر  
غير إن المكسورة عند البصريين ، وخرجوه على أن اللام زائدة .  
١٠٥ — من الرجز لرؤية .

ومعناه : هذه المرأة عجوز قافية ترضى من اللحم بأعظم الرقبة ، أو ترضى بعظمها بدلا منه .  
الإعراب : أم . مبتدأ . الخليس : مضاف إليه . لمعجوز : لام الابتداء . وعجوز خبر المبتدأ « أم »  
شهرية : صفة لمعجوز . ومعناها قافية . وجملة ترضى من الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع صفة ثانية  
لمعجوز ، أو خبر بعد خبر . من اللحم : مطلق ترضى . بعظم الرقبة : كلام إضافي . والباء بمعنى بدل ،  
ويقدر مضاف بينهما أيضا ، أي ترضى بذلك اللحم بمزقة عظم الرقبة ، وعليه فقوله « بعظم » متعلق ترضى .  
الشاهد في قوله : « لمعجوز » حيث أدخل عليه اللام ، وهو خبر المبتدأ شذوذا لما مر . وخرج على أن  
اللام زائدة . وقيل إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر ، والجملة في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ، والربط  
الضمير المخوف « فلا تكون اللام داخلة على خبر غير إن المكسورة .

١٠٦ — من الواقف ، قاله غالب أبو حزام .

ومعناه : إني أجزم بأن التسليم على الناس وتركه ، أو تسليم الأمر لهم وتركه غير متساويين  
وغير متقاربين .

الإعراب : أعلم : فعل مضارع وقاطعه . أنا : أن : حرف توكيد . تسليما : اسمها . وتركها :  
معطوف على « تسليما » . الامتساهاان : لام الابتداء . ولا : نافية . متساهاان : خبر « أن » مرفوع بالالف

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كر ضيا ، إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا منصرفا غير مقرون بقد ، لم تدخل عليه اللام ، فلا تقول ، إن زيدا الرضى . وأجاز ذلك الكسائي وهشام . »

فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ، ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو : إن زيدا ليرضى ، وغير المتصرف نحو : إن زيدا ليلرز الشر . هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف . فإن اقترنت نحو ، إن زيدا سوف يقوم ، أو سيقوم ، ففي جواز دخول اللام عليه خلاف : فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح . وأما إذا كانت السين فقليل . وإن كان ماضيا غير متصرف ، فظاهر كلام المصنف ، جواز دخول اللام عليه . فنقول : إن زيدا لنعم الرجل . وإن عمرا لبئس الرجل . وهذا مذهب الأخفش والقراء . والمتقول أن سيبويه لا يجيز ذلك . فإن قرن الماضي المتصرف بـ « قد » جاز دخول اللام عليه . وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » نحو : إن زيدا لقد قام .

\*\*\*

وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ  
تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر ، نحو : إن زيدا لطعامك آكل . وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا . فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه ، لم يصح دخولها على المعمول ، كما إذا كان الخبر فعلا ماضيا منصرفا غير مقرون بـ « قد » لم يصح دخول اللام على المعمول . فلا تقول : إن زيدا لطعامك آكل . وأجاز ذلك بعضهم .

وإنما قال المصنف « تصحب الواسط » أى المتوسط ثنيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر . فلا تقول : إن زيدا آكل لطعامك .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط ، لا تدخل على الخبر .

لأنه متى . والتون موضع من التنوين في الاسم المفرد . ولا سواء : مطوف على « متشابهان » فهو خبر « أن » أيضا ، لأن المطوف على الخبر خبر .

للقاعدة في قوله : « للمتشابهان » حيث أدخل اللام على خبر « أن » المتنى بلا وهو شاذ ، لأنها تدخل على القيوت والخبر متنى ، وبينهما تضاد . وفيه شذوذ آخر وهو تعليق الفعل باللام عن العمل ، حيث كثرت « إن » وكان القياس أن لا يلق بها ، لأن الخبر المتنى ليس صالحا لها ، وسوغ ذلك كما قول إنه شبه « لا » بغير « وأدخل عليها اللام . »

فلا تقول : إن زيدا لطعامك لا كل . وذلك من جهة أنه يخصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط . وقد سمع ذلك قليلا . حكى من كلامهم : إلى ليحمد الله لصالح . وأشار بقوله : « والفصل » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو : إن زيدا هو القائم . قال الله تعالى : « إن هذا هو القصص الحق » .

ف « هذا » اسم « إن » و « هو » ضمير الفصل ، دخلت عليه اللام . و « القصص » خبر « إن » وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة . وذلك إذا قلت : زيد هو القائم . فلو لم تأت به « هو » لأختمل أن يكون القائم صفة لـ « زيد » وأن يكون خبرا عنه . فلما أتيت به « هو » تبين أن يكون القائم خبرا عن زيد . وشرط ضمير الفصل ، أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم . أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : إن زيدا هو القائم .

وأشار بقوله « واسما حل قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو : إن في الدار لزيدا . قال الله تعالى : « وإن لك لأجرا غير ممنون » . وكلامه يشعر أيضا بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل ، أو على الاسم المتأخر ، لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك . فلا تقول : إن زيدا هو القائم . ولا : إن في الدار لزيدا . ومقتضى إطلاقه في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر ، أن كل معمول إذا توسط ، جاز دخول اللام عليه ، كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال . وقد نص النحويون على منع دخوله اللام على الحال . فلا تقول : إن زيدا لصاحكا راكب .

\*\*\*

ووصل « ما » بذي الحروف مبطل . إعمالها . وقد يسمي العنسل إذا اتصلت « ما » غير الموصولة به « أن » وأخواتها ، كفتها عن العنسل ، « لا » ليت . فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال . فنقول : إنما زيد قائم . ولا يجوز نصب « زيد » وكذلك أن ، وكأن ، وليكن ، ولعل . فنقول : ليتما زيد قائم . وإنه شئت نصبت « زيدا » فنقول : ليتما زيدا قائم .

وظاهر كلام المصنف أن « ما » إذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي ، وابن السراج ، وحكي الأحمش



والكسائي «إنما زيد أقام» والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلا ليت .  
وأما ما حكاه الأخفش والكسائي، فشاذا . واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة، فإنها  
لا تكفيها عن العمل، بل تعمل معها . والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي . نحو : إن ما عندك  
حسن ، أي إن الذي عندك حسن . والتي هي مقدره بالمصدر نحو : إن ما فعلت حسن ،  
أي : إن فعلك حسن .

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ «إِنْ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ  
أي إذا أتى بعد اسم «إن» وخبرها يعاطف ، جاز في الاسم الذي بعده وجهان :  
الأول : النصب عطفا على محل اسم «إن» نحو : إن زيدا قائم وعمرا .  
والثاني : الرفع ، نحو : إن زيدا قائم وعمرو . واختلف فيه ، فالمشهور أنه معطوف  
على محل اسم «إن» ، لأنه في الأصل مرفوع ، لكونه مبتدأ . وهذا يشعر به ظاهر  
كلام المصنف .

وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره مخنوف . فالتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح  
لأن كان العطف قبل أن تستكمل «إن» أي قبل أن تأخذ خبرها ، تعين النصب عند  
جمهور النحويين . فتقول : إن زيدا وعمرا قائمان . وإنك وزيدا ذاهبان . وأجاز  
بعضهم الرفع .

وَالْحَقِيقَةُ بَأَنَّ ، لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ  
حكم «أن» المفتوحة و«لكن» في العطف على اسمها ، حكم «إن» المكسورة . فتقول  
بلغني أن زيدا قائم وعمرو ، برفع «عمرو» ونصبه . وتقول : علمت أن زيدا وعمرا قائمان  
بالنصب فقط عند الجمهور . وكذلك تقول : ما زيد قائما لكن عمرا منطلقا وخالدا ،  
بنصب «خالدا» ورفعه . وما زيد قائما لكن خالدا وعمرا منطلقان ، بالنصب فقط .  
وأما «ليت» و«ولعل» و«وكان» فلا يجوز معها إلا النصب ، سواء تقدم المعطوف  
أو تأخر . فتقول : ليت زيدا وعمرا قائمان . وليت زيدا قائم وعمرا ، بنصب «عمرو»  
في المثالين ، ولا يجوز رفعه . وكذلك «كأن» و«ولعل» ، وأجاز القراء الرفع فيه مقدما  
ومتأخرا مع الأحرف الثلاثة .



وَحَقَّقْتُ إِنَّ فَقَلَ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا سَمِلَ  
وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا  
إِذَا خَفِضَتْ «إِنْ» فَلَا كُفْرَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِعْمَالُهَا . فَقَوْلُ : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِهِ

وَإِذَا أَهْمَلَتْ لِزَيْدٍ اللَّامُ فَارْقَةُ بَيْنِهَا وَبَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ ، وَيَقُلُ إِعْمَالُهَا ، فَقَوْلُ : إِنْ  
زَيْدًا قَائِمٌ . وَحَكَى الْإِعْمَالُ سَيُؤَيِّدُهُ وَالْأَخْفَشُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا تَلَزِمُهَا حِينَئِذٍ  
اللَّامُ ، لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ وَالحَالَةُ هَذِهِ «إِنْ» النَّافِيَةِ ، لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَنْصَبُ الْأَمْرَ وَتَرْفَعُ  
النَّهْيَ ، وَإِنَّمَا تَلْتَبِسُ بِالنَّافِيَةِ إِذَا أَهْمَلَتْ ، وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَقْصُودُ بِهَا . فَإِنْ ظَهَرَ الْمَقْصُودُ بِهَا ،

فَقَدْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّامِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٧ - وَنَحْنُ أَيْةُ الضَّمِّ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمُعَادِي

التقدير : وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ . فَحَذَفَ اللَّامُ لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ بِالنَّافِيَةِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى  
الْإِثْبَاتِ ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ :

« وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ » إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ .

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذِهِ اللَّامِ : هَلْ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ  
«وَإِنْ» الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، أَمْ هِيَ لَامُ أُخْرَى اجْتَلَبَتْ لِلْفَرْقِ . وَكَلَامُ سَيُؤَيِّدُهُ يَدُلُّ عَلَى  
أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَدْخَلَتْ لِلْفَرْقِ . وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ جَرَتْ بَيْنَ ابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ

٤٠٧ - مِنْ السَّكَامِ ، قَالَهُ الطَّرْمَاحُ ، وَاسْمُهُ الْحَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ ، مِنْ فُرْسَانَ الْخَوَارِجِ وَشُعْرَائِهِمْ  
عَاشَ فِي زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةَ .

وَمَعْنَاهُ : نَحْنُ الْقَوْمُ الْمَانُونُ لِلظُّلْمِ ، أَيْ لَا نَظْلِمُ أَحَدًا . وَمِنْ أَهْلِ رَجُلٍ عَظِيمٍ ، وَهُوَ مَالِكُ أَبِي قَبِيلَتِنَا .  
وَقَدْ اتَّصَفَتْ قَبِيلَتُنَا بِأَتَمِّ طَبِيعَةِ الْأَصُولِ ، وَعَرَفَتْ بِكَرَمِ أَخْلَاقِهَا .

الْإِعْرَابُ : وَنَحْنُ : الرَّوَّادُ حَسِبَ مَا قَبْلُهَا . نَحْنُ مُبْتَدَأٌ . أَيْةُ : خَبَرٌ . الضَّمُّ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . مِنْ  
آلِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ ثَانٍ لِلْمُبْتَدَأِ ، أَوْ حَالٌ مِنَ أَيْةِ الضَّمِّ . أَوْ يَدُلُّ كُلٌّ مِنْ كُلِّ وَحَلٍّ كُلُّ فَهَوٍ عَطْلُ  
بِمَعْنَوْهِ . مَالِكُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَإِنْ : الرَّوَّادُ لِلْمُطَفِّ . إِنْ : مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ مَعْمَلَةٌ . مَالِكُ : مُبْتَدَأٌ  
(وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْقَبِيلَةُ ، وَلَمْ يَمْنَحْهَا مِنَ الصَّرْفِ الشَّعْرَ) . كَانَتْ : فِعْلٌ مُاضٍ نَاقِصٌ . «عَلَّ التَّائِيْدِيَّةُ بِمَوَاسِمِهَا  
تَقْدِيرُهُ» هِيَ «كِرَامُ : خَبَرٌ . لِلْمَادَنِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَجَعَلَتْ : كَانَتْ » فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ لِلْمَجْزُوءِ

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : «وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ» حَيْثُ تَوَكَّدَ فِيهِ اللَّامُ الْفَارِقَةُ الَّتِي تَفَرِّقُ بَيْنَ «إِنْ» الْمُخَفَّفَةِ مِنْ  
الثَّقِيلَةِ وَبَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ . وَالتَّقديرُ «وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ» لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ هُنَا بِإِنْ النَّافِيَةِ لِظُهُورِ الْمَعْنَى  
الْمُرَادِ ، بِسَبَبِ وَجُودِ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَةِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْمَقَامِ مَقَامَ مَدْحٍ وَإِثْبَاتٍ ، لَا نَقِي .

واين الأخضر ، وهى قوله صلى الله عليه وسلم : « قد علمنا ان كنت مؤمنا ، فمن جعلها لام الابتداء ، أوجب كسر » ان ، ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق فتح « ان » . وجرى الخلاف قبلهما في هذه المسألة بين أبى الحسن على بن سليمان البندادى الأخضر الصغير ، وبين أبى على الفارسى . فقال الفارسى : هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبى العافية . وقال الأخضر الصغير : إما هى لام الابتداء أدخلت للفرق وبه قال ابن الأخضر .

والصحيح ان : « كم » بك تاسيساً فلا تَلْفِيهِ غَالِباً . ان ذى موصلاً إذا خففت « ان » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وطن وأخواتها . قال الله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الدين هدى الله » وقال الله تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم » . وقال الله تعالى : « وإن يكادوا كفروا لنافقين » .

وقد يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ومنه قول بعض العرب : « لا إن يزيتك لنفسك ، وإن يشينك لميه » وقولهم : « إن قمت كاتبك لسوطاً » وأما الأخضر : « إن قام لأنا » ومنه قول الشاعر :

١٠٨ - شَلَّتْ بِمِيتِكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

\*\*\*

وَأَنْ تَحَقِّقَ وَأَنْ ، فَاسْمُهَا اسْتَكْنٌ والخبر اجْعَلْ بِجُمْلَةٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ إذا خففت « أَنْ » بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها إلا ضمير

١٥٨ - من الكامل ، قاله عائكة بنت زيد ، وكان زوجها الزبير بن العوام قد قتل منها ، فخطبت بذلك عمرو بن جرموز .

المعنى : أبطأ الله حركة يدك ، وأصابها بالشلل ، لأنك قتلت مسلماً ، وقد وجب أن تقتل تجديده لحكم الله .

الإيمزالية : « شلت » بفتح الشين وهو انقص من ضمها فعل ماضى . والتاء للتأنيث . يمتك : فاعله ومضات إليه . ان بكسر الهاء مخففة من الثقيلة . مهلة : قتلت : فعل ماضى وقامه . مسلماً : اللام فارقة بين ان المخففة من الثقيلة . وإن التانيئة : مسلماً : مفعول به . حلت : فعل ماضى ، والتاء للتأنيث . عليك : متعلق به : عقوبة : فاعل . والمتعلق مضاعف إليه :

الشان محذوفا ، وخبرها لا يكون إلا جملة . وذلك نحو : علمت أن زيد قائم ، « فإن »  
مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف ، والتقدير : علمت أنه زيد قائم .  
وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقول الشاعر :

١٠٩ - فلكو أنك في يوم الرخاء سألتني

طلاقك لم أنخل وأنت صديق

وإن يكن فعلا ولم يكن دُعا ولم يكن تصرفه مُتصفا  
فالأحسن الفصل بقده ، أو نقي ، أو

تنفيس ، أو لو ، وقيل « ذكر » لو  
إذا وقع خبر « أن » المخففة جملة اسمية ، لم تحتاج إلى فاصل ، فتقول : علمت أن  
زيد قائم ، من غير حرف فاصل بين « أن » وخبرها إلا إذا قصد النفي ، فيفصل بينهما  
بحرف النفي ، كقوله تعالى : « وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون » .

وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فلا يخلو إما أن يكون الفعل متصرفا ، أو غير متصرف  
فإن كان غير متصرف لم يثبت بفاصل ، نحو قوله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى »

الشاهد في قوله : « إن قطعت لسلميا » حيث ولي « إن » الحقيقة فعل غير ناسخ للإبتداء وهو قادر  
ولا يقاس عليه ، نحو « إن قام هو » وإن قدم لزيد « خلافا للاخففى . والكثير أن يليها فعل ناسخ له  
نحو قوله تعالى : « وإن كانت لكيرة إلا مل الذين هدى الله » .

١٠٩ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لو أنك أيها المرأة طليت مني الطلاق في زمن سعة العيش لأجبتك إلى ذلك ، مع ما أنت  
عليه من الصداقة وصدق المودة . والمراد أن يقول إنه كرم لا يرد سائلا ، حتى لو سأله مديقه الذي يهر عليه  
فراقه ، الفراق لأجابه .

الإعراب : فلو : الفاء حسب ما قبلها . لو : حرف اعتناع لإحتتاج . أنك . بفتح الهمزة مخففة  
من الثقيلة والسكاف اسمها . في يوم : متعلق بسألتني . الرخاء : مضاف إليه . سألتني : فعل ماض وفاعله  
مبنى على التكسير في محل رفع والتوق الوقاية . ويا المتكلم مقول به أول الفعل : « سألت » . طلاقك : مفعول  
ثاني ومضاف إليه . والجملة في محل رفع خبر أن ، وجملة « أن » فعل الشرط لاجل لها من الإعراب . لم  
أخل : جازم ومجزوم وفاعله تقديره « أنا » والمعلق محذوف ، والتقدير « لم أخل به » والجملة جواب  
الشرط . وأنت : الواو الحال من تاء سألتني . أنت : مبتدا . صديق : خبر .

الشاهد في قوله : « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة ، وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ،  
وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف ضمير الشأن ، ويكون خبرها جملة كما سبق .

وقوله تعالى: «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ» .

وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو إما أن يكون دعاء أولاً ، فإن كان دعاء لم يفصل  
كقوله تعالى : «والخامسة أن غضب الله عليها» في قراءة من قرأ «غضب» بصيغة الماضي  
وإن لم يكن دعاء ، فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً . وقالت فرقة منهم  
المصنف : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، والفصل أحد أربعة أشياء :  
الأول : «قد» كقوله تعالى : «ونعلم أن قد صدقنا» .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف : فنال السين قوله تعالى : «علم أن  
سيكون منكم مرضى» .

ومثال «سوف» قول الشاعر :

١١٠ - وَأَعْلَمْتُ فَعَلِمْتُ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرًا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا» وقوله تعالى :  
«لن نجعل عظامه» وقوله تعالى : «أيجب أن لم يره أحد» .

الرابع : لو ، وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين . ومنه قوله تعالى «وأن لو  
استقاموا على الطريقة» . وقوله تعالى : «أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها  
أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم» .

١١٠ - من الكامل ، لم يحذف قائله .

والمعنى : يتبين أن كل ما قدره الله سوف يقع ؛ وأن علم المرء هو صلة إلى مقصوده ومطلوبه .  
الإعراب : وأعلم : الراو حسب ما قبلها . أعلم : فعل أمر والفاعل أنت . فعل : الفاء للتعليل . علم : مبتدأ .  
المرد : مضاف إليه : وجمله ينفعه من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع خبر المبتدأ . أن : مخففة من الثقيلة  
واسمها خبر الشأن محذوف تقديره «أنه» أي والجمال والشأن . سوف : حرف تسيوف . يأتي فعل مضارع  
مرفوع . كل : فاعله . ما : فكرة موصوفة بمعنى شيء ، أو اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه جنى على  
السكون في محل جر . قدرا بالياء المجهول وتخفيف النال فعل ماضى ونائب فاعله ضمير تقديره «هو» وألفه  
للإطلاق ، والجملة في محل جر صفة لما ، أولا محل لما من الإعراب صلها . وجمله «يأتي كل ما قدر» في محل  
رفع خبر «أن» . والجملة من «أن» واسمها وخبرها في محل نصب سلت مسد مفعولى «أعلم» وحسينه  
عوله «فلم المرء ينفعه» جملة معترضة بين «أعلم» و«أن سوف» لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : «سوف» حيث فصل بها بين «أن» المخففة من الثقيلة ، وبين خبرها الذي هو جملة  
فعلية فعلها متصرف وليس بدعاء .

وما جاء بدون فاصل قول الشاعر :

١١١ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله تعالى « لمن أراد أن يتم الرضاعة » في قراءة من رفع يتم في قول ، والقول الثاني أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع « يتم » بعده شذوذاً .

\*\*\*

وَحَقَّقَتْ كَانَ أَيْضًا فَنُوى مَنصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوى

إذا خففت « كان » نوى اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو : كأن زيد قائم : أو جملة فعلية مصدرية « لم » كقوله تعالى « كأن لم تكن بالأمس » أو مصدرية « قد » كقول الشاعر :

١١٢ - أَفِدَ التَّارِحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا كَمَا تَرُلُ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدْ

١١١ - من الخفيف ، لم يعرف قائله .

وسماه : علموا أن الناس يرجون منهم الخير ، فأحسنوا إليهم قبل أن يسألهم أحد ، وبذلك لم أعظم المطاء .

الإحراج : علموا ، فعل ماض وقاعله : أن المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أو ضمير القوم المحدث منهم . يؤملون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون . والواو نائب فاعله . والجملة في محل رفع خبر « أن » وجملة « أن » واسمها وخبرها في محل نصب سبب مسد مقعولي « علموا » فجادوا « اتقاء لتسببية جادوا : فعل وقاعله . قبل : ظرف زمان متعلق بجادوا . أن حرف مصدرى ونصب . يسألوا : فعل مضارع مبنى على المجهول منصوب . بأن : علامة نصبه حذف النون . والواو نائب الفاعل وهي المفعول الأول . والمفعول الثاني محذوف . و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة « قيل » إليه ، كقوله تعالى « قد أوفيت سؤلك يا موسى » . بأعظم : جار ومجرور متعلق بقوله « يسألوا » . سؤل : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « أن يؤملون » حيث وقع خبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وليس بدعاه ، ولم يفصل بينهما فاصل ، وهو قليل ، والكثير أن يأتي بالفاصل ، ويقول « يؤملون » .

١١٢ - هو الكلام عليه مستوفى في رقم ٢ والشاهد في قوله : « وكأن قد » حيث خففت كأن حملاً على أن المفتوحة فحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية فعلها متصرف وليس بدعاه ، وفصل بينهما « بقَدْ » إذا الأصل وكأنه « أي الحائِل والدَّانُ أو وكأنها » أي الزكابت قد زالت . قاله : اسمها ، وجملة قد زالت في محل رفع خبرها وهذا الخذف كثير ، والفصل بقَدْ قليل وإجيب ، وقيل حسن كاتقدم اللمة السابقة في أن .



أى وكان قد زالت . واسم « كان » فى هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن والتقدير : كأنه زيد قائم . وكأنه لم تكن بالأمس . وكأنه قد زالت . والجملة التى بعدها خبر عنها . وهذا معنى قوله : « فتوى منصوبها » . وأشار بقوله : « وثابتاً أيضاً بروى » إلى أنه قد روى إثبات منصوبها ، ولكنه قليل . ومنه قوله :

١١٣ - وَصَيْدِي مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيِيهِ حَقَّانِ  
« ثدييه » : اسم كان ، وهو منصوب بالياء ، لأنه مثنى و « حقان » خبر « كان » وروى « كان ثدياه حقان » فيكون اسم « كان » محذوفاً وهو ضمير الشأن . التقدير : كأنه ثدياه حقان . « ثدياه حقان » مبتدأ وخبر ، فى موضع رفع خبر « كان » . ويحتمل أن يكون « ثدياه » اسم كان ، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف فى الأحوال كلها .

...

١١٣ - من المزج لم يعرف قائله .

والحق : وروى صدر يثنى منه موضع القلادة كأن ثدييه حقان فى الاستدارة والصغر . الإعراب : وصدر : الواو ، والواو « صدر » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وجملة « كان ثدييه حقان » فى محل رفع خبر المبتدأ . وقال ابن هشام إنه أى صدر مرفوع لفظاً ، وخبره محذوف تقديره « ولها صدر » فتكون الواو حينئذ استئنافية أو عاطفة : مشرق الشمس صفة لصدر مضاف إليه . كان مخففة من الثقيلة . ثدييه : اسمها منصوب بالياء لأنه مثنى . « الثنون المحذوفة للإضافة عرض عن التثنية فى الاسم المفرد » وإليه : مضاف إليه . حقان : خبرها مرفوع بالألف لأنه مثنى . الشاهد فى قوله : « كان ثدييه » حيث ذكر اسمها وهو قليل ، والكثير حلقه . وروى « كان ثدييه حقان » فيه الشاهد أيضاً على أن « ثدياه » اسم كان . وجاء بالألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة . وحقان : خبرها .

## لا التي لنفي الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَيْلًا فِي نَكِيرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً  
هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي لا إلى نفي الجنس ،  
والمراد بها « لا » التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله . وإنما غلت  
التنصيص احترازاً من التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : لا رجل قائماً ، فإنها ليست  
قصداً في نفي الجنس ، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس . فيتقدير لإرادة نفي الجنس ، لا يجوز  
« لا رجل قائماً ، بل رجلان » . ويتقدير لإرادة نفي الواحد ، يجوز : لا رجل قائماً بل رجلان .  
وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا ، فلا يجوز : لا رجل قائماً بل رجلان  
وهي تعمل عمل « إن » فت نصب المبتدأ اسمها ، وترفع الخبر خبرها . ولا فرق في هذا  
العمل بين المفردة ، وهي التي لم تذكر ، نحو : لا غلام رجل قائم . وبين المكسرة نحو :  
لا حول ولا قوة إلا بالله .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة ، فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك  
مؤول بشكرة لقولهم : قضية ولا أبا حسن لها . والتقدير : ولا يسمى بهذا الاسم لها .  
ويدل على أنه معاملة النكرة ، وصفه بالنكرة ، كقولك : لا أبا حسن حلالاً  
لها ، ولا يفصل بينها وبين اسمها . فإن فصل بينهما ، ألغيت ، كقوله تعالى :  
« لا فيها غول » .

...

فانْصَبَ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَةً  
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً : كَلَامٌ حَتَّى لَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا  
مَرْفُوعاً أَوْ مَنصُوباً أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا ، لَا تَنْصِبُهَا  
لَا يَخْلُو اسْمُ « لا » مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

- ١ - الحال الأول : أن يكون مضافاً ، نحو : لا غلام رجل حاضر .
- ٢ - الحال الثاني : أن يكون مضارعاً للمضاف ، أي مشابهاً له ، والمراد به كل اسم له  
تعلق بما بعده : إما بعمل نحو : لا طالعا جبلا ظاهرا . ولا خيرا من زيد راكبا . وإما

بعطف نحو : لا ثلاثة وثلاثين . عندنا ويسمى المشبه بالمضاف : ومطولا ومطولا ، أى محدودا .

وحكم المضاف والمشبه به ، النصب لفظا كما مثل .

٣- والحال الثالث : أن يكون مفردا ، والمراد به هنا : ما ليس بمضاف ، ولا مشبه بالمضاف ، فيدخل فيه المثنى والمجموع . وحكمه البناء على ما كان ينصب به ، وتركبه مع « لا » وضرورته معها كالشئ الواحد . فهو معها خمسة عشر ، ولكن محل النصب « لا » لأنه اسم لها . فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا بمجموع يبنى على الفتح ، لأن نصبه بالفتحة نحو : « لاحول ولا قوة إلا بالله » . والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به ، وهوالياء نحو : « لا مسلمين لك » ، ولا مسلمين لزيد « مسلمين » و « مسلمين » يبنيان لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » لتركبه معها .

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن « رجل » فى قولك : « لارجل » معرب ، وأن فتحه ، فتحة إعراب ، لافتحة بناء .

وذهب المبرد إلى أن « مسلمين » و « مسلمين » معربان .

وأما جمع المؤنث السالم ، فقال قوم : يبنى على ما كان ينصب به ، وهو الكسرة ، فتقول : « لا مسلمات لك » ، بكسر التاء ، ومنه قوله :

١١٤ - إن الشباب الذى يجد عواقبه فيه نكدٌ ولا لذاتٍ للشيب

١١٤ - من البسيط ، قاله سلامة بن جندل السعدي .

ومعناه : إن الشباب الذى تكون عواقبه محمودة ، هو الوقت الذى تمتع به بكل ماله وطالب . ولما سن الشيخوخة ، فإن الإنسان فيه يضعف ولا يمكنه أن يشعر بلذة أو متعة .

الإعراب : إن : حرف توكيد . الشباب : اسمها . الذى : اسم موصول صفة للشباب مبنى على السكون فى محل نصب . يجد : خبر مقدم . عواقبه : مبتدأ ومضاف إليه . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وفى يجد لكوفه مضرا ضمير مستتر جوازا تقديره « هي » يعود على المواقب المتأخرة لفظا لا رتبة . وقوله : جعلت نكدا : فعل مضارع وقاعله تقديره « نحن » والجملة فى محل رفع خبر « إن » ولا : الوار للطف . لا : نافية الجنس تعمل عمل إن . لذات : اسمها مبنى على الكسر فى محل نصب . وإنما بنى لتضمنه معنى « من » الاستغراقية . للشيب : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائنة » خبر « لا » .

الشاهد فى قوله : « ولا لذات » حيث بنى جمع المؤنث السالم مع « لا » على ما كان ينصب به وهو

وأجاز بعضهم الفتح نحو : لامسلات لك . وقول المصنف : « وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه » .

معناه : أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعا ، والرافع له « لا » عند المصنف وجاعة ، وعند سيبويه ، الرافع له « لا » إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف . وإن كان الاسم مفردا ، فاختلف في رافع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعا بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزأين ، كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به . وأشار بقوله : « والثاني اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة ، وتكررت « لا » نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله : يجوز فيه خمسة أوجه : وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع « لا » على الفتح أو ينصب أو يرفع . فإن بنى مع « لا » على الفتح ، جاز في الثاني ثلاثة أوجه : الأول : البناء على الفتح لركبته مع « لا » الثانية . وتكون « لا » الثانية عاملة عمل « إن » نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

الثاني : التنصب عطفا على محل اسم « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله . ومنه قول الشاعر :

١١٥ - لَانْسَبَ الْيَوْمَ وَلَا حِلَّةٌ اتَّسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

الكسرة . ( وروى أيضا بالفتح كما في الأشموني « وأوجه ابن عصفور . وقال الناطم : الفتح أولي - بعد المنعم الجرجاني ص ٨١ ط مصطفى الحلبي ) .

١١٥ — من السرمع ، قاله أئس بن عباس بن مرداس من الشعراء الفرسان . المعنى : لا قرابة اليوم ولا صداقة : فإن الأمر قد قفاهم بحيث لا يرجي خلاصه ، فهو كالخرق الواسع في الثوب ، لا يقبل رقع الراقع .

الإعراب : فلا : الفاء حسب ما قبلها . لا : نافية للجسر تعمل عمل إن . نسب : اسمها حقي على الفتح في محل نصب . اليوم ظرف زمان متعلقا بمعطوف تقديره « كائن » خبرها . ولا : الواو للعطف . لا : زائدة للتأكيد بين العاطف والمعطوف وهو « حلة » فإِنَّه بالتنصب معطوف على محل اسم « لا » عند المصنف

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ، لأنها في موضع رفع بالابتداء عند خبرية ، وحينئذ تكون « لا » زائدة .

الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء وليس « لا » عمل فيه ، وذلك نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله . ومنه قوله :

١١٠ - هَذَا لِعَصْرِكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنُهُ

« لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ »

وأما عند غيره فهو معطوف على اللفظ ، وهو وإن كان مبنياً ، لكن حركته تشبه بحركة الإعراب في العروض وعلى هذا فالحركة إتيائية ، والإعراب مقدور . وغيرها محذوف لدلالة الأول عليه . أى ولا خلة اليوم . النسخ الحرق : فعل ماضٍ وفاعله . محل الرابع : جار ومجرور متعلق باتسع . الشاهد في قوله : « ولا خلة » حيث نصبه عطفاً على محل اسم « لا » الأولى فجعل « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد .

١١٦ - من السكامل ، قاله ضمرة ، وكان له أخ يسمى جندبا ، وكان أبوهما وأهلها يفضلون جندبا على ضمرة . فإذا جاءت الحرب ، دفعوا إليها ضمرة . وإذا جاء الأكل قدموا جندبا عليه . وهذا قول عظيم عنده ، فأنت من ذلك ، وقال قصيدة جاء فيها :

عجبا لتلك قضية وإقائى فيكم على تلك القضية أصعب

فإذا تكون كريمة آدمى لها وإذا يحاس الحيس يدي جندب

عذر لصركم .

المعنى : أقسم بحبائلكم أن إشارتى جندب حل ، هو بالنسبة لى للدلى والهوان بعينه ، فإن وجد هذا الأمر لكلى أوجب لى ما ذكر ، فلا أم لى ولا أب ، أى أكون ساقط النسب .

الإعراب : هذا : ها ، حرف تنبيه . ذا : اسم إشارة مبتدأ . لعركم : لام الابتداء . عركم : مبتدأ ومضاف إليه ومع الجمع . والمحذوف وجوباً تقديره « قسى » . الصغار : خبر المبتدأ « ذا » . بعينه : البناء . زائدة . صيته : توكيد الصغار ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . وقيل حال من الصغار بمعنى حقا . لا : نافية للنفى . أم : اسمها . لى : متعلق بمعطوف تقديره « كالتة » خبرها . إن : حرف شرط جازم . كان : فعل ماضٍ تام بمعنى وجد ، مبنى على الفتح فى على عزم فإن فعل الشرط . ذاك : فاعل كان والكاف حرف خطاب ، أو خبرها محذوف ، أى حاملا على أنها ناقصة . وجواب « إن » محذوف لدلالة ما قبله عليه أى « إن كان ذاك فلا أم لى الخ » وهذه الجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف . وهو قوله : « ولا أب » فإنه معطوف على محل « لا » واسمها .



وإن نصب المعطوف عليه ، جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة ، أعني البناء والنصب ، والرفع ، نحو : لا غلام رجل ولا امرأة . ولا امرأة ولا امرأة .  
وإن رفع المعطوف عليه ، جاز في الثاني وجهان :  
الأول : البناء على الفتح ، نحو لا رجل ولا امرأة ، ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله :

١١٧ - فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ  
والثاني : الرفع ، نحو : لا رجل ولا امرأة ، ولا غلام رجل ولا امرأة . ولا يجوز النصب للثاني ، لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على اسم « لا » و« لا » هنا ليست بناصبة فيسقط النصب ولهذا قال المصنف : « وإن رفعت أولا ، لا تنصبا » .

وَمُفْرَدًا نَعْنَا لِمَبْنِيٍّ يَلْ / وَافْتَحَ أَوَانَصِيْنِ ، أَوَارَفَعَ ، تَعْدِلِ

لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، نظرا لصيرورتهما بالتركيب كأنهما شيء واحد . وتكون حينئذ « لا » زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي ، ولهما خبر واحد ، أي لا أم ولا أب كائنان لي ، فهو جملة واحدة . ويجوز أن تكون عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف ، أي وليس أب كائنا لي . ويجوز أن تكون ملغاة ، وأب : مبتدأ وخبره محذوف أيضا ، أي : ولا أب كائن لي . وسوغ الابتداء به وهو فكرة وقوة بعد حرف النفي .

الشاهد في قوله : « ولا أب » حيث رفع بالأوجه الثلاثة كما سبق .

١١٧ — من الوافر ، قاله أمية بن أبي الصلت من قصيدة طويلة يذكر فيها أوصاف الجنة والمعنى : ليس في الجنة كلام باطل ، ولا تركيب فيها معاصي وليس فيها موت ، بل أهلها كلهم مخلدون .

الإعراب : ولا : الواو ، حسب ما قبلها . لا : نافية ملغاة . لعو : مبتدأ . ويجوز أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، ولعو اسمها . ولا : الواو المعطف . لا : تعمل عمل إن . تأييم : اسمها . فيها : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر المبتدأ ، أو متعلق بمحذوف تقديره « كائنا » خبر « لا » العاملة عمل ليس . وخبر « لا » النافية للجنس محذوف للدلالة ما قبله عليه . والتقدير : ولا تأييم كائن فيها . وما : الواو للعطف . ما : اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ . وجملة « فاهوا » صلة الموصول لا دخل لها من الإعراب . به : متعلق بفاهوا والهاء : عائدة على « ما » . أبدا : ظرف زمان متعلق بمقيم . حقيق : خبر المبتدأ .

الشاهد في قوله : « ولا لعو ولا تأييم فيها » حيث رفع الاسم الأول المعطوف عليه ، وهو لعو ، وبني « الثاني المعطوف » وهو « تأييم » على الفتح .

جاء في النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح لتركبه مع اسم « لا » نحو : لارجل ظريف .

الثاني : النصب مراعاة لخل اسم « لا » نحو : لارجل ظريفًا .

الثالث : الرفع مراعاة لخل « لا » واسمها لأنها في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ،

نحو : لارجل ظريف\* .

\*\*\*

وغير ما يلي ، وغيّر المفرد لاتين وأنصبته ، أو الرفع اقتصد

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ووايه

النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه . وذكر في هذا البيت أنه إذا لم يل النعت المفرد ،

المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفواصل ، لم يجوز بناء النعت ، فلا تقول : لارجل فيها ظريف ،

ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو : لارجل فيها ظريف\* ، أو نصبه نحو : لارجل فيها

ظريفًا . وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل ، لتركب النعت مع

الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد

نحو : لاطالما جبلا ظريفًا .

ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا

كما مثل ، أو غير مفرد . وأشار بقوله « غير المفرد » إلى أنه إذا كان النعت غير مفرد ،

كالمضاف ، والمشبّه بالمضاف ، يتعين رفعه أو نصبه ، فلا يجوز بناؤه على الفتح ،

ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا ، أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه

وبين النعت ، أو لا يفصل . وذلك نحو : لارجل صاحب بر فيها ، ولا غلام رجل فيها

صاحب بر\* .

\*\*\*

وحاصل ما في البيتين : أنه إذا كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ولم يفصل

بينهما ، جاز في النعت ثلاثة أوجه : نحو : لارجل ظريف ، وظريفًا ، وظريف\* .

وإن لم يكونا كذلك ، تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

\*\*\*

والعطف إن لم تتكرر « لا » احكما له بما للنعت ذى الفصل انتسب

تقدم أنه إذا عطف على اسم « لا » نكرة مفردة ، وتكررت « لا » ، يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه : الرفع والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : لا رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ولا امرأة .

وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تكرر « لا » يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول . وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح ، فتقول : لا رجل وامرأة وامرأة . ولا يجوز البناء على الفتح .

وحكي الأخفش : لا رجل وامرأة ، بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرير « لا » فكانه قال : لا رجل ولا امرأة . ثم حذف « لا » . وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد ، لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء تكررت « لا » نحو : لا رجل ولا غلام امرأة . أو لم تتكرر نحو : لا رجل وغلام امرأة . هذا كله إذا كان المعطوف نكرة .

فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال ، نحو : لا رجل ولا زيد فيها . أو لا رجل وزيد فيها .

\*\*\*

وأعطي « لا » مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس ، بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها . فتقول : ألا رجل قائم ؟ وألا غلام رجل قائم ؟ وألا طالعا جبالا ظاهر ؟

وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها . هكذا أطلق المصنف ، رحمه الله تعالى ، هنا وفي كل ذلك تفصيل وهو أنه : إذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي ، فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها ، وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء . فمثال التوبيخ قولك : ألا رجوع وقد شئت ، ومنه قوله :

١١٨ - ألا ارجعوا لمن ولئت شبيبته ؟

وَأَذَنْتُ بِشَيْبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

١١٨ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومطناه : ألا ينهي عن القبايح هذا الذي تجاوز أيام الشباب ، وبدأ رأسه يشغل شيبا .

ومثال الاستفهام عن النقي ، قولك : ألا رجل قائم ؟ ومنه قوله :

١١٩ - ألا اضطبار لسلمى أم لها جلد ؟

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

وإن قصد «ألا» التمني ، فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام وعليه يتمشى إطلاق المصنف . ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها إلا عملها في الاسم ، ولا يجوز إلغائها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء . ومن استعمال التمني قولهم : ألاماء ماء

الإعراب : ألا : الهمزة للاستفهام التوبيخي لا : نافية الجنس تعمل عمل «إن» . ارمواء : اسمها مبنى على الفتح في محل نصب . لن : اللام حرف جر . من : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر . والجاء والجورور متعلق بمحذوف تقديره « موجود » خبرها . ويحتمل أنه متعلق بـ ارمواء . والخبر محذوف ، أي موجب أو حاصل . وجملة « ولت شيبته » من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . والصبر في « شيبته » مضاف إليه . آذنت : معطوف عن : رأت . أو حال من الفاعل على تقدير « قد » . عشيبة متعلق بآذنت . بعده : ظرف زمان متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . والماء : مضاف إليه . هرم : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل جر صفة لمشيبة .

الشاهد في قوله : « ألا ارمواء » حيث وقعت « لا » بعد همزة الاستفهام التوبيخي وبقيت على ما كان لها من العمل .

١١٩ — من البسيط ، لمجنون ليل ، وروى « ليل » بدل « سلمى » .

المعنى : هل تصبر ليل أو سلمى وتجتهد إذا امت كما مات أمثالي .

الإعراب : ألا : الهمزة للاستفهام عن النقي . لا : نافية الجنس : اضطبار : اسمها . سلمى أو ليل : جار ومجرور ، وعلامة جره الفتحة المقدودة على الألف فبإية عن السكرة لأنه ممنوع من الصرف ، لألف التانيث المقصورة ، وهو متعلق بمحذوف تقديره « موجود » خبر « لا » ، ويحتمل أنه متعلق باضطبار ، والخبر محذوف ، أي موجود أو حاصل . أم : عاطفة لجملة اسمية مثبتة على مثلها متفية . وهي إما متصلة فيكون المطلوب بها وبأمر تعيين أحد الاستفهامين . وإما منقطعة فتكون إضراباً عن الاستفهام عن « دم الصبر » إلى الاستفهام عن الصبر . لها : متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . جلد : مبتدأ مؤخر . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى للشرط . ألقى : فعل مضارع وفاعله « أنا » . الذي : اسم موصول مفعول به . وجملة « لاقاه أمثالي » صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وجملة « ألقى الذي لاقاه أمثالي » فعل الشرط ، وجوابه محذوف دلالة التقدم عليه .

الشاهد في قوله : « ألا اضطبار » حيث وقعت « لا » بعد همزة الاستفهام عن النقي وبقيت على ما كان لها من العمل ، وهو قليل ، حتى توهم أبو علي الثلويين أنه لم يقع في كلام العرب ، وبه رد عليه

(الجرجاني ٨٥)

باردا . وقول الشاعر :

١٢٠ - أَلَا عُمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فِيرَأْبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ

\*\*\*

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ . إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سَقُوطِهِ ظَهَرَ .  
إذا دل دليل على خبر « لا » النافية للجنس ، وجب حذفه عند التميميين والطائيين ،  
وكثر حذفه عند الحجازيين . ومثاله أن يقال : هل من رجل قائم ؟ فتقول : لا رجل .  
وتحذف الخبر وهو قائم ، وجوبا عند التميميين والطائيين ، وجوازا عند الحجازيين .  
ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، كما مثل ، أو ظرفا  
أو مجرورا نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو : هل في الدار رجل ؟ فتقول : لا رجل .  
فإن لم يدل على الخبر دليل ، لم يحذفه عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم  
« لأحد أغير من الله » وقول الشاعر :

١٢٠ - من الطويل ، لم يعرف قائله . يرأب : يصلح . أثَّات : أفست .

المعنى : أتمنى أن يرجع الزمن الذي مضى حتى أتدرك ما فرط مني في الزمن الماضي من المفاسد .

الإعراب : ألا : حرف تنبي . وقيل إن الهزلة للاستفهام دخلت على « لا » التي لنفي الجنس ، ولكن قصد  
بالاستفهام التنبي . عمر : اسمها مبنى على الفتح في محل نصب . ولي : فعل ماض وفاعله . والجملة في محل  
نصب صفة أولى لعمر . مستطاع : خبر مقدم . رجوعه . مبتدأ مؤخر . والهاء : مضاف إليه . والجملة صفة  
ثانية لعمر . وألا هذه عند الخليل وسيبويه بمنزلة « أتمنى » وأتمنى لأخبرته ، وكذلك ما هو فيها ممتناه وبخالفهما  
المازى والمجرد ، وقالوا : إن لما خبرا ولا حجة لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون « مستطاع » خبر « ألا » أو صفة  
لاسمها ورفع سراحة لمحل « لا » مع اسمها وأشير على هذا محذوف أى راجع . رجوعه : نائب فاعل « مستطاع » والهاء  
مضاف إليه . ويجوز كون « مستطاع » خبرا مقدما ، ورجوعه مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك  
كما سبق . ومستطاع هو الخبر . يرأب : الفاء السببية وإقامة في جواب التنبي . ويرأب : فعل مضارع منصوب  
بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية . وفاعله تقديره « هو » يعود على « عمر » . ما : اسم موصول بمعنى الذي  
مبنى على السكون في محل نصب مفعول « يرأب » . أثَّات : فعل ماض وتاء للتأنيث . يد : فاعل . العقلات  
مضاف إليه . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « ألا » حيث أريد بها التنبي .



١٢١ — ولا كَرِيمٍ من الولدانِ مَصْبُوحٌ

والى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المراد مع سقوطه ظهر »

واختصر بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ، فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

ظن ، وأخواتها

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء

أعني : رأى ، خال ، علمت ، وجد

ظن ، حسبت ، وزعت ، مع عد

حجا ، درى ، وجعل اللذ كاعتقد

وهب ، تعلم ، والى كصيرا أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو : ظن وأخواتها . وينقسم

إلى قسمين :

أحدهما : أفعال القلوب .

والثاني : أفعال التحويل .

١٢١ — من البسيط ، وهو صيريت قول خام الطائي ، وقول لغوي .

وليت هو :

إذا القاح غدت ملق أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

الملقى : في الوقت الذي جفت فيه ضرور النياق . وغلطت بالخرق حتى يكف أولادها من الرضاة فلما أصبح الصباح ، جاء إليها أولادها ليرضوا كما فعلهم فلم يقدرُوا .

الإعراب : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . القاح : فاعل لفعل علوف يلد عليه

الذكور ، والتقدير : غدت القاح غدت غدت : فعل ماض ناقص ، والباء للتأنيث ، واسمها يرجع

إلى القاح . ملق تنازعه غدت المحلوفة والذكورة ، فأعملت الأولى فيه لتقدمها ، وأعملت عنه الثانية

وعملت في صيرته كاستراه . فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحلوفة لالتقاء الساكنين منع ظهورها

التنكير . أصرتها : نائب فاعل لقوله « ملق » وهو جمع حرار ككتاب : الخيط يشد به ضرور الناقة لئلا

يرضعا ولئلا . وإنما يترك ويلقى عند عدم وجود اللبن . وجملة « غدت » المحلوفة فعل الشرط وجوابه محذوف

للدلالة على مقابلة عليه والتقدير « إذا غدت القاح غدت إياه ملق أصرتها رد جازهم الخ » . وجملة « غدت »

الذكورة مفسرة لأجل لما من الإعراب . ولا : الواو العطف . لا : نافية للجنس . كريم : اسمها مبنى على الفتح

في محل نصب . من الولدان : جار ومجرور متعلق بكريم . مصبوح : خبرها .

الشاهد في قوله : « مصبوح » الواقع خبرا لا : من حيث إنه يجب ذكره ، لأنه لو حذف لم يعلم

لعدم وجود ما يدل عليه .

فأما أفعال القلوب ، فنقسم إلى قسمين .  
أحدهما : ما يدل على اليقين . وذكر المصنف منها خمسة : رأى ، وعلم ، ووجد ،  
ودرى ، وتعلم .

والثاني منهما : ما يدل على الرجحان . وذكر المصنف منها ثمانية : خال ، وظن ، وحسب ،  
وزعم ، وعد ، وحجا ، وجعل ، وهب .  
ومثال رأى ، قول الشاعر :

١٢٢ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا  
فاستعمل « رأى » فيه اليقين . وقد تستعمل « رأى » بمعنى « ظن » كقوله تعالى :  
« إنهم يرونه بعيدا » أى يظنون .

ومثال « علم » : علمت زيدا أخاك . وقول الشاعر :  
١٢٣ - عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَ  
إِلَيْكَ بِي وَأَجِيفُ الشُّوقَ وَالْأَمَلَ  
ومثال « وجد » قوله تعالى : « وإن وجدنا أكبرهم لفاسقين » :

١٢٢ - من الواقف ، قاله عداش بن زهير .

( المعنى : الله سبحانه وتعالى أعظم قوة من كل ما في هذا السكون . وأكبر جنودا .

الإعراب : رأيت ، أى تيقنت ، فعل ماض . والثاء فاعل . الله : منصوب على التثنية . أكبر :  
مفعول ثان لرأى . كل : مضاف . شئ : مضاف إلى كل ، محالة . تميز . أكبرهم : معطوف على  
أكبر . جنودا : تمييز لأكثر .

الشاهد في قوله : « رأيت » حيث جاءت بمعنى اليقين ، فلذلك نصبت مفعولين . ونجى قليلا بمعنى  
« الظن » . وقد اجتمعا في قوله تعالى « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريباً » أى يظنون به بعيدا وتيقنه قريباً .

١٢٣ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

المعنى : تيقنت أنك كريم محسن ، فعملتُ إليك آمالاً في كرمك وأشواق إلى إحسانك .

الإعراب : علمتك ( أى تيقنتك ) فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول . الباذل : مفعوله الثاني . المعروف :  
إما أن تكون بالنسب ، فعرب مفعولا به لا سم الفاعل « الباذل » . وفاعل « الباذل » تقديره « أنت »  
وإما أن تكون بالجر على اعتبار أنها مضافة إلى اسم الفاعل « الباذل » . فانبعث : الفاء للسمية أو للتعليل .  
انبعث : فعل ماض ، والثاء لتأنيث . إليك ، وى : متعلقان بالفعل « انبعث » . واجيفات : فاعل للفعل  
« انبعث » . الشوق : مضاف إليه . الأمل : معطوف على الشوق .

الشاهد في قوله : « علمتك » حيث جاءت بمعنى اليقين ، فلذلك نصبت مفعولين وهو كثير . ونجى  
بمعنى الظن وهو قليل نحو : « فإن علمتوهن مؤمنات » أى ظننتوهن .

ومثال « درى » قوله :

١٢٤ - دُرَيْتَ الْوَقَى الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ

فإنَّ اغْتَبِطًا بِالْوَقَاءِ حَمِيدٌ

ومثال : تعلم وهو الذى بمعنى « علم » قوله :

١٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغَ بِلَطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين .

١٢٤ — من الطويل ، لم يعلم قائله .

ومعناه : قد يتيقن للناس ياعروة أنك تقى بالمهود والمواثيق ، وحيث كان الأمر كذلك ، فليحطك غيرك ، بحيث يمتنى الغير مثل مالك من هذه الصفة المحمودة التى هى الوفاء بالمهود ، لأن الاغتباط بوفاء العهد أمر محمود .

الإعراب : دريت : أى تيقنت بالبناء للمجهول ، فعل طرأ . وطاء المخاطب : نائب فاعله ، وهى المفعول الأول . الوقى : المفعول الثانى ، وهو صفة مشبهة . العهد : إما بالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإما الجر على أن « الوقى » مضاف وهو مضاف إليه . وإما بالرفع على أنه فاعل بالوقى . والفاعل على الأولين ضمير تقديره « أنت » مستتر وجوبا . والنصب أرجحها ، والرفع أضعفها . ياعرو : يا حرف تداً عرو : منادى مرنم يحذف التاء ، وأصله ياعروة ، مبنى على الضم على الحروف المحذوف للترخيم وهو التثنية فى محل نصب على لغة من ينتظر . أو مبنى على الضم على الحرف المذكور وهو الواو فى محل نصب على لغة من لا ينتظر . فاغتبط : الفاء داخلة على جواب شرط مقدر ، تقديره : وإذا كنت كذلك فاغتبط . اغتبط : فعل أمر وفاعله « أنت » . فإن الفاء للتعليل لقوله فاغتبط . إن : حرف توكيد . اغتباطا : اسمها . بالوفاء : متعلق به . حميد : خبرها .

الشاهد فى قوله : « دريت » حيث جاءت بمعنى اليقين فلذلك نصبت مفعولين ، وهو قليل . والكثير أنها تتمدى إلى واحد بالياء نحو : دريت بكذا .

١٢٥ — من الطويل . قاله زياد بن يسار بن عمرو بن جابر . كان شاعرا جاهليا مباحرا

للنابغة .

المعنى : أعلم وتيقن أن شفاء النفس من داء الغضب والغيظ ، هو قهرها لمعناها ، وظفرها به . وحيث كان الأمر كذلك فينبغى لك أن تبذل الجهد مع اللطف والرفق فى الحيلة والمخادعة وتبدير المكاييد . الإعراب : تعلم أى أعلم وتيقن : فعل أمر لا يتصرف إلا بصيغة الأبر . وفاعله « أنت » . شفاء : مفعول أول لتعلم والنفس مضاف إليه . قهر : مفعول ثان لتعلم . علوها : مضاف إلى قهر ، والهاء مضاف إلى علوه . فبالغ : الفاء داخلة على جواب الشرط المقدر ، وتقديره « وإذا كان الأمر كذلك فبالغ » وقيل إنها المعطف على « تعلم » . بالغ : فعل أمر وفاعله « أنت » بلطف : جار ومجرور متعلق ببالغ . فى التحيل : متعلق ببالغ . المكر : معطوف على التحيل .

الشاهد فى قوله : « تعلم » بمعنى أعلم حيث نصبت مفعولين ، وهو قليل ، والكثير المشهور دخلوها على « أن » وصلتها فتسد مسد مفعولها .

ومثال الدالة على الرجحان، قولك: خلت زيدا أخاك. وقد تستعمل «حال» لليقين كقوله:

١٢٦- دَعَانِي الْغَوَائِي عَمَّهِنَّ وَخَلَّتْنِي

لِي أَسْمٌ ، فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهَوِ أَوَّلُ

وظننت زيدا صاحبك. وقد تستعمل لليقين، كقوله تعالى: «وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه».

وحسبت زيدا صاحبك. وقد تستعمل لليقين كقوله:

١٢٧- حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

١٢٦ — من الطويل، قاله النمر بن تولب من الصجابة وضوان الله عليهم.

المعنى: دعاني النساء الحسن بقولهن، يا عبي. والحال أني عالم متيقن أن لي إسمًا كنت أدعي به سابقًا فلم لا أدعي به الآن مع أنه أول اسم لي.

الإعراب: دعاني: فعل ماض. والنون للوقاية. وباء المتكلم مفعول أول له. الغواني: فاعله. عمن مفعول ثاني للفعل دعا. والهاء مضاف إليه والنون علامة النسوة. وقد يتعدى الفعل له والياء. وحذف تاء التأنيث من الفعل لأن الفاعل جميع مكسر، فيجوز معه في الفعل الأمران. وخلتني: الوار للحال من الياء في «دعاني» خالي: فعل ماض والتاء فاعله. والنون للوقاية. والياء مفعوله الأول، وقد عمل «حال» في ضميرين وهما التاء والياء شيء واحد وهو المتكلم، وذلك خاص بأفعال القلوب. لي جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «كأن» خبر مقدم. اسم: مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب مفعوله الثاني. فلا أدعي به: على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري، أي أفلا أدعي به. والتاء لمطف الجملة التي بعدها على جملة قبلها محذوفة والتقدير: أيترك الاسم فلا أدعي به. لا: نافية. أدعي: فعل مضارع مبني للمجهول وفائب فاعله ضمير تقديره «أنا». به: جار ومجرور متعلق بأدعي. وهو: الوار للحال من الهاء في «به». هو: مبتدأ أول: خبره.

الشاهد في قوله: «وخلتني» حيث جاءت بمعنى اليقين. فلذلك نصبت مفعولين وهو قليل، وتجيء بمعنى الظن وهو كثير نحو: خلت زيدا أخاك.

١٢٧ — من الطويل، قاله لبيد بن ربيعة العامري.

ومعناه: علمت وتيقنت أن تقوى الله والجود هما أحسن تجارة من حيث الربح والفائدة، أي أهمهما أعظم نفعا للإنسان إذا صار ميتا.

الإعراب: حسبت: فعل ماض والتاء فاعله. للتق: مفعول أول لحسب. الجود: مفعول ثان على التق. خير مفعول ثان لحسب. تجارة: مضاف إليه. ولما لم يثن «خير» لأنه اسم تفضيل مضاف

ومثال « زعم » قوله :

١٢٨ - فَاِنْ تَزْعُمِيْنِي كُنْتُ اَجْهَلُ فَيْكُمْ

فَلَا تَشْرِيْتُ الْحَلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

ومثال « عد » قوله :

١٢٩ - فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْتَى شَرِيكَكَ فِي الْغَيِّ

وَلَكِنَّمَا الْمَوْتَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

لنكرة ، فيلزمه الإفراد والتذكير . وبإباحة تمييز خبر محوّل عن المفعول . إذا : ظرف مستقبل يتضمن معنى الشرط . ما : زائدة . المرد : اسم لأصبح المحلولة ففسرها أصبح المذكورة والتقدير : إذا أصبح المرد . أصبح : فعل ماضٍ ناقص . واسمها تقديره . هو : يعود على المرد . ناقلا : خبر لأصبح المحلولة . وخبر أصبح المذكورة محذوف لدلالة خبر أصبح المحلولة عليه . وجملة « أصبح » الأولى فعل الشرط لا محل لها من الإعراب جوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه . أي حسبت الخ . وبجملة أصبح الثانية مفسرة لا محل لها من الإعراب أيضا . الشاهد في قوله : « حسبت » حيث جاءت بمعنى « إيقين » ، فلذا نصبت مفعولين وهو قليل ، والمعنى : بمعنى الظن ، . هو كثير : نحو : « حسبت زيدا صاحبك » .

١٢٨ — من الطويل ، قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد .

المعنى : إن كنت أيها المرأة تظنني أني موصوف فيكم بالغضب والحق ؛ فإني الآن بدد فراقلك فذكرت هذه الصفات القبيحة ، واستبدلت بها صفات أخرى من العقل والكمال والهدوء والأدب الجيد . الإعراب : فإن : الفاء بحسب ما قبلها . إن : حرف شرط جازم . تزعمي . فعل مضارع مجزوم بإن فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون . والتنون الموجودة للوقاية . والياء مفعوله الأول . كنت : فعل ماضٍ ناقص ، وإنهاء اسمها . أجهل : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنا » . فيكم : جار ومجرور متعلق بأجهل ، والياء علامة البدع . وجملة « أجهل » في محل نصب خبر كان . وجملة « كان » في محل نصب مفعول تزعم الثاني . فإني : الفاء داخلة على جواب الشرط . إن : حرف توكيد ونصب . والياء : ضمها : شريت : فعل ماضٍ وقاعله . الحلم : مفعوله . بعدك : ظرف مكان متعلق بشريت . والكاف مضافة إليه . بالجهل : متعلق بشريت أيضا وجملة « شريت » في محل رفع خبر « إن » وجملة « إن » في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد في قوله : « تزعمي » حيث جاءت بمعنى الظن ؛ فلذا نصبت مفعولين ، وهو قليل . والكثير المشهور دخول زعم على « أن » وصلتها ، فتعد مسد مفعولها ، نحو قوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن ينصرنا » .

١٢٩ — من الطويل ، قاله النعمان بن بشير الصنعاني رضي الله عنه .

ومعناه : فلا تظن أن صاحبك هو الذي يحاطك ويمشرك في حالة إيمارك ، بل الصاحب هو الذي يرافقتك ويصاحبك في حالة إيمارك .

ومثال « حجا » قوله :

١٣٠ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَائِقَةً  
حَتَّى أَلْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ

ومثال « جعل » قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا » .

وقيد المصنف « جعل » بكونها بمعنى « اعتقد » احترازاً من « جعل » التي بمعنى  
« ضمير » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب !

ومثال « هب » قوله :

١٣١ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَالْأَفْهَبِي أَمْرًا هَالِكًا

الإعراب : فلا : الفاء حسب ما قبلها . لا : نافية . تعدد : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله  
« أنت » . المولى : مفعوله الأول . شريكك : مفعوله الثاني ومضاف إليه . في الفئ : جار ومجرور متعلق  
بشريكك . ولكم : الواو : العطف . لكم : ضمير متعلق بـ « شريكك » . في العلم : جار ومجرور متعلق بشريكك .

الشاهد في قوله : « فلا تعدد » حيث جاءت بمعنى الظن ، فلذلك نصبت مفعولين وهو كثير ، ونجى  
بمعنى حسب بفتح السين ، فتمدى لواحد وهو قليل ، نحو : عدد المال .

١٣٠ - من البسيط ، قاله تميم بن أبي مقبل .

ومعناه : قد كنت أظن أن هذا الرجل من يعتمد عليهم في الشدائد ، ويوثق بهم في أوقات الضيق ،  
ولكن الأيام أظهرت لي عكس ما ظننت فيه .

الإعراب : قد : حرف تحقيق . كنت : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها . أحجو : بمعنى أظن ،  
فعل مضارع مرفوع . وفاعله « أنا » . أبا عمرو : مفعوله الأول ، منصوب بالالف لأنه من الأسماء  
الحسية ، وعمر : مضاف إليه . أجا : مفعوله الثاني منصوب بالفتحة . ثقة : بصفة لقوله « أجا »  
أو بالإضافة إلى ثقة ، أي : أخا وثوق ، فيكون « أجا » منصوباً بالالف . حتى : للفاية . ألت : فعل  
ماض والتاء التانيث . بنا : جار ومجرور متعلق بألت . يوماً : ظرف متعلق بألت . مليمات : فاعل  
للفعل ألت .

الشاهد في قوله : « أحجو » حيث جاءت بمعنى الظن ، فلذلك نصبت مفعولين وهو كثير . ونجى  
بمعنى « قصد » فتمدى لواحد وهو قليل ، نحو : حجوت بيت الله ، أي قصدته بالزيارة .

١٣١ - من المفقارب ، قاله أبو همام السلولي .

ومعناه : فقلت أثنى وأثنى ما أحاف منه يا أبا مالك ، وإن لم تفعل ذلك فظني من الهالكين .

الإعراب : فقلت : الفاء حسب ما قبلها . قلت : فعل ماض والتاء فاعله . أجرني : فعل أمر وفاعله  
« أنت » والتون للوقاية ، وياء التكلم مفعوله ، والخملة في محل نصب مفعول القول . أبا : متاعى : مالك  
مضاف إليه . وإلا : الواو للعطف . إلا : أصلها إن الشرطية مدغمة في لالنافية بعد قلبها لاما . وفعل الشرط  
مخوف للدلالة ما قبله عليه : أي وإلا تجرني . فهني : الفاء داخلة على جواب الشرط . هب : فعل أمر وهو



ونبه المصنف بقوله « أعنى رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين ، وهو : رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب . ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسان :

١ - لازم نحو : جن زيدا .

٢ - ومتعد إلى واحد ، نحو : كرهت زيدا .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل ، وهى المرادة بقوله : « والتى كصيرا » إلى آخره ، ففتعدى أيضا إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر . وعدها بعضهم سبعة :

١ - صير ، نحو : صيرت الطين إبريقا .

٢ - وجعل ، نحو قوله تعالى : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا » .

٣ - ووهب كقولهم : وهبى الله فداك ، أى صيرنى .

٤ - واتخذ كقوله تعالى : « لتأخذت عليه أجرا » .

٥ - واتخذ كقوله تعالى : « واتخذ الله إبراهيم خليلا » .

٦ - وترك كقوله : « وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض » .

\*\*\*

وقول الشاعر :

١٣٢ - وَرَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ

أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

ملازم لصيغة الأمر . وقاعله وأنت ، والنون الوقاية وياء المتكلم مفعوله الأول . امرأ : مفعوله الثاني والجملة فى محل جزم جواب الشرط . هالكا : صفة لقوله « امرأ » .

الشاهد فى قوله : « فهبى » حيث جاءت بمعنى الظن ، فلذلك نصبت مفعولين . ومثل ذلك « هب » أمر من الهبة فتعدى لواحد : نحو : هب زيدا ، وهو قليل .

١٣٢ - من الطويل « قاله فرعان بن الأعرف فى ابنة العاق له واسمه منازل : وبعده :

تفعد حتى ظلما ولوى يدى لوى يده إله الذى هو غالبه

المعنى : وتمهدت ولوى منازل بالخدمة لإصلاح شأنه وحاله ، حتى إذا كبر واستطاع أن يمسح شاربه بيده « لأن الصغر لاقدرة له على ذلك ، أساء لى ، وأنكر حتى عليه .

الإعراب : ور يبت : الواو حسب ما قبلها . ريبته : فعل ماض وقاعله ومفعوله . حتى : ابتدائية . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط ، فى موضع نصب . والعامل فيه جوابه . ويجوز أن تكون « حتى » حرفا

٧ - ورد كقوله :

١٣٣- رَمَى الْحَدَثَانُ نَسْوَةَ آلِ حَرْبٍ  
بِمَقْدَارٍ مِمْدَنَ لَهُ سُودًا  
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا  
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدًّا

\*\*\*

وَحْصٌ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبَ قَدْ أَلْزَمَا  
كَذَا تَعَلَّمَ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكِينٌ  
تقدم أن هذه الأفعال ، قسمان :

أحدهما : أفعال القلوب .

والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب ، فنقسم إلى متصرفة ، وغير متصرفة . فالمتصرفة ما عدا « هَب »

جاءوا ، و « إذا » في موضع جر بها . ما : زائدة . تركته : فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول . أَمَا : مفعوله الثاني . القوم : مضاف إليه . والجملة فعل الشرط لا عمل لها من الاعراب . وجوابه قوله بعده « فعمد حتى » . واستغنى : الواو للعطف على « ربيته » أو لحدال من الهاء في تركته . استغنى فعل ماض . عن المسح : متعلق بالفعل « استغنى » شاربه : فاعل ومضاف إليه .

اشبهه في قوله : « تركته » حيث جاءت بمعنى التصيير ، فلذلك نصبت مفعولين . وقيل إن « أَمَا » حال من الضمير المنصوب في « تركته » وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة في اللفظ لإضافته لمعرفة ، ولكنه شكر في المعنى لأنه لا يمتنى بالقوم ، قوما بأعيانهم ، وإنما يريد ، تركته قويا لاحقا بالرجال الغير المميزين خلا شاهد فيه حينئذ .

١٣٣ - من الواقفي ، قالهما عبد الله بن الزبير ( بفتح الزاي وكسر الباء ) الأسدي .

المعنى : رمت المصائب المتجددة نسوة آل حرب بما جعلهن يحزن حزنا شديدا . وترتب على هذه المصائب أن شعورهن من أهم والحزن قد اشتعلت شيبا ، في حين أن وجوههن التي كانت تمتاز بالجمال والبياض قد علاها السواد .

الإعراب : رمى : فعل ماض . الحدثان : فاعل مرفوع بالضم . نسوة مفعول به . آل : مضاف . حرب : مضاف إليه . بمقدار : متعلق برمي . وممدن : فعل ماض . ووفون النسوة فاعله . له : متعلق به . سمودا : مفعول مطلق ، والجملة في محل جر صفة لقوله : « بمقدار » . « فرد القاء العطف . رد . فعل ماض والفاعل « هو » شعورهن : مفعول به والهاء : مضاف إليه . والنون علامة جمع النسوة . السواد : صفة للشعر . بياضا : مفعوله الثاني . وقوله « ورد وجوههن البيض سودا » : إعرابه كإعراب سابقه .

الشاهد في قوله : « رد » في الموضعين حيث جاءت بمعنى التصيير ، فلذلك نصبت مفعولين .

و «تعلم» فستعمل منها الماضي ، نحو : ظننت زيدا قائما . وغير الماضي ، وهو المضارع نحو : أظن زيدا قائما ، والأمر نحو : ظن زيدا قائما . واسم الفاعل نحو : أنا ظان زيدا قائما . واسم المفعول نحو : زيد مظنون أبوه قائما . فـ «أبوه» هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل . وقائما المفعول الثاني . والمصدر نحو : عجبت من ظنك زيدا قائما .  
ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغير المتصرف اثنان ، وهما : هب ، وتعلم بمعنى اعلم . فلا تستعمل منهما إلا بصيغة الأمر ، كقوله :

١٣٤ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

وقوله :

١٣٥ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

واختصت القلبية بالتعليق والإلغاء .

فالتعليق : هو ترك العمل لفظا دون معنى المانع ، نحو : ظننت لزيدا قائم . فقوله : «لزيدا قائم» لم يعمل فيه «ظننت» لفظا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ، لكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت نحو : ظننت لزيدا قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في «لزيدا قائم» في المعنى دون اللفظ .

والإلغاء ، هو ترك العمل لفظا ومعنى لا مانع نحو : زيد ظننت قائم . فليس لظننت عمل في «زيد قائم» لافي للمعنى ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو : أظن لزيدا قائم وزيد أظن قائم وأخواتها .

وغير المتصرفه لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء . وكذلك أفعال التحويل ، نحو : صبر وأخواتها .

١٣٤ - سبق الكلام على هذا الشاهد ( انظر رقم ١٢٥ ) وذكره هنا استدلالا على أن «تعلم» لا تستعمل إلا بصيغة الأمر .

١٣٥ - سبق الكلام على هذا الشاهد ( انظر رقم ١٣١ ) وقد جاء ذكره هنا ليستدل به على أن «هب» لا تأتي إلا في صيغة الأمر .

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْتَوِ ضَمِيرَ الشَّيْءِ أَوْ لَمْ إِبْتِدَاءَ  
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقْدِمًا وَالنَّوْمِ التَّعْلِيْقِ قَبْلَ نَفْسِي مَا  
وَأَنْ ، وَلَا ، لَمْ إِبْتِدَاءَ أَوْ قَسَمٌ كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَكَرَ لَهُ الْإِنْجَمُ  
يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَصَرِّفَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ كَمَا إِذَا وَقَعَتْ وَسَطًا نَحْوُ  
زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ . أَوْ آخِرًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ .

وَإِذَا تَوَسَّطَتْ ، فَقِيلَ : الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ سَوَاءٌ . وَقِيلَ الْإِعْمَالُ أَحْسَنُ مِنَ الْإِلْغَاءِ .  
وَأِنْ تَأَخَّرَتْ فَالْإِلْغَاءُ أَحْسَنُ . وَإِنْ تَقَدَّمَتْ اسْتَمْتَعَ الْإِلْغَاءُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، فَلَا تَقُولُ :  
ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، بَلْ يَجِبُ الْإِعْمَالُ ، فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا . فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ  
مَا يُوْهِمُ الْإِلْغَاءَ مُتَقَدِّمًا ، أَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ ضَمِيرِ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِهِ :

١٣٦ - أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَسْوِيلُ

١٣٦ - من البسيط، قاله كعب بن زهير بن أبي سلمى ، الصحابي ، رضى الله عنه ، وهو من قصيدته  
المشهورة التي أولها :

بَانَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَوِيلٌ مَتَمٌ إِثْرَهَا لَمْ يَجْزِ مَكِيلُ

المتنى : أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَمْنَحَنِي سَعَادَ حُبِّهَا وَوَدَّهَا كَمَا مَنَحَتْهَا ، وَلَكِنْ ظَنَى أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَلَا  
تَجِيبُنِي إِلَيَّ مَا أَطْلُبُ .

الإِصْرَابُ : أَرْجُو : فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالْفَاعِلُ « أَنَا » . آمَلُ : مَعْطُوفٌ عَلَى أَرْجُو . أَنْ : حَرْفُ  
مَصْرُوعٍ وَنَصْبٍ . تَدْنُو : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَطَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مَقْبُورَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ  
ظُهُورِهَا السَّكُونُ الْعَارِضُ لِلشَّعْرِ . مَوَدَّتُهَا : فَاعِلٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ . وَ« أَنْ » وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ  
تَقْدِيرُهُ « دَنُو مَوَدَّتِهَا » مَفْعُولٌ « أَرْجُو » لِتَقْدِمِهِ . وَأَمَّا « آمَلُ » فَأَهْمَلْتُ مِنْهُ ، وَعَلَتْ فِي مَعْنَاهُ ، أَيْ  
« وَأَمَلُهُ » . وَمَا : الْوَادُ لِلطَّلَفِ . مَا : نَافِيَةٌ . إِخَالُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ . وَفَاعِلُهُ « أَنَا » . وَأَمَّا « لَدَيْنَا » :  
فَلَوْ أَنَّ مَكَانَ مُتَعَلِّقٍ بِمَصْدَرٍ تَقْدِيرُهُ « كَائِنْ » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ . وَ« نَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ . مِنْكَ : حَالٌ مِنَ  
الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ الْمُخْتَلَفِ . تَسْوِيلُ : تَنْوِيلٌ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « وَمَا إِخَالُ » حَيْثُ الْإِلْغَاءُ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى مَفْعُولِيهِ : مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّقَلِيَّةِ ،  
وَبِذَلِكَ اسْتَدَلَّ السَّكُونِيُّونَ وَتَجَمُّعُ الْأَخْفِيشِ وَأَبُو بَكْرٍ الرَّيْدِيُّ ، وَقِيلَ أَنَّهَا مُطْلَقَةٌ لِلتَّوَسُّطِ بَيْنَ حَرْفِ النَّفْيِ  
وَمَا يَمَعُهُ . وَأَجَابَ مَنْ مَنَعَ الْإِلْغَاءَ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ ، وَهُمْ الْبَصَرِيُّونَ ، بِأَنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ مَقُولٌ عَلَى إِضْمَارِ ضَمِيرِ  
الشَّيْءِ ، أَيْ وَمَا إِخَالُهُ ، فَيَكُونُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ سَلَاتُ مَعْدٍ مَفْعُولُهُ الثَّانِي . وَحَيْثُ فَلَا  
إِلْغَاءَ وَلَا تَعْلِيْقَ . وَقِيلَ إِنَّهُ مَقُولٌ عَلَى تَقْدِيرِ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ : أَيْ وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا . فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّعْلِيْقِ .  
قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالظَّاهِرُ اسْتِمَاعُ اللَّامِ هُنَا لِأَنَّهَا لَتَأْكِيدِ الْإِبْثَاتِ فَتَنَاقَى النَّفْيُ . (انظر الحَرْجَ بِلَوَّى ص ٩٤) .

فالتقدير ما إخاله لدينا منك تنويل . فالهاء ضمير الشأن ، وهي المفعول الأول ،  
« ولدينا منك تنويل » جملة في موضع المفعول الثاني . وحينئذ فلا إلغاء .  
أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

١٣٧ - كَذَاكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

والتقدير : أني وجدت للملاك الشيمة الأدب . فهو من باب التعليق وليس من باب  
الإلغاء في شيء .

وذهب السكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز الإلغاء المتكلم فلا  
يحتاجون إلى تأويل البيتين . وإنما قال المصنف « وجوز الإلغاء » لينبه على أن الإلغاء  
ليس بلام ، بل هو جائز . فحيث جاز الإلغاء ، جاز الإعمال كما تقدم . وهذا  
مخلاف التعليق فإنه لازم . ولهذا قال : « والتزم التعليق فيجب التعليق إذا وقع بطل الفعل  
« ما » النافية . نحو : ظننت ما زيد قائم . أو « إن » النافية ، نحو : علمت إن زيد قائم .  
ومثلوا له بقوله تعالى : « وتظنون إن لبثتم إلا قليلا » .

وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ، لأن شرط التعليق أنه إذا  
حذف المعلق : تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : ظننت ما زيد قائم .  
فلو حذف « ما » لقلت : ظننت زيدا قائما . والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ، لأنك  
لو حذف المعلق ، وهو « إن » ، لم يتسلط « تظنون » على لبثتم . إذ لا يقال : وتظنون

١٣٧ - من البيط ، قاله بعض بني فزارة .

ومنه : أدبني أهل فأحسنوا تأديي ، وصرت صاحب أخلاق فاضلة . وقد وجدت أن الأخلاق الفاضلة  
هي الأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمع : وتنحصر به حركة العمران .

الإعراب : كذلك : الكاف حرف تشبيه وجر . ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل جر . والكاف  
حرف خطاب . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا مطلقا لقوله « أدبت »  
أي أدبت أدها كائنا كذلك . أدبت : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء : فاعل من فاعله . حتى : ابتدائية  
حاصر : فعل ماض ناقص . من خلق : خبرها مقدم ومضاف إليه . أني : أن حرف توكيد ونصب . والياء  
اسمها . وجدت : فعل ماض وقاعله . ملك : مبتدأ . الشيمة : مضاف إليه . الأدب خبر « ملك » .

الشاهد في قوله : « وجدت ملك الخ » . وهو كالشاهد السابق . وروى بنصبه « ملك » و « الأدب »  
وعمل ذلك يسقط استدلال الكوفيين ومن تبعهم بهذا البيت .

لبنتم» هكذا زعم هذا القائل . ولعله يخالف لما هو كالجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره . وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك . وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده « لا » النافية نحو : ظننت لازيد قائم ولا عمرو . أو « لام الابتداء » نحو : ظننت لازيد قائم . أو « لام القسم » نحو : علمت ليقومن زيد . ولم بعدها أحد من النحويين من المعلقات . أو الاستفهام ، وله صور ثلاث : الأولى : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك . الثانية : أن يكون مضافا إلى اسم استفهام نحو : علمت غلام أيهم أبوك . الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو . وعلمت هل زيد قائم أو عمرو .

\*\*\*

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ أَهْمَةٍ تَعْدِيَّةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ  
إذا كانت « علم » بمعنى عرف ، تعدت إلى مفعول واحد ، كقولك : علمت زيدا  
أى : عرفت . ومنه قوله تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » .  
وكذلك إذا كانت « ظن » بمعنى « أهتم » تعدت إلى مفعول واحد ، كقولك : ظننت  
زيدا ، أى أهتمت . ومنه قوله تعالى : « وما هو على الغيب بضنين » ، أى عتيم .

\*\*\*

وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَنَّهُمَا لِعِلْمَا طَالِبِ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِزَاعِ  
إذا كانت « رأى » حليمية : أى للرؤيا فى المنام ، تعدت إلى المفعولين كما تتعدى إليهما  
« علم » المذكورة من قبل . وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى الرؤيا أنم » أى انسب لرأى  
التي مصدرها « الرؤيا » مانسب لعلم المتعدية إلى اثنين ، فعبّر عن الحليمية بما ذكر ، لأن  
الرؤيا وإن كانت تقع مصدرا لغير « رأى » الحليمية ، فالمشهور كونها مصدرا لها . ومثال  
استعمال رأى الحليمية متعدية إلى اثنين ، قوله تعالى : « إني أراى أعصر خمرا » .  
فالبناء مفعول أول . وأعصر خمرا ، جملة فى موضع المفعول الثانى .  
وكذلك قوله :

١٣٨ - أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

١٣٨ — من الوافر ، قاله عمرو بن أحمير الياهمى ، من قصيدة يذكر فيها أصحابه الذين فارقه  
والحقوا بالشام .

المنى : إن هؤلاء الأصحاب قد أروقوا وأسهرقوا . وإذا تمت رايهم فى المنام مرافقين لى ، ويحتمل



أَرَاهُمْ رُقُقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالًا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِيُورِدُ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَدْرِكْ بِلَالًا  
فَالِهَاهُ وَالْمِمْ فِي «أَرَاهُمْ» الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ «وَرُقُقَتِي» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

\*\*\*

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ  
لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ سَقُوطُ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَلَا مَقُوطُ أَحَدِهِمَا إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى  
ذَلِكَ . فَتَالِ حَدَثَ الْمَفْعُولَيْنِ لِلدَّلَالَةِ أَنْ يَقَالَ : هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ؟ فَقَوْلُ : ظَنَنْتَ ،  
الْمُقَدِّمُ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا . فَيُحَذَفُ الْمَفْعُولَيْنِ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
١٣٩ - بَأَى كِتَابٍ أَمْ بَأَيَّةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ

حَسْبِي ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ اللَّيْلُ وَزَالَ يَطْلُوعُ النَّجْمِ ، أَحَدُ نَفْسٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هُنَا بِإِنْسَانٍ أَرَادَ وَرُودَ الْمَاءِ ،  
وَرَأَى السَّرَابَ فَظَنَّهُ مَاءً فَصَارَ يَجْرِي نَحْوَهُ لِيَشْرَبَ وَيُرْوَى ، فَتَبَيَّنَ لَمْ خِلَافَ ظَنِّهِ «وَلَمْ يَدْرِكْ» مِنْهُ مَا يَبْلُغُ  
بِهِ حُلَّتُهُ .

الإِعْرَابُ : أَبُو : مُبْتَدَأٌ مَرْقُوعٌ بِالْوَاوِ نَهَابَةٌ مِنَ الصَّمَةِ لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَمِيَّةِ . حَنْشٌ : مُضَافٌ  
إِلَيْهِ . يُوْرُقِي : فِعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ «هُوَ» وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ . وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَالْجُمْلَةُ فِي بَعْضِ رَفْعِ  
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ . وَطَلِقَ وَحَارَ وَأَثَلَا (أَصْلُهُ أَثَلَاةٌ وَوَرَحِمَ لَشْمَرٌ) مَطْوُوفٌ عَلَى «أَبُو حَنْشٍ» وَالْمَطْوُوفُ عَلَى  
الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأٌ . وَخَبَرُ الْجَمْعِ مَحْلُوفٌ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ وَالتَّقْدِيرُ «يُوْرُقُونِي» وَفَصْلٌ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَطْوُوفِ  
الْأَخِيرِ بِالطَّرْفِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَوْتَةٌ» وَالطَّرْفُ مَحْتَمِلٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْلُوفِ أَيْ «يُوْرُقُونِي» . وَفِي الْبَيْتِ مَحْذُورَانِ :  
أَوَّلُهُمَا التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ الْقَدَاءِ ، وَثَانِيَهُمَا الْفَصْلُ . أَرَاهُمْ : فِعْلٌ مَاضٍ وَالْفَاعِلُ أَنَا . وَالِهَاهُ : مَفْعُولُ أَوَّلِ الْفِعْلِ  
«أَرَى» وَالْمِمْ الْجَمْعُ . وَرُقُقِي : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَرَى وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ . حَتَّى : ابْتِدَائِيَّةٌ ، إِذَا  
ظَهَرَ لِلزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ . مَا : زَائِدَةٌ . تَجَافَى : فِعْلٌ مَاضٍ وَالْفَاعِلُ أَنَا . فَاعِلُهُ : أَنْخَزَلَ .  
مَطْوُوفٌ عَلَى «تَجَافَى» وَفَاعِلُهُ «هُوَ» أَنْخَزَالًا : مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ . «جُمْلَةُ» تَجَافَى الْخ . فِعْلٌ الشَّرْطِ وَهُوَ  
إِذَا الْأَوَّلُ . وَجَوَابُهُ جُمْلَةُ «إِذَا» الثَّانِيَّةُ . إِذَا : حَرْفٌ مُقَاجَاةٌ . أَنَا : مُبْتَدَأٌ . كَالَّذِي : السَّكَافُ حَرْفٌ  
تَشْبِيهِيٌّ وَجَر . الَّذِي : اسْمٌ مُوصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ . وَهُوَ مَحْتَمِلٌ يَحْتَلِفُ تَقْدِيرُهُ «كَأَنِّي»  
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . يَجْرِي : فِعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ «هُوَ» . وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صَلَاحُ الْمَوْجُودِ . لِيُورِدَ :  
مَتَعَلِقٌ بِمَجْرَى أَيْضًا . إِلَى آلٍ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَجْرَى . فَلَمْ : الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ . لَمْ : حَرْفٌ نَقْصِيٌّ  
وَقَلْبٌ . يَدْرِكُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَمْ ، وَفَاعِلُهُ «هُوَ» بِلَالًا : مَفْعُولٌ بِهِ لِلْقَلْبِ «يَدْرِكُ» .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : «أَرَاهُمْ وَرُقُقَتِي» حَيْثُ نَصَبْتُ «أَرَى» الَّتِي هِيَ مِنَ الرُّوْيَا سَمَانًا ، مَفْعُولَيْنِ مَحَلٍّ عَلَيْهِمَا  
نَحْوُ : عَلِمْتَ زَيْدًا أَخَاكَ .

١٣٩ — مِنَ الطَّوِيلِ «قَالَ الْكَلْبِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْأَسَدِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٦ هـ» يَدْحُ آلِ الْبَيْتِ .

الْمَعْنَى : يَاسَنُ يَمِينِي فِي حُبِّ آلِ الْبَيْتِ — هَلْ وَجَدْتُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ ، أَنْ حُبَّ آلِ الْبَيْتِ  
مِنَ الْعَارِ الَّذِي يُلصِقُ بِالرَّمْلِ حَتَّى جَعَلَ تَعْيِينِي .

أى ونحسب جهم عارا على . فحذف المفعولين وهما : جهم ، وعارا على ، للدلالة ما قبلهما عليهما .

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : هل ظننت أحدا قائما ؟ فنقول : ظننت زيدا أى : ظننت زيدا قائما . فحذف الثانى للدلالة عليه : ومنه قوله :  
١٤٠ - وَلَقَدْ نَزَّلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مَنِ بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واقعا . فغيره هو المفعول الأول ، وواقعا هو المفعول الثانى . وهذا الذى ذكره المصنف : هو الصحيح من مذاهب النحويين .

الإعراب : بأى : جار ومجرور متعلق بترى . وحذف نظيره من « تحسب » . أى : استغناء به لما الصدارة فلذا قدمها على العامل . كتاب : مضاف إليه . أم : عاطفة لقوى المحذوفة حل ترى المذكورة ، لأنها وإن كانت متأخرة لفظا لبعدها متقدمة رتبة ، بأية متعلق بقوى المحذوفة ، واكتسبت التأنيث من المضاف إليه وهو وصته . ترى : فعل مضارع ، وفاعله : « أنت » جهم : مفعوله الأول ومضاف إليه وبمع الجمع عارا : مفعوله الثانى . حل : متعلق بمارا . وتحسب : الواو المطف . تحسب : فعل مضارع مرفوع وفاعله « أنت » ومفعولاه محذوفان لدلالة مفعولي « ترى » عليهما . وجعل « الواو » فى « وتحسب » معنى « أو أبلغ » فى المعنى .

الشاهد فى قوله : « وتحسب » حيث حذف منه مفعوليه اختصارا لدلالة ما قبلهما عليهما كما عرفت وهو جائز بلا خلاف .

١٤٠ — من الكامل ، قاله عنزة العيسى .

ومعناه : والله لقد نزلت أينما المحبوبة منى فى منزلة لثى المحبوب المكرم : فلا تظنى غير ذلك . الإعراب : ولقد : ألوان موطئة لقسم محذوف ، تقديره « والله » واللام لمؤكد القسم . قد : حرف تحقيق . نزلت : فعل ماضى وفاعله . وجملة « لقد نزلت منى بمنزلة المحب المكرم » جواب القسم المحذوف لا محل له من الإعراب . فلا : الفاء : التفريع على ذلك القسم . لا ، فاعله . تظنى : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامته بزمه حذف النون . والياء فاعله . غيره بمفعوله الأول . وإياه : مضاف إليه ، ومفعوله الثانى محذوف لدلالة المقام عليه ، تقديره « واقعا » . منى ، منزلة متعلقان بنزلت . والياء معنى « فى » ، وحيث قد قوله « فلا تظنى غيره » معرض بإيهما . المحب : مضاف إليه . المكرم : صفة لمحب .

الشاهد فى قوله : « فلا تظنى غيره » حيث حذف مفعول « تظن » الثانى اختصارا لدلالة المقام عليه . وهو جائز عند الجمهور ومنه ابن طيكون من المناربة وبساعة ، وأجابوا عن هذا البيت بأن قوله « منى » متعلق بمحذوف ، لا ينزلت ، مفعول ثان لظن . أى فلا تظنى غيره كائنات منى . وأما إن لم يدل دليل على الحذف لم يحذف ، لا فيهما ، ولا فى أحدهما باتفاق .

فإن لم يدل دليل على الحذف ، لم يجوز لافيهما ولا في أحدهما ، فلا تقول : ظننت ، ولا ظننت زيدا ، ولا ظننت قائما ، تريد : ظننت زيدا قائما .

وَكَتَّظُنُّ أَجْعَلُ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ  
غَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصْلَتٍ يُحْتَمَلُ  
القول ، شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكي نحو : قال زيد عمرو منطلق .  
وتقول : أزيد منطلق ؟ لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية .  
ويجوز إجرأؤه مجرى الظن ، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما  
« ظن » .

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين :

أحدهما ، وهو مذهب عامة العرب : أنه لا يجزى القول مجرى الظن إلا بشروط ، ذكر المصنف منها أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين .

الأول : أن يكون الفعل مضارعا .

الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « اجعل تقول » فإن « تقول » مضارع ، وهو للمخاطب .

الثالث : أن يكون مسبوقا باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إن ولي مستفهما به » .

الشرط الرابع : أن لا يفصل بينهما ، أي بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل . فإن فصل بأحدهما لم يضر . وهذا هو المراد بقوله : « ولم يفصل بغير ظرف » إلى آخره .

فقال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عمرا منطلقا ؟ ف « عمرا » مفعول أول . و « منطلقا » مفعول ثان . ومنه قوله :

١٤١ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِيَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٤١ — من الرجز ، قاله هدية بن الحشر من شعراء الدولة الأموية : القلوص . الرواسم : النوق الشديدة السريعة .

المعنى : في أي وقت تظن أن النوق الشديدة المريعة تحمل إلى مجبوبي أم حازم وإبها حازما ، وتوصلهما إلي . الإعراب : متى ، اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب على أنه ظرف زمان متعلق بتقول أويحملن . تقول : فعل مضارع مرفوع والفاعل « أنت » . القلوص : مفعولة الأول . الرواسما : صفة

فلو كان الفعل غير مضارع نحو : قال زيد عمرو منطلق ، لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء . وكذا إن كان مضارعا بغير تاء ، نحو : يقول زيد : عمرو منطلق ، لم ينصب . أو لم يكن مسبوqa باستفهام نحو : أنت تقول : عمرو منطلق . أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا محرور ، ولا معمول له ، نحو : أأنت تقول : زيد منطلق . فإن فصل بأحدها ، لم يضر ، نحو : أعندك تقول زيدا منطلقا . و : أفي الدار تقول زيدا منطلقا ، وعمرا تقول منطلقا ؟ ومنه قوله :

١٤٢ - أَجْهَالًا يَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فـ « بنى » مفعول أول . و « جهالا » مفعول ثان .

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة ، جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ « تقول » نحو : أتقول زيدا منطلقا ؟ وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول زيد منطلق .

\*\*\*

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ : قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهب سليم . فيجرون القول مجرى « الظن » في نصب المفعولين مطلقا ، أى سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، وجدت فيه

القلص . يمحلى : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وقون النسوة فاعل . أم : مفعول به قاسم : مضاف إلى أم . قاسما : معطوف على « أم » . وجملة « يمحلى » في محل نصب مفعول « تقول » الثاني قبل .

الشاهد في قوله : « تقول » حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى « ظن » وقد وجدت الشروط الأربعة فيه

١٤٢ — من الواقف ، قاله السكيت بن زيد الأسدي ، يمدح مضر ويفضلهم على أهل اليمن .

ومعناه : بحياة أبيك خبري : هل ظن أن قريشا لا يعلمون فضل المضرين على أهل اليمن ويجهلون حقيقة حالهم حتى استعملوا أهل اليمن على أعمالهم ، وآثروهم على المضرين مع فضلهم عليهم ، أم يعلمون الفضل وانكسرهم أظهروا الجهل مع كونهم ليسوا بجهالين .

الإعراب : أجهالا : المنزة للاستفهام . جهالا : مفعول ثان مقدم لتقول لأنه بمعنى ظن . تقول فعل مضارع مرفوع وفاعله « أنت » . بنى : مفعول أول مؤخر له منصوب بالياء تباية عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . لؤي : مضاف إليه . لعمر : اللام للابتداء . عمر : مبتدأ ، أبيك : مضاف إلى عمر

الشروط المذكورة، أم لم توجد. وذلك نحو: قل ذا مشققا. ف «ذا» مفعول أول.  
و «مشققا» مفعول ثان. ومن ذلك قوله:

١٥٣ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

فهذا: مفعول أول لـ «قالت» و «إسرائيلنا»: مفعول ثان.

والكاف مضاف إلى «أبي» وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره «يمضي» أو «قسي» والجملة متروكة بين المحذوف والمحذوف عليه، لأنه «أم» حرف عطف وهي معادلة الهمزة في الاستفهام بها. متجاهلينا مسطوف على «أجهلا» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وألفه للإطلاق.  
الشاهد في قوله: «أجهلا تقول» حيث فصل فيه بين الاستفهام والفعل بمفعوله وهو مفتقر كما تقدم ذكره.

١٥٣ — من الرجز، قاله أهرابي صاد ضبا وأق به إلى امرأته: فقالت هذا لعمر الله إسرائيلنا. ومعناه: أن امرأتي لما جئت إليها بالضرب قالت، وكنت رجلا ذكيا أنهم ماتقول: إن هذا الضرب من مسخ الله من بني إسرائيل.

الإعراب: قالت: معنى ظننت، فعل ماضٍ وتاء التانيث والفاعل «هي». وكنت: الواو، اعتراضية كانت: فعل ماضٍ ناقص والتاء اسمها. رجلا: خبرها. فطينا: صفة لقوله «رجلا». هذا: مفعول أول للفعل قالت. لعمر الله: لامر للابتداء. عمر ميتدا. الله: مضاف إليه، وخبره محذوف وجوبا تقديره «تحيي». إسرائيلنا: مفعول ثان لقالت وألفه للإطلاق، وهو على حذف مضافين، أي مسوخ بني إسرائيل. وجملة قوله: لعمر الله: متروكة بين معنوي. قالت: لا محل لها من الإعراب، كما أن قوله «وكنت رجلا فطينا» متروكة بين القول ومفعوله.

الشاهد: في قوله «قالت» حيث أجرى مجرى الظن في نصب المفعولين، مع أنها لم توجد فيه الشروط المذكورة على منذهب سليم.

## أعلم ، وأرى

إلى ثلاثة رأي وعليما عندوا إذا صار رأي ، وأعلما  
أشار بهذا الفصل إلى ما يتبعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل . فذكر سبعة  
أفعال منها :

١ - أعلم وأرى . فذكر أن أصلهما « علم » و « رأى » وأنهما بالهمزة يتعديان إلى  
ثلاثة مفاعيل ، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما ، كانا يتعديان إلى مفعولين ، نحو : علم  
زيد عمرا متطلقا . ورأى خالد بكرا أخاك . فلما دخلت عليهما همزة النقل ، زادت بهما مفعولا  
ثالثا ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة . وذلك نحو : أعلمت زيدا عمرا متطلقا .  
وأريت خالدا بكرا أخاك . ثم « زيدا » و « خالدا » مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا  
حين قلت : علم زيد ، ورأى خالد . وهذا هو شأن الهمزة ، وهو أنها تصير ما كان فاعلا  
مفعولا . فإن كان الفعل قبل دخولها لازما ، صار بعد دخولها متعديا إلى واحد ، نحو :  
خرج زيد ، وأخرجت زيدا . وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى  
الثنتين ، نحو : ليس زيد جبة ، فتقول : ألبست زيدا جبة . وسياق بيان ما يتعلق به من  
هذا الباب . وإن كان متعديا إلى الثنتين ، صار متعديا إلى ثلاثة كما تقدم فى « أعلم »  
و « أرى » .

• • •

وَمَا لِمَقْعُورَى عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقُّقًا

أى يثبت للمفعول الثانى والثالث من مفاعيل « أعلم وأرى » ما ثبت للمفعول « علم ورأى »  
من كونهما مبتدأ وخبر فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن  
جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل . ومثال ذلك : أعلمت زيدا عمرا  
قائما . فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو : عمرو قائم . ويجوز  
إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرو أعلمت زيدا قائما . ومنه قولهم : البركة أعلمنا  
الله مع الأكابر : ف « تا » مفعول أول و « البركة » مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى  
موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : أعلمنا الله البركة مع الأكابر .  
وكذلك يجوز التعليق عنهما ، فتقول : أعلمت زيدا لعمرو قائم .



ومثال حذفهما للدلالة ، أن يقال : هل أعلمت أحدا عمرا قائما ؟ .

فتقول : أعلمت زيدا . ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة ، أعلمت زيدا عمرا ، أى قائما . أو : أعلمت زيدا قائما ، أى عمرا قائما .

\*\*\*

وإنَّ تَعَدِّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْتَبِهُ بِهِ تَوَاصُلًا  
وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي أَتْنِي كَسَا فَهَوَّ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو التَّنَاسَا  
تقدم أن « رأى وعلم » ، إذا دخلت عليهما همزة النقل ، تعديا إلى ثلاثة مقاعيل . وأشار  
في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين .  
وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد ، كما إذا كانت « رأى » بمعنى « أبصر » نحو :  
رأى زيد عمرا . و « علم » بمعنى « عرف » نحو : علم زيد الحق : فإنهما يتعديان بعد  
الهمزة إلى مفعولين نحو : أريت زيدا عمرا . وأعلمت زيدا الحق . والثاني من هذين  
المفعولين ، كالمفعول الثاني من مفعولي « كسا » و « أعطى » نحو : أكسوت زيدا حبة .  
وأعطيت زيدا درهما ، في كونه لا يوضح الإخبار به عن الأول . فلا تقول : زيد الحق ،  
كما لا تقول : زيد درهم . وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وإبقاء الأول ،  
وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل . فنال حذفهما : أعلمت وأعطيت  
ومنه قوله تعالى : « فأما من أعطى واتى » .

ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول : أعلمت زيدا . وأعطيت زيدا . ومنه قوله تعالى :  
« ولسوف يعطيك ربك فترضي » .

ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : أعلمت الحق ، وأعطيت درهما .

ومنه قوله تعالى : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . وهذا معنى قوله « والثاني  
منهما » إلى آخر البيت .

\* \* \*

وَكَا رَى السَّابِقِ « نَبَأَ » « أَخْبَرَ » « حَدَّثَ » « أَنْبَأَ » كَذَلِكَ « خَبَّرَ »

تقدم أن المصنف عد الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مقاعيل سبعة .

وسبق ذكر « أعلم » و « أرى » وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية ، وهي :

١ - نبأ ، كقوله : نبأت زيدا عمرا قائما . ومنه قوله :

١٤٤ - نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسْمِهَا

يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْجَارِ

٢ - وَأَخْبِرْ، كَقَوْلِكَ : أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٤٥ - وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا  
وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي

١٤٤ — من الكامل ، قاله التائيفة اللباني ، في هجاء زُرْعَة بن عمرو بن خويلد .

المعنى : بلغني أن زُرْعَة يقول في أشعارها ، وهي بالنسبة لصورها منه غريبة ، لأنه غير مشهور بالشعر ولا منسوب إليه . وما ذلك إلا لنقص في قواه العقلية ، التي هي وصف ذميم مثل اسمها وهو السفاهة .

الإعراب : نُبِّئْتُ بالبناء للمجهول « فعل ماض ، والتاء فاعله وهو مفعوله الأول . زُرْعَة : مفعوله الثاني . والسفاهة : الواو اعتراضيّة . السفاهة : مبتدأ . كاسمها : جار مجرور متعلق بمحذوف خبره . والهاء : مضاف إليه . والتقدير : السفاهة قبيحة كاسمها . يهدي : فعل مضارع وفاعله « هو » . إلى : جار مجرور متعلق بالفعل « يهدي » . غرائب : مفعول به . الأشجار : مضاف إليه . وجملة يهدي الخ في محل نصب سد مسد مفعولي « نُبِّئْتُ » الثالث « فعيّننا جملة » والسفاهة كاسمها « معترضة بين الثاني والثالث لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « نُبِّئْتُ » حيث تعدى كآرى العلمية إلى الثلاثة مفاعيل .

١٤٥ — من البسيط ، قاله رجل من بني كلاب .

معناه : أيها المحبوبة إذا أخبرت أن المرض لازمني وقد غاب زوجك يوما من الأيام ، فلا بأس ولا ضرر عليك إذا جئت لزيارتي في هذا الوقت .

الإعراب : وما : الواو حسب ما قبلها . ما : نافية حجازية ، تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف جوازًا . عليك : متعلق بمحذوف خبرها ، والتقدير : ليس بأس كائنًا عليك . ويجوز أن تكون « ما » اسم استفهام إنكاري تعرب مبتدأ . عليك : متعلق بمحذوف خبره ، أي : وأي بأس كائن عليك الخ . إذا : ظرف الزمان المستقبل فيه معنى الشرط ، متعلق بقوله « تعوديني » ، أي وما عليك أن تعوديني في هذا الوقت . أخبرتني بالبناء للمجهول : فعل ماض ، وجاء المخاطبة فاعل من فاعله وهي مفعوله الأول . والنون الوقاية . والياء : مفعوله الثاني . دنفًا : جملة فعل الشرط ، وجوابها محذوف دلالة ما قبله عليه أي : فما عليك . وغاب : الواو للحال من تاء المخاطبة . غاب : فعل ماض . بعلك : فاعل ومضاف إليه . يومًا : ظرف زمان متعلق بغاب . أن : حرف مصدري ونصب . تعوديني : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، والياء الأول فاعله ، والنون الوقاية . والياء الثانية مفعوله . و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بنون محذوفة ، أي في عيادتي ، وهو متعلق بما تعلق به « عليك » . الشاهد في قوله : « أخبرتني » حيث تعدى كآرى إلى ثلاثة مفاعيل .

٣- وحدت ، كقولك : حدثت زيدا بكرا مقبلا . ومنه قوله :

١٤٦- «أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ قَتَنَ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ»

٤- وأنبأ ، كقولك : أنبأت عبد الله زيدا مسافرا . ومنه قوله :

١٤٧- «وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

٥- وخبر ، كقولك : خبرت زيدا عمرا غائبا ، ومنه قوله :

١٤٦ — من الخفيف ، قاله الحارث بن حلزة الشكري الشاعر الجاهل المعروف ، من مطلقته التي مطلعها :

أَدْنَتْنا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثُلُوْجٍ مِنْهُ الثَّوَاءُ

المعنى : وإن منعتم ما يطلب منكم من المعاملة ، فإن الذي حدثتم عنه إن له الرفعة علينا ، يعني الافرقة محنوم علينا ولا شرف ، فلا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم .

الإعراب : أو : عاطفة . منعتم : فعل ماضٍ وفاعله ومنه الجمع . ما : اسم موصول بمعنى الذي مفعول به . وجملة «تسألون» بالبناء المفعول ، من الفعل وثائب الداخل ، لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . وعاءه محذوف ، أي منعتم ما تسألونه مما طلب منكم . فن : الفاء السببية . من : اسم استفهام مبتدأ . حدثتوه : بالبناء للمفعول أيضا ، فعل ماضٍ ، وثناء المخاطبين نائب عن فاعله وهي مفعوله الأول . وللمعنى علامة الجمع . والهاء مفعوله الثاني . له جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «كائن» خبر مطلق . علينا : متعلق بملك المحذوف أيضا . الولاء : مبتدأ موخر والجملة سدت مسد مفعول «حدثتوه» الثالث . الشاهد في قوله : «حدثتوه» حيث تعدى ، كآرى ، إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤٧ — من المتقارب ، قاله الأعشى وهو ميمون بن قيس من قصيدة مدح بهاقيس بن معدى كرب .

ومعناه : قيل لي إن قيسا خير أهل اليمن ، وأنا لم أعتبر قيسا وأجرته : لأنى لست في حاجة إلى ذلك ،

مع طعنى بأنه حقا خير أهل اليمن قبل أن يجبروني بذلك .

الإعراب : أنبئت : بالبناء للمفعول : فعل ماضٍ وثناء المتكلم : نائب فاعله وهي مفعوله الأول . قيسا : مفعوله الثاني . ولم أبله : الواو الحال من اللزوم في «أنبئت» لم : حرف نفي وجزم . أبله : فعل مضارع مجزوم بحذف الواو . والفاعل : أنا . والهاء : مفعول به . كما : السكاف للتعليل . وما : موصولة وجملة «زعموا» من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والمائد محذوف . ويجوز أن تكون «ما» مصدرية . والجار والمجرور متعلق بالفعل «أبله» . خبر : مفعول أنبئت الثالث . فحينئذ قوله «ولم أبله» جملة مترتبة بين الثاني والثالث . أهل : مضاف إليه . اليمن : مضاف إلى أهل . الشاهد في قوله : «أنبئت» حيث تعدى ، كآرى ، إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤٨ - وَخَبِرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْصَرَ أَعْوَدُهَا

وإنما قال المصنف : « وكأري السابق » لأنه تقدم في هذا الباب ، أن أرى نارة تتعدى إلى ثلاثة مضاعيل ، ونارة تتعدى إلى اثنين . وكان قد ذكر أولاً « أرى المتعدية » إلى ثلاثة ، فغلب على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

١٤٨ — من الطويل ، قاله العوام بن حقة بن كعب بن زهير في « قيل » الملقبة بسوداء الغميم .  
المعنى : بلغني أن ليل محبوبتي مريضة فلذلك تركت أهل بيمصر ، وأسهرت إليها لأزورها .  
الإعراب : وخبرت : الواو حسب ما قبلها . وخبرت بالبناء للمجهول : فعل ماضٍ ، والثاء نائب فاعله وهي مفعوله الأول . سوداء : مفعوله الثاني . الغميم : مضاف إليه . مريضة : المفعول الثالث للفعل « خبرت » . فأقبلت : الفاء السببية . أقبلت : فعل ماضٍ وفاعله . من أهل : متعلق بالفعل « أقبلت » .  
وبناء المتكلم في « أهل » مضاف إليه . بيمصر : جار ومجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث ، متعلق بمحذوف حال من أهل ، أي حالة كونهم كائنين بيمصر .  
وجملة « أعودها » من الفعل والفاعل ، والمفعول ، في محل نصب حال من تاء « فأقبلت » وهو من الأحوال المقدرة ، أي : أقبلت مقدراً عيادتها .  
الشاهد في قوله : « خبرت » حيث تعدى ، كأرى ، إلى ثلاثة مضاعيل .

## الفاعل

الفاعلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي « أَتَى

زَيْدٌ » مُنِيرًا وَجْهَهُ « نِعَمَ الْفَتَى »

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء، شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع، وهو الفاعل أو نائبه، وسياقي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب. فأما الفاعل فهو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فَعَلَّ أَوْشَبَهُ. وحكمة الرفع والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: قام زيد. والمؤول به نحو: يعجبني أن تقوم، أى قيامك. فخرج بالمسند إليه، فعل ما أسند إليه غيره، نحو: زيد أخوك. أو جملة، نحو: زيد قام أبوه. أو زيد قام، أو ما هو في قوة الجملة نحو: زيد قائم غلامه. أو زيد قائم، أى هو.

وخرج بقولنا « على طريقة فَعَلَّ » ما أسند إليه فعل على طريقة « فَعِلَّ » وهو النائب عن الفاعل نحو: ضُرب زيد. والمراد بشبه الفعل المذكور.

١ - اسم الفاعل نحو: أقام الزيدان ؟

٢ - والصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهه.

٣ - والمصدر نحو: عجب من ضرب زيد عمرا.

٤ - واسم الفعل نحو: هبّات العقيق.

٥ - والظرف، والجار والمجرور، نحو: زيد عندك غلامه. أو في الدار غلاماه.

٦ - وأفعال التفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه. ف « أبوه » مرفوع بالأفضل.

والى ما ذكر، أشار المصنف بقوله: « كمرفوعى أتى » إلى آخره. والمراد بالمرفوعين، ما كان مرفوعا بالفعل، أو بشبه الفعل، كما تقدم ذكره.

ومثل للمرفوع بالفعل، بمثالين: ما رفع بفعل متصرف، نحو: أتى زيد. والثاني: ما رفع بفعل غير متصرف نحو: نعم الفتى.

ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: منيرا وجهه.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَلِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَمْتَرَ  
حكم الفاعل : المتأخر عن رافعه ، وهو الفعل أو شبهه ، نحو : قام الزيدان . وزيد قائم  
غلاماه . وقام زيد .

ولا يجوز تقديمه على رافعه ، فلا تقول : الزيدان قام . ولا : زيد غلاماه قائم . ولا :  
زيد قام . على أن يكون « زيد » فاعلا مقدما ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع  
لضمير مستتر ، التقدير : زيد قام هو : وهذا مذهب البصريين .

وأما الكوفيون : فأجازوا التقديم في ذلك كله . وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة  
الآخيرة ، وهي صورة الأفراد ، نحو : زيد قام . فتقول على مذهب الكوفيين : الزيدان  
قام . والزيدون قام . وعلى مذهب البصريين ، يجب أن تقول : الزيدان قاما ، والزيدون  
قاموا . فتأتى بألف وواو في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين . وهذا معنى قوله : « وبعد فعل  
فاعل » وأشار بقوله : « فلِنْ ظَهَرَ » إلى آخره ، إلى أن الفعل وشبهه لا يدل له من  
مرفوع . فلِنْ ظَهَرَ ، فلا إضمار نحو : قام زيد . وإن لم يظهر ، فهو مضمَر ، نحو : زيد  
قام ، أى هو .

\*\*\*

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنَدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ « كَفَارَ الشَّهَدَا »  
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ  
مذهب جمهور العرب ، أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، وجب تجريده  
من علامة تدل على التثنية أو الجمع . فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد . فتقول : قام  
الزيدان . وقام الزيدون . وقامت الهندات . كما تقول : قام زيد ، ولا تقول على مذهب  
هؤلاء : قاما الزيدان . ولا : قاموا الزيدون . أولا : فن الهندات . فتأتى بعلامة في الفعل  
الرافع للظاهر . على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به . وما اتصل بالفعل من الألف ،  
والواو ، والنون ، حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل على أن يكون الاسم الظاهر  
مبتدأ مؤخرًا . والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر .  
ويحتمل وجها آخر ، وهو : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم .  
وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة ، أعني الألف ، والواو ، والنون .



ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفاق في شرح الكتاب ، أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع . فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقن الهندات . فتكون الألف ، والواو ، والنون ، حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في «قامت» هند حروفا تدل على التأنيث عند جميع العرب . والاسم الذي بعد الفعل المذكور ، مرفوع به كما اوضحته «هند» بـ «قامت» ومن ذلك قوله :

١٤٩ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٌ  
وقوله :

١٥٠ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْلِ يَلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

١٤٩ — من الطويل ، قاله عبد الله بن قيس ، من قصيدة طويلة ، يرقى بها مصعب بن الزبير بن العوام . المعنى : إن مصعبا يقاتل الخارجين على الدين بنفسه ، ولم يقف بجواره أحد ، بل تحلى هذه البعيد والقريب .

الإعراب : قول : فعل ماضٍ ، والفاعل هو . قال : مفعوله . المارقين : مضاف إليه . بنفسه : الباء زائدة : نفسه : تأكيد للضمير المستتر في «تولى» ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها بحركة حرف الجر الزائد . والهاء : مضاف إليه . وقد : الواو للحال من فاعل تولى . قد : حرف تحقيق . أسلماه : فعل ماضٍ والألف حرف دال على التثنية . الهاء : مفعوله مقدم . مبعداً ، بصيغة اسم المفعول : فاعل مؤخر للفعل «أسلم» . وحميم : معطوف على مبعداً . وهذا الإعراب على لغة «أكلوني البراغيث» . وعلى غيرها يقال : الألف في «أسلم» فاعل . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم . وما بعده مبتدأ مؤخر . والرابطة للضمير في «أسلماه» أو أن ما بعده يدل من الألف «أسلماه» يدل «كل» .

الشاهد في قوله : «أسلماه» حيث ألحق به ألف التثنية مع إسناده إلى المثنى على لغة بني الحارث بن كعب المسماة بلغة «أكلوني البراغيث» . ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى ، لقال : «أسلمه» . والتجريد ١٥٠ — من المقارب : قاله أمية بن أبي الصلت ، ونسب لفرد ، وقال بعض الشراح إنه لا يعرف قائله .

المعنى : يمتنوني بسبب اشتراء النخيل . وكل أهلي يلومونني على ذلك . الإعراب : يلومونني : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون . والنون الثانية للوقاية . والياء مفعوله . في اشتراء : متعلق به . النخيل : مضاف إليه . أهلي : فاعل ومضاف إليه . فكلمهم : الفاء للعطف . كل : مبتدأ . والهاء مضاف إليه . والميم للجمع . يعذِلُ . فعل مضارع مرفوع وفاعله «هو» والجملة في محل رفع خبر للجملة . الشاهد في قوله : «يلومونني» حيث ألحق به واو الجمع مع إسناده إلى اسم ظاهر دال على الجمع ، وهو «أهلي» على لغة «أكلوني البراغيث» . ولو جرى على اللغة الفصحى ، لقال «يلومني» بالتجريد .

وقوله :

١٥١ - رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضت عني بالحدود التواضير

فـ « بعد » و « حميم » مرفوعان بقوله « أسلماه » . والألف في « أسلماه » حرف يدل على كون الفاعل اثنين . وكذلك أهلى مرفوع بقوله « يلوموني » . والواو : حرف يدل على الجمع ، والغواني : مرفوع بـ « رأيت » . والتون : حرف يدل على جمع المؤنث . وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : « وقد يقال سعدا وسعدوا » إلى آخر البيت ، ومعناه : أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع . فأشعر قوله : « وقد يقال » بأن ذلك قليل . والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعد مسند » لينبه على أن مثل هذا التركيب ، إنما يكون قليلا إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذي بعده . فأما إذا جعلته مسندا إلى الفعل المتصل به من الألف والواو والتون ، وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من المضمير ، فلا يكون ذلك قليلا . وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة « أكلوني البراغيث » . وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . فـ « البراغيث » : فاعل أكلوني . وملائكة : فاعل يتعاقبون . هكذا زعم المصنف .

\*\*\*

ويترفع الفاعل فيعمل أضميرا

كمثل « زيد » ؟ في جواب : « من قرأ »

١٥١ - من الطويل ، قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي .

المعنى : رأت النساء الجميلات / أظهر في عني من الشعر الأبيض ، فابتعدت عني بخدودهن الجميلة لكرهتهن في الشيب .

الإعراب : رأيت : أي أبصرت ، فعل ماضٍ والتون : فاعل النسوة . الغواني : فاعله . الشيب : مفعوله . لاح : فعل ماضٍ وفاعله « هو » . والجملة في محل نصب حال من الشيب . بعارضي : جار ومجرور متعلق بلاح . وجاء المتكلم مضاف إليه . فأعرضت : أعرضت : فعل ماضٍ والتون : فاعله عني ، بالحدود : متعلقان بأعرضت . التواضير : صفة للحدود .

الشاهد في قوله : « رأيت » حيث أُلحق به علاقة جمع الإناث مع إسناده إلى الجمع الظاهر وهو « الغواني » على لغة « أكلوني البراغيث » ، ولو جرى على اللغة النحوية لقال « رأت » بالتجريد .

إذا دل دليل على الفعل ، جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك : من قرأ ؟ فتقول  
زيد ، التقدير : قرأ زيد . وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى : « وإن أحد من  
المشركين استجارك » . ف « أحد » فاعل بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : وإن استجارك  
أحد استجارك .

وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إن » أو « إذا » فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ،  
ومثال ذلك في « إذا » قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ف « السماء » فاعل بفعل محذوف .  
والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت . وهذا مذهب جمهور النحويين . وسيأتي الكلام  
على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى :

\*\*\*

وتاءُ تَأْنِيثٍ تَبْلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى « كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى  
إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ، لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ،  
ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والحجازي . نحو : قامت هند ، وطلعت الشمس .. لكن هنا  
حالتان : حالة لزوم . وحالة جواز ، وسيأتي الكلام على ذلك .

\*\*\*

وَلَا تَمَّا تَلْزَمُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ ، أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍّ  
تلززم تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين :  
أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل « ولا فرق في ذلك بين المؤنث  
الحقيقي والحجازي ، فتقول : هند قامت ، والشمس طلعت . ولا تقول : قام ولا طلع .  
إذ كان الضمير منفصلا ، لم يؤث بالتالي . نحو : هند ما قام إلا هي .  
الثاني : أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقيا التانيث ، نحو : قامت هند ، وهو المراد بقوله  
« أو مفهم ذات حر » وأصل « حر » حوح ، فحذفت لام الكلمة . وفهم من كلامه أن  
التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ، فلا تلزم في المؤنث الحجازي الظاهر ، فتقول : طلع  
الشمس ، وطلعت الشمس . ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله .

\*\*\*

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ : « أَتَى الْقَاصِيَّ بِنْتُ الْوَاقِفِ »

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها ،  
والأجود الإثبات ، فنقول : أتى القاصي بنت الواقف . والأجود : أنت . ونقول : قام  
اليوم هند ، والأجود : قامت .

•••

والحذف مع فصل «بإلا» فضلا «كمازكا إلا فتاة ابن العلاء»  
إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ «إلا» لم يحذف إثبات التاء عند الجمهور : فنقول :  
ما قام إلا هند ، وما طلع إلا الشمس . ولا يجوز : ما قامت إلا هند ، ولا : ما طلعت  
إلا الشمس . وقد جاء في الشعر كقوله :  
١٥٢ - «فأبقيت إلا الضلوع الجراشع»

\*\*\*

فقول المصنف : إن الحذف مفضل على الإثبات ، يشعر بأن الإثبات ، أيضا ، جائز  
وليس كذلك ، لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم ، وأن

١٥٢ - من الطويل ، قاله ذو الرمة فيلأن من قصيدة طويلة يصف فيها ناقته بالهزال من كثرة  
السفر وأصل البيت :

طوى النحر والأجزاء ما في غروضها  
طوى : هزل . النحر : كثرة الدفع والنخم . الأجزاء : الأراضي اليابسة التي لا نبات فيها ، مفردتها  
جزر . غروض : ما تحت أعزمتها . الجراشع : جمع جرشع ، وهي الضلوع الفليضة .  
المعنى : لقد هزلت فاقي من كثرة دفعها ونخسها في الأراضي اليابسة التي لا نبات فيها ، حتى دق  
ساقها أعزمتها ، ولم يبق منها إلا الضلوع الفليضة ، وأما الرقيقة فقد ذهبت من الهزال .  
الإعراب : طوى : فعل ماض . النحر : فاعله . والأجزاء : مملوف على النحر . ما : اسم موصول  
يعني الذي مفعول طوى . في غروضها : جار ومجرور متعلق بمملوف ، تقديره «ثبت» صلة الموصول .  
والهال : مضاف إليه . ما : نائية . بقيت : فعل ماض والتاء للتأنيث . إلا : أداة  
حصر ملأمة . الضلوع : فاعله . الجراشع : صفة للضلوع .

الشاهد في قوله : «بقيت» حيث أثبت التاء مع فصله بإلا من فاعله المؤنث المجازي وهي الضلوع ،  
وهذا جائز عنده ابن مالك نظا ونثرا . وقد أثبت ما ادعاه بقراءة بعضهم «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم»  
بالرفع على أنه نائب فاعل ترى ، وقد أثبت الفعل مع الفصل بإلا ، وقراءة بعضهم أيضا «إن كانت إلا  
صبيحة» بالرفع ، ولكن الأحسن عنده حذف التاء . وأما الجمهور فلا يجوز عندهم إثبات التاء إلا في  
الشعر ، ويقولون : إن القراءتين في الآيتين ليستا بسميتين فلا يحتج بهما - انظر الجراحي ص ١٠٥ .

الإثبات إنما جاء في الشعر ، فصحيح . وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات ، فغير صحيح ، لأن الإثبات قليل جدا .

\*\*\*

وَالْحَذَفُ قَدْ بَأْتَى بِلاَ فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ نَذَى الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ  
قد نحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا .  
حكى سيبويه : قال فلانة . وقد نحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ،  
وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٥٣ - فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ لِبَقَالِهَا

\*\*\*

وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ  
وَالْحَذَفُ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ  
إذا أسند الفعل إلى جمع ، فإما أن يكون جمع سلامة للمذكر ، أو لا . فإن كان  
جمع سلامة للمذكر ، لم يحز اقتران الفعل بالتاء . فتقول : قام الزيدون . ولا يجوز :  
قامت الزيدون .

وإن لم يكن لجمع سلامة للمذكر ، بأن كان جمع تكسير للمذكر كالرجال ، أو للمؤنث  
كالهنود . أو جمع سلامة للمؤنث كالهنديات ، جاز إثبات التاء وحذفها . فتقول : قام

١٥٣ - من المتقارب ، قاله عامر بن جوين الطائي يصف سحابة مطرة : وأرضا مخضرة .

المنى : لم أر سحابة أغزر حطرا من هذه ، ولا أرضا أتت بمحصول وثير كهذه الأرض .

الإعراب : فلا : الفاء تعليلية محلوف سيأتي ذكره . لا : نافية ملغاة . مزنة : مبتدأ . ودقت : فعل ماضٍ  
والتاء للتأنيث ، وفاعله « هي » . ودقها : مفعول مطلق ، والهاء : مضاف إليه . وهو على حذف مضاف واقع  
صفة لموصوف محلوف أي ودقا مثل ودقها . وجملة « ودقت » في محل رفع خبر المبتدأ « أوصفة لمؤنة » .  
وخبر المبتدأ محلوف ؛ تقديره « موجودة » . ويصح أن تكون « لا » نافية تعمل عمل ليس . مزنة : اسمها . وجملة  
« ودقت » في محل نصب خبرها . أو في محل رفع صفة لمزنة ، وخبر « لا » محلوف أي « موجودة » . ولا  
الواو المطفئ . لا : نافية لتجنس تعمل عمل « إن » . أرض : اسمها مبنى على الفتحة في محل نصب . أبقل لإبقالها .  
يعرب إعراب « ودقت ودقها » وجملته في محل رفع خبر « لا » .

الشاهد في قوله : « أبقل » حيث حذف التاء منه مع أنه مستند إلى ضمير المؤنث المجازي ؛ فكان الواجب  
إثباتها لأجل الشعر . وروى إبقالها بالرفع وعلى ذلك فلا شاهد فيه . وقال بعضهم : لا شاهد في النصب أيضا  
عل أن يكون الأصل ، ولا مكان أرض ، فحذف المضاف ، وقال « أبقل » باعتبار المحلوف . وقال  
« إبقالها » باعتبار المذكور .

الرجال ، وقامت الرجال . وقام الهنود وقامت الهند ، وقام الهندات وقامت الهندات .  
 إثبات التاء لتأوله بالجماع ، وحذفها لتأوله بالجمع . وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى  
 اللين » إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة مؤنث ، كالتاء مع الظاهر المجازي  
 التأنيث « كلبنة » كما تقول : كسر اللبنة ، وكسرت اللبنة ، تقول : قام الرجال ، وقامت  
 الرجال . وكذلك يأتي ما تقدم . وأشار بقوله : « والحذف في نعم الفتاة » إلى آخر البيت  
 إلى أنه يجوز في « نعم » وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثا ، إثبات التاء وحذفها ، وإن كان مفردا  
 مؤنثا حقيقيا . فتقول : نعم المرأة هند ، ونعمت المرأة هند . وإنما جاز ذلك لأن فاعلها  
 مقصود به استغراق الجنس ، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها ،  
 لشبهه به في أن المقصود به متعدد . ومعنى قوله « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه  
 حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

\*\*\*

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن يتفصلا  
 وقد يجيء بخلاف الأصل وقد يجيء المفعول قبل الفعل  
 الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل ، لأنه كالجزء  
 منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل ، إن كان ضمير متكلم أو مخاطب ، نحو : ضربت وضربت ،  
 وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات . وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة  
 فذلك ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة ، والأصل في المفعول أن يفصل من  
 الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره فتقول : ضرب  
 زيد عمرو .

وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » وأشار بقوله : « وقد يجيء المفعول  
 قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، ونحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك كما إذا كان المفعول :

(١) اسم شرط ، نحو : أيا تضرب أضرب .

(٢) أولسم استفهام نحو : أي رجل ضربت ؟

(٣) أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزوم اتصاله نحو : إياك نعبد . فلو أخرت المفعول ، لزم

الاتصال وكان يقال نعبدك ، فيجب التقديم ، بخلاف قولك : الدرهم إياه أعطيتك . فإنه



لا يجب تقديم «إياه» ، لأنك لو أخرته ، لجاز انفصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات . فكنت تقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه .

والثاني : ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو : ضرب زيد عمرا . فتقول : عمرا ضرب زيد .

وأختر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر . يجب تقديم الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول ، وذلك نحو : ضرب موسى عيسى ، فيجب كون «موسى» فاعلا و«عيسى» مفعولا . وهذا مذهب الجمهور . وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه . واحتج بأن العرب لما غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين .

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول ، جاز تقديم المفعول وتأخيره ، فتقول : أكل موسى الكثيرى ، وأكل الكثيرى موسى . وهذا معنى قوله : « وأخر المفعول إن ليس حذر » ومعنى قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر » أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، نحو : ضربت زيدا . فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو : ما ضرب زيدا إلا أنا .

...

وما بإلا أو بإنما انحصر أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول «إلا» أو «إنما» وجب تأخيره . وقد تقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره . وذلك كما إذا كان الحصر «إلا» فأما إذا كان الحصر «إنما» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ، إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور «إلا» فإنه يعرف بكونه واقعا بعد «إلا» فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثال الفاعل المحصور «إنما» قولك : إنما ضرب عمرا زيد . ومثال المفعول المحصور «إنما» قولك : إنما ضرب زيد عمرا .

ومثال الفاعل المحصور «يلا» : ماضرب عمرا إلا زيد. ومثال المفعول المحصور «يلا» ماضرب زيد إلا عمرا .

ومثال تقدم الفاعل المحصور «يلا» قولك : ماضرب إلا زيد عمرا . ومنه قوله :

١٥٤ - فِلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةَ أَنْاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

ومثال تقديم المفعول المحصور : بـ «يلا» قولك : ما ضرب إلا عمرا زيد . ومنه قوله :

١٥٥ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفًا مَا بِي كَلَامُهَا

هذا معنى كلام المصنف .

١٥٤ — من الطويل ، لم يعرف قائله . أناء : جمع نأى وهو البعد . وشامها : جمع وشم ، وهو ما يرسم على الجسم بالإبرة .

المعنى : إن الله وحده هو الذى يعلم ما أمانيه من آلام الحب وعذاب الفراق .

الإعراب : فِلمَ : الفاء حسب ما قبلها . لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يدرى فعل : مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة . إلا : أداة حصر ملغاة . الله : فاعل يدر . ما : اسم موصول بمعنى الذى مفعوله الأول ، والثاني محذوف تقديره «حاصلا» . هيجت : فعل ماض . وناء التأنيث . لنا : متعلق بهيجت . عشية : ظرف زمان متعلق بالفعل «هيجت» أيضا . أناء : مضاف إليه . وهو مضاف إلى الديار . وشامها بكسر الواو : فاعل هيجت . والهاء : مضاف إليه . ومفعوله المائد على ما الموصولة محذوف ، تقديره هيجته ، والخمسة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد في قوله : «إلا الله ما هيجت» حيث قدم الفاعل المحصور فيه ، على غير المحصور فيه ، وهو المفعول والأصل «فلم يدر ما هيجت إلا الله» . وبه احتج الكشاف من الكوفيين و تبعه النازم . ومنع جمهور البصريين والكوفيين تقديم المحصور فيه ، على غير المحصور فيه ، إن كان فاعلا ، لا مفعولا ، لأنه في نية التأخير : وأولوا هذا البيت بأن «ما هيجت» مفعول لفعل محذوف ، وليس مفعولا للمذكور ، والتقدير : درى ما هيجت الخ ظم بتقديم الفاعل المحصور فيه . ومذهب بعض البصريين ، وبعض الكوفيين منع التقديم فاعلا كان أو مفعولا ، لأنهم حملوا «إلا» على معنى «وأما» وهو الأصح ، وأولوا هذا البيت كجمهور .

١٥٥ — من الطويل ، قاله مجنون ليلى

ومعناه : تحدثت مع محبوبتى ليلى مدة ساعة لعل أطيب من علق وهى حبلى . ولكن النتيجة كانت عكسية ، فإن كلامى معها بدلا من أن يخفف عني آلامى ، زاد من ضيقي وسقامى .

الإعراب : تزودت ، فعل ماض . والهاء فاعل . من ليلى : جار ومجرور ، وعلامة جزمه فتحة مقدرة على آخره للتعداد ، نياية عن السكينة ، لأنه منوع من الحروف لألف التأنيث المقصورة . وهو متعلق بالفعل

واعلم أن المحصور بـ «إما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه . وأما المحصور بـ «إلا» ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها ، وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري ، أنه لا يحل إما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا . فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ؛ فلا يجوز : ما ضرب إلا زيد عمرا . وأما قوله :

فلم يلد إلا الله ما هيبت لنا . . . .

فأول على أن «ما هيبت» مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : درى ما هيبت لنا .

فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول ، لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا ، جاز تقديمه «فتقول : ما ضرب إلا عمرا زيد .

الثاني وهو مذهب الكسائي ، أنه يجوز تقديم المحصور بـ «إلا» فاعلا كان أو مفعولا .

الثالث وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي والشلوبين : أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلا» فاعلا كان أو مفعولا .

\*\*\*

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوُ : زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ

أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ،

وذلك نحو : خاف ربه عمر . «ربه» مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر ،

وهو الفاعل . وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ، لأن الفاعل منوى التقديم

على المفعول ، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل ، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظا .

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على

الفاعل ؟ في ذلك خلاف ، وذلك نحو : ضرب غلامها جار هند . فن أجازها ، وهو

الصحيح ، وجه الجوز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم ، كان كعوده

«تزوجت» . وبشكل متعلق به أيضا . ساحة : مضاف إليه . فإ : الفاء العطف . ما : نافية . زاد : قبل

ماض . إلا : أداة حصر ملغاة . ضعف : مفعوله مقدم . ما : اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه .

بي : متعلق بمحذوف تقديره «ثبت» صلتها . والعائد الضمير في «ثبت» . كلامها : فاعل ومضاف إليه .

الشاهد في قوله : «إلا ضعف ما في كلامها» حيث قدم المفعول المحصور فيه على غير المحصور فيه ، وهو

الفاعل ، والأصل «فأزاد كلامها إلا ضعف ما في» .

على ما رتبته التقديم ، لأن المتصل بالمتقدم متقدم .  
 وقوله : « وشده الخ : أى وشده عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ،  
 وذلك نحو : زان نوره الشجر . فالهاء المتصلة بـ « نوره » الذى هو الفاعل ، عائدة على الشجر  
 وهو المفعول . وإنما شده ذلك ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، لأن الشجر  
 مفعول ، وهو متأخر لفظا . والأصل فيه أن يفصل عن الفعل ، فهو متأخر رتبة .  
 وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأويله . وأجازها  
 أبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جنى . وتابعتها المصنف . ومما ورد  
 من ذلك قوله :

١٥٦ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا دُعِرُوا

وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقوله :

١٥٧ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودُودٍ

وَرَقَى نَدَامُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

١٥٦ — من البسيط ، قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه لما قتل بدير الحائل سنة ٧١ هـ .  
 المعنى : لما أبصر مصعبا أعداؤه الذين يريدون قتله ، فرعوا وخافوا منه ، وقد قارب أن ينتصر  
 عليهم ، ولكن القدر لم يسوفه .

الإعراب : لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره . رأى : أى أبصر : فعل ماض . طالبوه : فاعل  
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم . والنون المحذوفة لأجل إضافته إلى الهاء العائدة ، على  
 مصعب ، عوض عن التنوين في الاسم المفرد . مصعبا : مفعول به . دُعِرُوا : فعل ماض ، والواو نائب  
 عن فاعله . وكاد : ألوا للطف على دُعِرُوا . كاد : فعل ماض واسمها « هو » . لو : حرف شرط غير  
 جازم . ساعد : فعل مضارع . المقذور : فاعله . ومفعوله محذوف والتقدير : لو ساعده . وهذه الجملة فعل  
 الشرط ، وهى معترضة بين « كاد » وخبرها وهو جملة « ينتصر » . وجواب « لو » محذوف دل عليه  
 خبر « كاد » .

الشاهد في قوله : « طالبوه مصعبا » حيث عاد الضمير فيه من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر . وقد  
 أجاز ذلك نظما ونثرا بعض السكوتيين والأحفش وقليل من البصريين ، وتبعهم المصنف والرضى ،  
 واستدلوا على ذلك بالسباع . والجمهور على منعه مطلقا ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .  
 وأجابوا عن هذه الأبيات بأنه ضرورة أو شاذ .

١٥٧ — من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : إن صاحب الحلم ، يكسوه حلمه أنوَابُ السيادة ،  
 وصاحب العطاء والجلود والبذل ، يرقه عطاؤه إلى أعلى مراتب العز والفرف .

وقوله :

١٥٨ - وَلَوْ أَنَّ جَدًّا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا  
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى جَدُّهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٩ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَبْدِي بَنَ حَاتِمٍ  
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَّلَ

الإعراب : كما : فعل ماضٍ . حمله : فاعله ومضاف إليه . ذا مفعوله الأول منصوب بالضممة لأنه من الأسماء الخمسة . الحلم : مضاف إليه . أثواب : مفعوله الثاني . سودد : مضاف إليه . ووقى : الواو للطف على كما . رقى : فعل ماضٍ . فداه : فاعله ومضاف إليه . ذا : مفعوله . الثدى : مضاف إليه . في ذرا : متعلق برقى . المجد : مضاف إليه .

الشاهد في قوله « حمله » و « فداه » فإن ضميرهما عائد على متأخر لفظاً ورتبة « وهو المفعول الذي هو « ذا » وهو جلتز أو متووع كاسبق .

١٥٨ — من الطويل ، قاله حسان بن ثابت الأنصاري ، يرفى مطعماً بن عدى ، من أشراف مكة . المعنى : لو ثبت أن الشرف أبقي في الدهر واحداً من الناس ، لأبقى الشرف طول الدهر مطعماً ، ولكن الدهر لم يبق أحداً لأجل أن المجد فلذلك لم يبقه .

الإعراب : ولو : الواو حسب ما قبلها . لو : حرف شرط ، أو حرف امتناع لامتناع . أن حرف توكيد . محمداً : اسمها . أخلد : فعل وقاعله . الدهر : مفعول فيه ظرف زمان متعلق بأخلد . واحداً : مفعوله ، والجملة في محل رفع خبر « أن » . وجملة « أن » في تأويل مصدر فاعل للفعل محذوف واقع فعلاً فشرط ، وهو : « لو » التقدير : ولو ثبت خلود المجد في الدهر واحداً من الناس الخ . من الناس : متعلق بمحذوف تقديره « كما » . سبعة لقوله « واحداً » . أبقي : فعل ماضٍ . المجد : فاعله ، والماء العائدة على « مطعماً » مضاف إليه . الدهر متعلق به . مطعماً بكسر العين : مفعوله ، والجملة جواب « لو » .

الشاهد في قوله : « مجده » حيث عاد الضمير منه وهو فاعل مقدم على « مطعماً » وهو مفعول مؤخر .

١٥٩ — من الطويل ، ينسب النابتة الليناني . ومعناه : هونت الله أن يجزى عوضاً عنى عبدى بن حاتم ، جزاء كجزاء الكلاب الصائحات من ضرب الحماوة . وقد استجاب الله دعائى ، وفعل به ذلك الجزاء . وعدى رضى الله عنه سبحانه ، ولعل هذا الشرط قيل في الجمالية .

الإعراب : جزى ربه : فعل وقاعله ، والماء العائدة على عنى مضاف إليه . عنى : متعلق بجزى عنى : مفعوله . ابن صفة لقوله عنى بن حاتم مضاف إليه . جزاء : منصوب بنزع الخافض ، أى كجزاء ، أو مفعول مطلق لجزاء . الكلاب : مضاف إليه . العاويات : صفة لقوله : « الكلاب » . وقد : الواو للتحال من ربه . قد : حرف تحقيق . فعل : فعل ماضٍ وقاعله « هو » .

الشاهد في قوله : « ربه » حيث عاد الضمير منه وهو فاعل مقدم على « عنى » ، وهو مفعول مؤخر .

وقوله :

١٦٠ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ  
وَحَسَنٌ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر ، امتنعث المسألة . وذلك نحو : ضرب بعلمها صاحب همد . وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضا خلافا ، واخلق فيها المنع .

١٦٠ - من البسيط ، قاله فليط بن سعد .

ومعناه : أن أولاد أبي الغيلان بعد أن قدمت به السن ، وبعد ما نكح منهم من المدروف والإحسان جزوه جزاء سنار ، أي أنهم أختاروا إليه .

الإعراب : جَزَى ، فعل ماضٍ . بنوه : فاعله . وإلهاء المائدة على قوله « أبا الغيلان » : مضاف إليه . أبا : مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة . الغيلان : مضاف إليه . عن كبر : متعلق بجَزَى . حسن : معطوف على « كبر » . فعل : مضاف إليه . كما : الكاف حرف تشبيه وجبر ، ما : مصدرية ، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف . أو اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر . والجار والمجرور متعلق بمحذوف واقع مفعولا مطلقا لجَزَى ، أي جزاء كجزاء سنار ، أو كالذي يجزاء سنار ، ويجزى أي جزاء بالبناء السجوهل فيها . سنار : نائب فاعل ، والخملة صلة « ما » . الشاهد في قوله : « بنوه » حيث عاد الضمير منه وهو فاعل مقدم على « أبا الغيلان » وهو مفعول مؤخر



### النائب عن الفاعل

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنْبِلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ  
يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطي ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: نيل خير نائل. «خير نائل» مفعول قائم مقام الفاعل. والأصل: نال زيد خير نائل. فحذف الفاعل وهو «زيد» وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل. ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: خير نائل نيل، على أن يكون مفعولا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده، وهي «نيل» والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: نيل هو. وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: نيل.

فأول الفعل اضممن، والمتصل، بالآخر اكسر في مضى «كواصل»  
وأجعلته من مضارع مفتحا «كنتحى» القول فيه «يُنتحى»  
يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا، أى: سواء كان ماضيا أو مضارعا، ويكسر ما قبل آخر الماضى، ويفتح ما قبل آخر المضارع. ومثال ذلك فى الماضى قولك  
فى «وصل» «وصل»، وفى المضارع قولك فى «يُنتحى» «يُنتحى»  
والثانى التالى «تاء المطاوعة» كالأول أجعله بلا مفاوعة  
وثالث الذى بهمنز الوصل كالأول أجعلته كاستحلى  
إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتحا ببناء المطاوعة، ضم أوله وثانيه، وذلك كقولك  
فى «تُدحرج» «تُدحرج» وفى «تُكسر» «تُكسر» وفى «تُطافل»  
«تُخوّل».

وإذا كان مفتحا بهزة وصل، ضم أوله وثالثه، وذلك كقولك فى «استحلى»  
«استحلى» وفى «افتدر» «افتدر» وفى «انطلق» «انطلق».

وَأكسر أو اشم «فا» ثلاثى أعلى

عيناً وضم «جا» كبوع فاحتمل

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين، فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه:

١ - إخلاص الكسر نحو : قبل ، وبيع . ومنه قوله :

١٦١ حَبِكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذَا تَحَاكَ تَحْتَنِبُ الشَّوْكَ - وَلَا تُشَاكَ

٢ - وإخلاص الضم نحو قول : قول ، وبوع . ومنه قوله :

١٦٢ لَبِيتْ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتْ لَيْتْ شَيْبَا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتْ

وهي لغة بني دبير ، وبني قعس ، وهما من فصحاء بني أسد . والإشمام وهو الإتيان بالقاء حركة بين الضم والكسر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط . وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك » وبإشمام أقلعي . وغبض الماء بالإشمام في « قبل » و « غبض » .

\*\*\*

وَأَنَّ بِشَكْلِ خَيْفَ لَعَبَسَ يُحْتَنَبُ وَمَا لِي بَاعَ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ : حَبْ

١٦١ - من الرجز لم يعرف قائله ، نيرين : مثني نير ، وهولمة الثوب ونسج الملابس على لحمين يجعلها قوية .

ومعناه : هذه الملابس قد نسجت نسجا قويا محكما حتى إنها تقهر طويلا ، وإذا ضربت بالشوك ضربا شديدا ، فإنه لا يخرقها ولا يؤثر فيها .

الإعراب : حيك : فعل ماض مبني للمجهول . والثاء التانيث . ونائب الفاعل تقديره « هوأوم هي » يعود على الرداء لأنه يذكر ويؤث . على نيرين : جار ومجرور ، وعلامة جره الياء لأنه مثني ، متعلق بقوله « حيك » إذ : ظرف زمان متعلق بحيك . تحاك : فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل محمى تقديره « هي » وكذلك يقال في « تشاك » . تحتنب : فعل مضارع و فاعله « هي » . الشوك : مفعوله ولا تشاك : الوار المعطف . لا : نافية . تشاك : فعل مضارع ونائب فاعلة « هي »

الشاهد في قوله : « حيك » حيث أتى بالكسرة خالصة في فائه ، وذلك لأنه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول ، وهذه اللغة هي الفصحى :

١٦٢ - من الرجز ، ينصب لرؤية . ومعناه : ليت الشباب يباع فأشتريه ، واسكن ليت في مثل ذلك لا نفع لها .

الإعراب : ليت ، حرف من من أخوات إن ، تنصب الاسم وترفع الخبر . وهل : الوار للاعتراض هل : حرف استفهام . ينفع : فعل مضارع . شيئا : مفعول مطلق لينفع . ليت الثانية ، فاعل ينفع لقصد لفظها ، فهي مرفوعة بالضممة الظاهرة . وليت الثالثة مؤكدة للأولى ، فلا اسم لها ولا خبر . فحينئذ قوله : « وهل ينفع شيئا ليت » معترض بين المؤكد والمؤكد ، وبين ليت الأولى وأسمها . وهو قوله « شيا » . وجملة « بوع » بالبناء للمجهول من الفعل ونائب الفاعل المستتر العائد على الشباب ، في محل رفع خبرها . وأصل بوع ، بيع ، فلما ضمت الباء ، كان من المناسب أن تقلب الياء واوا . ومفعول « اشتريت » محذوف أي « اشتريته » .

الشاهد في قوله : « بوع » حيث أتى بالضممة خالصة في فائه ، وذلك لأنه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول .

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعده بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب ، فإما أن يكون واويا أو يائيا . فإن كان واويا نحو سام من السوم ، وجب عند المصنف كسر التاء أو الإشمام فتقول : « سِمت » ولا يجوز الضم ، فلا تقول : « سِمت » لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : سِمت العبد .

وإن كان يائيا نحو : « باع » من البيع ، وجب عند المصنف أيضا ضمها أو الإشمام ، فتقول : بَعت يا عبد ، ولا يجوز الكسر ، فلا تقول : بَعت ، لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو : بعت الثوب . وهذا معنى قوله : « وإن بشكل خيف لبس يجنب » أى وإن خيف اللبس فى شكل من الأشكال السابقة ، أى الضم والكسر والإشمام ، عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه .

هذا ما ذكره المصنف . والذي ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمام هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى . وقوله : « وه الباع قد يرى لنحو حب » معناه أن الذى ثبت لفاء « باع » من جواز الضم والكسر والإشمام ، يثبت لفاء المضاعف نحو : حب ، فتقول : حب وحب ، وإن شئت أشممت .

\*\*\*

وَمَا لِفَاءِ بَاعَ لَمَّا الْعَيْنُ تَلَى

فى « اختار » و « انقاد » وشبهه « ينجل »

أى يثبت عند البناء للمفعول ، لما تليه العين ، من كل فعل يكون على وزن « افعل » أو « انفعل » - وهو معتل العين - الذى ثبت لفاء « باع » من جواز الكسر والضم والإشمام وذلك نحو : اختار ، وانقاد وشبههما . فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه :

١ - الضم نحو : اختور وانقود .

٢ - والكسر نحو : اختير وانقيد .

٣ - والإشمام ، ونحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف

\*\*\*

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ جَرَى

تقدم أن الفعل إذا بنى لما لم يسم فاعله ، أقيم المفعول به مقام الفاعل .  
وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف ، أو المصدر ،  
أو الجار والمجرور مقامه . وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للتيابة : أى صالحاً لها ،  
واحتراز بذلك مما لا يصلح للتيابة كالظرف الذى لا يتصرف ، والمراد به ما لزم النصب على  
الظرفية نحو : سحر ، إذا أريد به سحر يوم بعينه . ونحو : عندك ، فلا تقول : جُلس  
عندك ، ولا وُكِب سحر ، لئلا تخرجهما عما استقرهما في لسان العرب من لزوم النصب ،  
وكالمصادر التى لا تتصرف ، نحو : معاذ الله . فلا يجوز رفع «معاذ» لما تقدم في الظرف .  
وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور ، فلا تقول : سِر وقت ،  
ولا ضُرب ضرب ، ولا جُلس في دار ، لأنه لا فائدة في ذلك .  
ومثال القابل من كل منهما ، قولك : سِر يوم الجمعة ، وضُرب ضرب شديد .  
وعبر بزيد :

\*\*\*

ولا يَنْتُوبُ بَعْضُ هُدًى إِنْ وَجِدْ  
فِي الْأَفْظِ مِفْعُوسٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدُ  
مذهب البصريين إلا الأخفش ، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله ، مفعول  
به ، ومصدر ، وظرف ، وجار ومجرور ، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ، فتقول  
ضُرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره . ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع  
وجوده . وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول .  
ومذهب الكوفيين ، أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود : تقدم أو تأخر ، فتقول : ضُرب  
ضرب شديد زيدا . وضرب زيدا ضرب شديد ، وكذلك الباقي . واستدلوا لذلك بقراءة  
أبي جعفر : « لِيُجْزَى قَوْمٌ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » وقول الشاعر :  
١٦٣ — « لَمْ يَعْزْ بِالْعَلْبَاءِ إِلَّا سَيْدًا وَلَا شَقِيَ ذَا الْغَى إِلَّا ذُو هُدًى »

١٦٢ — من الرجز ، ينسب لرؤبة .

ومعناه : لم يشغل نفسه بطلب المعالي إلا الرجل العظيم النفس ، ولا يهدى الضال عن سواء السبيل ، إلا  
الرجل الطيب الصالح .  
الإعراب : لم : حرف نفي وجزم وقلب . يمن : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه  
حذف الألف . بالملياء : جاز ومجروور في محل رفع نائب عن فاعل «يمن» . إلا : أداة استثناء ملغاة لأعمل لها

ومذهب الأخفش ، أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه ، جاز إقامة كل واحد منهما فتقول : ضرب في الدار زيدا . وضرب في الدار زيد .  
وإن لم يتقدم تعيين إقامة المفعول به نحو : ضرب زيد في الدار ولا يجوز : ضرب زيدا في الدار .

\*\*\*

وباتفاق قد ينوب الدان من باب « كسا » فما التباسه من إذا بنى الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله ، فلما أن يكون من باب « أعطى » أو من باب « ظن » . فإن كان من باب « أعطى » وهو المراد بهذا البيت ، فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما . وكذلك الثاني للاتفاق . فتقول : كسى زيد جبة . وأعطى عمرو درهما . وإن شئت أقت الثاني ، فتقول : أعطى عمرا درهما . وكسى زيدا جبة . هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني . فإن حصل لبس ، وجب إقامة الأول وذلك نحو : أعطيت زيدا عمرا . فيتعين إقامة الأول ، فتقول : أعطى زيد عمرا . ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لثلا يحصل لبس ، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون أخذا ، بخلاف الأول . ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس . فإن غنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم ، فليس يجيد ، لأن مذهب الكوفيين ، أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة ، تعين إقامة الأول ، فتقول : أعطى زيد درهما . ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول : أعطى درهما زيدا .

\*\*\*

في باب « ظن » و « أرى » المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا قصد ظهر  
يعني أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل « كظن »

سيدا : مفعول . ولا : الواو العطف . لا : نافية . شئ : فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على أنجره مع من ظهورها التمدد . ذا : مفعوله مقدم منصوب بالالف لأنه من الأسماء الخمسة . التي : مضاف إليه . ذو : فاعله مؤخر ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة . هدي : مضاف إليه .  
الشاهد في قوله : « بالعلماء » حيث أنيب عن فاعل « يعن » مع وجود المفعول به ، وهو قوله « سيذا » وهو جائز عند الكوفيين والأخفش « ومنوع عند جمهور البصريين » وأجابوا عن ذلك بأنه ضرورة أو شاذ .

وأخواتها ، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل « كأرى » وأخواتها ، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني في باب « ظن » والثاني والثالث في باب « أعلم » . فتقول : ظن زيد قائما . ولا يجوز : ظن زيدا قائم . وتقول : أعلم زيد فرسك مسرجا . ولا يجوز إقامة الثاني ، فلا تقول : أعلم زيدا فرسك مسرجا ، ولا إقامة الثالث ، فلا تقول : أعلم زيدا فرسك مسرج .

ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف . وذهب قوم منهم المصنف إلى أنه لا يتعين إقامة الأول ، لافي باب « ظن » ولا في باب « أعلم » . لكن يشترط أن لا يحصل لبس ، فتقول : ظن زيدا قائم . وأعلم زيدا فرسك مسرجا .

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبي الربيع ، وابن المصنف الاتفاق على منعه . وليس كما زعموا ، فقد نقل غيرها بخلاف في ذلك ، فتقول : أعلم زيدا عمرو ، على أن عمرا هو المفعول الثاني . ولا : أعلم زيدا خالد منطلقا .

\*\*\*

وما سوى النائب مما علقا بالرفع ، النصب له محققا . حكم المفعول القائم مقام الفاعل ، حكم الفاعل . فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا ، فكذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا . فلو كان الفعل معمولان فأكثر ، أقمت واحدا منها مقام الفاعل ، ونصبت الباقي ، فتقول : أعطى زيد درهما . وأعلم زيد عمرا قائما . وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره .



## اشتغال العامل عن الممول

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ: يَنْصَبُ لِقَطْعِهِ أَوْ التَّحْلُفِ  
فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِفِعْلٍ أَضْمَرَ حَتْمًا، مُتَوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ  
الاشتغال: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فَعَلَ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ  
السَّابِقِ أَوْ فِي سَبِيهِ، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ، فَمِثَالُ الْمَشْتَغَلِ  
بِالضَّمِيرِ: زَيْدًا ضَرَبْتَهُ. وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ. وَمِثَالُ الْمَشْتَغَلِ بِالسَّبِي: زَيْدًا ضَرَبْتُ  
غُلَامَهُ.

وهذا هو المراد بقوله: «إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ الْخ» والتقدير: إِنْ شَغَلَ مَضْمَرُ اسْمٍ  
سَابِقٍ فِعْلًا عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ، يَنْصَبُ الْمَضْمَرُ لِقَطْعِهِ، نَحْوُ: زَيْدًا ضَرَبْتَهُ. أَوْ يَنْصَبُهُ مَحَلًّا  
نَحْوُ: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ. فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ «ضَرَبْتُ» وَ«مَرَرْتُ» قَدْ اشْتَغَلَ بِضَمِيرِ زَيْدٍ، لَكِنْ  
«ضَرَبْتُ» وَصَلَ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ، وَ«مَرَرْتُ» وَصَلَ إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍّ، فَهُوَ مَجْرُورٌ لِقَطْعِهِ،  
مَنْصُوبٌ مَحَلًّا. وَكُلٌّ مِنْ «ضَرَبْتُ» وَ«مَرَرْتُ» لَوْ لَمْ يَشْتَغَلِ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى زَيْدٍ،  
كَمَا تَسَلَّطَ عَلَى الضَّمِيرِ، فَكُنْتُ تَقُولُ: زَيْدًا ضَرَبْتُ، فَتَنْصَبُ زَيْدًا، وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ  
بِنَفْسِهِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ. وَتَقُولُ: بِزَيْدٍ مَرَرْتُ، فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى «زَيْدٍ» بِأَلْبَاءٍ،  
كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ. وَيَكُونُ مَنْصُوبًا مَحَلًّا كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ. وَقَوْلُهُ:

«فَالسَّابِقُ انْصَبَ» إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْاسْمَ وَالْفِعْلَ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ،  
فَيَجُوزُ لِكَ نَصْبِ الْاسْمِ السَّابِقِ. وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي نَاصِبِهِ. فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ  
نَاصِبَهُ فِعْلٌ مَضْمَرٌ وَجُوبًا، لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُتَسَرِّ وَالْمُقَسَّرِ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ  
مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى لِذَلِكَ الْمَظْهَرِ، وَهَذَا بِشَمْلِ مَا وَافَقَ لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي «زَيْدًا  
ضَرَبْتَهُ» إِنْ التَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ. وَمَا وَافَقَ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ. كَقَوْلِكَ  
فِي «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» إِنْ التَّقْدِيرُ: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.  
وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِي. وَاخْتَلَفَ  
هَؤُلَاءِ، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْاسْمِ مَعًا. فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، كَانَ  
«ضَرَبْتُ» نَاصِبًا لَزَيْدٍ وَلِلْهَاءِ، وَرُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ  
اسْمٍ وَمَظْهَرِهِ.

وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى : وردَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل .

\*\*\*

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَكَلَّ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثَمَا

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه النصب .

والثاني : ما يجب فيه الرفع .

والثالث : ما يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح .

والرابع : ما يجوز فيه الأمران ، والرفع أرجح .

والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنصب حتم » ومعناه : أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأداة الشرط نحو : إن وحيثما . فتقول : إن زيدا أكرمه أكرمك . وحيثما زيدا تلقه فأكرمه . فيجب نصب « زيدا » في المثالين وفيما أشبههما . ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع بعد هذه الأدوات

وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ، فلا يمتنع عنده الرفع على الإبتداء ، كقول الشاعر :

١٦٤ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنُفِّسٌ أَهْلَكَتُهُ

وَلَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

١٦٤ — من الكامل ، قالة النمر بن قواب يخاطب زوجته وقد لامته على إسرافه .

ومعناه : لا تجزعي على المال النفيس إذا أنفقته ما دامت صحيحة جيدة ، وأما إذا مات فلك أن تجزعي الإعراب : لا : نافية . تجزعي : فعل أمر مجزوم بلا تنافية ، وعلامة مجزومة حذف النون ، والياء فاعل . إن شرطية . منفس : فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط . أهلكته : فعل وفاعل ومفعول والحيلة لا محل لها من الإعراب ، لأنها مفسرة لجملة محذوفة ، والتقدير : « إن أهلكت منفسا أهلكته » . فإذا : الفاء : عاطفة . إذا : ظرف المستقبل فيه معنى الشرط . هلكت : فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها . عند : ظرف متعلق بقوله : « فاجزعي » في آخر البيت وهو مضاف . ذلك : مضاف إليه واللام للبعد ، والكاف : حرف خطاب . فاجزعي : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب « إذا » لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » ولا يليها إلا الفعل ، فأعرب فاعلا لفعل محذوف وجوبا .

تقديره : إن هلك منفس ، والله أعلم .

\*\*\*

وَأَنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ السَّيَمَهُ أَبْتَدَأَ  
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا كَمْ يَرَدُّ مَاقْبَلُ مَعْمُولًا لَمَّا بَعْدُ وَجِدَّ  
أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع . فيجب رفع الاسم  
المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء . كـ « إذا » التي للمفاجأة . فتقول :  
خرجت فإذا زيد يضربه عمرو برفع « زيد » . ولا يجوز نصبه لأن « إذا » هذه لا يقع بعدها  
الفعل : لا ظاهراً ، ولا مقدراً . وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير  
أداة لا يعمل مابعداً فيها قبلها كأدوات الشرط ، والاستفهام . وما النافية : نحو : زيد إن  
لقيته فأكرمه . وزيد هل ضربته ؟ وزيد ما لقيته . فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة  
ونحوها ، ولا يجوز نصبه ، لأن ما لا يصلح أن يعمل فيها قبله ، لا يصلح أن يفسر عاملاً  
فيها قبله . وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعل » الخ ، أى كذلك يجب رفع الاسم  
السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ماقبله معمولا لما بعده ، ومن أجاز عمل مابعد هذه الأدوات  
فيها قبلها ، فقال : زيدا ما لقيته ، أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر ، فيقول :  
زيداً ما لقيته .

\*\*\*

وَأَخْتِيارَ نَصْبٍ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ  
وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ  
وَبَعْدَ عَاطِفٍ يَلَا فَضْلَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا  
هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يختار فيه النصب . وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال  
على طلب : كالأمر ، والنهى ، والدعاء . نحو : زيدا اضربه ، وزيدا لا تضربه ، وزيدا  
رحمه الله . فيجوز رفع زيد ونصبه . واختار النصب .  
وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام  
فتقول : أزيداً ضربته؟ بالنصب والرفع . واختار النصب .  
وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية . ولم

يفصل بين العاطف والاسم ، نحو : قام زيد وعمرا كرمته . فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية . فلو فصل بين العاطف والاسم ، كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : قام زيد وأما عمرو فأ كرمته . فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختار الرفع كما سيأتي . وتقول : قام زيد وأما عمرا فأ كرمه . فيختار نصب « عمرو » كما تقدم لأنه واقع قبل فعل دال على طلب .

\*\*\*

وَأِنْ تَلَا الْمَعْطُوفَ فِعْلًا مُنْخَبِرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفْنِ مُنْخَبِرًا  
أشار بقوله : « فاعطفن منخبرا » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس ، وضبط النحويون ذلك ، بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء . وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو : زيد قام وعمروأ كرمته في داره . فيجوز رفع « عمرو » مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز .

\*\*\*

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ قَمًا أُبِيحَ الْمَعْلُودَعُ مَا لَمْ يُبَحْ  
هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ، ويختار الرفع . وذلك كل اسم لم يوجده معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وذلك نحو : زيد ضربته ، فيجوز رفع « زيد » ونصبه . والمختار رفعه لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء . فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب . وهو كثير . وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله :

١٦٥ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ

١٦٥ — من الرمل ينسب للمقمة . الزميل : الجبان . النكس : الضعيف . الوكل : الذي يكل أمره إلى غيره . ومعناه : إن هذا الفارس قد تركه أصحابه في ساحة القتال وحيدا ، وهم مطمئنون عليه ، لأنه فارس مغوار لا يتطرق إليه الضعف .

الإعراب : فارسا مفعول به للفعل محلوف يفهمه المذكور ، أي غادروا فارسا ، ما : زائدة . وجملة « غادروه » من الفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، مفسرة للفعل المحلوف ، لا يحمل لما من الإعراب . ملحما : مفعول ثان

ومنه قوله تعالى: «جئات عدن يدخلونها» — يكسرتاء «جئات».

\*\*\*

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِمَحْرَفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي  
يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول  
به نحو: زيد ضربته ، أو ينفصل منه بحرف جر ، نحو: زيد مررت به . أو بإضافة  
نحو: زيد ضربت غلامه ، أو غلام صاحبه . أو مررت بغلامه ، أو بغلام صاحبه ، فيجب  
النصب في نحو: إن زيدا مررت به أكرمك . كما يجب في: إن زيدا أكرمته أكرمك .  
وكذلك يجب الرفع في: خرجت فإذا زيد مر به عمرو . ويختار النصب في: أزيذا مررت  
به ؟ ويختار الرفع في: زيد مررت به . ويجوز الأمران على السواء في: زيد قام وعمرو  
مررت به . وكذلك الحكم في «زيد» ضربت غلامه ، أو مررت بغلامه ، والله أعلم .

\*\*\*

وَسَوْفَ فِي ذَا النَّبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ  
يعنى أن الوصف العامل في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم . والمراد بالوصف  
العامل: اسم الفاعل واسم المفعول: واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف  
كاسم الفعل نحو: زيد دراهمه . فلا يجوز نصب «زيد» لأن أسماء الأفعال لا تعمل  
فيما قبلها ، فلا نفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله: «وصفا ذا عمل» من الوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان  
يمضى الماضى نحو: زيد أنا ضاربه أمس . فلا يجوز نصب «زيد» لأن ما لا يعمل  
لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل: زيداً أنا ضاربه الآن أو غدا .  
والدرهم أنت معطاه . فيجوز نصب «زيد» و «الدرهم» ورفعهما ، كما كان  
يجوز ذلك مع الفعل . واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف

لغادره ، غير حال ؛ فمن الماء في غادره . زميل: مضاف إليه . ولا: الواو للعطف . لا: نافية . تكس  
معلوف على زميل . وكل: صفة لتكس وسكن آخره الشعر . وهو اسم فاعل ، أو فعل ماضى إن كان بفتح الواو  
والكاف . وفاعله هو «يعود على التكس» ومفعوله محذوف مع المتعلق «وتقديره:» وكل أمره  
لغيره لصير . والجملة في محل جر صفة لقوله «تكس» .

الشاهد في قوله: «فارضا ما غادره» حيث جاء الاسم السابق المشتغل عنه منصوبا ، وإن كان المختار الرفع  
لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وهو حجة على من يوجب الرفع ولا يجوز النصب ، لما فيه من كلفة الإضمار .

مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : زيد أنا الضاريه  
فلا يجوز نصب « زيد » لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما . فلا يفسر عاملا  
فيه ، والله أعلم .

\*\*\*

وَعَلْقَةٌ حَاصِلَةٌ يَتَابِعُ كَعَلْقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ  
تقدم أنه لافرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو : زيدا ضربته .  
وبين ما فصل بحرف جر : نحو : زيدا مررت به . أو بإضافة نحو : زيدا ضربت غلامه .  
وذكر في هذا البيت أن الملابس بالتابع كالملاسة بالسببي ، ومعناه : أنه إذا عمل  
الفعل في أجنبي ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة . نحو : زيدا ضربت  
رجلا يحبه . أو عطف بيان نحو : زيدا ضربت عمراً أباه . أو معطوف بالواو خاصة ،  
نحو : زيدا ضربت عمراً وأخاه . حصلت الملابس بذلك كما تحصل بنفس السببي ، فيزول  
« زيدا » ضربت رجلا يحبه ، منزلة : « زيدا ضربت غلامه » وكذلك الباقي .  
وحاصله : أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق . جرى مجرى السببي ،  
والله أعلم .



## تعدى الفعل ولزومه

علامة الفعل المتعدى أن تتصل «ها» غير مصدر به نحو : عمل  
ينقسم الفعل إلى متعد ولزوم . فالمتعدى هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ،  
نحو : ضربت زيدا . واللازم ما ليس كذلك ، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر  
نحو : مررت بزيد . أو لا مفعول له نحو : قام زيد . ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه  
فعلا متعديا ، وواقعا ، ومجاوزا . وما ليس كذلك يسمى لازما ، وقاصرا ، وغير متعد ، ومتعديا  
بحرف جر .

وعلمة الفعل المتعدى أن تتصل به «هاء» تعود على غير المصدر ، وهي «هاء»  
المفعول به نحو : الباب أغلقته . واحترز بـ «هاء» غير المصدر ، من «هاء» المصدر ، فإنها  
تصل بالمتعدى واللازم : فلا تدل على تعدى الفعل . فمثال المتصلة بالمتعدى . الضرب  
ضربته زيدا ، أى : ضربت الضرب زيدا . ومثال المتصلة باللازم : القيام قمته ، أى  
قمت القيام .

\*\*\*

فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل ، نحو : تدبرت الكتب  
شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو : تدبرت الكتب .  
فإن ناب عنه ، وجب رفعه كما تقدم نحو : تدبرت الكتب . وقد يرفع المفعول به ، وينصب  
الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم : خرق الثوب المسار . ولا يتقاس ذلك ، بل يقتصر فيه  
على السماع .

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها ، ما يتعدى إلى مفعولين وهي قسمان :

(أ) أحدهما : ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كـ «ظن» وأخواتها .

(ب) وثانيهما : ما ليس أصلهما ذلك كـ «أعطى» و «كسا» .

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ «أعلم» و «أرى» .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد كـ «ضرب» ونحوه .

\*\*\*

وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُتَعَدَّى وَحُسْمٌ : لَزُومُ أفعالِ السَّجَايَا كَنَهْمٍ  
كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا وَمَا أَقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسًا  
أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعِ الْمُتَعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّةٌ فَاْمْتَدَّ  
اللازم هو ما ليس بمتعد ، وهو ما يتصل به «ها» ضمير غير المصدر ، ويتختم  
اللزوم لكل فعل دال على سجية ، وهي الطبيعة نحو : شرف ، وكرم ، وظرف ، ونهم .  
وكذا كل فعل على وزن «افعلل» نحو : اقشعر ، واطمأن ، أو على وزن «افعللل» نحو :  
اقعنسس و احرنجم . أو دل على نظافة كظهور الثوب ونظف . أو على دنس ، كدنس  
الثوب ، ووسخ . أو دل على عرض نحو : مرض زيد ، واحمر . أو كان مطاوعا لما  
تعدى إلى مفعول واحد ، نحو : مددت الحديد فامتد . ودحرجت زيدا فتدحرج . واحترز  
يقوله «لواحد» مما طأوع المتعدى إلى اثنين ، فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعليا إلى  
مفعول واحد نحو : فهمت زيدا المسألة ففهمها . وعلمته النحو فتعلمه .

•••

وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُدِفَ فَالْنَّصْبُ الشُّجْرُ  
نَقْلًا ، وَفِي «أَنَّ» وَ«أَنْ» يَطْرُدُ ' مَعَ أَمْسٍ لَيْسَ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا  
تقدم أن الفعل المتعدى يصل إلى مفعوله بنفسه . وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى  
مفعوله بحرف جر نحو : مررت بزيد . وقد حذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ،  
نحو : مررت زيدا .  
قال الشاعر :

١٦٦ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَى إِذْنٍ حَرَامٍ

١٦٦ — من الوافر ، قاله جرير بن عطية الخطمي من قصيدة مطلعها :

مَنْ كَانَ الْخِيَامَ بِلَى طُلُوحٍ      سَقَيْتُ الْفَيْثَ أَيَّهَا الْخِيَامِ

المعنى : تمرون على الديار ولم تدخلوا ، ومادام قد حدث منكم ذلك ، فقد حرمت على نفسي كلامكم .  
الإعراب : تمرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل . الديار : منصوب بنزع الخافض  
أي عندها ، وناصبه عند البصريين الفعل ، وعند الكوفيين ، النزع هو الناصب . فالباء للآلة . جهنم .  
ولم : الواو الحال من «واو» تمرون . لم : حرف نفي وجزم وقلب . تموجوا : فعل مضارع مجزوم . لم  
وهامة جزمه حذف النون والواو فاعله . كلامكم : مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، وميم الجمع . على :

أى تمرّون بالديار . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أن»  
و «أن» بل يقتصر فيه على السماع . وذهب أبو الحسن على بن سليمان البغدادي ، وهو  
الأخفش الصغير ، إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط : تعيين الحرف ، ومكان  
الحذف ، نحو : ريت القلم بالسكين . فيجوز عنده حذف الباء فنقول : ريت القلم  
السكين . فإن لم يتعين الحرف ، لم يجر الحذف ، نحو : رغبت في زيد ، فلا يجوز حذف  
«في» ، إذ لا يدري حينئذ : هل التقدير : رغبت عن زيد ، أو «في زيد» . وكذلك إن لم  
يتعين مكان الحذف ، لم يجر ، نحو : اخترت القوم من بني تميم . فلا يجوز الحذف ،  
فنقول : اخترت القوم من بني تميم ، إذ لا يدري : هل الأصل ، اخترت القوم من بني تميم ،  
أو : اخترت من القوم بني تميم .

وأما «أن» و «أن» ، فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا ، بشرط أمن اللبس ،  
كقولك : عجبت أن يدوا . والأصل : عجبت من أن يدوا ، أى من أن يعطوا الهدية .  
ومثال ذلك مع «أن» بالتشديد ، عجبت من أنك قائم ، فيجوز حذف «من» فنقول :  
عجبت أنك قائم . فإن حصل كبس لم يجر الحذف ، نحو : رغبت في أن تقوم ، أو في  
أنك قائم . فلا يجوز حذف «في» ، لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس .  
واختلف في محل «أن» و «أن» عند حذف حرف الجر ، فذهب الأخفش إلى أنهما  
في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب . وذهب سيويه إلى تجويز الوجهين .  
وحاصله : أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر . ثم إن كان المجزوء غير  
«أن» و «أن» لم يجر حذف حرف الجر إلا سماعا . وإن كان «أن» و «أن» جاز ذلك  
قياسا عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

...

متعلق بمجرى الواقع غير المبتدأ ، إذن : حرف جواب وجزاء لا عمل لها لتوقعها حشا . وهى بخلاف  
شرط مقدر ، تقديره : وحيثما مررت ولم تموجوا ، إذن كلاكم حرام على . وإذن تكتب بالالف عند البصريين  
إشعارا بصورة الوقف عليها ، إذ لا يوقف عليها إلا بالالف . وبالنون عند الكوفيين اعتبارا باللفظ ،  
وتفريقا بينها وبين «إذا» في الصورة .

الشاهد في قوله : «تمرّون الديار» حيث حذف حرف الجر من المفعول ، ووصل الفعل اللازم إليه بضمه ،  
مع أنه لا يصل إليه إلا بحرف الجر ، وهو مقصور على السماع .

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَيْفَ  
مِنْ « أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ »

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين، الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو  
فاعل في المعنى نحو : أعطيت زيدا درهما . فالأصل تقديم « زيد » على « درهم » لأنه  
فاعل في المعنى ، لأنه الآخذ للدرهم . وكذا : كسوت زيدا أجرة ، وألبسن من زاركم نسج  
اليمن . فـ « من » مفعول أول . ونسج مفعول ثان .

والأصل تقديم « مَنْ » على نسج اليمن ، لأنه اللابس . ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً  
معنى ، لكنه خلاف الأصل .

\*\*\*

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِلتَّوَجُّبِ عَرَا وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلُ حَتَّى قَدْ يَرَى  
أى يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك ، وهو خوف  
اللبس نحو : أعطيت زيدا عمرا . فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره لأجل  
اللبس ، إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل . وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى ،  
وتأخير ما هو فاعل في المعنى . وذلك نحو : أعطيت الدرهم صاحبه . فلا يجوز تقديم  
« صاحبه » وإن كان فاعلاً في المعنى ، فلا تقول : أعطيت صاحبه الدرهم ، لئلا يعود  
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع ، والله أعلم .

\*\*\*

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ  
الفضلة خلاف العمدة . والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل . والفضلة : ما يمكن  
الاستغناء عنه كالمفعول به . فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر كقولك في : « ضربت زيدا »  
« ضربت » ، بحذف المفعول به ، وكقولك في : أعطيت زيدا درهما ، أعطيت . ومنه قوله تعالى :  
« فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى » .

وأعطيت زيدا . ومنه قوله تعالى : « وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَفَرِحْ » .  
وأعطيت درهما . ومنه قوله تعالى : « حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ » التقدير والله أعلم : حتى  
يعطوكم الجزية . فإن ضُرَّ حذف الفضلة ، لم يجوز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب

سؤال ، نحو أن يقال : من ضربت ؟ فتقول : ضربت زيدا .  
أو وقع محصورا نحو : ما ضربت إلا زيدا . فلا يجوز حذف «زيدا» في الموضعين ،  
إذا لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا ،  
والمقصود نفيه عن غير «زيد» فلا يفهم المقصود عند حذفه .

...

وَيُحذفُ النَّاصِبُها إِنْ عُلِمَ وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا  
يجوز حذف ناصب الفصلة إذا دل عليه دليل ، نحو أن يقال : من ضربت ؟ فتقول :  
«زيدا» التقدير : «ضربت زيدا» فحذف «ضربت» للدلالة ما قبله عليه . وهذا الحذف  
جائز . وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال ، نحو : زيدا ضربته ، التقدير :  
ضربت زيدا ضربته . فحذف «ضربت» وجوبا كما تقدم ، والله أعلم .

## التنازع في العمل

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلَئِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ  
التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد ، نحو : ضربت وأكرمت زيدا .  
فكل واحد من « ضربت » « وأكرمت » يطلب « زيدا » بالمفعولية . وهذا معنى قوله « إن  
عاملان » إلى آخره .

وقوله : « قبل » معناه : أن العاملين يكونان قبل المعمول ، كما مثلنا . ومقتضاه : أنه  
لو تأخر العاملان ، لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله « فلو واحد منهما العمل » معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ،  
والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره على ما سيذكره . ولا خلاف بين البصريين والكوفيين  
أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأول  
نهما ، فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه . وذهب الكوفيون إلى أن الأول  
أولى به لتقدمه :

\*\*\*

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمِ مَا التَزِمَا  
كَيْحَسِنَانَ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ  
أى إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر ، وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل في  
ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ، ولا يجوز حذفه كالفاعل ،  
وذلك كقولك : يحسن ويسىء ابنك . فكل واحد من « يحسن » « ويسىء » يطلب « ابنك »  
بالفاعلية . فإن أعملت الثاني ، وجب أن تضمير في الأول فاعله ، فتقول : يحسنان ويسىء  
ابنك . وكذلك إن أعملت الأول ، وجب الإضمار في الثاني ، فتقول : يحسن ويسينان ابنك  
ومثله « بغى واعتدى عبدك » .

وإن أعملت الثاني في هذا المثال ، قلت : بغى واعتدى عبدك . ولا يجوز ترك الإضمار ،  
فلا تقول : يحسن ويسىء ابنك . ولا : بغى واعتدى عبدك . لأن تركه يؤدى إلى حذف  
الفاعل ، والفاعل ملزم الذكر . وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه في جواز



حذف الفاعل . وأجازه القراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال للثاني . فلا تقول : بحسنان ويسىء ابنك . وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

\*\*\*

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لَفْظٍ رَفَعَ أَوْ هَبَلَا  
بَلْ حَدَّثَهُ الثَّرَمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ  
وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

نقدم أنه إذا عمل أحد العاملين في الظاهر ، وأهمل الآخر عنه ، أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه . ولا فرق في وجوب الإضمار حينئذ بين أن يكون المهمل الأول أو الثاني . فتقول : بحسنان ويسىء ابنك . وبحسن ويسيثان ابنك .

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع ، فلا يخلو إما أن يكون عمداً في الأصل ، وهو مقول وظن وأخواتها ، لأنه مبتدأ في الأصل ، أو خبر وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » أولاً ، فإن لم يكن كذلك ، فاما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني . فإن كان الأول ، لم يجز الإضمار ، فتقول : ضربت وضربني زيد . ومررت ومرني زيد . ولا تضمر ، فلا تقول : ضربته وضربني زيد . ولا مررت به ومرني زيد . وقد جاء في الشعر كقوله :

١٦٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

١٦٧ — من الطويل ، لم يعرف قائلهما .

ومعناها : إذا كان لديك صديق تحبه ومحبك ، فكُن مخلصاً له في وقت غيابه عنك ، إخلاصك في وقت حضوره معك . واحذر من الذين يسمون بين الناس بالفساد ، لأن هؤلاء لا عمل لهم إلا إلقاء العداوة والفتنة بين الصديق وصديقه ، وإلأخ وأخيه .

الإعراب : إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . كنت : كان فعل ماض ناقص . والفاء : اسمها . وجملة « ترضيه » من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر « كان » . والجملة فعل الشرط . ويرضيك : الواو المطفة على جملة « ترضيه » ويرضى : فعل مضارع مرفوع . وكأني بالخطاب مفعوله مقدم . صاحب : فاعله مؤخر . جهاراً : ظرف متعلق بترضيه . فكن : الفاء واقعة في جواب إذا . كن : فعل أمر ناقص ، واسمها « أنت » . في الغيب : متعلق بكن . أو بأحفظ ، وهو على

## وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوِشَاةِ فَقَلِّمًا

بِجَاوِلٍ وَأَشْيَ غَيْرَ هِجْرَانٍ ذِي رُودٍ

وإن كان الطالب له هو الثاني ، وجب الإضمار ، فتقول : ضربني وضربته زيد . ومري ومررت بزيد . وقد جاء في الشعر كقوله :

١٦٨ - بِعُكَاظٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَحُوا شُعَاعُهُ

حذف مضاف أي في حالة الغيب ، أي غيبته أي المصاحب . قال عوض عن المضاف إليه . أحفظ : غير «كن» . التمهيد : متملك بأحفظ . وألغ : الوار للطف على جملة «كن» أول الاستئناف . ألغ : فعل أمر منى على حذف حرف العلة . وفاعله «أنت» . أحاديث : مفعوله . الوشاة : مضاف إليه . فقلما : لقاء التليل . قل : فعل ماض لا فاعل لما لأنها اتصلت بها ما الحرفية الزائدة السكافة فكفتها عن العمل ، وصارت عوضا عن الفاعل ، وصار المقصود من «قلما» النفي . وقال بعضهم إن «ما» مصدرية تقول مع ما بعدها مصدر هو الفاعل . أي فقل محاولة إلغ . بجاول : فعل مضارع . وأش : فاعله مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل . غير : مفعوله . هجران : مضاف إليه وهو مضاف إلى «ذو» فهي مجرورة بالياء نيابة عن السكرة لأنها من الأسماء الخمسة ، وهي مقادة إلى ود .

الشاهد في قوله : «توضيه وروضيك صاحب» حيث تنازع كل منهما قوله «صاحب» فالأول يطلبه جفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا . فأصل الثاني وأضمر في الأول ، ولم يحذف الضمير مع أنه غير مرفوع ، ولا عمدة في الأصل ، فكان الراجح حذفه للشعر ، وإما وجب حذفه لأنه فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر أي لفظا . ولا يتفق أنها منوية ، وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنما يرب منه إذا كان الضمير ملفوظا به .

١٦٨ — من مجزوء الكامل ، قاله عائكة بنت عبدالمطلب .

ومعناه : أن هذا السلاح في سوق عكاظ ، له طريق شديد ، يصيب الناطرين إليه بما يشبه المعنى ، إذا نظروا إليه ليلا أو نهارا .

الإعراب : بعكاظ جار ومجرور «وعلمة جره الفتحة نيابة عن السكرة لأنه ممنوع من الصرف العلمية والثانيث . يعشى : فعل مضارع مرفوع . الناطرين : مفعول به مقدم ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جميع مذكر سالم ؟ والثون : عوض عن التنوين في الاسم المفرد . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . وفعله محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا لحوا ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير . وجوابها أيضا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي فيعشى الناطرين شعاعه . ويحتمل أن تكون «إذا» مجرورة للظرفية متعلقة بيعشى ، أي يعشهم في وقت لهم له ، وقيل إنها للمعاجة . هم : مبتدأ . «شعاعه» : «لحوا» من الفعل والفاعل والمفعول المحذوف العائد على «شعاعه» أي لحوه ، في محل رفع خبره ، والرباط «الواو» شعاعه : فاعل «يعشى» . والهاء : مضاف إليه . والجملة صفة للسلاح الوارد في بيت سابق .

الشاهد في قولها : «يعشى» و «لحوا» و «شعاعه» حيث تنازع الفعلان هذا المفعول ، فأصل الأول حيث رفع المفعول المذكور على الفاعلية ، وأضمر في الثاني ، وحذف الضمير للضرورة ، وهو شاذ .

الأصل : « نحوه » فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ ، كما شذ عمل المجهل الأول في المفعول المضمير الذي ليس بعمدة في الأصل .

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل . فإن كان عمدة في الأصل ، فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني . فإن كان الطالب له هو الأول ، وجب إضماره مؤخرا ، فنقول : ظننى ، وظننت زيدا قائما إياه . وإن كان الطالب له هو الثاني ، أضمرته متصلا أو منفصلا ، فنقول : ظننت وظننت زيدا قائما . وظننت وظننتى إياه زيدا قائما . ومعنى اليتيم أنك إذا أهملت الأول ، لم تأت معه بضمير غير مرفوع ، وهو المنصوب والحجور : فلا تقول : ضربته وضربنى زيد . ولا : مررت به ومرى زيد ، بل يلزم الحذف ، فنقول : ضربت وضربنى زيد . ومررت ومرى زيد . إلا إذا كان المفعول خبرا في الأصل ، فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخرا : فنقول : ظننى وظننت زيدا قائما إياه . ومفهومه ، أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان ، أو مجرورا ، أو منصوبا ، عمدة في الأصل أو غير عمدة .

\*\*\*

وأظهر أن يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ  
نَحْوُ : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِى أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا  
أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المجهل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ، لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ، ومفسره مثنى ، نحو : أظن ويظننانى زيدا وعمرا أخوين « فريدا » مفعول أول « لأظن » وعمرا معطوف عليه ، « وأخوين » مفعول ثان « لأظن » . والياء مفعول أول « ليظنان » . فيحتاج إلى مفعول ثان . فلو أتيت به ضميرا ، قلت : أظن ويظنانى إياه زيدا وعمرا أخوين . لكان « إياه » مطابقا للياء فى أنهما مفردان . ولكن لا يطابق ما يعود عليه ، وهو « أخوين » لأنه مفرد . « وأخوين » مثنى ، فنقوت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لا يجوز . وإن قلت : أظن ويظنان إياها زيدا وعمرا أخوين « حصلت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لكون إياها مثنى « وأخوين » كذلك . ولكن نقوت مطابقة المفعول الثانى ، الذى هو خبر فى الأصل ، للمفعول الأول الذى هو المبتدأ فى الأصل ، لكون المفعول الأول مفردا

وهو الياء ، والمفعول الثاني مثنى ، وهو «إياهما» ، ولا يد من مطابقة الخبر للمبتدأ . فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار ، وجب الإظهار ، فتقول : أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين « فـ » زيدا وعمرا أخوين « مفعولا » أظن « والياء مفعول أول لـ » يظنان . . و«أخا» مفعوله الثاني . فلا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع ، لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى فيه جانب الخبر عنه ، فتقول : أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين . وأجازوا أيضا الحذف . فتقول : أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين .

## المفعول المطلق

المصدر رُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ مَدَّ لَوْلِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ  
 الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان . فقام يدل على قيام في زمن حاض ،  
 ويقوم : يدل على قيام في الحال أو الاستقبال . وقم : يدل على قيام في الاستقبال .  
 فالقيام هو الحدث ، وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر . وهذا معنى قوله « ما سوى  
 الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسم الحدث كأمن ، فإنه أحد مدلولي  
 « أمن » .

والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعه أو عدده ، نحو :  
 ضربت ضربا . وسرت سيرا زيدا . وضربت ضربتين .

وسمى مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره  
 من المفعولات ، فإنه لا يقع عليه من اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به « والمفعول فيه ،  
 والمفعول معه ، والمفعول له .

\*\*\*

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ  
 ينتصب المصدر بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : عجبنا من ضربك زيدا ضربا شديدا .  
 أو بالفعل نحو : ضربت زيدا ضربا . أو بالوصف نحو : أنا ضارب زيدا ضربا .  
 ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه . وهذا معنى  
 قوله : « وكونه أصلا لهذين انتخب » أى المختار أن المصدر أصل لهذين ، أى : الفعل  
 والوصف .

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .  
 وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه . والوصف مشتق من الفعل .  
 وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأيه ، وليس أحدهما مشتقا  
 من الآخر .

والصحيح المذهب الأول ، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة . والفعل والوصف

بالنسبة إلى المصدر كذلك « لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة . فالقول يدل على المصدر والزمان . والوصف يدل على المصدر والفاعل .

\*\*\*

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ  
المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :  
أحدها : أن يكون مؤكدا ، نحو ، ضربت ضربا .  
والثاني : أن يكون مبينا للنوع ، نحو : مرت سير ذي رشد . ومرت سيرا حسنا .  
الثالث : أن يكون مبينا للعدد نحو : ضربت ضربة ، وضربتني ، وضربات .

\*\*\*

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحَ الْجَذَلَ  
قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ، كـ « كل » و « بعض » مضافين إلى المصدر ،  
نحو : جدد كل الجدد . وكقوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل » وضربته بعض الضرب .  
والمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور ، نحو : قعدت جلوسا . وافرحت الجذل .  
فالجلوس نائب مناب القعود لمراذفته له . والجذل نائب مناب الفرح لمراذفته له أيضا . وكذلك  
ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو : ضربته ذلك الضرب . وزعم بعضهم أنه إذا ناب  
اسم الإشارة مناب المصدر ، فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا ، وفيه نظر . فن أمثلة  
سينويه : ظننت ذاك ، أى ظننت ذاك الظن . فـ « لذلك » إشارة إلى « الظن » ولم  
يوصف به .

وينوب عن المصدر ، أيضا ضميره ، نحو : ضربته زيدا ، أى ضربت الضرب . ومنه  
قوله تعالى : « لا أعذبه أحدا من العالمين » أى لا أعذب العذاب .  
وعدده « نحو : ضربته عشرين ضربة . ومنه قوله تعالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » .  
والآلة نحو : ضربته سوطا . والأصل : ضربته ضرب سوط ، فحذف المضاف ،  
وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

\*\*\*

وَمَا لِنَتَّوَكُّدَ فَوَحِّدًا أَبَدًا وَثَنًا وَاجْمَعَ غَيْرَهُ وَأَفْرَدًا



لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه . بل يجب إفراده فتقول : ضربت ضرباً .  
وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع .  
وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع ، فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه .  
فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه . نحو : ضربت ضربتين .  
وضربات .  
وأما المبين للنوع ، فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه . نحو :  
سرت سرتي زيد الحسن والقيبح .  
وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع .  
وهذا اختيار الثلوثين .

\*\*\*

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعُ  
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف  
مناف لذلك .

أما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا ، أو جوبا . فالحذف جوازا  
كقولك : ستر زيد ، لمن قال : أي ستر سرت ؟ و : ضربتين ، لمن قال : كم ضربت زيدا ؟  
والتقدير : سرت ستر زيد ، وضربته ضربتين . وقول ابن المصنف ، إن قوله : « وحذف  
عامل المؤكد امتنع » سهو منه ، لأن قوله « ضربا زيدا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف  
وجوبا كما سيأتي . ليس بصحيح .

وما استدلل به على دعواه ، من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه .  
وذلك لأن « ضربا زيدا » ليس من التأكيد في شيء : بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة  
« اضرب زيدا » لأنه واقع موقعه . فكما أن « اضرب زيدا » لا تأكيد فيه ، كذلك « ضربا  
زيدا » . وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء ، لأن  
المصدر فيها نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه . وبديل  
على ذلك عدم جواز الجمع بينهما . ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها  
وبين المؤكد .

ومما يدل أيضا على أن « ضربا زيدا » ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ،  
أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل . واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل :

هل يعمل أولا؟ والصحيح أنه يعمل في «زيداء» في قولك «ضربا زيدا» منصوب بـ «ضربا» على الأصح . وقيل إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو «اضرب» . فعلى القول الأول نأب «ضربا» عن «اضرب» في الدلالة على معناه ، وفي العمل ، وعلى القول الثاني ، نأب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل .

\*\*\*

وَالْحَذَفُ حَسْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِّنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّهُ كَانَدُلًا  
يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها :

١ - إذا وقع المصدر بدلا من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو : قياما لا قعودا ، أى قم قياما لا تقعد قعودا .

٢ - والدعاء نحو : سقياك ، أى سقاك الله .

٣ - وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا ، إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو : أتوانيا وقد علاك المشيب ، أى أتوانى وقد علاك ؟

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر نحو : أفعل وكرامة ، أى : وأكرمك : فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا . والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه . وأشار بقوله «كندلا» إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٩ - يَمْرُؤُنَ بِاللَّهْنَا خِفَافًا عَيَا بَهُمْ

وَيَرْجِعُنَّ مِّنْ دَارَيْنِ بُحْرَ الْحَقَائِبِ

١٦٩ - من الطويل قالهما الأعمى بهجوا بهما بعض الصوص .

الدهنا : اسم موضع ينبعد : عياب جمع عيبة وهي الخرج الذي توضع فيه الثياب . دارين : موضع على ساحل البحر من ناحية الهند ، اشتهر بتجاوزة الملك . جمع . راه ، أى متصلة . قدلا : اختطافا لشيء بسرعة ، وهو من اصطلاحات الصوص . ذريق : اسم رجل .

المعنى : هؤلاء الصوص يمرّون بالدهناء ولا شيء مهم . ويرجعون من دارين وقد امتلأت حقائبهم بالممر وقت التي اختطفوها ونهبوها على جناح السرعة حينما كان الناس منهمكين في أعمالهم .

الإعراب : يمرّون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعله . بالدهناء : جار ومجرور متعلق بيمرّون . خفافا : حال من الواو في يمرّون . عياهم : فاعل لقوله «خفافا» وهي جمع خفيف اسم فاعل

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ

فَتَنَدَّلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَّلَ الثَّعَالِبِ

«ندلا» نائب متاب فعل الأمر ، وهو : اندل . والنذل : خطف الشيء بسرعة . وزريق : منادى . والتقدير : ندلا يازريق المال . وزريق : اسم رجل ، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بـ «ندلا» . وفيه نظر ، لأنه إن جعل «ندلا» نائبا متاب فعل الأمر للمخاطب والتقدير : «اندل» لم يصح أن يكون مرفوعا به ، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا . فكذلك ما تاب متابه .

وإن جعل نائبا متاب فعل الأمر للغائب ، والتقدير «ليندل» صح أن يكون مرفوعا به ، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب متاب فعل الأمر للغائب . وإنما ينوب متاب فعل الأمر للمخاطب نحو : ضربا زيدا ، أى اضرب زيدا ، والله أعلم .

\*\*\*

وَمَا لِتَقْصِيلِ كَلِمًا مَتًّا عَامِلُهُ يُجْدَفُ حَيْثُ هَتَّا

يجذف أيضا عامل المصدر وجوبا :

١ - إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه ، كقوله تعالى : «حتى إذا أنخثتموهم فشدوا

يعمل عمل الفعل . والهاء : مضاف إليه . ويرجمن : الواو المطف . يرجمن : فعل مضارع مبنى على السكون لانتصائه بنون النسوة ، ونون النسوة : فاعل . وقد استخدم الشاعر نون النسوة على اعتبار أن الخصوم جماعة أو نخستهم أنزلهم منزلة الإناث ، أو أن نون النسوة استخدمت في الذاكور مجازا . من دارين : جار ومجرور بالفتحة ثبابة عن السكرة ، لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى . بجر : حال من النون في «يرجمن» . الحقائق : مضاف إليه . على حين : روى بالجر على الإعراب ، وبالفتح على البناء ، وهو هنا أنصح لأنه أضيف لمبنى «جار ومجرور متعلق بـ يرجمن» ، أو محذوف مفهوم من المقام ، أى يجرقون على حين الخ . أو فيقولون «ندلا» على حين . المي : فعل ماض . الناس : مفعوله مقدم . جل : فاعله مؤخر . أمورهم : أمور مضاف إلى جل ، والهاء : مضافة إلى أمور ، والميم علامة الجمع . فتدلا : الفاء زائدة . ندلا : مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف وجوبا ، والتقدير : اندل ندلا . زريق : منادى . المال : مفعول به لقوله «ندلا» أو لعامله المحذوف . ونذل : مصدر منصوب بقوله «ندلا» مبنى لأنوع وقيل إنه نعمت لقوله «ندلا» لأنه قائم مقام مثل ، وإضافة مثل لالتفيدة التعريف ، فلا يقال حينئذ إنه معرفة وندلا فمكرة . وقيل إنه منصوب بـ يزج الخافض أى كندل . الثعالب : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : «فتدلا» حيث حذف عامله وجوبا وهو «اندل» لأنه مصدر نائب متابه .

الوثاق ، فإما منّا بعد وإما فداء» فـ «منا» و «فداء» مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا . والتقدير ، والله أعلم ، فإما تمنون منا ، وإما تغدون فداء . وهذا معنى قوله : « وما لتفصيل » الخ أى يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث « عن » أى عرض .

\*\*\*

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتِنْدَ ٢ - أى كذا يحذف عامل المصدر وجوبا إذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين ، أى : أخبر به عنه . وكان المصدر مكررا ، أو محصورا . فمثال المكرر : زيد سيرا سيرا . والتقدير : زيد يسير سيرا . فحذف « يسير » وجوبا لقيام التكرير مقامه . ومثال المحصور ما زيد إلا سيرا . وإنما زيد سيرا . والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا . وإنما زيد يسير سيرا . فحذف « يسير » وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير . فإن لم يكرر ولم يحصر ، لم يجب الحذف ، نحو : زيد سيرا ، والتقدير : زيد يسير سيرا . وإن شئت صرحت به ، والله أعلم .

\*\*\*

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَاَلْمُبْتَدَأُ نَحْوُ : « لَهْ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » . وَالثَّانِ : كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا . أى : من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى : المؤكد لنفسه ، والمؤكد لغيره . فالمؤكد لنفسه : هو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره ، نحو : له على ألف عرفا ، أى اعترافا . فـ « اعترافا » مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : أعترف اعترافا . ويسمى مؤكدا لنفسه ، لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهى نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتل سواه . وهذا هو المراد بقوله « فالمبتدأ » أى فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لغيره هو : الواقع بعد جملة تحتله وتحتل غيره . فتصير بذكره نصا فيه ، نحو : أنت ابنى حقا . فـ « حقا » مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : أحقه حقا . ويسمى مؤكدا لغيره ، لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ، لأن قولك « أنت ابنى » تحتل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازا على معنى : « أنت عندى فى الخبو بمنزلة ابنى » . فلما قال « حقا » صارت الجملة نصا على أن المراد البتة حقيقة . فتأثرت الجملة بالمصدر ،

لأنها صارت به نصا . فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه .

\*\*\*

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ « لِي بُكَاءٌ بِكَاءٍ ذَاتِ عَضْلَةٍ »

٣- أى كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو : لزيد صوت صوت حمار . وله بكاء بكاء الشكلى . « صوت حمار » مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : يصوت صوت حمار . وقبله جملة وهي : « لزيد صوت » وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو « زيد » وكذلك « بكاء الشكلى » : منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : يبكي بكاء الشكلى . فلم يكن قيل هذا المصدر جملة ، وجب الرفع نحو : صوته صوت حمار . وبكائه بكاء الشكلى . وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو : هذا بكاء بكاء الشكلى . وهذا صوت صوت حمار . ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله .

## المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا : كَجِدُّ شُكْرًا وَدِنْ  
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا، وَقَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ  
فَاجَرَرَهُ بِالْخَرَفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كـ « لِمِزْهُدٍ ذَا قَنِيعٍ »

المفعول له ، هو المصدر المفهم علة المشاركة لعامله في الوقت والفاعل ، نحو : جد  
شكرا . فـ « شكرا » مصدر ، وهو مفهم للتعليل ، لأن المعنى : جد لأجل الشكر . وهو  
مشارك لعامله ، وهو « جد » في الوقت ، لأن زمن الشكر ، هو زمن « الجود » والفاعل ،  
لأن فاعل « الجود » هو المخاطب وهو فاعل الشكر .

وكذلك : ضربت ابني تأديبا . فـ « تأديبا » مصدر ، وهو مفهم للتعليل ، إذ يصح أن  
يقع في جواب : لم فعلت الضرب ؟ وهو مشارك لـ « ضربت » في الوقت والفاعل .  
وحكمه : جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة ، أعني : (١) المصدرية .  
(٢) وإيالة التعليل . (٣) واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن فقد شرط من هذه الشروط ، تعين جره بحرف التعليل ، وهو : اللام ، أو : من ،  
أو : في ، أو : الباء .

فمثال ما عُدِمَتْ فِيهِ الْمَصْدَرِيَّةُ قَوْلُكَ : جِئْتُكَ اللَّسَنَ .  
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِإِكْرَامِ غَدَا .  
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : جَاءَ زَيْدٌ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو لَهُ .  
ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : هَذَا قَنِعٌ لَزَهْدٍ .  
وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ، ولا يشترط اتحاده مع عامله في  
الوقت ولا في الفاعل . فحوزوا نصب « إكرام » في المثالين السابقين ، والله أعلم .

\*\*\*

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْجَسَرْدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأُنْشِدُوا :  
لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْسَدَاءِ

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مجردا عن الألف واللام والإنهاقة .



والثاني : أن يكون محلى بالألف واللام .

والثالث : أن يكون مضافا .

وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة  
النصب ، نحو : ضربت ابني تأديبا . ويجوز جره « ففتقول » ، ضربت ابني التأديب . وزعم  
الجزولي أنه لا يجوز جره ، وهو خلاف ما صرح به النحويون .

وما صاحب الألف واللام بعكس المجرد ، فالأكثر جره . ويجوز النصب . فـ « ضربت  
ابني للتأديب » أكثر من « ضربت ابني التأديب » . وما جاء فيه منصوبا ، ما أنشده المصنف :  
« لا أقعد الجبن عن الهيجاء » . . . البيت . فـ « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل  
الجبن . ومثله قوله :

١٧٠ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا  
شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران : النصب والجر على السواء . فتقول : ضربت ابني  
تأديبه ، ولتأديبه . وهذا قد يفهم من كلام المصنف ، لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ،  
ونصب المصاحب للألف واللام ، علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما ، بل يكثر

١٧٠ - من البسيط ، قاله قريط بن أنيف من شعراء بلعبر « من قصيدة طويلة مطلعها :

لو كنت من مازن لم تستجح لبل بنو القبيطة من ذهل بن شيبانا

والمعنى : أتمنى أنى بدك هؤلاء القوم الذين أنتمى إليهم ، قوما آخرين موصوفين بالقوة والبأس ، يجهزون  
على العدو ويفتكون به .

الإعراب : فليت : الفاء للعطف . ليت : حرف تمن نصب الاسم وترفع الخبر . لى : جاز ومجرور  
متعلق بمحذوف خبرها مقدم . بهم : متعلق به أيضا . والباء : للبدل ، والميم علامة الجمع . قوما : اسمها  
مؤخر ، أى فليت قوما كائنون لى ينظم . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط . وجملة « ركبوا » أى  
الجيل وغيرها ، من الفعل والفاعل والمفعول والمتعلق المحذوفين قبل الشرط . وجملة « شنوا » جوابه ، وجملة  
« إذا » فى محل نصب صفة لقوله : « قوما » . الإغارة : مفعول لأجله . فرسانا : حال من الواو فى « شنوا »  
وركباناً : معطوف عليها .

الشاهد فى قوله « الإغارة » حيث نصبه على أنه مفعول لأجله ، مع كونه مقرونا بالألف واللام ،  
وهو قليل ، والكثير جره باللام .

فيه الأمران . ومما جاء منصوبا قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » .

ومنه قول الشاعر :

١٧١ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ  
وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٧١ — من الطويل ، قاله حاتم بن عدي الطائي .

ومعناه : أصفح عن الكلمة القبيحة إذا صدرت من الكريم في حق ، لأن هذا الكريم ينفق في وقت الشدة .  
وأترك اللئيم الوضع إذا أهانني ، تكربها مني ، لأعجزا وضعفا .

الإعراب : وأغفر : الواو حسب ما قبلها . أغفر : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنا » . عوراء : مفعول به . الكريم : مضاف إليه . ادخاره : مفعول له والهاء : مضاف إليه . وأعرض : الواو للعطف . أعرض : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنا » . عن شتم : جار ومجرور متعلق بأعرض . اللئيم : مضاف إليه . تكربها : مفعول له .

الشاهد في قوله : « ادخاره » حيث نصبه على أنه مفعول له ، وهو مضاف ، وهذا كثير ومثله الجر باللام فهما متساويان . ويبيح ما إذا كان مجردا من ال والزيادة نحو « خربت ابن تاديا » . فالكثير نصبه لأنه أشبه الحال والتمييز ، في التنكير والتبيين ، والقليل جره باللام .

## المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا

الظرف : وَقْتُ ، أَوْ مَكَانٌ ضَمْنَا « في » باطراد : « هُنَا امْكُثْ أَزْمَنًا »

عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ، ضمن معنى « في » باطراد ، نحو : امْكُثْ هُنَا أَزْمَنًا . « هُنَا » : ظرف مكان . و « أَزْمَنًا » ظرف زمان . وكل منهما تضمن معنى « في » لأن المعنى : امْكُثْ في هذا الموضع في أزمن .

واحترز بقوله « ضمن معنى في » مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « في » كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا « نحو : يوم الجمعة يوم مبارك . ويوم عرفة يوم مبارك . والدار لزيد . فإنه لا يسمى ظرفا والحالة هذه .

وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو : مرت في يوم الجمعة . وجلست في الدار .

على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح . وكذلك ما نصب منهما مفعولا به ، نحو : بنيت الدار . وشهدت يوم الجمل .

واحترز بقوله « باطراد » من نحو : دخلت البيت . وسكنت الدار ، وذهبت الشام .

فإن كل واحد من « البيت » و « الدار » و « الشام » متضمن معنى « في » ولكن تضمنه

معنى « في » ليس مطردا ، لأن أسماء المكان المختصة ، لا يجوز حذف « في » معها ، فليس

« البيت » و « الدار » و « الشام » في المثل منصوبة على الظرفية . وإنما هي منصوبة على

التشبيه بالمفعول به ، لأن الظرف هو : ما تضمن معنى « في » باطراد . وهذه متضمنة معنى

« في » لا باطراد . هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ، لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة

ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لم تكن متضمنة معنى « في » لأن المفعول به غير

متضمن معنى « في » ، فكذلك ما شبه به فلا يحتاج إلى قوله : « باطراد » ليخرجها . فإنها

خرجت بقوله : « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

\*\*\*

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وإلا فأنوه مقتدرا

حكم ما تضمن معنى « في » من أسماء الزمان والمكان ، النصب . والناسب له ما وقع

فيه وهو المصدر ، نحو : عجبت من ضربك زيدا ، يوم الجمعة ، عند الأمير .

أو الفعل نحو : ضربت زيدا يوم الجمعة ، أمام الأمير .

أو الوصف نحو : أنا ضارب زيداً اليوم ، عندك .  
وظاهر كلام المصنف ، أنه لا ينصب إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس  
كذلك . بل ينصبه هو وغيره كالفعل ، والوصف . والناصب له ، إما مذكور كما مثل ،  
أو محذوف جوازا ، نحو أن يقال : متى جئت ؟ فتقول : يوم الجمعة . وكم سرت ؟ فتقول :  
فـرسـخـين . والتقدير : جئت يوم الجمعة . وسرت فرسخين .  
أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة ، نحو : مررت برجل عندك . أو صلة نحو :  
جاء الذي عندك . أو حالا نحو : مررت بزيد عندك . أو خبرا في الحال أو في الأصل نحو :  
زيد عندك . وظننت زيدا عندك .

فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها . والتقدير ، في خبر  
الصلة ، استقر ، أو مستقر . وفي الصلة ، استقر ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة . والفعل  
مع فاعله جملة . واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ، والله أعلم .

\*\*\*

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْنَاهُ  
نَحْوُ : الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صَبَغَ مِنَ الْفِعْلِ كَرَمَى مِنْ رَمَى  
يعني أن اسم الزمان يقبل التصب على الظرفية مبهما ، نحو : سرت لحظة ، وساعة .  
أو مختصا إما بإضافة نحو : سرت يوم الجمعة . أو بوصف نحو : سرت يوما طويلا .  
أو بعدد نحو : سرت يومين .

وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان :  
أحدهما : المبهم .  
والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره .  
والمبهم كالجهات الست نحو : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ،  
ونحو هذا .

والمقادير ، نحو : غلوة ، وميل ، وفرسخ ، وبريد . تقول : جلست فوق الدار .  
وسرت غلوة : فتنصبهما على الظرفية .  
وأما ما صيغ من المصدر نحو : مجلس زيد ، ومقعد . فشرط نصبه قياسا ، أن

يكون عامله من لفظه نحو : قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو . فلو كان عامله من غير لفظه ، تعين جره بـ « في » نحو : جلست في مرمى زيد . فلا تقول : « جلست مرمى زيد » إلا شذوذا . وما ورد من ذلك قولهم : هو مني مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناطق الثريا .

والقياس : هو مني في مقعد القابلة ، وفي مزجر الكلب ، وفي مناطق الثريا . ولكن نصب شذوذا . ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي . وإلى هذا أشار بقوله :

وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا مَقِيْسَا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ  
أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً ، أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما جماعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجماعة « جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس . فأصلهما واحد ، وهو الجلوس .

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر ، مبهمان .  
أما المقادير : فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة ، لأنها وإن كانت معلومة المقدار ، فهي مجهولة الصفة .

وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين ، إلى أنها ليست من الظروف المبهمة ، لأنها معلومة المقدار .  
وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : جلست مجلساً . ومختصاً ، نحو : جلست مجلس زيد .

وظاهر كلامه أيضاً ، أن « مرمى » مشتق من « رمى » . وليس هذا على مذهب البصريين . فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل . فإذا تقرر أن المكان المختص به هو ماله أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفاً ، فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع « دخل » وسكن . ونصب « الشام » مع « ذهب » ، نحو : دخلت البيت ، وسكنت الدار . وذهبت الشام . واختلف الناس في ذلك . فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً . وقيل منصوبة على إسقاط حرف الجر . والأصل ، دخلت في الدار . فحذف حرف الجر ، فانتصب الدار ، نحو : مررت زيدا . وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به .

\*\*\*

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ      فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ  
وَأُغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ      ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف . فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ، ما استعمل ظرفا وغير ظرف ، كيوم ومكان . فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو : سرت يوما . وجلست مكانا . ويستعمل مبتدأ نحو : يوم الجمعة يوم مبارك . ومكانك حسن . وفاعلا نحو : جاء يوم الجمعة ، وارتفع مكانك .

وغير المتصرف : هو ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو : « سحر » إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه ، فهو متصرف ، كقوله تعالى : « إلا آل لوط نجيناهم بسحر » . « فوق » نحو : جلست فوق الدار . فكل - واحد من . « سحر » و « فوق » ، لا يكون إلا ظرفا . والذي لزم الظرفية أو شبهها : عند ، ولدن .

والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورا بـ « من » نحو : خرجت من عند زيد . ولا يخرج « عند » إلا بـ « من » . فلا يقال : خرجت إلى عنده . وقول العامة : « خرجت إلى عنده خطأ » .

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ \* وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ  
ينتوب المصدر عن مكان مصدر . كقولك : جلست قرب زيد ، أي مكان قرب زيد . فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية . ولا ينقاس ذلك ، فلا تقول : آتيتك جلوس زيد ، تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان ، نحو : آتيتك طلوع الشمس ، وقدم الحاج ، وخروج زيد . والأصل : وقت طلوع الشمس . ووقت قدم الحاج . ووقت خروج زيد . فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مقيس في كل مصدر .



## المفعول معه

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ : « سِيرَى والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً »  
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقَ : ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَائِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ  
المفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد « واو » بمعنى « مع » والناصب له ما تقدمه . من  
الفعل ، أو شبهه . فمثال الفعل : سِيرَى والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً : أى سِيرَى مع الطريق . فـ « الطريق »  
منصوب : « سِيرَى » .

ومثال شبه الفعل : زِيدَ سَارَ والطَّرِيقَ . وأعجبنى سِيرَ والطَّرِيقَ . فـ « الطريق »  
منصوب بـ « سَارَ » و « سِيرَ » ، وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو . وهو  
غير صحيح ، لأن كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجزم منه ، لم يعمل إلا الجزم ،  
كحروف الجر .

ولما قيل « ولم يكن كالجزم منه » احترازاً من الألف واللام ، فإنها اختصت بالاسم  
ولم تعمل فيه شيئاً ، لكونها كالجزم منه ، بدليل تحطى العامل لها نحو : مررت بالقلام .  
ويستفاد من قول المصنف فى نحو : « سِيرَى والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » أن المفعول معه مقيس فيما كان  
مثل ذلك ، وهو كل اسم وقع بعد « واو » بمعنى « مع » وتقدمه فعل أو شبهه . وهذا هو  
الصحيح من قول النحويين .

وكذلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » أن عامله لا بد أن يتقدم عليه ،  
فلا تقول « والنيل سرت » . وهذا باتفاق .

وأما تقدمه على صاحبه نحو : سار والنيل زيد ، ففيه خلاف والصحيح منه (١) .

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ ، أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٌ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ  
حق المفعول معه أن يسبقه فعل ، أو شبهه ، كما تقدم تمثيله . وسمع من لسان العرب نصبه  
بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو : ما أنت وزيدا ؟ وكيف  
أنت وقصعة من ثريد ؟ فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون .

(١) يرى ابن جنى جواز تقديم المفعول معه على صاحبه وهو مرجوح .

والتقدير : ما تكون وزيدا ؟ وكيف تكون وقصة من زيد ؟ ف « زيدا » و « قصة » منصوبان ؛ « تكون » المضمره .

\*\*\*

والعطفُ إنْ يُمكنْ بلا ضَعْفٍ أَحَقُّ  
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ  
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلِ نَصْبٍ  
الاسم الواقع بعد هذه الواو ، إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه ،  
فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف . فإن أمكن عطفه بلا ضعف ، فهو أحق من النصب ،  
نحو : كنت أنا وزيد كالأخوين . فرفع « زيد » عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه  
مفعولا معه ، لأن العطف ممكن للفصل . والتشريك أولى من عدم التشريك . ومثله :  
سار زيد وعمرو ، فرفع « عمرو » أولى من نصبه .  
وإن أمكن العطف بضعف ، فالنصب على المعية أولى من التشريك ، لسلامته من  
الضعف نحو : سرت وزيدا . فنصب « زيد » أولى من رفعه ، لضعف العطف على الضمير  
المرفوع المتصل بلا فاصل . وإن لم يمكن عطفه ، تعين النصب على المعية ، أو على إضمار  
فعل يليق به ، كقوله :

١٧٢ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا .

١٧٢ — هذا صدر بيت من الرجز لم يعرف قائله ؛ وقامه :

علفتها تبنا وماء باردا حتى غدت هائلة حينها

والمعنى : أطعمت هذه الدابة تبنا ، وسقيتها ماء باردا حتى سمرت للسوم من عينيها .

الإعراب : علفتها فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول . تبنا : مفعوله الثاني . وماء : الواو العطف  
ماء : مفعول لفعل محذوف تقديره « سقيتها » يدل عليه سياق الكلام ، كما ذهب إليه القراء والقاسمي  
ومن تبعهما . فالعطف حينئذ من عطف الجمل . أو معطوف على قوله « تبنا » على تأويل « علفتها » بمأمل يصح  
تسلطه على ما قبل الواو ، وما بعدها مثل ألفتها ، كما ذهب إليه الجرمي ، والمازني ، والمبرد ، وأبو عبيدة ، والأصمعي  
واليزيدي ، فالعطف حينئذ من عطف المفردات . باردا « صفة لقوله » ماء « . حتى : ابتدائية . غدت : فعل  
ماض وثا ، التأنيث . هائلة : خبرها مقدم . عيناها : اسمها مؤخر مرفوع بالالف تباينة عن الضمة لأنه مثنى ،  
والقون المحذوفة للإضافة ، عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وإلهاء : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « وماء » حيث نصب بفعل محذوف « أو بالفعل المذكور على تأويله بفعل يصح تسلطه  
على المعطوف ، والمعطوف عليه كاسبق ، لأنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لعدم مشاركة الماء التبن في الملف ، ولا النصب  
على المعية لانتفاء المصاحبة ، لأن الماء لا يصاحب التبن في الملف .

فـ « ماء » منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، التقدير : وسقيتها ماء بارداً . وكقوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » فقوله « وشركاءكم » لا يجوز عطفه على « أمركم » لأن العطف على نية تكرار العامل . فلا يصح أن يقال : أجمعت شركائي . وإنما يقال : أجمعت أمري ، وجمعت شركائي . فـ « شركائي » منصوب على المعية . والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم :  
أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : فأجمعوا أمركم ، وأجمعوا شركاءكم .

## الاستثناء

ما استثنيت «إلا» مع تمام ينتصب وبعده نفي ، أو كنفي انتخب  
إتباع ما اتصل ، وأنصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع  
حكم المستثنى بإلا النصب إن وقع بعد إتمام الكلام الموجب ، سواء كان متصلا ، أو  
منقطعا نحو : قام القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا . وضربت القوم إلا زيدا ،  
وقام القوم إلا حمارا . وضربت القوم إلا حمارا . ومررت بالقوم إلا حمارا .

ف «زيدا» في هذه المثل منصوب على الاستثناء . وكذلك «حمارا» والصحيح من  
مذاهب النحويين ، أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا» واختار المصنف - في غير هذا  
الكتاب - أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيويه . وهذا معنى قوله :  
« ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب » أي أنه ينتصب الذي استثنته «إلا» مع تمام الكلام إذا  
كان موجبا . فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب ، وهو المشتمل على النفي أو  
شبهه ، والمراد بشبهه النفي ، النهي ، والاستفهام . فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا .  
والمراد بالمتصل ، أن يكون المستثنى بعضا مما قبله . وبالمقطع ، أن لا يكون بعضا مما قبله .  
فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب ، وهو  
المختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه . وذلك نحو : ما قام أحد إلا زيدا ، وإلا زيدا .  
ولا يقيم أحد إلا زيدا ، وإلا زيدا . وهل قام أحد إلا زيدا؟ وإلا زيدا . وما ضربت أحدا  
إلا زيدا ، ولا تضرب أحدا إلا زيدا ، وهل ضربت أحدا إلا زيدا ؟

فيجوز في «زيدا» أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبا على البدلية  
من «أحد» . وهذا هو المختار .

ونقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وإلا زيدا . ولا تمرر بأحد إلا زيدا ، وإلا زيدا .  
وهل مررت بأحد إلا زيدا؟ وإلا زيدا؟ وهذا معنى قوله : «وبعد نفي ، أو كنفي انتخب ،  
إتباع ما اتصل . . .» أي : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفي ، أو شبه نفي .  
( ١٦ - التفصيل - ١ )

وإن كان الاستثناء منقطعا ؛ تعين النصب عند جمهور العرب . فتقول : ما قام القوم  
إلا حمارا ، ولا يجوز الإتيان ، وأجازه بنو تميم . فتقول : ما قام القوم إلا حمار . وما ضربت  
القوم إلا حمارا . وما مررت بالقوم إلا حمار . وهذا هو المراد بقوله : «وانصب ما انقطع»  
أى انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم . وأما بنو تميم  
فيجيزون إتيانه .

فمعنى البيت أن الذى استثنى بإلا ينتصب إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تملعه .  
وقد نبه على هذا القيد بذكره حكم النفي بعد ذلك . فإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب ،  
سواء كان متصلا أو منفصلا . وإن كان غير موجب ، وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي انتخب ،  
أى اختير إتيان ما اتصل ، ووجب نصب ما انقطع عند غير بنى تميم . وأما بنو تميم فيجوزون  
إتيان المنقطع .

\*\*\*

وغيرُ نصبٍ سابقٍ فى النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ  
إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فلما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب .  
فإن كان موجبا ، وجب نصب المستثنى ، نحو : قام إلا زيداً القوم . وإن كان غير  
موجب ، فاختار نصبه ، فتقول : ما قام إلا زيداً القوم . ومنه قوله :  
١٧٣ - فَمَالَى إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالَى إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

١٧٣ — من الطويل ، قاله السكيت بن زيد الأمدى فى ملح آل البيت .

الغنى : ليس لى من ناصر ولا معين سوى آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس لى من طريق  
أسلكه سوى طريق الحق .

الإعراب : وما : الواو المطفة على ما قبله . ما : نافية . لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره  
«كأنه» خبر مقدم . إلا : أداة استثناء . آل : منصوب بإلا على الاستثناء . أحمد : مضاف إليه ؛  
مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . شيعه : مبتدأ مؤخر .  
ومالَى إلا مذهب الحق مذهب : إعرابه كإعراب سابقه .

الشاهد فى الشطرين : حيث نصب المستثنى المتقدم وهو «آل» . و«مذهب» ، على المستثنى منه وهو  
«شيعه» و «مذهب» مع أن الكلام غير موجب . وهو المختار لأنه الفصيح الشائع . وأما إذا كان  
الكلام موجبا ، فالنصب واجب . نحو : قام إلا زيداً القوم .

وقد روى رفعه ، فنقول : ما قام إلا زيد القوم . قال سيويوه : حدثني يونس ، أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون : مالى إلا أخوك ناصر . وأعربوا الثانى بدلاً من الأول على القلب لهذا السبب . ومنه قول الشاعر :

١٧٤ - فَلَمْ يَرْجَوْنَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ  
فمعنى البيت : أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب ، وهو الرفع . وذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو : ما قام إلا زيد القوم . ولكن المختار نصبه . وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفى ، أن الموجب يتعين فيه النصب نحو : قام إلا زيداً القوم .

\*\*\*

وَأِنْ يَفْرَغْ سَابِقُ «إِلَّا» لَمَّا بَعْدُ «يَكُنْ» كَمَا هَلَوِ «الَّا» عُدِمَا  
إذا تفرغ سابق «إلا» لما بعدها ، أى لم يشتغل بما يطلبه ، كان الاسم الواقع بعد «إلا» معرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها . وذلك نحو : ما قام إلا زيداً ، وما ضربت إلا زيداً . وما مررت إلا بزيد . ف «زيد» فاعل مرفوع ب «قام» و «زيداً» منصوب ب «ضربت» و ب «زيد» متعلق ب «مررت» كما لو لم تذكر «إلا» . وهذا

١٧٤ - من الطويل ، قاله حسان بن ثابت . ومعناه : أمدح نبينا صلى الله عليه وسلم ، لأن الناس جميعاً يرجون منه الشفاعة ، في وقت لا يوجد فيه من شافع غير الأنبياء صلوات الله عليهم الإعراب : فإنهم : الفاء للتعليل . إن : حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر . وإلهاء : اسمها والميم علامة جمع الذكور . يرجون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعله : منه . جار ومجرور متعلق ب «يرجون» . شفاعته : مفعوله . والجملة في محل رفع خبر «إن» . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط . لم : حرف نفى وجزم وقلب . يكن : فعل مضارع مجزوم ب «لم» . إلا : أداة استثناء مفرغة . النبيون : «فاعل يكن» . شافع : بدل منه على القلب ، بدل كل من كل . لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، فهو معرب بما يقتضيه العامل ، والمؤخر عام أريد به خاص فصيح إبداله من المستثنى ، بدل كل من كل . وقد كان المستثنى قبل تقديره بدل بعض من كل . والأصل : إذا لم يكن شافع إلا النبيون منه . فقلب المتنوع تابعاً ، والتابع متبوعاً ، كما في نحو : مررت بمثلك أحد . وجملة «لم يكن» فعل الشرط ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه .

الباحث في قوله «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى المقدم على المستثنى منه ، مع أن الكلام غير موجب ، وهو خلاف المختار . والمختار النصب كما سبق .



هو الاستثناء المفرغ . ولا يقع في كلام موجب ، فلا تقول : ضربت إلا زيدا .

\*\*\*

والنح «إلا» ذات توكيد : كـلا تَمَرُّزَ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا  
إذا كررت «إلا» لقصد التوكيد ، لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا . ولم تفد غير توكيد  
الأولى . وهذا معنى إلغائها . وذلك في البدل والعطف نحو : ما مررت بأحد إلا زيدا إلا  
أخيك . ف «أخيك» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئا ، أى لم تفد فيه استثناء  
مستقلا . فكانك قلت : ما مررت بأحد إلا زيدا أخيك . ومثله : «لا تمرر بهم إلا الفتى  
إلا العلا» والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلا . ف «العلا» بدل من الفتى . وكررت  
«إلا» توكيدا .

ومثال العطف : قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا . والأصل : إلا زيدا وعمرا . ثم  
كررت «إلا» توكيدا ، ومنه قوله :

١٧٥ - هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها  
والأصل : وطلوع الشمس . وكررت «إلا» توكيدا . وقد اجتمع تكرارها في البدل  
والعطف في قوله :

١٧٦ - مالك من شئجك إلا عمله إلا رسيمة وإلا رملكة

١٧٥ — من الطويل، قاله أبو ذؤيب غويلدين خالد الهذلي . ومعناه : الدهر ليل ونهار يتعاقبان ،  
تشرق الشمس ثم تغيب وهكذا دواليك .

الإعراب : هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي . الدهر : مبتدأ . إلا : أداة استثناء مفرغ .  
ليلة : خبره . نهارها : معطوف على ليلة ، والهاء : مضاف إليه . وإلا : الواو للعطف . إلا : توكيد للأولى  
طلوع : معطوف على ليلة . الشمس : مضاف إليه . ثم : حرف عطف . غيارها : معطوف على طلوع ،  
والهاء : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : «إلا طلوع» حيث ألغيت «إلا» الثانية لأنها زائدة مؤكدة للأولى ، لم تؤثر في  
المعطوف شيئا لسكونه تابعا لما بعد «إلا» قبلها بالعطف عليه ، والأصل : «وطلوع الشمس» .

١٧٦ — من الرجز ، لم يعرف قائله . الشئج ، محركة : الجمل . الرسم والعمل : ضربان من السير  
والخنى : ليس لك من جملك إلا سيره مسرعا وغير مسرع .

الإعراب : ما : نافية . لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «كائن» خبر مقدم . من  
شئجك : جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، والسكاف مضاف إليه . إلا : أداة  
استثناء ملغاة . عمله : مبتدأ مؤخر ، والهاء : مضاف إليه . إلا : زائدة للتوكيد . رسيمه : بدل من

والأصل : إلا عمله ، رسيمة ، ورملة . فـ « رسيمة » بدل من عمله . ورملة معطوف على « رسيمة » وكررت « إلا » فيهما توكيذا .

...

وَأِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَعَّ تَفْرِيعُ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ  
فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنَى  
إذا كررت « إلا » لغير التوكيد ، وهى التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك ، فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرغا ، أو غير مفرغ . فإن كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي ، فتقول : ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا . ولا يتعين واحد منها لشغل العامل ، بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي ، وهذا معنى قوله : « فع تفريع » إلى آخره . أى مع الاستثناء المفرغ ، اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقي . وإن كان الاستثناء غير مفرغ ، وهذا هو المراد بقوله :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ أَحْكُمُ بِهِ وَالتَّزْمِ  
وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ  
كَلِمَ « يَقْوَا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلَى » وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ  
فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر . فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب « نحو : قام إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا القوم . وما قام إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا القوم ، وهذا معنى قوله « دون تفريع » البيت .

وإن تأخرت ، فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب . فإن كان موجبا ، وجب نصب الجميع . فتقول : قام القوم إلا زيدا ، إلا عمرا إلا بكرا . وإن كان غير موجب ، عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء ، فيبدل مما

عمله « بدل بعض من كل ، لأن المراد بالعمل مطلق السير . والهاء : مضاف إليه : وإلا : الواو للعطف إلا : زائدة أيضا للتوكيد . ورملة « معطوف على رسيمة ، والهاء مضاف إليه .

الشاهد فى قوله : « إلا رسيمة وإلا رملة » حيث كررت « إلا » فى البدل والمطف وهى ملفاة فيهما ، لم تعد إلا توكيد الأولى .

قبله وهو المختار ، أو ينصب وهو قليل كما تقدم . وأما باقيةا فيجب نصبه ، وذلك نحو :  
 مقام أحد إلا زيد ، إلا عمرا ، إلا بكرا . « زيد » بدل من أحد . وإن شئت أبدلت  
 غيره من الباقيين . ومثله قوله المصنف : « لم يفوا إلا امرؤ إلا على » « امرؤ » بدل من الواو  
 في « يفوا » وهذا معنى قوله : « وانصب لتأخير » إلى آخره ، أى وانصب . المستثنيات  
 كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا . وإن كان غير موجب . فجاء  
 بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات ، وانصب الباقي . فعنى قوله :  
 « وحكمها في القصد حكم الأول » أن ما تكرر من المستثنيات ، حكمه في المعنى حكم المستثنى  
 الأول . فثبت له ما ثبت للأول من الدخول والخروج . ففى قولك : قام القوم إلا زيدا  
 إلا عمرا ، إلا بكرا ، الجميع يخرجون .

وفى قولك : مقام القوم إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا ، الجميع داخلون . وكذا  
 فى قولك « مقام أحد إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا » الجميع داخلون .

\*\*\*

وَأَسْتَثْنِي مَجْزُورًا بِغَيْرِ مُعَرَّبٍ بِمَا لُتْثِنِي بِإِلَاءٍ نُسِبَا  
 استعمال بمعنى « إلا » فى الدلالة على الاستثناء ، ألفاظ منها :

١ - ما هو اسم وهو : غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء .

٢ - ومنها ما هو فعل ، وهو : ليس ، ولا يكون .

٣ - ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو : خلا وعدا ، وحاشا ، وقد ذكرها  
 المصنف كلها .

فأما « غير » و « سوى » و « سوى » و « سواء » فحكم المستثنى بها الجر لإضافتها  
 إليه . وتعرب « غير » بما كان يعرب به المستثنى مع « إلا » فتقول : قام القوم  
 غير زيد بنصب « غير » كما تقول : قام القوم إلا زيدا ، بنصب « زيد » وتقول :  
 مقام أحد غير زيد وغير زيد ، بالإتيان والنصب ، والمختار الإتيان ، كما تقول : مقام  
 أحد إلا زيدا وإلا زيدا ، وتقول : مقام غير زيد : فرفع « غير » وجوبا ، كما تقول ما  
 قام إلا زيد برفعه وجوبا . وتقول : مقام أحد غير حمار : بنصب غير ، عند غير بنى تميم .  
 وبالإتيان عند بنى تميم . كما تفعل فى قولك : ما قام القوم إلا حمارا وإلا حمار .  
 وأما سوى ، فالمشهور فيها كسر السين والقصر . ومن العرب من يفتح سينها ويمد .

ومنهم من يضم سينها ويقصر . ومنهم من يكسر سينها ويمد . وهذه اللغة لم يذكرها المصنف  
وقل من ذكرها . ومن ذكرها القاسي في شرحه للشاطبية .

وذهب سيبويه والقراء وغيرهما : أنها لا تكون إلا ظرفا . فإذا قلت : قام القوم  
سوي زيد ، قد «سوي» عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مشعرة بالاستثناء :  
ولا تخرج عندهم عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ «غير» فتعامل بما تعامل به «غير» من الرفع والنصب والجر .  
وإلى هذا أشار بقوله :

وَلَيْسَ سَوِيٌّ سَوَاءٌ إِجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا  
فمن استعملها مجرورة ، قوله صلى الله عليه وسلم : «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي  
عدوا من سوى أنفسها» . وقوله صلى الله عليه وسلم : «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا  
كالشعرة البيضاء في الثور الأسود ، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض» .

وقول الشاعر :

١٧٧ - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا اجْتَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

١٧٧ - من الطويل ، قاله مرار بن سلامة العنجل .

ومعناه : هؤلاء الناس ، لأنهم أشراف ، إذا حضروا مجلسا من المجالس ، لا يتكلمون بألقاب حتى حق  
أى أحد لا من قومنا . ولا من قوم آخرين .

الإعراب : ولا : الواو حسب ما قبلها . لا : نافية . ينطقون فعل مضارع مرفوع . الفحشاء : منصوب  
بنزع الخافض ، أى بالفحشاء ، وناصبه قبل الفعل . وقيل النزح . أو مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى  
ينطق الفحشاء . أى مفعول به لينطق ، على أنه ضمه معنى يذكر فعدها بنفسه . من : اسم موصول بمعنى الذى  
مخاويل ينطق . كان : أى وجد ، فعل ماض وفاعله هو . والجملة لا محل من الإعراب صلة الموصول . منهم  
جار ومجرور ، متعلق بكان ، وهويان لاسم الموصول «من» والميم علامة جمع المذكور السالم . إذا : ظرف للزمان المستقبل  
فيه معنى للشرط . وجملة جلسوا من الفعل والفاعل ، فعل الشرط ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه . أى  
فلا ينطق بالفحشاء الخ . منا : جار ومجرور متعلق . ينطق . ولا : الواو ، للعطف . لا : نافية . من سوائنا  
مشتق بالفعل «ينطق» وثا : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : «ولا من سوائنا» حيث احتج به المصنف على أن سوى تخرج من النصب على الظرفية ،  
وتكون كـ «غير» ، أى تعامل بما تعامل به «غير» من الجر كما في هذا البيت ، ومن الرفع والنصب ، كما في الأبيات  
الآتية .

ومن استعمالها مرفوعة قوله :

١٧٨ - وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسَوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٩ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا  
فـ « سواك » مرفوع بالابتداء . و « سوى العدوان » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية ، قوله :

١٨٠ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَتَى لُؤْمَلٍ وَإِنْ سَوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

١٧٨ — من الكامل ، قاله محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، يمدح به يزيد بن حاتم بن قبيصة .  
ومعناه : وإذا تباع خصلة من الخصال الحميدة وتشتري ، فخيرك يا يزيد بائعها : وأنت المشتري لها .  
الإعراب : وإذا : الواو زائدة عند الكوفيين ، وللاستئناف عند بعضهم . إذا : ظرف للزمان المستقبل  
فيه معنى الشرط . تباع : فعل مضارع مبنى للمجهول . كريمة : نائب فاعله . والجملة فعل الشرط . أو : حرف  
عطف بمعنى الواو . تشتري : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله تقديره « هي » . سواك : الفاء داخلة  
على جواب « إذا » . سواك مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على الألف والكاف مضاف إليه . بائعها : خبره  
والهاء : مضاف إليه : وأنت : الواو المعطف . أنت مبتدأ . المشتري خبره .  
الشاهد في قوله : « فسواك » حيث خرجت « سوى » عن النصب على الظرفية « واستعملت مرفوعة  
بالابتداء .

١٧٩ — من المزج ، قاله الفند الزماني ، واسمه شهل بن شيخان ، في حرب البسوس . وقيله :

فلما أصبح الكـ رفاقى وهو عريان

المعنى : فلما انكشف الشر ولم يبق بيننا وبينهم في العداوة غير الظلم ، قابلنا شرهم بمثله .  
الإعراب : ولم : الواو حسب ما قبلها . لم : حرف نفي وجزم وقلب . يبق : فعل مضارع مجزوم  
يلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . سوى : فاعله . العنوان : مضاف إليه . دناهم : فعل ماض ،  
ونا : فاعله . والهاء : مفعوله . والميم : علامة الجمع . والجملة جواب قوله « فلما » في البيت قبله ،  
لا محل لها من الإعراب . كا : الكاف حرف تشبيه وجزم . ما : مصدرية . دانوا : فعل ماض ، والواو  
فاعله ، ومفعوله محذوف تقديره « دانوا » أى جازونا : و « ما » وما دخلت عليه في تأويل . مصدر مجزوم  
بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى دناهم دينا كائنا كدنيهم .

الشاهد في قوله « سوى » حيث خرجت عن النصب على الظرفية « واستعملت مرفوعة على الفاعلية .

١٨٠ — من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : عندك أيها المدحج من الكرم ما يضمن للمؤمنين

ما يمتنونونه منك « ويطلبون حصوله بخلاف غيرك » ، فإن من يؤمله يخيب أمله لعدم تحصيله أمنيته « وهذا  
كناية من حصر الكرم في المدحج .

الإعراب : لديك : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . والسكاف : مضاف

فـ «سواك» اسم «إن» هذا تقرير كلام المصنف . ومذهب سيوييه والجمهور :  
أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك  
محتمل للتأويل .

\*\*\*

وَأَسْتَنْ نَاصِبًا بِـ «لَيْسَ» وَ «خَلَا»  
وَبِـ «عَدَا» وَبِـ «يَكُونُ» بَعْدَ «لَا»  
أى واستثنى بـ «ليس» وما بعدها ناصبا المستثنى ، فنقول : قام القوم ليس زيدا ،  
وخلًا زيدا «وعدا زيدا» ولا يكون زيدا . فـ «زيدا» في قولك : «ليس زيدا»  
و «لا يكون زيدا» منصوب على أنه خبر «ليس» و «لا يكون» واسمها ضمير مستتر ،  
والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من «القوم» والتقدير : ليس بعضهم زيدا . ولا يكون  
بعضهم زيدا . وهو مستتر وجوبا . وفي قولك «خلًا زيدا» و «عدا زيدا» منصوب على  
المفعولية . و «خلًا» و «عدا» فعلايان فاعلهما ، في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم  
من القوم كما تقدم ، وهو مستتر وجوبا . والتقدير : خلا بعضهم زيدا ، وعدا بعضهم  
زيدا . ونبه بقوله : «ويكون بعد لا» وهو قيد في «يكون» فقط على أنه لا يستعمل  
في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه  
بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، ولن ، ولما ، وإن ، وما .

\*\*\*

وَأَجْرُرُ بِسَابِقِي «يَكُونُ» إِنْ تَرِدُ «وَبَعْدَ» مَا أَنْصَبَ وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ  
أى إذا لم تتقدم «ما» على «خلا» و «عدا» فاجرر بهما إن شئت ، فنقول : قام  
القوم خلا زيد ، وعدا زيد . فـ «خلا» و «عدا» حرفا جر . ولم يحفظ عن سيوييه الجر  
بهما . وإنما حكاها الأخفش . فمن الجر بـ «خلا» قوله :

إليه . كقيل «مبتدأ مؤخر . بالمتى : متعلق بكقيل . وإن : الواو للعطف . إن : حرف توكيد . سواك  
اسمها منصوب والكاف مضاف إليه . من : اسم موصول بمعنى الذي ، مبتدأ ، وجملة «يؤمله» ، لا محل لها  
من الإضراب صلة الموصول . وجملة «يشق» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر  
«إن» .

الشاهد في قوله : «سواك» حيث خرجت عن على النصب الظرفية ، واستعملت منصوبة ،  
اسما لإن .



١٨١ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ  
ومن الجر . « هذا » قوله :

١٨٢ - تَرَكْنَا فِي الْخَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ  
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى التُّسُورِ  
أَبْجَنَّا حَيْثَهُمْ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

١٨١ - من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : لا أقول في العطاء غيرك إلا الله ، وإنما أحسب من أموله من تموله ، بحيث إنك تنفق على من مضى كما تنفق على من معك ، أى إن أمل فيك محصور في ذلك . الإعراب : خلا الله ، جار ومجرور . واختلف فيها وفي « عدا » و « حاشا » ف قيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، أى قبلها في الرتبة وإن تأخرت في اللفظ ، كأرجو في هذا البيت . وقيل لم تتعلق بشيء تشبيها لما بالزائدة ؛ وإنما محل مجرورها نصب على تمام الكلام « أى الجملة قبله » ، قيل وهو الصواب لعدم اطراد القول الأول ، نحو : القوم إخوانك خلا زيد ، ولأنها بمنزلة « إلا » وهى لا تتعلق بشيء . لا : نافية . أرجو : فعل مضارع وفاعله « أنا » . سواك : مفعوله والسكاف مضاف إليه . وإنا : الواو العطف . إنما : حرف توكيد مكشوف عن العمل بما للزائدة . وأعد : فعل مضارع مرفوع وفاعله « أنا » . عيالي : مفعوله الأول ، والياء مضاف إليه . شعبة : مفعوله الثانى . من عيالك : متعلق بمحذوف تقديره « كالشعبة » صفة لشعبة ، والسكاف مضاف إليه ، والألف للاطلاق .

الشاهد في قوله : « خلا الله » حيث جر بخلا . لعدم تقدم « ما » عليها وهو جائز ولكنه قليل بالنسبة للنصب . وفيه ( شاهد آخر ) وهو أن « سواك » خرجت عن النصب على الظرفية ، واجتهدت مفعولا به للفعل « أرجو » .

١٨٢ - من الوافر ، ومعناها : تركنا في هذه الأرض المنخفضة بنات الخيل العوج طعاما للصور تأكل لحومها . وذلك لأننا قتلنا أصحاب هذه الخيول واستأصلنا شافهم كبارا وصغارا .

الإعراب : تركنا : فعل ماضى وثا : فاعله . فى الخضيض : متعلق به . بنات : مفعوله الأول ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم . عوج : مضاف إليه « وصفة لموصوف محذوف تقديره « بنات خيل عوج » عواكف : مفعوله الثانى ، إن كانت « ترك » بمعنى « صير » وإلا كان حالا من بنات عوج . ومتعلق « عواكف » محذوف ، أى عواكف طليه ، أى الخضيض . قد : حرف تحقيق وجملة « خضعن » من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من بنات عوج ، أو من ضمير « عواكف » أو صفة لعواكف . إلى التسور : متعلق بخضعن . أبجنا : فعل ماضى وثا « فاعله . حيم : مفعوله وإياه مضاف إليه ، والميم علامة جمع المذكر السالم . قتلًا وأسرا : منصوبان على التمييز المحول من المفعول . ويصح أن يكون « حيم » منصوبا بنزع الخافض ، أى فى حيم . وقتلا : مفعول به . عدا الشطلة : جار ومجرور . الطفل : مفعول على « الشمطاء » . الصغير : صفة للطفل .

الشاهد في قوله « عدا الشمطاء » وهو كالشاهد السابق .

فإن تقدمت عليهما «ما» وجب النصب بهما، فتقول: قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا زيدا. فـ «ما» مصدرية، و «خلا» و «عدا» صلتهما. وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره. و «زيدا» مفعول. وهذا معنى قوله: «وبعد ما أنصب» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائدة. وجعل «خلا» و «عدا» حرفي جر. فتقول: قام القوم ما خلا زيد، وما عدا زيد. وهذا معنى قوله: «وانجرار قد برد». وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد «ما» عن بعض العرب.

\*\*\*

وَحَيْثُ جَرًّا، فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ  
أَيُّ إِنْ جَرَّتْ بِهِ «خَلَا» وَ «عَدَا» فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ. وَإِنْ نَصَبْتَ بِهِمَا فَهُمَا فِعْلَانِ.  
وهذا مما لا خلاف فيه.

\*\*\*

وكـ «خَلَا» «حَاشَا» وَلَا تَنْصَحَبُ «مَا»، وَقِيلَ «حَاشَا» وَ «حَاشَا» فَاحْفَظْهُمَا  
المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جر. فتقول: قام القوم حاشا زيد. بجر «زيد»  
وذهب الأخفش والجرمي «والمازني، والمبرد، وجاعة منهم المصنف، إلى أنها مثل  
«خلا» تستعمل فعلا. فتنبص ما بعدها. وحرفا فتجر ما بعدها. فتقول: قام القوم  
حاشا زيدا. وحاشا زيدا.

وحكي جماعة منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيباني، النصب بها. ومنه  
«اللهم اغفر لي ولن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ» وقوله:

١٨٣ - حَاشَا قَرِيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِّينِ

١٨٣ — من البسيط، لم يعرف قائله. ومعناه: استثنى قريشا، فإن الله فضلهم على سائر المخلوقات  
بأن أظهر الإسلام فيهم.

الإعراب: حاشا: فعل ماض غير متصرف لوقوعها موقع الحرف «هو» «إلا» وفاعله «هو»  
يعود على البعض المدلول عليه بـ «الذي هو المستثنى منه». وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من  
الفعل السابق وهو «عائد» على مصدر الفعل المفهوم من الفعل السابق أيضا. وإنما كان استتار الضمير  
واجبا، لأن «خلا» و «عدا» محمولة على «إلا» في ثلوه المستثنى لها، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى

وقول المصنف « ولا تصحب ما » معناه : أن « حاشا » مثل « خلا » في أنها تنصب ما بعدها أو تجره . ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خلا » : فلا تقول : قام القوم ما حاشا زيدا . وهذا الذى ذكره هو الكثير . وقد صحبتها « ما » قليلا . ففي مسند أبي أمية الطرسوسى « عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : «أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » وقوله : يعنى الشاعر :

١٨٤ - رأيتُ النَّاسَ ما حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلًا

ويقال في « حاشا » « حاش » و « حشا » .

إلا . وظهر الفاعل بينهما بفوت الحمل ، وإنما كان القولان الأخيران ضعيفين لعدم الاطراد ، لأنه قد يكون هناك فعل كما في نحو « القوم إخوانك حاشا زيدا » . قرىشا : مفعول « حاشا » ، والحمل قول إنها في محل نصب على الحال . وصاحب الحال والفاعل فيها مذكوران فيما قبل هذا البيت . وقيل مستأنفة لاموضع لها من الإعراب ، وصححه ابن عصفور . ومعنى الاستثناء « عدم التعلق بما قبلها بحسب الإعراب وإن تعلق به بحسب المعنى . فإن : ألفاء للتعليل . إن : حرف توكيد . ولفظ الجلالة اسمها . وجملة « فضلهم » في محل رفع خبرها . على البرية : جار ومجرور متعلق بفضلهم . بالإسلام : أى بالانقياد الظاهرى للأحكام الشرعية ، جار ومجرور متعلق بفضلهم أيضا ، وبأوه للسببية . الدين : أى التمسك ، عطوف على الإسلام ، من صطف المرادف .

الشاهد في قوله « حاشا قرىشا » حيث استعملت فعلا ، فلذلك نصبت قرىشا « فهى كخلا وعدا تستعمل فعلا وحرفا على الصحيح ، والمشهور أنها لا تكون إلا حرف جر . وذهب الفراء إلى أن « حاشا » فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا أى : فهو منصوب على الاستثناء . والفاعل فيه « حاشا » ولم ينقل عنه ذلك في « خلا » و « عدا » مع أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك .

( الجرجاوى ١٢٨ )

١٨٤ — من الوافر ، قاله الأخطل ومعناه : رأيت الناس ، إلا قرىشا ، دوننا في المنزلة « لأننا نحن أفضلهم من جهة الكرم ، والأوصاف الجميلة والخصال الحميدة .

الإعراب : رأيت الناس : فعل ماضٍ والتاء فاعله والناس مفعوله الأول « لأن رأى علمية . والمفعول الثانى محذوف يفهم من المقام تقديره « دوننا » فالفاء حيثث في قوله « فإننا » الخ تعليل لهذا المحذوف أو تقرير عليه . ما : وقتية أى ثابتة وصلتها عن الوقت ؛ أى رأيت الناس وقت مجاوزتهم قرىشا . حاشا : فعل ماضٍ وفاعله « هو » يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق . قرىشا : مفعوله . إن : حرف توكيد . نا : اسمها . نحن : توكيد لنا . أفضلهم : خبرها ، وإلهاء مضاف إليه ، والميم علامة الجمع . فعلا « بفتح الفاء : تمييز .

الشاهد في قوله : « ما حاشا » حيث صحبت « ما » حاشا وهو قليل .

## الحال

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبَ  
عرف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو : فردا أذهب .  
فـ « فردا » حال لوجود القيود المذكورة فيه . وخرج بقوله « فضلة » الوصف الواقع  
عمدة « نحو : زيد قائم . ويقول « للدلالة على الهيئة » التمييز المشتق نحو : لله دره فارسا .  
فإنه تمييز « لا حال على الصحيح » ، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجب من  
فروسيته . فهو لبيان المتعجب منه ، لا لبيان هيئته . وكذلك رأيت رجلا راكبا . فإن  
« راكبا » لم يسبق للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل . وقول المصنف « مفهم  
في حال » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

\*\*\*

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ وَلَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا  
الأكثر في الحال أن يكون منتقلا مشتقا . ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة  
للمتصف بها ، نحو : جاء زيد راكبا . فـ « راكبا » وصف منتقل لجواز انفكاكه عن  
« زيد » بأن يجيء ماشيا .

وقد نجيء الحال غير منتقلة ، أي وصفا لازما ، نحو : دعوت الله سميعا . وخلق الله  
الزرافة يديها أطول من رجلها . وقوله :

١٨٥ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا

عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِيَوَّاءُ

١٨٥ — من الطويل ، قاله رجل من بني جناب بن بلقين . ومعناه : أن أمه ولدت له عند القامة  
حسنها ، عظيم الجسم ، حتى إن عمامته شبيهة بالراية الصغيرة في الارتفاع والميل على الرموس « والمراد  
مدحه بالطول وعظم الجسم .

الإعراب : فجاءت : اللقاء حسب ما قبلها . جاءت : فعل ماض . والثاء علامة التأنيث ، والفاعل  
« هي » . به « متعلق بالفعل » جاءت « . سبط : حال من الهاء في « به » . العظام : مضاف إليه .  
كأنما : حرف تشبيه مكشوف عن العمل بما الزائدة . عمامته : مبتدأ ، والهاء : مضاف إليه . بين : ظرف  
مكان حال من « لواء » مقدم عليه . الرجال : مضاف إليه . لواء : خبر المبتدأ .

«سميعا» و «أطول» و «سبط» أحوال، وهى أوصاف لازمة. وقد تأتى الحال جامدة ويكثر، ذلك فى مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكَلُّفٍ  
كَبِيعُهُ مَدًّا بِكَذَا، يَدًّا يَيْدٌ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا: أَيْ كَأَسَدٍ

يكثر بحى الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو: بعه مدا بدرهم. «فمدا» حال جامدة، وهى فى معنى المشتق، إذ المعنى: بعه مسعرا كل مد بدرهم.

ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو: بعته يدا بيد، أى: مناجزة. أو على تشبيه، نحو: كر زيد أسدا، أى مشبها الأسد.

«يدا» و «أسدا» جامدان، وصح وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم. وإلى هذا أشار بقوله: «وفى مبدى تأول» أى يكثر بحى الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق. وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين أن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة، معناه، أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم. وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقا».

\*\*\*

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ  
مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة. وأن ما ورد منها معرفا لفظا، فهو منكر معنى كقولهم: جاءوا الجاء الغفير. وأرسلها العراك. واجتهد وحدك. وكلمته فاه إلى فى. ف «ال جاء» و «العراك» و «وحدك» و «فاه»: أحوال وهى معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة. والتقدير: جاءوا جميعا، وأرسلها معزكة، واجتهد منفردا وكلمته مشافهة.

وزعم البغداديون، ويونس، أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل: فأجازوا: جاء زيد الراكب.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط، صح تعريفها، وإلا فلا. فثال ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشى. ف «ال راكب»

الشاهد فى قوله: «سبط العظام» حيث إنه حال غير منتقلة، أى وصف لازم للمتصف به، لأن السبوط لا تفارقه ولا تنفك عنه، وهو قليل، والكثير أن تكون منتقلة، أى غير ملازمة للمتصف بها، نحو: جاء زيد راكبا. فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه من «زيد» بأن يحى ماشيا.

و « الماشي » حالان . وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإذا لم تتقدر بالشرط ، لم يصح تعريفها ، فلا تقول : جاء زيد الراكب ، إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب .

\*\*\*

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَ «بَغْتَةٌ زَيْدٌ طَلَعَ»  
حق الحال أن يكون وصفا ، وهو ما دل على معنى صاحبه ، كقائم ، وحسن ،  
ومضروب . فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى .  
وقد كثر محيى الحال مصدرا نكرة . ولكنه ليس بمقيس لمحبه على خلاف الأصل ، ومنه :  
زيد طلع بغتة . ف «بغته» مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال . والتقدير : زيد طلع  
باغتة . هذا مذهب سيديويه والجمهور .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ،  
والتقدير : طلع زيد يغت بغتة . ف «يغت» عندهما هو الحال ، لا بغتة .  
وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ، كما ذهبوا إليه . لكن الناصب له  
عندهم الفعل المذكور ، وهو «طلع» لتأوله بفعل من لفظ المصدر «والتقدير في قولك  
زيد طلع بغتة» : زيد بغت بغتة . فيؤولون «طلع» بـ «بغت» وينصبون به «بغتة» .

\*\*\*

وَلَمْ يَنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنَّ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَكُنْ  
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ «لَا» يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهِلًا  
حق صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو  
أحد أمور ، منها :

١ - أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : فيها قائما رجل . وكقول الشاعر ،  
وأشده سيديويه :

١٨٦ - وَبِالْحِسْمِ مَنِي بَيْنَنَا لَوْ عِلْمَتُهُ

شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ

١٨٦ - من أطويل ، لم يعرف قاله .

ومعناه : في جسدي قنبر ظاهر لو عرفته لعطفت علي ، وإن تطلي شهادة العين على ذلك تشهد به  
لما بينتها إياه .



وقوله :

١٨٧ - وما لام نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَمِّ

ولا سَدَّ فَقَرِي مِثْلُ مامَلَكْتَ يَدِي

ف « قَائِمًا » حال من رجل . و « بَيْنَا » حال من شحوب . و « مِثْلَهَا » حال من لَأَمِّ

٢ - ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة . فمثال ما تخصص بوصف قوله

تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا » . وقول الشاعر :

١٨٨ - نَجَّيْتَ يَارَبَّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَآخِرٍ فِي السَّيْمِ مَشْحُونًا

الإعراب : وبالجسم : الواو حسب ما قبلها . بالجسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . متى : متعلق بمحذوف أي « كائنا » حال من الجسم على أن « أل » أصلية . أو متعلق بمحذوف صفة الجسم على أنها زائدة . أي : وبجسم كائن متى . بَيْنَا : حال من شحوب . لو : شرطية . وجملة « علمته » فعل الشرط لاجل لما من الإعراب ، وجوابه محذوف تقديره « لعطفت على » أو « لرحمتني » والجملة معترضة بين الحال وصاحبها وهو « شحوب » . شحوب : مبتدأ مؤخر . وإن : الواو للطف . إن : حرف شرط جازم . تستشهدى : فعل مضارع مجزوم بإن فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والياء فاعل . العين : مفعوله . ومتعلقه محذوف أي على ذلك . تشهد : فعل مضارع مجزوم بإن ، جواب الشرط وعلامة جزمه السكون وحرك للشر . وفاعله « هي » ومتعلقه محذوف أيضا ، أي لك به . الشاهد في قوله : « بَيْنَا » حيث وقع حالا من شحوب مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة . لأنه وجد مسوغ وهو تقدم الحال على صاحبها .

١٨٧ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لم أجد معنفا لنفسي مثلها ، ولا مانعا ومزيلا لفقرى مثل الذى ملكته يدي . وأما الذى يقيد يدي فغيرى فلا يزيل فقرى .

الإعراب : وما : الواو بحسب ما قبلها . ما : نافية . لام : فعل ماض . نفسي : مفعوله مقدم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . ويا الماتكلم : مضاف إليه . مثلها : حال من لَأَمِّ ، والهاء : مضاف إليه . لِي : متعلق بلَأَمِّ . لَأَمِّ : فاعل « لام » مؤخر . ما : اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه . ملكت : فعل ماض وتاء التانيث . يدي : فاعل ، والياء مضاف إليه . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف تقديره « ملكته »

الشاهد في قوله : « مثلها » وهو مثل الأول ، ويصح أن يكون قوله « لِي » متعلقا بمحذوف حال من « لَأَمِّ » على قاعدة نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا ، فيكون فيه الشاهد أيضا .

١٨٨ - من البسيط ، لم يعرف قائلهما . ومعناها : أنقلت ياربى نوحا من الفرق وأجبت دعاه وهو في السفينة التى كانت قد امتلأت بما أمرته بحمله فيها . ثم عاش نوح بعد ذلك يدعو الناس إلى الله مدة

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ تَحْسِينًا  
ومثال ما نخصص بالإضافة قوله تعالى : « في أربعة أيام سواء للسائلين » .

٣ - ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو الاستفهام . والنهي ، وهو المراد بقوله : « أو بين من بعد نفي أو مضاهيه » فمثال ما وقع بعد النفي قوله :  
١٨٩ - مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَأَقْبَا وَلَا تَرَى مِنْ أَحْسَدٍ بَاقِيًا

ألف وخمسين سنة ، وكان يقدم لهم الأدلة الواضحة على وجود الله وقدرته ، وينهاهم عن عبادة الأصنام .  
الإعراب : نجيت : فعل ماض . وناء المخاطب فاعله . يا : حرف نداء . رب : منادى منصوب  
بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياء  
المتكلم مضاف إليه . فوحا : مفعول به للفعل « نجيت » والمتعلق بخوف ، أي من الفرق في الطوفان .  
واستجيت : معطوف على قوله « نجيت » . له : متعلق باستجيت ، ومفعوله محذوف مع المتعلق به ،  
أي دعاءه على قومه . في فلك : متعلق بنجيت ، أو متعلق بمحذوف تقديره « كأننا » حال من قوله « فوحا »  
أو من الهاء في « له » . ماخر : صفة لفلك . في اليم : متعلق بما خرم مشحونا : حال من فلك . وعاش  
الواو للعطف . عاش : فعل ماض والفاعل « هو » . وجملة « يدعو » في محل نصب حال من فاعل « عاش »  
ومفعول « يدعو » محذوف مع المتعلق . بآيات : متعلق يدعو ، مبينة : صفة لآيات . في قومه : متعلق  
بماخر . والهاء : مضاف إليه . ألف : مفعول لماخر . عام : مضاف إليه . غير : منصوب على الاستثناء  
كانتصاب الامم بعد « إلا » عند المقاربة ، وحال الحال عند الفارسي ، واختاره المصنف . وعلى التشبيه  
وظرف المكان عند جماعة . خمسينا : مضاف إليه مجرور بالياء فيأية من السكرة لأنه ملحق بجمع المذكور  
السالم ، والثنون عوض عن التثوين في الامم المفرد . وألفه للإطلاق .

الشاهد في قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من « فلك » ، مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون  
للا معرفة ، لأنه وجد مسوغ وهو تخصيصها بالوصف وهو « ماخر » .

١٨٩ - من السريع ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لم يقدر الله موضعا يجتمع فيه الإنسان من الموت ، ولا ترى أحدا باقيا على وجه الأرض .  
الإعراب : ما حم : ما : نافية . حم ، بضم الحاء ، مبنى للمجهول ، إذ أصله « حمم » ، فعذبت  
حركة الهم الأولى فنكتت ثم أذغم أحد المثليين في الآخر ، أي قدر ، فعل ماض . من موت : جار ومجرور  
متعلق بحمى ، أو وأتيا . حمى : نائب فاعل حم ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين  
إذ أصله حمى ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فصار « حملا » فالتقى ساكنان ، فعذبت  
الألف لالتقاءهما . وأقيا : حال من حمى . ولا : الواو للعطف . لا : نافية . ترى : فعل مضارع وقاعله  
( أنت ) . من : زائدة . أحد : مفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها حركة  
جرف الجر الزائدة . باقيا : مفعول الثاني « هذا إن كانت » ترى « علمية ، وإلا فقوله « باقيا » حال  
من أحد ، والمبسوط تقدم النفي ، فيكون فيه الشاهد أيضا .

ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم » .

فه «لها كتاب» جملة في موضع الحال من « قرية » وصح بحجة الحال من الشكوة لتقدم النبي عليها . ولا يصح كون الجملة صفة له « قرية » خلافا للزخشرى ، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف . وأيضا وجود « إلا » مانع من ذلك ، إذ لا يعترض بـ « إلا » بين الصفة والموصوف .

ومن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش في « المسائل » ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٩٠ - يا صاح هل حم عيش باقيا فترى

لتفسك العذر في إبعادها الأمل

ومثال ما وقع بعد النهي ، قول المصنف « لا يبيع امرؤ على امرئ مستهلا » وقول

قطري بن الفجاءة :

= الشاهد في قوله : « واقيا » حيث وقع حالا من « حم » مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة ، لأنه وجد مسوغ ، وهو تقدم النبي عليها ، وفيه مسوغ آخر ، وهو التخصيص بقوله « من موت » على جملة متعلقات بحم .

١٩١ - من البسيط « قاله رجل من طي » .

ومعناه : يا صاحبي لم يقدر الله للإنسان في الدنيا حياة ، فحينئذ لا ترى لنفسك العذر في كونها تؤمل

أمالا بعيدة .

الإعراب : يا ، حرف نداء . صاح : منادى مرخم على غير قياس ، لأنه علم ، والأصل يا صاحبي مبنى على الضم على الحرف المجهول الترخم ، وهو الباء في محل نصب على لغة من ينتظره ويحمله كأنه موجود في الكلام . أو مبنى على الضم على الحرف المذكور وهو الهاء في محل نصب على لغة من لا ينتظر المجهول ، بل يحمله كأن لم يوجد فيه . أو أصل يا صاح ، يا صاحبي « وإعراجه ظاهر . هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى لئن . حم : فعل ماغن مبنى للمجهول بمعنى قدر . عيش : نائب فاعله . باقيا : حال من « عيش » . فترى : جواب للاستفهام الإنكارى ، أى : فلا ترى ، فتكون الفاء السببية « وترى » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية « وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع ظهورها التامر ، وفاعله « أنت » . لنفسك جار ومجرور في محل نصب مفعوله الثانى . الكاف : مضاف إليه . العذر : مفعوله الأول . في إبعادها : متعلق بالعذر ، والهاء : مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله . الأمل : مفعوله « والألف للإطلاق .

الشاهد في قوله : « باقيا » حيث وقع حالا من « عيش » مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة لأنه وجد مسوغ وهو تقدم الاستفهام عليها .

١٩١ - لا يَرْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ  
وَأَحْزَنَ بِقَوْلِهِ «غَالِبًا» بِمَاقِلِ عَجَى الْحَالِ فِيهِ مِنَ التَّكْرَةِ بِلَا مَسْوُوعٍ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ الْمَذْكُورَةِ ،  
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : مَرَّتْ بِمَاءٍ قَعْدَةٌ رَجُلٍ . وَقَوْلُهُمْ : عَلَيْهِ مَائَةٌ يَيْضًا .  
وَأَجَازُ سَيِّبِيهِ : فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا . وَفِي الْحَدِيثِ : «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَاعِدًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا» .

\*\*\*

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ  
مَذْهَبُ جَمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ . فَلَا  
تَقُولُ فِي : مَرَّرْتُ بَهْنَدَ جَالِسَةً ، مَرَّرْتُ جَالِسَةً بَهْنَدَ . وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ كَيْسَانَ ،  
وَابْنُ بَرَهَانَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ . وَتَابِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
١٩٢ - لَيْتَنِي كَانَتْ يَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا .

إِلَى حَبِيْبِيَا ، إِنَّمَا حَبِيْبٌ

١٩١ - من السكامل ، قاله قطري بن الفجاءة من أبطال الخوارج . وشعرائهم في عصر الدولة الأموية .

الغنى : لا ينبغي للإنسان أن يتخلف عن الحرب ، ويهرب منها خوفاً من الموت .

الإعراب : لا يركن ، لا : ناهية . يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
الخفيفة الواقعة حرفاً ، أحد : فاعله . إلى الإحجام : متعلق بيركن . يوم : ظرف زمان  
متعلق بيركن أيضاً أو بالإحجام . الوعى : مضاف إليه . متخوفاً : حال من «أحد» . لحمام :  
متعلق بمتخوفاً . واللام بمعنى «من» أو تمليلية .

الشاهد في قوله : «متخوفاً» حيث وقع حالاً من «أحد» ، مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون  
إلا معرفة ، لأنه وجد مسووعاً . وهو تقدم النهي عليها .

١٩٢ - من الطويل ، قاله كثير مرة .

ومعناه : والله لئن كان الماء البارد محبوساً إلى في حالة عطشي عطشا شديداً ، فإن هذه المرأة لمحوبة إلى  
أي إنهما عدنى كالماء البارد للعطشان وهو أشهى ما يكون إليه ، فتكون هي كذلك .

الإعراب : لئن : اللام موطئة لقسم محذوف تقديره «والله» . فإن : حرف شرط جازم ، يجوز  
فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه . كان : فعل ماضٍ ناقص ، ترفع الاسم وتنصب  
المخبر ، مبنية على الفتح في محل جزم بيان ، فعل الشرط . يرد : اسمها . الماء : مضاف إليه . هيمان  
صادياً : حالان مترادفان من البقاء في «إلى» ويجوز إعراب «صادياً» حالاً من الضمير في «هيمان» فتكون  
متداخلة . ويصح أن يكون قوله «صادياً» توكيداً لهيمان ، من التوكيد بالمترادف . إلى : متعلق بقوله

« فهيان » وصاديا ، حالان من الضمير المجرور « يالي » وهو الياء . وقوله :  
١٩٣ - فإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبِنَ وَنِسْوَةٌ  
فَلَنَنْ يَذْهَبُوا فَرَعًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

« ففرغا » : حال من « قتل » .

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو : جاء ضاحكا زيدا ،  
وضربت مجردة هندا .

\*\*\*

وَلَا تُجِزُّ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا كَحَيْفَا  
لايجوز مجي الحال من المضاف إليه ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم  
التفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ، فنقول : هذا ضارب هند مجردة . ولضجيني

= « حيبا » . و« حيبيا » خبر كان . إنها : حرف توكيد والهاء : اسمها . لحبيب اللام للاقتداء ، حبيب  
خبر إن . والجملة لأجل لها من الإعراب جواب القسم . وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ،  
أي فإنها لحبيب .

الشاهد في قوله : « فهيان صاديا » حيث وقع الحال مقدما على صاحبها المجرور بالحرف ، فدل هذا على جواز  
« مررت جالسة بهند » وهو الصحيح لورود السماع بذلك ، ومنه جمهور الصريين « وأجابوا على هذا  
ونحوه بأنه ضرورة .

١٩٣ — من الطويل ، قاله طليحة بن خويلد الأسدي .

ومعناه : فإن تكونوا قد سلمتم وأخلفتم من العدو إيلا ونسوة ، فلن تذهبوا فارغين وخاليين من أخذ  
بشر حبال ، وهوابن سلمة بن أخيه خويلد ، أخى طليحة ، ويكفيكم ذلك عن الأخذ بشأره ، بل لابد أن تسعوا  
في ذلك ولا تتركوا دمه هرا .

الإعراب : فإن : الفاء حسب ما قبلها . إن : حرف شرط جازم . تك : فعل مضارع مجزوم بإن  
فعل الشرط ، وعلاجه جزمه السكون على التثنية المحذوفة للتخفيف « إذ أصله « تكون » . أذواد : اسم  
تك . أصبن ، بالبناء المجهول « فعل ما ضى مبنى على السكون لاتصاله بثنون النسوة « وثنون النسوة نائب  
فاعل . والجملة في محل نصب خبر « تك » نسوة « معطوف على أذواد . فلن : الفاء داخلة على جواب  
الشرط . لن : حرف نفى ونصب واستقبال . تذهبوا : فعل مضارع منصوب بلن ، والواو فاعله . فرغا :  
حال من قوله « يقتل » ويقتل : متعلق بذهبوا . حبال : مضاف إليه .

الشاهد في قوله « فرغا » وهو كالشاهد السابق .

قيام زيد مسرعا . ومنه قوله تعالى : «إليه مرجعكم جميعا» ومنه قول الشاعر :

١٩٤ - تقولُ ابنتي إنَّ انْطِلاقَكَ وَاجِدًا

إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه . فنثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : « ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا » . فإخوانا ، حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور « جزء من المضاف إليه .

ومثال ما هو كجزء من المضاف إليه ، في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، قوله تعالى : « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا » . « فحنيفا » حال من « إبراهيم » . « والملة » كجزء من المضاف إليه ، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها . فلو قيل في غير القرآن : أن اتبع إبراهيم حنيفا ، لصح .

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه ، لم يجوز مجيء الحال منه . فلا نقول : جاء غلام هند ضاحكة ، خلافا للفارسي . وقول ابن المصنف — رحمه الله تعالى — إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ، ليس بجيد . فإن مذهب الفارسي ، جوازها ، كما تقدم . ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجري في أماليه .

\*\*\*

١٩٤ — من الطويل ، قاله مالك التميمي .

ومعناه : تقول ابنتي لي يا أباي إن فهايك منفردا إلى الحرب في أي وقت من الأوقات يصير في لأهالي .

الإعراب : تقول : فعل مضارع وابنتي فاعله . وياي المتكلم مضاف إليه . والمتعلق به محذوف أي لي . إن : حرف توكيد . انطلاقك : اسمها والكاف مضاف إليه . واحدا : حال من السكاف . إلى الروع : متعلق بالانطلاق . يوما : متعلق به أيضا . تاركي : خبر « إن » وجاء المتكلم مضاف إليه . لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . أبا : اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف للتعذر في محل نصب . ليا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها ، أي لا أبا موجودا ليا . وألفه للاشباع .

الشاهد في قوله : « واحدا » حيث وقع حالا من المضاف إليه وهو السكاف في « انطلاقك » لوجود الشرط ، وهو كون المضاف مما يصح عمله في الحال ، لأنه مصدر .



والحالُ إنَّ يُنْصَبَ بِفِعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا  
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَيْسَرَعًا ذَا رَاحِلٍ، وَخُلِصًا زَيْدٌ دَعَا  
بِجُوزِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى نَاصِبِهَا إِنْ كَانَ فِعْلًا مُتَصَرَفًا، أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرَفَ  
وَالْمُرَادُ بِهَا مَا نَضَمْنَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفَهُ، وَقَبْلَ التَّائِيثِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ  
وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبِّهَةِ. فَمِثَالُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَصَرَفِ «مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا».  
«دَعَا» فِعْلٌ مُتَصَرَفٌ، وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ.

وَمِثَالُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الصِّفَةِ الْمَشَبِّهَةِ لَهُ: مَمْرَعًا ذَا رَاحِلٍ.

فَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهَا فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرَفٍ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ. وَكَذَلِكَ  
إِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهَا صِفَةً لَا تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرَفَ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ.  
فَقُولُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا» وَلَا تَقُولُ: «ضَاحِكًا مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» لِأَنَّ  
فِعْلَ التَّعَجُّبِ غَيْرَ مُتَصَرَفٍ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ  
لَا يَنْتَبِئُ وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُوْثِقُ. فَلَمْ يَتَصَرَفْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ،  
يَجِيءُ تَقُولُ: زَيْدٌ ضَاحِكًا أَحْسَنَ مِنْ عَمْرٍو. بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْحَالِ «فَقُولُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ  
مِنْ عَمْرٍو ضَاحِكًا».

\*\*\*

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ، مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا  
كَ «تِلْكَ»، «لَيْتَ»، «وَأَكُنَّ» وَتَنْدَرُ: نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ»  
لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ مَا نَضَمْنَ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ: كَأَسْمَاءِ  
الْإِشَارَةِ، وَأَحْرَفِ التَّمْنَى، وَالتَّشْبِيهِ، وَالظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. نَحْوُ: تِلْكَ هُنْدٌ  
مَجْرُودَةٌ. وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخَوْتُ. وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدًا. وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ، أَوْ عِنْدَكَ قَائِمًا.  
فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ الْمِثَالِ وَنَحْوِهَا. فَلَا تَقُولُ: مَجْرُودَةٌ تِلْكَ  
هِنْدٌ. وَلَا: أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخَوْتُ. وَلَا: رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا. وَقَدْ نَدَرَ تَقْدِيمُهَا عَلَى  
عَامِلِهَا الظَّرْفِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ. وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ.  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ»، فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ التَّاءَ. وَأَجَاوِزُهُ  
الْأَخْفَشُ قِيَاسًا.

\*\*\*

وَنَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَاوِزًا لَنْ يَهِنَ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة . واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه . والأخرى متأخرة عنه . وذلك نحو : زيد قائماً أحسن منه قاعداً ، وزيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً . « فقائماً » « ومفرداً » منصوبان « بأحسن » « وأنفع » وهما حالان . وكذا « قاعداً » « ومعاناً » . وهذا مذهب الجمهور . وزعم السبكي أنهما خبران منصوبان بـ « كان » المحذوفة . والتقدير : زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً . وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه . فلا تقول : زيد قائماً قاعداً أحسن منه . ولا تقول : زيد أحسن منه قائماً قاعداً .

\*\*\*

والحال قد يجيء ذاتاً تعدد لمفرد — فاعلم — وغير مفرد يجوز تعدد الحال وصاحبها : مفرد أو متعدد . فمثال الأول : جاء زيد راكباً ضاحكاً فـ « راكباً » و « ضاحكاً » حالان من زيد . والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : لقيت هنداً مصعداً منحدرة . « فصعداً » حال من التاء . « ومنحدرة » حال من « هند » والعامل فيهما « لقيت » : ومنه قوله :

١٩٥ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوِيهِ خَائِفاً مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْشَاً  
« فخائفاً » : حال من « ابني » و « منجديه » : حال من أخويه . والعامل فيهما « لقي » فعند ظهور المعنى ، ترد كل حال إلى ما تليق به . وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني

١٩٥ — من الرعل ، لم يعلم قائله .

ومعناه : لقي ابني ، في حال خوفه من عدوه ، أخويه في حال إغائتهما له منه ، وذال الثلاثة غنيمة الإعراب : لقي : فعل ماضٍ . ابني : فاعله ، وبناء المتكلم مضاف إليه . أخويه : مفعوله منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مشئ ، والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التثنية في الاسم المفرد ، والهاء مضاف إليه . خائفاً : حال من الفاعل ، منصوب بالياء ، والعامل فيهما النصب : الفعل « لقي » . من العدو : حال من المفعول ، منصوب بالياء ، والعامل فيهما النصب : الفعل « لقي » . والهاء مضاف إليه . فأصابوا : الفاء للعطف . أصابوا فعل ماضٍ ، والواو فاعله . مغشاً : مفعول به الفعل أصابوا .

الشاهد منه تعدد الحال وصاحبها كما علمت وهو جائز .

الاسمين : وثانيهما الأول الاسمين ، ففي قولك : لقيت زيدا مصعبا منحلدا . يكون «مصعبا» حالا من «زيدا» ، ومنحلدا « حالا من التاء .

...

وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدَا في نحو: «لانتعث في الأرضِ مُفسدا» تنقسم الحال إلى مؤكدة وغير مؤكدة : فالمؤكدة على قسمين . وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة ، ما أكدت عاملها وهي المرادة بهذا البيت ، وهي كل وصفت دل على معنى عاملة ، وخالفه لفظا وهو الأكثر ، أو وافقه لفظا ، وهو دون الأول في الكثرة . فثال الأول : «لانتعث في الأرضِ مُفسدا» . ومنه قوله تعالى : «ثم وليتم مديري» . وقوله : «ولانتعوا في الأرضِ مفسدين» .

ومن الثاني قوله تعالى : «وأرسلناك للناس رسولا» . وقوله تعالى : «وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره» .

...

وإنْ تُؤكَّدُ جُمْلَةٌ قُضِمَرُ عاملُها ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي : ما أكدت مضمون الجملة . وشرط الجملة أن تكون اسمية ، جزأها معرفتان جامدان ، نحو زيد أخوك عطوفا . وأنا زيد معروف . ومنه قوله :

١٩٦ - أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

١٩٦ من البسيط ، قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة طويلة ، هجا بها بني فزارة فاقتاله رجل منهم فقتله بسيفه .

المعنى : أنا ابن دارة ونسبي معروف بها . وهل يلحقني عار بانتسابي لها ؟ كلا إن هذا من العجب العجيب . الإعراب : أنا مبتدأ . ابن : خبره . دارة : مضاف إليه مجرور بالفتحة لزيادة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتعاليق الغلطى والمعنوى ، وهي اسم أم الشاعر . معروفا : حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، وعاملها عنون وجوبا تقديره «أحق» مبتدأ المفعول ، أي أثبت ، أو تقديره «حق» أي أثبت ، والى حذف وجوبا ، لأن الجملة التي قبل العامل كالعرض عنه . هي : متعلق بمعروف . نسبي نائب فاعل لمعروفا ، وهذه التعليل مضاف إليه . وهل : الراو الملقب . هل حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي . يدارة : جار ومجرور متعلق

«عطوفا» و «معروفا» خالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير في الأول «أحقه عطوفا» وفي الثاني : «أحق معروفا» ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة ، فلا نقول : عطوفا زيد أخوك . ولا : معروفا أنا زيد . ولا توسطها بين المبتدأ والخبر ، فلا نقول : زيد عطوفا أخوك .

\*\*\*

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَتُهُ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً  
الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد . وتقع الجملة موقع الحال ، كما تقع موقع  
الخبر والصفة . ولا يندفيا من رابط ، وهو في الحالية إما ضمير نحو : جاء زيد يده على رأسه  
أو «واو» وتسمى «واو الحال» و «واو الابتداء» وعلامتها صحة وقوع «إذ» موقعها  
نحو : جاء زيد وعمرو قائم ، التقدير : إذ عمرو قائم . أو الضمير والواو معا نحو : جاء زيد  
وهو ناو رحلة .

\*\*\*

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَائِ خَلَّتْ  
وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مَبْتَدَأٍ لَهُ الْمُضَارِعُ لِجَعْلِنِ مُسْتَنَدًا  
الجملة الواقعة حالا : إن صدرت بمضارع مثبت ، لم يجوز أن تقترن بالواو ، بل لا تربط  
إلا بالضمير ، نحو : جاء زيد يضحك ، وجاء عمرو تقاد الجناث بين يديه . فلا يجوز  
دخول «الواو» فلا نقول : جاء زيد ويضحك ، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك ،  
أول على إحصاء مبتدأ بعد «الواو» ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ . وذلك نحو

= محذوف تقديره «كائن» خبر مقدم . بالناس : بما : حرف نداء ، والمتأدى محذوف تقديره «يا هؤلاء»  
واللام التهجيبية المفتوحة ، لأنها مثل لام الاستغاثة ، حرف جر . الناس : مجرور بها . والجار والمجرور  
متعلق بمحذوف ثابت عنه «يا» وهو «أدعو» عند ابن الصائغ وابن صفور ، ونسب ذلك إلى سيدييه  
أو متعلق بيا نفسها ، لثابتها عنه هل مذهب ابن جني ، وقيل إنها زائدة لاتمعلق بشئ على مذهب ابن خروف .  
وعليه فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وإنما نصب  
مع أنه متأدى مفرد ، لأنه لا تركيب مع اللام صار شيئا بالمتأدى المضاف ومعلوم أنه منصوب . من : حرف  
جر زائد . عار : مبتدأ مؤخر مرفوع بصفة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد .  
قوله : «يالناس» معترض بين المبتدأ والخبر ، لا محل له من الإعراب .

الشاهد في قوله : «معروفا» حيث وقع حالا مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية قبلها .

قولهم : قمت وأصك عينه . وقوله :

١٩٧ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَّوْتُ وَأَرَهْنَهُمْ مَالِكَا

« فأصك » و « أرهנם » خبران لمبتدأ محذوف ، التقدير : وأنا أصك عينه ، وأنا أرهנם مالكا .

...

وَجُمْلَةُ الْخَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِ « وَآوٍ » أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا

الجملة الخالية : إما أن تكون اسمية أوقعلية . والفعل إما مضارع أو ماض . وكل واحدة

من الاسمية والفعلية : إما مثبتة أو منفية . وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت ، لم

تصحبا « الواو » بل تربط إلا بالضمير فقط : وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز

فيه أن يربط بالواو وحدها . أو بالضمير وحده ، أوبهما . فيدخل في ذلك الجملة الاسمية :

مثبتة ، أو منفية ، والمضارع المنى ، والماضى : المثبت ، والمنى . فتقول : جاء زيد وعمر و قاهم .

وجاء زيد بده على رأسه . وجاء زيد ويده على رأسه .

وكذلك المنى : فتقول : جاء زيد لم يضحك . أو ولم يضحك ، أو ولم يقم عمرو .

وجاء زيد وقد قام عمرو . وجاء زيد قد قام أبوه . وجاء زيد وقد قام أبوه . وكذلك المنى

نحو : جاء زيد وما قام عمرو . وجاء زيد ما قام أبوه . أو : وما قام أبوه .

١٩٧ — من المتقارب « قاله عبد الله بن همام .

ومعناه : فلما خفت من أسلحة هؤلاء القوم ، تخلصت منهم في حال حمسى لهذا الرجل عندهم ، وإبقائه لديهم .

الإعراب : فلما : الفاء بحسب ما قبلها . لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره على العطف ، نحو

لما : جاءني زيد أكرمه ، فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المحبة . وقيل إنها ظرف زمان بمعنى حين

متعلق بنجوت . . خشيت : فعل ماض . والتاء : فاعل . أظافيرهم : مفعول به ومضاف إليه . وميم الجمع : والجملة

في محل جر بإضافة « لما » إليها على القول الثاني . نجوت : فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب

جواب « لما » على كلا القولين . أرهנם : فعل مضارع والفاعل أنا ، والماء : مفعوله الأول ، والميم علامة الجمع .

مالكا : مفعوله الثاني . والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره « وأنا أرهנם » . وقيل إن الواو

عاطفة لاحالية .

الشاهد في قوله : « وأرهנם » حيث يدل بظاهره على أن الجملة الواقعة حالا المصدرة بالمضارع المثبت

تقترب بالواو ، مع أنه لا يجوز أن تقترب بها ، بل لا تربط إلا بالضمير لشبهها باسم الفاعل نحو : « جاء زيد

يضحك » فيقول ذلك بما سبق ، وقيل إنه ضرورة .

ويدخل تحت هذا ، أيضا ، المضارع المنى بـ « لا » . . فعلى هذا نقول : جاء زيد ولا يضرب عمرا ، بـ « الواو » .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بـ « الواو » كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك ، مؤول على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان : « فاستقما ولا تتبعان » بتخفيف النون . والتقدير : وأنتما لا تتبعان . فـ « لا تتبعان » خبر لمبتدأ محذوف .

\*\*\*

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ  
يحذف عامل الحال جوازا وجوبا . فنال ما حذف جوازا أن يقال : كيف جئت؟  
فتقول : راكبا . تقديره : جئت راكبا . وكقولك : بلى مسرعا ، لمن قال لك : كَمْ تَسْرِعُ .  
والتقدير : بلى ، سرت مسرعا . ومنه قوله تعالى : « أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ »  
بلى قادرين على أن نسوي بنانه » ، التقدير — والله أعلم — بلى ، نجمعها قادرين .  
ومثال ما حذف وجوبا ، قولك : زيد أخوك عطوفا . ونحوه من الحال المؤكدة  
لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك . وكالحال النائية مناب الخبر ، نحو : ضربني زيدا قائما .  
التقدير : إذا كان قائما . وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر .  
ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم : اشتريته بدرهم فصاعدا . وتصدق  
بدينار فسافلا . « صاعدا » و « سافلا » حالان عاملهما محذوف وجوبا . والتقدير فذهب  
الثلث صاعدا ، وذهب المتصدق به سافلا . وهذا معنى قوله : « وبعض ما يحذف ذكره  
حُطِّلَ » أي بعض ما يحذف من عامل الحال ، منع ذكره .



## التمييز

اسمٌ بمعنى «مِنْ» مُبَيِّنٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ  
كَشِيرِ أَرْضًا وَ «قَفِيزٍ بَرًّا» وَ «مَتَوَيْنٍ عَسَلًا وَ تَمْرًا»  
تقدم من الفضلات: المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ،  
والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، وبقي التمييز . وهو المذكور في هذا الباب ، ويسمى  
مفسرا وتفسيرا ، ومبينًا وتبيينًا وتمييزًا . وهو كل اسم نكرة ، تضمن معنى «من» لبيان  
ما قبله من إجمال ، نحو : طاب زيد نفسه . وعندى شبر أرضا .  
فاحترز بقوله «تضمن معنى «من» من الحال ، فإنها متضمنة معنى «في» . وقوله  
«ليان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله كاسم «لا» إلى  
لبنى الجنس ، نحو : لا رجل قائم . فإن التقدير : لا من رجل قائم . وقوله «ليان ما قبله»  
من إجمال ، يشمل نوعي التمييز وهما : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة . فالمبين لإجمال  
الذات ، هو الواقع بعد المقادير ، وهي المسوحات نحو : له شبر أرضا . والمكملات  
نحو : له قفيز برا . والموزونات نحو : له منوان عسلا وتمرا . والأعداد نحو : عندى  
عشرون درهما .

وهو منصوب بما فسرته ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنوان وعشرون .  
والمبين لإجمال النسبة ، هو المسوق لبيان ما يتعلق به العامل من فاعل ، أو مفعول ،  
نحو : طاب زيد نفسه . ومثله : اشتعل الرأس شيئا . وغرست الأرض شجرا . ومثله :  
وفجرنا الأرض عيونا . فنفسا . تمييز متقول من الفاعل والأصل : طابت نفس زيد .  
وشجرا ، متقول من المفعول ، والأصل : غرست شجر الأرض . فبين «نفسا» الفاعل الذى  
تعلق به الفعل ، وبين «شجرا» المفعول الذى تعلق به الفعل ، والناصب له فى هذا النوع ،  
هو العامل الذى قبله .

\*\*\*

وَبَعْدَ «ذِي» وَشَبَّهَهَا أَجْرُزُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا : كَ «مُدٍّ حِنْطَةً غَدَا»  
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُصِفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»  
أَشَارَ «بِذِي» إِلَى مَا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْمُقْدِرَاتِ ، وَهُوَ مَا دُلَّ عَلَى مَسَاحَةِ ،

أو كيل ، أو وزن ، فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضاف إلى غيره . نحو :  
عندي شبر أرض ، وقصير بر ، ومنوا غسل وتمر ، فإن أضيف الدال على المقدار إلى غير  
التمييز ، وجب نصب التمييز ، نحو : ماني السماء قدر راحة سحابا . ومنه قوله تعالى :  
«فلن يقبل من أحدكم ملء الأرض ذهبا» .

وأما تمييز العدد ، فسيأتي حكمه في باب العدد .

والفاعل المعنى انصَبَ بـ «أَفْعَلًا» مُفَضَّلًا كـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»  
التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل ، إن كان فاعلا في المعنى ، وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك  
وجب جره . بالإضافة . وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح لجعله فاعلا بعد جعل أفعال  
التفضيل فعلا نحو : أنت أعلى منزلا . وأكثر مالا . «قنزلا» «ومالا» يجب نصبهما إذ يصح  
جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلا . فتقول : أنت علا منزلك . وكثر مالك .  
ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : زيد أفضل رجل . وهند أفضل امرأة . فيجب جره  
بالإضافة ، إلا إذا أضيف «أفعل» إلى غيره ، فإنه ينصب حينئذ ، نحو : أنت أفضل  
الناس رجلا .

\*\*\*

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيَّزَ كَمْ «أَكْرَمَ» بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا .  
يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو : ما أحسن زيدا رجلا . وأكرم أبى بكر  
أبا . والله درك علما . وحسبك زيد رجلا . وكفى به علما .  
١٩٨ - وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ .

وَأَجْرُ رَبِّ «مِنْ» إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ  
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ «طَبَّ نَفْسًا تَفَدَّ»

١٩٨ — قاله الأعشى ميمون .

ومعناه : يا جارتى : إنه أعجب من مجاورتك لي ، من حيث أنك لست كغيرك من المجارين لغيرى ،  
بل أنت أعظم من أن تكونى جارة ، أى أنت كالأهل .  
الإعراب : يا : حرف تداء . جارتا : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الألف المنقلبة من  
ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لهذه الألف المنقلبة من الياء . والألف مضاف إليه ،  
مبنى على السكون في محل جر ، إذ أصله : يا جارتى يكسر التاء وفتح الياء ، فقلبت الكسرة فتحة ثم قلبت

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول : عندى شبر من أرض ، وقفيز من بر ، ومنوان من عسل وتمر ، وغرست الأرض من شجر . ولا تقول : طاب زيد من نفس . ولا : عندى عشرون من درهم .

\*\*\*

وعامِل التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا  
مذهب سيويوه ، رحمه الله تعالى ، أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفا أو غير متصرف ، فلا تقول : نفسا طاب زيد . ولا : عندى درهما عشرون . وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد تقديمه على عامله المتصرف . فتقول : نفسا طاب زيد . وشيئا اشتعل رأسي . ومنه قوله :

١٩٩ - أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا  
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

« آياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وليس هناك « ألف » في محل جر إلا هذه لأنها اسم ، إذ هي يدل على آياء المنقلبة منها » بل يقال إنها هي نفسها ياء التثنية ، لأنها لم تتغير إلا صفتها وهي قلبها ألفا . يا : تمجييه مبتدأ وهي نكرة تامة بمعنى شيء ، وأجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب . أنت : خبره ، ويصح العكس . جارة : تمييز منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الشعر ، وهذا التمييز غير محمول من شيء ، ومبين لجس المتعجب منه المجهول نسبه . الشاهد في قوله : « جارة » حيث وقع تمييزا بعد ما يدل على التعجب وهو « ما أنت » وسواء كان بالصيغتين نحو : ما أحسن زيدا رجلا ، وأكرم بابي بكر أبا ، أو بغيرهما كما هنا .

١٩٩ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لا ينبغي لسلمى أن تنقطع عن محبتها بالتباعد عنه ، والحال أن نفسها لا تنبسط بذلك ولا تفسح .

الإعراب : أتتهجر : المزمة للاستفهام الإنكارى « تهجر : فعل مضارع مرفوع . سلمى : فاعله . بالفراق : متعلق بتهجر . حبيبها : مفعوله ، والهاء : مضاف إليه . وما : الواو للحال من سلمى . ما : نافية . كان : زائدة . نفسا : تمييز مبين لإجمال نسبة الطيب لضمير سلمى . بالفراق : متعلق بتطيب . تطيب : فعل مضارع مرفوع وفاعله « هي » .

الشاهد في قوله « نفسا » الواقع تمييزا ؛ حيث تقدم جوازا على عامله المتصرف وهو « طاب » على مذهب الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، والجزمي ، قياسا له على سائر ألفاظ المنصوبة بفعل متصرف ، ونحسبها بما سمعته . ومنه الجمهور لأنه شبه بالتمت في الإيضاح فلا يقدم .

وقوله :

٢٠٠ - ضَيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبْغَائِي الْأَمَلَا

وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك . وجعله في هذا الكتاب قليلا .  
فإن كان العامل غير متصرف ، منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو : ما أحسن زيدا رجلا .  
أو غيره نحو : عندي عشرون درهما . وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه  
عند الجميع وذلك نحو : كني يزيد رجلا . فإنه لا يجوز تقديم « رجلا » على « كني » وإن  
كان فعلا متصرفا ، لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب . فمعنى قولك :  
كني يزيد رجلا ، ما أكفاه رجلا .

٢٠٠ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومعناه : ضيعت إتقاني للرأى ، وحسن التدبير بسبب أني أملت آمالا بعيدة ، ولم أرجع عن ذلك ،  
والحال أن الشيب انتشر في رأسي مع أنه نذير الموت .  
الإعراب : ضيعت : فعل ماض . والتاء فاعله . حزمي : مفعوله وياء المتكلم مضاف إليه .

## حروف الجر

هـَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى  
حَتَّى ، خَلَا ، حَلَّشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ، عَلَى  
مُنْذُ ، مُنْذُ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَآوُ ، وَتَا  
وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَمَى

هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالأسماء ، وهي تعمل فيها الجر . وتقدم الكلام على « خلا » و « حاشا » و « عدا » في الاستثناء . وقل من ذكر « كي » و « ولعل » و « ممى » في حروف الجر .

فأما « كي » فتكون حرف جر في موضعين :  
أحدهما : إذا دخلت على « ما » الاستفهامية نحو : كيـمه ، أى له . « فإ » استفهامية مجرورة بـ « كي » وحلت ألفها لدخول حرف الجر عليها ، وجيء بالهاء للسكت .  
الثاني : قولك ، جئت كي أكرم زيدا . « فأكرم » فعل مضارع منصوب بأن مضمره بعد « كي » ، وأن ، والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ « كي » والتقدير : جئت كي أكرم زيد أعمه لإكرام زيد .

وأما « لعل » فالجر بها لغة عقيل . ومنه قوله :  
٢٠١ - لَعَلَّ أَبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

في إبهادى : متعلق بـ « ويا » المتكلم مضاف إليه . الأمل : مفعوله وألفه للإطلاق . وما : الواو العطفية : نافية . إرعويت : فعل ماضٍ والتاء فاعله . وشيـيا : الواو الحال من فاعل « إرعويت » شيـيا : تمييز مقدم على عامله المتصرف وهو اشتعل مبين لإجهال نسبة الاشتعال لضمير الرأس . رأسى : مبتدأ ومضاف إليه . وجملـة « اشتعل » في محل رفع خبر المبتدأ وألفه للإطلاق .  
الشاهد في قوله « شيـيا » وهو مثل الشاهد السابق .

٢٠١ — حيز بيت من الطويل ، قاله كعب بن زعيم الفنوى ، وتماه :

فقلت ادع أعمري وارفع الصوت جهرة لعل أبى المغوار منك قريب

وقوله :

٢٠٣ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمِّكُمْ شَرِّمْ  
« قأى المغوار » والاسم الكريم « مبتدآن . و « قريب » و « فضلكم » خبران « لعل » :  
حرف جر زائد دخل على المبتدأ ، فهو كالباء فى « بحسبك درهم » . وقد روى على لغة  
هؤلاء فى لامها الأخيرة ، المكسر والفتح . وروى أيضا حذف اللام الأولى ، فتقول : عل  
بفتح اللام وكسرها .

المعنى : فقلت لطالب الندى والمطاء ، ادع دعوة أخرى ، وارفع صوتك بالنداء جهرة ، لعل هذا الرجل  
الكريم قريب منك يسمعك فهجيب دعوتك .

الإعراب : « لعل » : حرف قرع وجو شبهة بالزائد . أبى : مبتدأ مرفوع بوزن مقدرة على آخره . منع  
ظهورها اشتغال المحل بالباء التى جلبها حرف الجر شبهة بالزائد نياية عن الضمة « لأنه من الأسماء الخمسة .  
المغوار : مضاف إليه . منك : متعلق بقريب . قريب : خبر . وقال البصريون : أبى ، مجرور باللام  
وأصل اللفظ « لعل لأبى » فحذفت اللام لتوالى الأفعال ، واللام ومجرورها متعلقان بمحذوف خبر مقدم .  
قريب ، بمعنى قرابة ، مبتدأ مؤخر . والأصل لعل قرابة منك كائنة لأبى المغوار ، واسم لعل على هذا ضمير الشأن  
محذوف ، والجملة بعدها فى محل رفع خبرها . وروى « لعل أبى المغوار » بالنصب فتكون « لعل » من أخوات  
« إن » .

الشاهد فى قوله : « لعل » حيث جرت قوله « أبى » على لغة عقيل بالتصغير .

٢٠٤ — من الزافر ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أرجو أن الله فضلكم وزادكم علينا يكون أمكم قد اغتبط قلبها بديرها ، حتى صاروا محرجة  
واحدا ، وهو تمسك واستهزاء .

الإعراب : لعل : حرف قرع وجو شبهة بالزائد . لفظ الجلالة مبتدأ ، مرفوع بضم مقدرة على آخره .  
منع ظهورها حركة حرف الجر شبهة بالزائد . وجملة « فضلكم » من الفعل والفاعل المستتر جوارا  
العائد على لفظ الجلالة ، والمفعول ، فى محل رفع خبر المبتدأ ، والميم علامة الجمع . علينا ، وبشيء ، متعلقان  
بفضلكم . أن : حرف توكيد . أمكم : اسمها ، والنكاف مضاف إليه ، ومن جمع المذكر السالم  
شريم : خبرها . والجملة من أن واسمها وخبرها ، فى تأويل مصدر مجرور ، على أنه بدل من شيء ، بدل كل من  
كل ، والتقدير : لعل الله فضلكم علينا بشيء ، شرم أمكم .  
الشاهد فى قوله : « لعل » وهو كالشاهد السابق .



وأما متى ، فالجر بها لغة هذيل . ومن كلامهم : أخرجها متى كه ، يريدون « من كه » ومنه قوله :

٢٠٣ - شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

مَتَى بُلْجَجٍ خُضِرٍ كَهْنٌ نَشِيجٌ

وسبق الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها . ولم يعد المصنف في هذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذكرها في غيره . ومذهب سيويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجر إلا المضمرة . فتقول : لولاي ، ولولاك ، ولولاه . فالباء ، والكاف ، والهاء - عند سيويه - مجرورات « بلولا » :

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، فلم تعمل « لولا » فيها شيئا : كما لا تعمل في الظاهر نحو : لولا زيد لا يتك . وزعم المبرد أن هذا التركيب ، أعني لولاك ونحوه ، لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

٢٠٤ - أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاكَ دِمَاءَنَا؟

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لَأَجْسَانِنَا حَسَنٌ

٢٠٥ - من الطويل ، قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب ، من قصيدة أولها :

صبا صبرة بل لج وهو لجوج وزالت له بالأنعمين حلاج

نتيج من صوت .

ومعناه : أن السحاب شرب من ماء البحر الملح ، وأخذ من ماءها من معظم ماله الأخضر في حال كونها مصونة بأهل صوت ، ثم صعدت وارتفعت في الجو .

الإعراب : شربن : فعل ماضٍ مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل . جاء : جار ومجرور في محل نصب مفعول به لشربن ، وضمت معنى « روين » فلذا غلبت بالياء ، أو أن الياء بمعنى « من » التبعيضية . البحر : مضاف إليه . ثم : للعطف على شربن . ترفعت : فعل ماضٍ وتاء التأنيث ، وفاعله هي . متى بلجج أي من بلجج : جار ومجرور يدل من ماء البحر ، بدل بعض من كل ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ، أي من بلجج منه . ولهذا إن لم يحمل الياء تبعيضية ، وإلا فيكون بدل كل من كل . خضر : صفة للبحج . لكن : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . والنون علامة جمع النسوة . نتيج : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب حال من النون في « شربن » .

الشاهد في قوله : « متى » حيث جرت قوله « بلجج » على لغة هذيل .

٢٠٤ - من الطويل ، ينسب لصمرو بن العاص .

وقول الآخر .

٢٠٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى  
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّسِقِ مِنْهُوَى

\*\*\*

ومعناه : لا ينبغي لك ، يا معاوية أن تطمع فيما الحسن الذي سلك دماننا وقدح في أحسابنا ، إذ لولاك لم ينج ذلك .

الإعراب : أنطع : الهزة للاستفهام الإنكاري . تطعم : فعل مضارع عرفع ، وفاعله « أنت » .  
لينا : جار ومجرور متعلق به ، حل أنه في محل نصب مفعول ثان له مقدم . من : اسم موصول يعني الذي مبنى  
على السكون في محل نصب حل أنه مفعول أول له مؤخر . أراق : فعل ماض وفاعله « هو » . دماننا :  
مفعوله . وما : مضاف إليه ، ومتعلق « أراق » محذوف . أي أراق دماننا بالقتل ، والجملة لا محل لها من  
الإعراب صلة الموصول . ولولاك : الواو بحسب ما قبلها . لولا : حرف امتناع . لوجود وجه شبه بالزائد .  
السكاف ضمير مخاطب مبنى على الفتح في محل جر بلولا ، وفي محل رفع مبتدا ، وخبره محذوف وجوبا  
تقديره « موجود » والجملة شرط . لولا . لم يعرض : جازم ومجزوم . لأحسابنا : جار ومجرور متعلق  
بمعروض . وما : مضاف إليه . حسن : فاعل يعرض . والجملة جواب « لولا » .

الشاهد في قوله : « لولاك » حيث أحجج به سيويه على المبرد الذي زعم أن هذا التركيب ونحوه لم  
يورد من لسان العرب . والمبرد أن يقول إن ذلك ضرورة إذ لم يرد ذلك ثورا في لسان العرب .  
٢٠٥ — من الطويل ، قال جرير بن الحكم . النيق : الجبل .

ومعناه : وكم من مشهد من مشاهد الحرب لولا وجودي ملك لسقطت فيه وهلكت . كما يستقط جسم  
ضخم من أعلى موضع في الجبل إلى أسفله فيموت ثورا .

الإعراب : وكم : الواو بحسب ما قبلها . كم : خبرية بمعنى كثير ، مبتدا ، أول مبنى على السكون في محل  
الرفع . كم مضاف . وموطن ، تمييز لما مضاف إليه . لولاي : لولا : حرف امتناع لوجود ، وجه شبه  
بالزائد . والياء ضمير المتكلم مبنى على الفتح في محل جر بلولا ، وفي محل رفع مبتدا ثان ، وخبره محذوف  
وجوبا تقديره « موجود » أي ملك ، والجملة من المبتدا الثاني وخبره لا محل لها من الإعراب شرط « لولا »  
وجملة « طحت » من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب « لولا » . وجملة « لولاي طحت »  
خبر عن المبتدا الأول والرابط محذوف ، أي طحت فيه . كما : السكاف ، حرف تشبيه وجر ، وما :  
مضارفة : وهي وما دخلت عليه في تلويل مصدر مجرور بالسكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف ،  
صفة لمصدر محذوف ، واقع مفعولا مطلقا لقوله « طحت » أي : طحت طيحانا كائنا كنهوى . هوى : فعل  
ماض . بأجرامه : متعلق بهوى ، والماء : مضاف إليه . من قنة : متعلق بهوى أيضا . النيق : مضاف  
إليه . منهوى : فاعل « هوى » .

الشاهد في قوله « لولاي » وهو كالشاهد السابق .

بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَقِي

وَالْكَافِ ، وَالْوَاوِ ، وَرُبَّ ، وَالتَّاءِ

وَاخْصُصْ بِـ «مُنْذُ» ، وَمُنْذُ وَقْتًا وَرُبُّ

مُنْكَرًا ، وَالتَّاءِ لِلَّهِ وَرَبُّ

وَمَا رَوَّاهُ مِنْ نَحْوِ : رَبُّهُ فَسَيَ نَزَرُ كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ : أَنِي

من حروف الجر مالا يجز إلا الظاهر ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول ،

فلا تقول : منذه ، ولا : مذه ، وكذا الباقي . ولا تجر : منذ ، ومذ ، من الأسماء الظاهرة

إلا أسماء الزمان . فإن كان الزمان حاضراً ، كانت بمعنى « في » نحو : مارأيت منذ يومنا

أى : في يومنا . وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « من » نحو : مارأيت مذ يوم الجمعة ،

أى : من يوم الجمعة . وسيلذكر المصنف هذا في آخر الباب . وهذا معنى قوله « واخصص

بمذ ومنذ وقتاً » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له . وقبشد جرهما

للضمير ، كقوله :

٢٠٦ - فلا والله لا يلقي أناسٌ فسَيَ حتَاكَ يا ابنَ أبي زيادٍ

٢٠٦ — من الوافر ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أقسم بالله يا ابن أبي زياد ، أن الناس لا يجدون في متصفا بالصفتين الحميدة غيرك ، فإذا

وجدوك ، فسينفذ مجنون ألفي المصنف بكل مكرمة .

الإعراب : فلا : الفاء بحسب ما قبلها . لا : تانيية . والله : الواو حرف قسم وجر . ولفظ الجلالة

قسم به مجرور وهو متعلق بمحذوف تقديره « أقسم والله » . لا : تانيية مؤكدة للأولى ، ليكون القسم

مقتضياً لهما . يلقي : فعل مضارع . أناس : فاعله . فسَيَ : مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على الألف

المشتقة من الفاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، إذ أصله « فَيَا » تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت

الفاء ، فالتقى ما كان الألف والتنوين ، الذي يرسم الفاء في حالة النصب بحسب الأصل ، فحذفت الألف

لالتقاءهما ، فصار فسَيَ . وإنما أتوا بياء أخرى لتدل على الياء الأصلية المحذوفة ، بخلاف ما إذا لم يأتوا بها

وقالوا : فسَيَ ، فلا يوجد ما يدل عليها . وجملة « لا يلقي » جواب القسم لا محل لها من الإعراب . حتَاكَ :

حتى : حرف جر ، والكاف ضمير المخاطب ، مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بيلقي

يا ابن : الياء حرف فداء . ابن : متاخر منصوب . أبى : مضاف إليه ، مجرور بالياء نهاية من الكسرة

لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف لزياد .

ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم . ولغة هذيل ، إبدال حائها عينا . وقرأ ابن مسعود  
« فربصوا حتى حين » .

وأما « الواو » فمختصة بالقسم . وكذلك « التاء » ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما .  
فلا تقول : أقسم والله . ولا : أقسم تالله . ولا تجر « التاء » إلا لفظ « الله » فتقول :  
تالله لأفعلن . وقد سمع جرها « لرب » مضافا إلى الكعبة . فقالوا : ترب الكعبة ، وهذا  
معنى قوله : « والتاء لله ، ورب » وسمع ، أيضا ، بالرحمن .

وذكر الخفاف في شرح الكتاب ، أنهم قالوا : تحيأتك . وهذا غريب .  
ولا تجر « رب » إلا نكرة نحو : رب رجل عالم لقيت . وهذا معنى قوله : « ورب  
منكرا ، أى : واخصص « رب » النكرة . وقد شد جرهما ضمير الغيبة ، بكفوله :  
٢٠٧ - وَاهِ رَأَيْتُ وَشَيْكََا صَدَحَ اعْظُمُهُ  
وَرَبُّهُ عَطِيَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيهِ

الشاهد في قوله : « حكاك » حيث جرت « حتى » المضمرة ، وهو شاذ ، لأنها لا تجر إلا ما كان  
آخرها ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، بالجر ، فإن للرأس آخر حقيقة . أو كان متصلا بالآخر  
نحو قوله تعالى : « سلام هي حتى مطلع الفجر » فإن طلوع الفجر متصل بآخر الليل .  
٢٠٧ - من البسيط لم يعرف قائله .

ومعناه : رب شخص ضعيف ، أصلحت شق أعظمه وجبرت كسرهما على وجه المعركة ، ورب مشرف  
على الهلاك أبعدته عنا وخلصته منه .

الإعراب : واه : أى رب واه : رب حرف جر شبه بالزائد وهو لتكثير بكثرة ، والتقليل بقلة . واه :  
اسم فاعل مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المخلوقة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
حرف الجر المقدرة على الياء للثقل ، إذ أصله « واهى » استثقلب الكسرة على الياء فحذفت ، فالتق ساكنان  
فحذفت الياء لالتقاءهما ، وهو صفة لموصوف محذوف ، أى رب شخص واه . رأيت : فعل ماض وتمام الفاعل  
وشيكًا : صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا مطلقا لرأيت ، أى : رأيا وشيكًا . صدح : مفعول به لرأيت .  
اعظمه : مضاف إليه ، وهى مضاف الهاء . وجملة « رأيت » في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط الضمير  
في أعظمه . وربه : الواو المطف . رب : حرف جر ، وإلهام ضمير مبنى على الضم في محل جر رب .  
عطيا : صفة مشبهة ، أى مشرفا على العطش ، وهو تمييز مفسر للضمير ، فهو من المواضع التى يعود فيها الضمير  
على متأخر لفظا وروية . أنقذت : فعل ماض وتمام الفاعل . من عطيه : جار ومجرور متعلق به . وإلهام  
مضاف إليه مبنى على الكسر ، وسكن الشعر .

الشاهد في قوله : « وره » حيث جرت الضمير ، وهو شاذ ، لأنها لا تجر إلا نكرة كما مثل قبل .

كاشد جر الكاف له، كقوله :

٢٠٨ - خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَتَبَا وَأُمَّ أَوْحَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا

وقوله :

٢٠٩ - وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

هذا معنى قوله : « ومارووا ، البيت . أى : والذي روى من جر « رب » المضمر نحو « ربه في » قليل . وكذلك جر الكاف المضمر نحو : « كها » .

بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، وَابْتَدَى ، فِي الْأَمَكَةِ

« بَيْنٌ » ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْنِ الْأَزْمَةِ

٢٠٨ — من الرجز ، لم يعرف قائله . الذَّنَابَاتِ وَأُمَّ أَوْحَالٍ : من أسماء الجهات .

والمعنى : إن هذا الحمار الوحشي ترك المواضع المذمومة بالذنابات جهة شماله قريباً منه ، وترك أيضاً المحسنة مثل تلك المواضع أو جعلها أقرب منها إليه .

الإعراب : خَلَّى : فعل ماضٍ وفاعله « هو » الذَّنَابَاتِ ، : مفعوله الأول ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، لأنه جمع مؤنث سالم . شَمَالًا : ظرف مكان ، مفعول « خَلَّى » الثاني . كَتَبَا : حال من الذَّنَابَاتِ . وَصَحَّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَخَلَّى . وَشَمَالًا : حال . وَأُمَّ أَوْحَالٍ : الواو : للعطف . أُمَّ : معطوف على « الذَّنَابَاتِ » . أَوْحَالٍ : مضاف إليه . كَمَا : أى كَالذَّنَابَاتِ . الكاف : حرف جر ، والهاء : ضمير مبني على التثنية في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائنة » بالنصب على الحال من « أُمَّ أَوْحَالٍ » . وَصَحَّ رَفَعَ « أُمَّ أَوْحَالٍ » على كونه مبتدأ ، فيكون قوله « كَمَا » حينئذ متعلقاً بمحذوف تقديره « كائنة » بالرفع خبره . وَ « أَوْ » حرف عطف . أَقْرَبَا : معطوف على محل « والهاء » على كلا الإعرابين ، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف لوصفية ووزن الفعل ، وألفه للإطلاق الشاهد في قوله : « كَمَا » حيث جرت الكاف الضمير . وهو شاذ ، لأنها مخصوصة بجر الظاهر .

٢٠٩ — من الرجز ، قاله رؤبة يصف حماراً وحشياً . حَاطِلًا : مانعاً .

المعنى : لا ترى زوجاً ولا زوجات مثل حمار الوحش وإنائه في الاختصار على بعضهما ، وهدم التطلمع الغير ، إلا من حاز النساء ومنهن عن التطلمع لغيره .

الإعراب : وَلَا : الواو حسب ما قبلها . لَا : نافية . تَرَى ، أى تبصر أو تعلم ، فعل مضارع والفاعل « أنت » . بَعْلًا : مفعوله . وَلَا : الواو للعطف . لَا : زائدة لتأكيد النفي . حَلِيلًا : معطوف على « بَعْلًا » . كَهْ : الكاف حرف جر ، والهاء المائدة على الحمار الوحشي : ضمير مبني على الضم في محل جر ، وهو متعلق بمحذوف تقديره « كائناً » حال من « بَعْلًا » إن كانت ترى بصرية ، ولا يضر تنكير صاحب الحال ، لوجود المسحوق وهو يقيم النفي عليه ، أو مفعول ثانٍ لتري إن كانت علمية . وَلَا : الواو للعطف . لَا : زائدة لتأكيد النفي أيضاً . كَهْنٌ : إعرابه كإعراب « كَهْ » والتون علامة جمع النسوة ، إلا أداة استثناء . حَاطِلًا : مسيئتي من « بَعْلًا » وهو سفة لموصوف محذوف ، أى : إلا بَعْلًا حَاطِلًا .

الشاهد في قوله : « كَهْ » و « كَهْنٌ » وهو كالشاهد للسابق .

وزيد : في نفسي ، وشبهه ، فجر : نكرة : كما : ليأخ من مقتر :  
تجىء « من » التبعيض ، وليان الجنس ، ولا ابتداء الغاية : في غير الزمان كثيراً . وفي الزمان  
قليلًا . وزائدة : فمثلا التبعيض ، قولك : أخذت من الدراهم ومعه قوله تعالى : « ومن  
الناس من يقول آمنا بالله » .

ومثلا لبيان الجنس قوله تعالى : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان » . ومثلا لابتداء الغاية  
في المكان قوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى  
المسجد الأقصى » .

ومثلا لابتداء الغاية في الزمان ، قوله تعالى : « لمسجد أسس على التقوى من أول يوم  
أحق أن نسمي فيه » .

وقول الشاعر :

٢١٠ - تَحْضُرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ  
إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثال الزائدة : ما جاءني من أحد :

ولا تزداد عند جمهور البصريين إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون المحرور بها نكرة .

الثاني : أن يسبقها نفي ، أو شبهه . والمراد بشبه النفي : النهي نحو : لا تضرب من أحد .

والاستفهام نحو : هل جاءك من أحد ؟ .

٢١١ - من الطويل ، قاله النابتة الديباني .

ومعناه : إن هذه السيوف اخترقناها من أزمان يوم حليلة وهي باقية عندنا إلى اليوم ، وقد اختبرناها

مرارا .

الإعراب : تحضرون : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وثون النسوة : نائب فاعله . من أزمان : مبتدئ به .

يوم : مضاف إليه ، وهو مضاف إلى حليلة . إلى اليوم : متعلق أيضا بتخيرن . قد : حرف تحقيق . جربن

الجملة للمجهول ، فعل ماضٍ ، وثون النسوة نائب فاعله . والجملة في محل نصب على الحال من نائب فاعل

« تحضرون » . كل : مفعول مطلق إذ هو نائب عنه ، والأصل : قد جربن تجاربا كل التجارب ، فحذف المصدر

والنعم « كل » مقامه ، فالتعجب انتصابه . التجارب : مضاف إليه .

والله في قراءه « ومن أزمان » حيث جاءت « من » هنا لابتداء الغاية في الأزمنة . والكثير محييا

لابتداء الغاية في المكان نحو : من البيت إلى المدرسة .



ولا تزداد في الإيجاب ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول : جاءني من زيد ، خلافا للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » .  
وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير محورها . ومنه عندهم : قد كان من مطر ، أى قد كان مطر .

...

لِلثَلَاثَةِ حَتَّى ، وَ « لَامٌ » وَ « إِلَى » وَ « مِنْ » وَ « بَاءٌ » يُفْهَمَانِ بَدَلًا  
بدل على انتهاء الغاية « إلى » و « حتى » ، « واللام » والأصل من هذه الثلاثة « إلى »  
فذلك نجر الآخر وغيره نحو : سرت البارحة إلى آخر الليل ، أو إلى نصفه . ولا نجر  
« حتى » إلا ما كان آخرًا أو متصلاً بالآخر . كقوله تعالى : « سلام هي حتى مطلع الفجر »  
ولا نجر غيرها . فلا تقول : سرت البارحة حتى نصف الليل .

واستعمال « اللام » للاختفاء قليل . ومنه قوله تعالى : « كل يجري لأجل مسمي » .  
ونستعمل « من » « فالباء » بمعنى « بدل » . فمن استعمال « من » بمعنى « بدل » قوله  
عز وجل « أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة » أى بدل الآخرة .  
وقوله تعالى « ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون » أى بدل لكم  
وقول الشاعر :

٢١١ - جارية لم تأكل المرققا ولم تذوق من البقول الفستقا  
أى : بدل البقول .

٢١١ - من الرجز ، قاله أبو نخيلة السدي ، وأسمه يصر بن حزن ، من بني سعد .  
ومعناه : أن هذه الجارية لم تأكل الرقيق الواسع الرقيق ، ولم تذوق الفستق ، أى أنها لم تأكل سوى البقول  
ولم تذوق الفستق أصلاً فضلاً عن أكله ، لأنها بدوية لا تعرف التمتع والترف .  
الإعراب : جارية خبر مبتدأ مخذوف تقديره « هذه جارية » . لم : حرف نفى وجزم وقلب . تأكل  
فعل مضارع مجزوم بـ « لم » . وقاعلة هي : المرققا . مفعول به وألفه للإطلاق . والجملة في محل رفع صفة لقوله  
« جارية » . ولم تذوق : مضارع مجزوم بـ « لم » . مفعول به هو : البقول . من البقول : جار مجزوم و « مذاق »  
بتلق . من : بمعنى « بدل » . الفستقا : مفعول بتلق ، وألفه للإطلاق . ويجوز أن تجعل « من » أمّا كالتى بمعنى  
« مع » فتكون هي في محل نصب على المفعولية بتلق . البقول : مضاف إليه . الفستقا : بدل مع البقول .  
ففتكون « من » بمعنى « مع » . ففتكون « من » بالثبوت من « النقول » بالثبوت . فتكون  
« من » بمعنى « مع » . فتكون لا شاهد فيها .

ومن استعمال «الباء» بمعنى «بدل» ، ماورد في الحديث : «مايسرن بها حمر النعم»  
أى: بدلها . وقول الشاعر :

٢١٢ - فَلَيْسَتْ لِي بِهِمْ قُوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْشَانَا وَرُكْبَانَا

أى : بلنهم .

\*\*\*

واللَّامُ لِلْمَلِكِ ، وَشَبَّهِهَ ، وَفِي نَعْدِيَّةٍ - أَيْضًا - وَتَعْلِيلٍ قَبْلِي  
وَوَرِيدٍ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنَبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا  
١ - تقدم أن « اللام » تكون للانتهاء . وذكر هنا أنها تكون للملك نحو : « لله مافي  
السموات وما في الأرض » والمال لزيد .

٢ - ولشبه الملك نحو : الجبل للقمرس . والباب للدار .

٣ - وللنعديّة نحو : وهبت لزيد مالا . ومنه قوله تعالى : « فهب لي من لدنك وليه  
برئيسي ويرث من آل يعقوب » .

٤ - وللتعليل ، نحو : جئتكم لإكرامكم . وقوله :

٢١٣ - وَلَئِنِّي لَتَتَعَرَّوْنِي لِذِكْرَاكَ هِزَّةً

كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

٢١٢ - تقدم القول في هذا البيت ( انظر شاهد رقم ١٧٠ )

والشاهد هنا في قوله « بهم » حيث استعملت الباء بمعنى بدل ! وفيه ( شاهد آخر ) وهو : أن قوله  
« الإغارة » نصب على كونه مفعولا له مع كونه مقروفا يأل ، والأكثر فيه التجرد وجره باللام .

٢١٣ - من الطويل ، قاله أبو صخر عبد الله بن سلمة المذلي ، أحد شعراء الدولة الأموية .  
المعنى : وإني والله بأحبوبتي لأجد نشاطا وارتياحا حينما يذكرني بخاطري . واضطرب من الفرح  
اضطراب المصفر حين يبلله المطر .

الإعراب : وإني : الواو حسب ما قبلها . إن : حرف توكيد ، والياء : اسمها . لتعروني : اللام  
موطئة لقسم محذوف تقديره « والله » تعرو : فعل مضارع والتون الواقية ، وياء المتكلم : مفعوله مقدم .  
لذكرائك : اللام حرف جر . ذكرائك : جار ومجرور متعلق بتعروني ، ولامه التعليل ، والسكاف مضاف  
إليه . هزة : فاعل « تعرو » مؤخر . والجملة في محل رفع خبر « إن » . كما : الالكاف حرف تشبيه  
وجزر . ما : مصدريّة . انتفض : فعل ماض . و « نا » المصدرية وما دخلت عليه ، في تأويل مصدر مجرور  
بالكاف . وهو متعلق بأنفاس الحروف . المصفر : فاعل انتفض . ياله : فعل ماض ، وإهاء : مفعوله .  
قطر : فاعله مؤخر . والجملة في محل نصب حال من المصفر .

«سوزانقة: قياساً، نحو: از يد ضربت. ومنه قوله تعالى: «إن كنتم للرؤيا تعبرون»  
وسماعاً نحو: ضربت يزيد.

وأشار بقوله: «والظرفية استعين» إلى آخره، إلى معنى «الباء» «وفى» فذكر أنها اشتراك  
في إفادة الظرفية والسببية. فقال «الباء» للظرفية، قوله تعالى: «وإنكم لتعمرون عليهم  
مصبحين وبالليل»، أى وفى الليل. ومثاله السببية قوله تعالى: «فبظلم من الذين هادوا حرمنا  
عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً».

ومثال «فى» الظرفية قولك: زيد فى المسجد، وهو الكثير فيها: ومثاله السببية قوله  
صلى الله عليه وسلم: «دخلت امرأة النار فى مرة حبسها؛ فلاهى أطعمتها، ولاهى تركتها  
تأكل من خشاش الأرض».

\*\*\*

بـ «البا» استعين وعَدَّ، عَوَّضَ، ألْصَقَ  
وَمِثْلَ «مَعَ»، وَ«مِنْ»، وَ«عَنْ» بِهَا انْطِيقَ

تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية. وذكر هنا أنها تكون:

- ١ - للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين.
- ٢ - وللتعديّة نحو: ذهب زيد. ومنه قوله تعالى: «ذهب الله بنورهم».
- ٣ - وللتعويض نحو: اشتريت الفرس بألف درهم. ومنه قوله تعالى: «أولئك الذين  
اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة».
- ٤ - وللإلصاق نحو: مرتت يزيد.
- ٥ - وبمعنى «مع» نحو: بعتك الثوب بطرازه، أى مع طرازه.

والشاهد فى قوله: «لذكرائك» حيث استعملت اللام هنا التعليل.

وفيه شاهد آخر، هو: «إن جبر» ذكراك «باللام واجب مع أنه مفعول له، لأنه لا يشترط فيه أن  
يكون مصدراً ذكر لبيان علة وقوع الفعل وسببه، وأن يكون متحداً مع عامله فى الوقت والفاعل» نحو:  
قام زيد إجلالاً لعمرو، وهنا ليس كذلك، لأنه وإن كان مصدراً ذكر، وقد ذكر علة لعمرو إهزاة، وزمنهما  
واحد، لأن عمرو إهزاة فى وقت هذا كره لعمروته، ولكن اختلف الفاعل «لأن فاعل عمرو، هو إهزاة،  
وفاعل الذكرى هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل، خففته باللام وجوباً».

- ٦ - ومعنى « من » كقوله :  
 ٧ - شربنا بماء البحر الخ . . . أى : من ماء البحر .  
 ٧ - ومعنى « عن » نحو : « سأل سائل بعذاب » ، أى عن عذاب .  
 ٨ - وتكون الباء أيضاً للمصاحبة ، نحو : « فسبح بحمد ربك » ، أى : مصاحباً  
 مد ربك .

\*\*\*

- على « للاستعلاء ومعنى « في » و « عن »  
 بعن تجاوزاً عني من قد فطن  
 وقد تجي موضع « بعد » و « على »  
 كما « على » موضع « عن » قد جملاً  
 ١ - تستعمل « على » للاستعلاء كثيراً نحو : زيد على السطح .  
 ٢ - ومعنى « في » نحو قوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها » ، أى : في  
 بين غفلة .

- ٣ - وتستعمل « عن » للمجازة كثيراً ، نحو : رميت السهم عن القوس .  
 ٤ - ومعنى « بعد » نحو قوله تعالى : « لتركبن طبقاً عن طبق » ، أى بعد طبق .  
 ٥ - ومعنى « على » نحو قوله :  
 ٢١ - لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب  
 عسى ، ولا أنت ديان فتخزوني

- ٢١٤ - قد مضى الكلام على هذا الشاهد ( انظر رقم ٢٠٣ ) .  
 والشاهد هنا في قوله « بماء البحر » حيث استعملت هنا الباء بمعنى « من » التبعيضية .  
 ٢١٥ - من البسيط ، لخرثان الطوائف ، الملقب بذي الأصبع ، من شعراء العرب في الجاهلية وسكانهم .  
 ومعناه : لله درابن عمك فإنه حلز من الحصال الحميدة ما يتعجب منه ويعترف له به . وأما أنت فلم ترد  
 المنائب والمآثر على ، ولا أنت مألوكي وثائم بأمرى ، فيسبب ذلك ثلثي وتخضعي .  
 الإعراب : لاه : أى لله : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن في خبر مقدم » وفيه حذف  
 حرف الجر وإبقاء عمله ، وهو شاذ وحذف اللام الأولى من اسم الجلالة وهو شاذ أيضاً . ابن : مبتدأ مؤخر ،  
 هو على حذف مضاف ، والتقدير : لله در ابن عمك ، فحذف المضاف وهو « در » وأقيم المضاف إليه وهو  
 ابن « مقامه » فارتفع ارتفاعه . ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف . عمك : مضاف إليه ، وهو مضاف  
 إلى السكاك ، وقوله : « لاه ابن عمك » هذا التركيب يستعمله العرب في التعجب . لا : نافية . أفضلت :

أى لا أفصلت في حسب على .

٦ - كما استعملت « على » بمعنى « عن » في قوله :

٢١٦ - إذا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أى : إذا رَضِيتُ هُنَى .

\*\*\*

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَّ

١ - تأتي الكاف للتشبيه كثيراً ، كقولك : زيد كالأمس .

٢ - وقد تأتي للتعامل كقوله تعالى : « واذكروه كما هداكم » ، أى : لهديته إياكم

٣ - وتأتي زائدة للتوكيد . وجعل منه قوله تعالى : « ليس كمثله شيء ، أى ليس مثله شيء

وبما زيدت فيه قول رؤبة :

فعل ماضٍ مبنى المجهول ، والفاء ضمير المخاطب نائب عن فاعله . في حسب ، معنى : متعلقان بـ « أفصلت » . ولا : الواو المعلقة . لا : نافية . أنت : مبتدأ . ديانى : خبره ، ويا المتكلم مضافاً فتخزوني : الفاء السببية . تخزوني : فعل مضارع منصوب بأن ضمير وجوباً بعد فاء السببية الو في جواب النفي ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض تخزونية . وفاعله « أنت » والثبوت للوقاية ، ويا المتكلم مفعول به . ويصح أن يكون مرفوعاً ، عطفاً على الجملة الأولى قبله ، أى : ما كنت ديانى وما أنت تخزوني .

الشاهد في قوله : « هنى » حيث استعملت هنا بمعنى « حل » . وإذا كانت أفصلت ، بمعنى ميزت فلا شاهد فيه حينئذ ، لأن « من » تكون باقية على بابها .

٢١٦ - من اللوافر ، قاله حقيف الخط ، من قصيدة يلح بها حكيم بن المسيب القشيري .

وبمناء : إذا تجاوزت بنو قشير عن سبتاق ، ورضيت هنى ، غنى أقدم بالله أنى أقابل رضاءها بالشكر ويقع لدى موقعا حسنا .

الإعراب : إذا : ظرف الزمان المستقبل فيه معنى الشرط . رضيت : فعل ماضٍ ، والفاء لتأنيث . هنى : أى هنى ، جار ومجرور متعلق به . بنو قشير . فاعل مرفوع بالواو فيابة عن الضمة ، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والنون المحلوفة للإضافة ، عوض عن التنوين في الاسم المفرد . قشير : مضاف إليه . وجملة « رضيت » شرط إذا . لعمري : الاسم للتأنيذ . عمر : مبتدأ ، خبره محذوف وجوباً تقديره « قسمي » ، والفظ للإزالة مضاف أعجبنى : فعل ماضٍ ، والثبوت للوقاية ، ويا المتكلم : مفعول به . رضاه : فاعله مؤخر ، والهاء مضاف إليه . وجملة « أعجبنى » جواب « إذا » . وجواب القسم محذوف لدلالة جواب « إذا » عليه ، والتقدير : لعمري قسمي لقد أعجبنى رضاه .

الشاهد في قوله : « على » حيث استعملت هنا بمعنى « عن » ، كما استعملت « من » بمعنى « حل » كما وإذا كانت رضيت بمعنى عطلت ، فلا شاهد فيه لأن « حل » تكون باقية على بابها . ولأهل الحجاز لغة تمد وعنى بمعنى كفا في هذا البيت .

٢١٧ - • لَوَاحِقُ الْأَعْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْتَقِ •  
 أي : فيها المفق ، أي : الطول . وما حكاها القراء ، أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون ؟ فقال : كهيئ ، أي : هيئ .

\*\*\*

سَتُعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا « عَنْ » و « عَلَى »  
 مِنْ « أَجَلَ ذَا عَلَيْهِمَا وَمِنْ » دَخَلَا  
 اسْتَعْمَلْتَ الْكَافَ اسْمًا قَلِيلًا كَقَوْلِهِ :

٢ - أَتَنْتَهُونَ ؟ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ  
 كَالطَّعْنِ يَدُ هَبٍ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

٢١٧ - من الزجر ، قاله ووبة ضمن أرجوزة أولها :

وقاتم الإصباح غاوى المخرق مشبه الإعلام لماع الخفي

المعنى : هذه الخيل أو الآن ضواير الخواصر وفيها طول ، أي أنها قوية . والواحد الضواير .  
 الإعراب : لواحق : خبر لمبتدأ محذوف ، أي هذه الخيل لواحق . الأعراب أي البطون : مضاف إليه .  
 معطوف محذوف تقديره « موجودة » خبر مقدم . كالمفق : السكاف : حرف جر زائد . المق : مبتدأ مؤخر ،  
 مع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وسكن لشعر .  
 الشاهد في قوله : « كالمفق » حيث استعملت هنا السكاف زائدة وهو قليل ، والكثير أنها تكون أصلية  
 بغيره ، نحو : زيد كاليد ، لا لتعليل فهو قوله تعالى « واذكروه كما هداكم » ، أي لهدايتهم لها كم ، فإنه قليل

٢١٨ - من الأسيت ، قاله الأخفش ميمون .

ومعناه : أنتم لا تنتهون بالمعروف ، ولا يهاكم من حيث أنكم أضحاب جور وظلم ، مثل الطعن ، أي  
 دكم عن ظلمكم إلا لظلمن الشديد ، الذي يترك فيكم جروحاً عميقة واسعة ، بحيث يهيب فيها الزيت والفتيل  
 ويوضع في الجرح لأجل تحفيقه ومداوائه .

الإعراب : أنتهون : المفعول للاستفهام الإتكاري . تنتهون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون  
 أو فاعله . ولن : لنوا لا تعطف . لن : حرف نفى ونصب واستقبال . يهيب : فعل مضارع منصوب  
 ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، التعليل . ذوى : مفعوله مقدم منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر  
 لم . شبط : مضاف إليه . كالظمن : السكاف : اسم بمعنى مثل ، فاعل يهيب ، مبني على الفتح في محل رفع .  
 ن : مضاف إليه . يذهب : فعل مضارع مرفوع . فيه : جار ومجرور متعلق به . الزيت : فاعله .  
 فتل : معطوف على الزيت . والخيلة في محل نصب حال من الظمن على جعل « آل » معرفة ، أو مضافة  
 على جعلها زائدة .

الشاهد في قول : « كالظمن » حيث استعملت هنا « السكاف » اسماً بمعنى مثل ، وهو قليل . ويقل إن



في «الكاف» اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه «ينهى» والتقدير : ولن ينهى ذوى الشطط مثل الطعن .

واستعملت «على» و «عن» اسمين عند دخول «من» عليهما : وتكون «على» بمعنى «فوق» و «عن» بمعنى «جانب» .  
ومنه قوله :

٢١٩ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَبِيضٍ بَزِيْزَاءٍ مَجْهَلِ

أى غلت من فوقه . وقوله :

٢٢٠ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّاحِ دَرِيْثَةً مِنْ عَنِ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي

الفاعل مقدر . و «كالظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة له ، والتقدير : «ولن ينهى ذوى شدة كائن كالظن» . فحيث لا شاهد فيه . ورد بأن حذف الموصوف بالظن ، أو الجار والمجرور أو بالجملة ، له مواضع ليس هذا منها .

٢١٩ — من الطويل ، قاله مزاحم بن الحارث المقييل يصف به للقطاة . فصل : تصوت . زيرا أرض غليظة .

المعنى : إن هذه القطاة بعد ما تمت مدة صبرها على الماء ، طارت من فوق فرغها ، حال كونها تصوت جوفها لبعدها عن الماء ، وطارت أيضا عن يعضها ، وسارت في أرض وعرة قفرة خالية مما يعتدى الإعراب : غدت : فعل ماض . وقاء التأنيث ، والفاعل «هي» . من : حرف جر . عليه : اسم بمعنى فوق : مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بغدت . والهاء : مضاف إلى على . بعد : ظرف زمان متعلق بغدت أيضا . ما : مصدرية . تم : فعل ماض . ظمُّوها : فاعله ، والهاء : مضاف إليه . و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه ، أى بعد تمام ظمها . وجملة «تصل» محل نصب حال من فاعل «غدت» . وعن قبض : معطوف على قوله «من عليه» بزيزاء : الهاء حرف بمعنى «في» بزيزاء : مجرور بفي ، وعلاجه جره السكرة الظاهرة في آخره . مجهول : مضاف إليه ويصح أن يكون قوله «زيراء» مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة ، لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة ، فحيث قوله «مجهول» ، بدل منه ، بدل كل من كل . ولا يجوز أن يكون نعتا له منه البصريين لأنه اسم مكان ، وهو لا يثبت لعدم اشتقاقه

الشاهد في قوله : «من عليه» حيث استعملت هنا «على» اسما بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليها وهو قليل .

٢٢٠ — من الكامل ، قاله قطري بن الفجاءة .

والنص : ولقد أعلم أو أبصر نفسي شبيهة بالدروع ، التي يعمل عليها الظن بالرياح ، حال كون

أى: من جانب يميني :

وَمَنْدُ ، وَمَنْدُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا

أَوْ أُولَيَا الْفِعْلِ : كَ « جِئْتُ مَنْدُ دَعَا »

وَأَنْ يَجُورَ فِي مَضَى فَكَمَنْ هُنَا ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى « فِي » اسْتَبِينَ

تُسْتَعْمَلُ « مَنْدُ » وَ« مَنْدُ » اسْمَيْنِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا الْأَسْمُ مَرْفُوعًا ، أَوْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا فِعْلٌ :

فَمَثَلُ الْأَوَّلِ : مَا رَأَيْتُهُ مَنْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ مَنْدُ شَهْرِنَا . « مَنْدُ » اسْمٌ مُبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ .

وَكَذَلِكَ « مَنْدُ » وَجُوزُ بَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ لِمَا بَعْدَهُمَا .

وَمَثَلُ الثَّانِي : جِئْتُ مَنْدُ دَعَا . « مَنْدُ » اسْمٌ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . وَالْعَامِلُ

فِيهِ « جِئْتُ » :

وَأِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مَجْرُورًا ، فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ : بِمَعْنَى « مِنْ » إِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ مَاضِيًا نَحْوُ :

مَا رَأَيْتُهُ مَنْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَيْ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وَبِمَعْنَى « فِي » إِنْ كَانَ حَاضِرًا نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ

مَنْدُ يَوْمِنَا : فِي يَوْمِنَا .

وَمِنْ « مِينِ » وَ« عَيْنِ » وَ« بَاءِ » زَيْدَ « مَا »

فَلَمْ يَغْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

المراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

والمراد من هذا قول من قال : ومن شمال مرة أخرى

الشاهد في قوله : « من عن يميني » حيث استعملت هنا « عن » اسما بمعنى جانب وهو قليل .

أى: زاد ما بعد « من » و « عن » و « الباء » فلا تكفها عن العمل ، كقوله تعالى :  
« بما خطاياهم أعرقوا » . وقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين » . وقوله تعالى : « فيها رحمة  
من الله لئن لم » .

\*\*\*

وزيد بعد « رب » والكاف فكف وقدر يليهما وجرا لم يكف  
ت زاد « ما » بعد الكاف ورب فتكفهما عن « العمل » كقوله :

٢٢١ - فإن الحمير من شر المطايا كما الحبيطات شر بني تميم  
وقوله :

٢٢٢ - وما الجامل المؤبل فيهم وغناجيج بينهن المهار  
وقد زاد بعدهما فلا تكفهما عن العمل ، وهو قليل كقوله :

٢٢١ — من الوافر ، قاله زياد الأصم .

ومعناه : كما أن الحمير من شر الدواب التي يركبها الناس ، فكذلك بنو الحبيطات وهم قبيلة  
العرب ، شر بني تميم .

الإعراب : فإن : الفاء بحسب ما قبلها . إن : حرف توكيد : الحمير : اسمها . من شر : متعلق  
بمحذوف تقديره « كائنة » خبر « إن » . المطايا : مضاف إليه . كما : الكاف حرف تشبيه محذوف عن  
العمل بما الرائدة : الحبيطات : مبتدأ . شر : خبره . بني : مضاف إليه ، مجرور بالياء نهاية عن الكسرة  
لأنه ملحق بجميع المذكر العالم . وهو مضاف وتميم : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « كما » حيث زيدت « ما » بعد الكاف فكفها عن العمل وهو كثير . وقيل إن « ما »  
حصول حرف بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية ، لا كافة لأنها لا تكف الكاف ، أي تكون  
الحبيطات شر الخ ، فحينئذ لا شاهد فيه .

٢٢٢ — من الخفيف ، قاله أبو ذؤاد بن الخنجاج . والجامل : القطيع من الإبل . المؤبل : المبد  
الفتية : غناجيج : محيل جيد .

المعنى : رجلا لقطيع من الإبل المدة الفتية موجود في المسافرين معى في الحرب . وربما الجامل الجياد  
التي أو لادها كائنة بينهما ، موجودة فيهم أيضا . فهو يصف نفسه بالكرم ويأذنه لا يفتل عند توجيه الحرب  
يأحسن ما عنده .

الإعراب : ربما : حرف تعليل ، محذوف عن العمل بما الزائدة . الجامل : مبتدأ . المؤبل : صفة .  
فيهم : متعلق بمحذوف تقديره « موجود » خبره . غناجيج : مضاف على الجامل ، فهي مبتدأ وخبره  
محذوف لدلالة ما قبله عليه . بينهن : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره كائنة خبر مقدم . والماء :  
مضاف إليه ، والنون : علامة جمع النسوة . المهار : مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع صفة لغناجيج .

٢٢٢ ماوِيَّ يا رَبِّنا غارة شعواء كاللذخمة بالميسم وقوله :

٢٢٣ - وَتَنْصُرُ مَوْلانا وَتَعْلِمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

\*\*\*

وَحَدَّثَتْ «رَبِّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالنَّهْا، وَبَعْدَ الْوَائِ شاع ذَا الْعَمَلِ لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، إلا في «رب» بعد الواو ، فيما ستذكره .

الشاهد في قوله : «ربنا» حيث زيدت «ما» بعد «رب» فكفها عن العمل وهو كثير . وأما دخول «رب» في البيت على الجملة الاسمية فتأخر حتى قال الفارسي : يجب أن تجعل «ما» اسماً بمعنى شيء . والجميل : خبر الضمير المحذوف ، والجملة صفة «لما» ، وفيهم ، حال : أي رب شيء من الجمال القليل حال كونه لهم .

٢٢٢ — من المربع وقالة خضرة بن قسرة النهشل ومناه : يماوية ، رب غارة شديدة الأذى تشبه الحديدة التي أحسرت من النار ، والتي تكون بها الإيل .

الإعراب : ماوي : متاوي مرخم حذفت ياء النداء ، والأصل : «ياماوية» وهي على الضم على الحرف المحذوف فخرم وهو التاء ، في محل نصب على لغة من ينتظر . أو مبنى على الضم في محل نصب على الحرف المذكور ، على لغة من لا ينتظر . ياربنا : يا : حرف تلبية . رب : حرف تقليل وجر شبهة بالزائد . والتاء : وايدة لتأنيث اللفظ . ما : زائدة أيضاً . غارة : مبتدأ مرفوع بصفة مقدورة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيهة بالزائد . شعواء : صفة لغارة باعتبار التقدير ، أو صفة لما باعتبار اللفظ ، مرفوعة بصفة مقدورة على آخرها منع من ظهورها حركة الإتياع لحركة غارة وهي السكرة . ولأنما تبعها بالفتحة ، لأنها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث المدودة . كاللذخمة : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «كالثمة» خبر المبتدأ . بالميسم : متعلق باللذخمة .

لشاهد في قوله : «ربنا غارة» حيث زيدت «ما» بعد «رب» فلم تكفها عن العمل وهو قليل :

٢٢٣ — من الطويل : قاله عمرو بن براقة .

ومناه : نساعد خلقنا على عدوه ، مع علمنا بأنه مظلوم عليه ونظام .

الإعراب : «وتنصر» : الواو محسب ما قبلها . تنصر : فعل مضارع وفاعله «نحن» . مولانا : مفعوله وأنا : مضاف إليه . وتعلم : معطوف على تنصر . أنه : أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء : اسمها . كالسكاف : حرف تشبيه وجر . ما : زائدة . الناس : مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره «كان» خبرها . والجملة في محل نصب مدح مفعولي «نعلم» . مجرور : خبر ثان لأن ، وهو مبني لوجه شبه . وعليه : أي المولى ، جار ومجرور ، في محل رفع نائب فاعل لمجرور . جارم : معطوف على مجرور . والواو بمعنى «أو» .

الشاهد في قوله : «كالناس» حيث زيدت «يا» بعد السكاف فلم تكفها عن العمل وهو قليل .

(١٩ — التفصيل — ١)

وقد ورد حذفها بعد « الفاء » و « بل » قليلا . فمثاله بعد « الواو » قوله :

٢٢٤ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِينَ

ومثاله بعد « القاء »

٢٢٥ - فَمِثْلِكَ حَبْلٍ قَدْ طَرَقَتْ وَمَرَضِعُ

فَالْهَيْثُهَا عَيْنُ ذِي تَمَامٍ مُّخَوِّلِ

ومثاله بعد « بل » قوله :

٢٢٦ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمَهُ

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

٢٢٤ — لقد مضى الكلام على هذا الشاهد ( انظر رقم ٣ ) .

الشاهد في قوله : « وقاتم » حيث حلفت « رب » بعد الواو ، وبقي عملها وهو كثير . وقيل إن الجر بالواو ، لمكونها ثابتة من « رب » فلا شاهد فيه حينئذ .

٢٢٥ — من الطويل ، قاله امرؤ القيس .

ومعناه : رب امرأة مثلك حبلى قد أتيتها ليلا ، أو مرضع شغلها من طفلها الرضيع .

الإعراب : فمثلك : الفاء بحسب ما قبلها . وأصل الكلام : رب مثلك الخ . فتكون « رب » حرف تقليل وجر . مثلك : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، والكاف مضاف إليه مبنى على الكسر . حبلى : بدل من مثل باعتبار التقدير ، بدل كل من كل ، وبديل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتيان المقدرة على الألف التطر . قد حرف تحقيق . طرقت : فعل ماضٍ والتاء فاعل ، ومفعوله محلوفاً ، أى بطرقته . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ . ومرضع بالرفع والجر ، مفعول على « حبلى » على الاعتبارين السابقين . فالحيتا : الفاء : السببية . الحيتا : فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله . عن دى : جار ومجرور ، وعلامة جر الأياء . فإياه عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، متعلق بالحيتا . تمام : مضاف إليه ، مجرور بالفتحة فيأية عن الكسرة . لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع . محول : صفة لذى .

الشاهد في قوله : « فمثلك » حيث حلفت « رب » بعد الفاء وبقي عملها ، وهو قليل .

٢٢٦ — من الرجز ، قاله رؤبة .

ومعناه : إن تجاوزت هذه البلدة ، وهى جهرم ، ولم أدخلها لأنها عديمة المنفعة .

الإعراب : بل بلد ، أى رب بلد . فقوله : « بله » للإضراب الانتقالي . رب : حرف تقليل وجر . بلد مجرور برب مقدرة . وهو مبتدأ في محل رفع ، ورب المقدرة حرف جر شبهه بالزائد . مل : خبر . الفجج : مضاف إليه . قتته ، أى غباره : مبتدأ مؤخر ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضمة وسكن الشعر . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ . لا : نافية . يشتري : فعل مضارع مبنى للمجهول . كتانه : نائب عن فاعله . والهاء مضاف إليه

والشائع من ذلك حذفها بعد « الواو » . وقد شذ الجرجاني « رب » محذوفة من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٧ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلَبِهِ كَدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ

\*\*\*

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوِيٍّ « رَبِّ » لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

الجرجاني « رب » محذوفاً على قسمين :

(١) مطرد . (٢) وغير مطرد .

فغير المطرد كقول رؤبة ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ خير والحمد لله .

التقدير : على خير . وقول الشاعر :

٢٢٨ - إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْإِصْبَاعُ

وجملة « لا يشترى كتابه وجهه » في محل رفع خبر ثان . ويصح أن يكون مبتدأ ، والجملة بعده صفة له .  
وجملة « لا يشترى » خبر .

الشاهد في قوله : « بل يلد » حيث حذف « رب » بعد « بل » بقى عملها ، وهو قليل أيضاً .

٢٢٧ — من الخفيف ، قاله جميل بن معمر العذري ، من شعراء الدولة الأموية .

ومعناه : رب أثر من آثار دار حبيتي وقفت بجانبه ، فكدت أموت من الحزن والغم على فراق تلك المعبودة الإعراب : رسم دار ، أى رب رسم دار . رب : حرف ت قليل وجر . رسم دار : مبتدأ ومضاف إليه . وجملة « وقفت » من الفعل والفاعل في محل رفع أو جر صفة لرسم . في طله : متعلق بوقفت ، وإلهاء مضاف إليه مبنية على الغم ، وسكنت للشعر . كدت : فعل ماض ناقص والتاء : اسمها . وجملة « أقضى الحياة » من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبرها . من جله : متعلق بأقضى . وجملة « كدت » في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط الضمير في جله .

الشاهد في قوله : « رسم » حيث حذف رب قبله ، وبقى عملها من غير أن يتقدمها « وار » أو « قام » أو « بل » وهو شاذ .

٢٢٨ — من الطويل ، قاله الفرزدق من قصيدة في الرد على جرير ، مطلعها :

منا الذي اختير الرجال سماعة وخيرا إذا هب الرياح الزعازع

ومعناه : إذا سأل الناس عن شر القبائل ، أشارت الإصابع مع الأكف إلى قبيلة « كليب » .

الإعراب : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . قول : فعل ماض مبنى للمجهول . أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع . الناس : مضاف إليه . شر : خبره . وهو اسم تفضيل . إذ أصله : « أشر » : فخفف بحذف الهزة لتكرار الاستعمال . قبيلة : مضاف إليه . وجملة « أى » في محل رفع نائب فاعل ، قيل لأن المقصود لفظها . وجملة « قيل » شرط « إذا » . أشارت : فعل ماض ، وتاء التانيث . كليب : محروور ، بالي محذوفة ، أى إلى كليب ، وهو متعلق بأشارت . وكذا « بالأكف » والياء



أى أشارت إلى «كليب» . وقوله :

٢٢٩ - وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ الْفِتْهُ

حتى تَبْسُخَ فَاوْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى فارتقى إلى الأعلام .

والمطرود كقولك : بكم درهم اشترت هذا ؟ « درهم » مجرور ، « من » محذوف عند سيبويه والخليل . وبالإضافة عند الزجاج . وعلى منذهب سيبويه والخليل ، يكون الجذر قد حذف وأبقى عمله . وهذا مطرد عندهما في « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر .

يحيى : مع . ، والأصابع : فاعل أشارت ، « أى » : أشارت الأصابع مع الأكتف إلى كليب . وبجمله « أشارت » جواب « إذا » .

الشاهد في قوله : « كليب » حيث جر بغير « رب » وهو « إلى » محذوف ، وهو غير مطرد ، يقتصر فيه على السماع .

٢٢٩ — من الكامل لا يعرف قائله .

ومعناه : « رب شخص كريم من قبيلة « قيس » أصلته من الأموال الفا ، فتكبر وارتفع حتى صار فوق الجميع »

الإعراب : « وكريمة » ، أى ورب كريمة : قالوا ، « واروب » . وب حرف تقليل وجر . « كريمة » مبتدأ ، وهو صفة لموصوف محذوف ، وفاعله محذوف أيضا ، « أى ورب رجل كريمة نفسه » ، فهو لمث سبيل . وإنما حذف الفاعل الظاهر فلم يبق من الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين بخلاف البصريين . ويقولون في البيت : ورب نفس كريمة ، فالفاعل ضمير مستتر يجوز تقديره « هى » يعود على النفس وذكر في « الفتة » على تأويلها بالشخص . ومن « آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » ، صفة ثانية لرجل . قيس : مضاف إليه مجرور ، وعلاوة جره كسرة ظاهرة في آخره ، إن أريد أنه ضم على أبي القبيلة . وإذا اعتبرته اسما لشخص بذاته ، فهو مجرور بفتحة فيابة من الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث . وجمله « الفتة » على محل رفع خبر المبتدأ . والرباط : الضمير في « الفتة » « حتى » ابتدائية . قبل : فعل ماض وقامله « هو » . الأعلام : مجرور بوزن محذوف ، أى إلى الأعلام ، وهو متعلق بارتقى ، والأعلام : الجبال .

الشاهد في قوله : « الأعلام » ، وهو كالقاعه السابق .

## فهرس الجزء الأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة	١٦٦	عن وأحوالها
١٠	الكلام وما يتألف منه	١٨٣	أعلم ، وأرى
١١	علامات الاسم	١٨٨	الفاعل
١٢	المعرب والمبني	٢٠٢	التائب عن الفاعل
٣٩	النكرة والمعرفة	٢٠٨	اشتغال العامل عن المفعول
٥١	العلم	٢١٤	تمدى الفعل واخرومه
٥٤	اسم الإشارة	٢١٩	التنازع في العمل
٥٧	الموصول	٢٢٤	المفعول المطلق
٧٣	المعروف بإداة التعريف	٢٣١	المفعول له
٧٧	الابتداء	٢٣٤	المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
١٠٥	كان وأحوالها	٢٣٨	المفعول معه
١٢٠	نصل في : ما ، ولا ، ولات ، وإن	٢٤١	الاستثناء
	المشبهات بليس	٢٥٣	الحال
١٢٩	أفعال المقاربة	٢٦٧	التحيز
١٣٩	إن وأخواتها	٢٧١	حروف الجر
١٥٣	لا إلى لبي الجنس		



تم بعون الله الجزء الأول

وبليبه

الجزء الثاني وأوله :

باب الإضافة

